كيفَ تُواجهُ الفتَن؟؟

الموقفُ الشرعي من الفتن عامّة، ومن فتنة المظاهرات والتفجيرات والاغتيالات والخروج على ولاة الأمر خاصّةَ

تأليف

«أبو إسلام»

صالح بن طه عبد الواحد

إمام وخطيب مسجد إبراهيم الحاج حسن

الأردن – عمان

إهداء

أهدي كتابي هـذا لجميـع المـسلمين عامـة؛ حكامـاً ومحكومين، وإلى أهـلِ الأردن الحبيـب خاصـة، سـائلاً المولى عز وجل أن يحفظ بلاد المسلمين من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

إنه ولي ذلك والقادر عليه.

سبب تأليفِ هذا الكتاب

الحمد لله والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله، فهذه مجموعةٌ من المحاضرات جمعتها وأعددتُها وألقيتها في مسجد إبراهيم الحاج حسن، عمان - الأردن، وفي دولةِ الكويتِ -حفظ اللهُ بلادَ المسلمين من كلِّ شرٍّ- بدعوة من وزارة الأوقاف الكويتية، وأحببتُ أن أنشرَها في رسالةٍ ليعمَّ النفعُ بها خاصةً في زمنٍ تموج فيه الفتن موج البحر، سائلاً المولى أن ينفع بها مقروءةً ومسموعةً، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

إن الحمدَ لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسِنا ومن سيئاتِ أَعمالِنا، من يهده اللهُ فلا مُضلَّ له، ومن يُضلِل فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدهُ لا شَريك له، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسولُه.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب].

أما بعدُ:

فإن أصدقَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٍ، وكلَّ ضلالةٍ في النار.

أولاً: انطلاقاً من قولِهِ ﷺ: «**إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُعْلِمْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ**»(١).

ومن قولِهِ ﷺ: «**إذا أحبَّ أحدُكم أَخَاهُ في الله فَلْيُعْلِمْهُ، فإنهُ أبقى في الألفةِ وأثبتُ في المودةِ**»(٢).

ومن قوله ﷺ: «**إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُم صَاحِبَهُ فَلْيَأْتِهِ فِي مَنْزِلِهِ، فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ لله**»(٣).

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: (أَنَّ رَجُلاً كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! إِنِّي لأُحِبُّ هَذَا. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ: «**أَأَعْلَمْتَهُ؟**».

قَالَ: لاَ، قَالَ: «**أَعْلِمْهُ**». فَلَحِقَهُ فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّكَ فِي الله، فَقَالَ: أَحَبَّكَ الَّذِي أَحْبَبْتَنِي لَهُ)(٤). وفي رواية أحمد «**أَحْبَبْتَنِي فِيهِ**».

• والحبُّ في الله أمرٌ عظيمٌ في الإسلامِ عامةً، وفي زمن الفتن خاصةً، فهو أساسُ الإيمان، بل هو أوثقُ عرى الإيمان، وهو الطريق إلى الجنة.

قال ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لاَ تَدْخُلُوا الْـجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلاَ أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلاَمَ بَيْنَكُمْ**»(٥).

---

(١) **صحيح**: رواه الترمذي (٢٣٩٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٩٦٣)، وأحمد (٤/ ١٣٠) واللفظ له، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٤٢)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤٩١)، [«السلسلة الصحيحة» (٤١٧)].

(٢) **حسن**: رواه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» (٦٩)، [«صحيح الجامع» (٢٨٠)].

(٣) **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ١٤٥)، [«صحيح الجامع» (٢٨١)].

(٤) **حسن**: رواه أبو داود (٥١٢٥)، وأحمد (٣/ ١٥٦)، وأبو يعلى (٣٤٤٢)، [«السلسلة الصحيحة» (٤١٨)].

(٥) **صحيح**: رواه مسلم (٥٤)، وابن ماجه(٦٨)، واللفظ لابن ماجه.

وقال ﷺ: «**أَوْثَقُ عُرَى الإِيمَانِ: الْـحُبُّ فِي اللهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللهِ**»[1].

وقال ﷺ: «**مَـنْ أَحَـبَّ فِي اللهِ، وَأَبْغَـضَ في اللهِ، وَأَعْطَـى للهِ، وَمَنَـعَ للهِ، فَقَـدِ اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ**»[2].

وقولُكَ لأخيك إني أُحبُّكَ في الله خلقٌ كريم من أخلاقِ النبوة فها هو رسولُنا ﷺ قَبل أن يُقَدِّمَ النصيحةَ لمعاذٍ رضي الله عنه، قال له: «**يَا مُعَاذُ! واللهِ! إِنِّي لأُحِبُّكَ**»[3].

أقولُ ذلك لإخواني في زمنٍ اشتدت فيه الفتنُ، فالحبُّ بـين كثـيرٍ مـن النـاس اليوم -إلا من رحم ربي- إمـا عـلى الحزبيـةِ البغيـضة، أو عـلى القوميـةِ، أو عـلى المذهبية، فأدى ذلك إلى التفرقةِ والتناحر والتباغضِ، الذي أدى إلى البغـي الـذي دفعَ أصحابَه إلى القتل.

فانطلاقاً من هذه الأدلة: **إني أُحبكم في الله.**

ثانياً: وانطلاقاً من قوله ﷺ: «**مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ لاَ يَشْكُرُ اللهَ**»[4].

---

(١) **حسن**: رواه ابن أبي شيبة (٣٥٤٧٩)، والطيالسي (٧٤٧)، والمروزي في «تعظيم قـدر الـصلاة» (٣٩٣)، والروياني (٤٠٣)، [«صحيح الترغيب» (٣٠٣٠)].

(٢) **حسن صـحيح**: رواه أبـو داود (٤٦٨١)، والطـبراني في « الأوسـط» (٩٠٨٣) واللفـظ لـه، [«صـحيح الترغيب » (٣٠٢٩)].

(٣) **صحيح**: رواه أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (١٣٠٣)، أحمـد (٥/ ٢٤٤)، وابـن خزيمـة (٧٥١)، وابـن حبان (٢٠٢٠)، [«صحيح الترغيب » (١٥٩٦)].

(٤) **صحيح لغيره**: رواه الترمذي (١٩٥٥)، وأحمد (٣/ ٣٢)، وأبو يعلى (١١٢٢)، والطبراني في «الأوسـط» (٣٥٨٢)، [«صحيح الجامع» (٦٥٤١)].

ومن قوله ﷺ: «لاَ يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ»[1].

فأنا أتقدمُ بالشكر لكل من هيأ هذا اللقاء، سائلاً المولى في علاه أن يزيدهم حرصاً على الاهتمام بالدعوة إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، ولا يفوتني أن أشكر رجال الأمن،الذين يسهرون بالليل والنهار على أمن العباد والبلاد، فلا يستطيع المسلمُ أن يعبدَ ربه حق العبادة إلا في ظل الأمن والأمان.

ثالثاً: وانطلاقاً من قوله ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»[2].

فأنصحُ نفسي وإخواني في الله، وأُذَكرُ نفسي وإخواني بقضيةٍ من أخطرِ وأهمِّ القضايا ألا وهي: موقفُ المؤمنِ من الفتن.

وهذا اللقاءُ سيكونُ تحت عنوان:

كيف تُواجهُ الفتن؟؟

المؤمنُ يواجهُ الفِتَنَ بأمورٍ مأخوذة من الكتاب والسنة وهي:

الأمر الأول: تعريف الفتن في اللغة والشرع.

الأمر الثاني: أنواع الفتن.

الأمر الثالث: أسباب الفتن.

الأمر الرابع: معرفة نعمة الأمن في المجتمع.

---

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٨١١)، والترمذي (١٩٥٤)، وأحمد (٢/ ٢٩٥)، [«صحيح الترغيب» (٩٧٣)].

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (٥٥).

الأمر الخامس: معرفة أسباب ذهاب الأمن، وأسباب حصوله ووجوده.

الأمر السادس: خطر البدعة والمبتدعة.

الأمرُ السابع: خطر العصبية الحزبية.

الأمر الثامن: الفهم الصحيح لأسباب العز والنصر والتمكين والجهاد يحفظ المؤمن من الفتن.

الأمر التاسع: معرفة حرمة الدماء في الإسلام.

الأمر العاشر: المنهج الشرعي المنضبط بالكتاب والسنة في التعامل مع الفتن.

الأمر الحادي عشر: أن العلماءَ هم وَرَثَةُ الأنبياء، وهم الدعاة إلى الله على بصيرة، وهم المرجع عند نزول الفتن.

الأمر الثاني عشر: معرفة شبهات المجيزين للمظاهرات والتفجيرات والاغتيالات، والخروج على ولاة الأمر، والرد عليها.

خاتمة الكتاب: بشرى النبي ﷺ للمحافظين على الأمن في بلاد المسلمين بسعادة الدنيا والآخرة.

سائلاً المولى في علاه أن يحفظنا ويحفظ بلاد المسلمين من الفتن ما ظهر منها وما بطن، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أبو إسلام

صالح بن طه عبدالواحد

١٥ من جمادى الآخرة لعام ١٤٣٥ هـ

الموافق ١٥/ نيسان لعام ٢٠١٤م

الأمر الأول

تعريف الفتن في اللغة والشرع

حتى تواجهَ الفتنَ أيها المسلمُ فلا بد من أن تكونَ على علمٍ بالعلاقةِ بينَ معنى الفتنةِ في اللغةِ وفي الشرعِ.

أولاً: الفتنة في لغة العرب:

الفتنةُ في اللسان العربي تُطلقُ ويُرادُ بها عددٌ من المعاني منها: الابتلاء، الإحراق بالنار، اختلاف الناس بالآراء، الفضيحة، العذاب، القتل.

وهذه المعاني كُلُّها تندرج تحت المعنى الأول ألا وهو: الابتلاء.

ثانياً: الفتنة في القرآن الكريم:

وردت الفتنة في القرآن الكريم في ستةٍ وخمسينَ موضعاً، كُلُّها تدور حول: الابتلاء والاختبار، وكثرةُ ورودها في القرآن الكريم يدلُّ على خطرها، وشدةِ تأثيرها على الأفرادِ والأُسرِ، والجماعات.

ثالثاً: الفتنة في السنة المطهرة:

تضافرت الأحاديث الكثيرة في سنة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة، وأتم التسليم، على حدوث الفتن في واقع الأمة الإسلامية في آخر الزمان، وكلها تدور حول معنىً واحدٍ ألا وهو: الابتلاءُ، سواء كان هذا الابتلاء بالقتل، كما ثبت في

حديث الصحابي الجليل أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ الْهَرْجُ** » قَالُوا: وَمَا الْهَرْجُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**الْقَتْلُ الْقَتْلُ**»[1].

أو كان ذلك الابتلاء بقلة العلم وفشو الجهل، كما ثبت في الصحيحين من حديث الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ وَيَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ**»[2].

أو كان ذلك الابتلاء بالصد عن الدين، كما ثبت في صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى من حديث الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا**»[3].

وبهذا تكون السنةُ المطهرةُ دليلاً مؤكِّداً للمعنى اللغويِّ الجامعِ للفتنة وهو الابتلاءُ.

فالمتأملُ في معنى «الفتنة» في اللغة العربية، وفي كتاب الله، وفي السنةِ النبويةِ المطهرةِ، يجدُ أنها تدورُ حولَ معنى واحدٍ وهو «الابتلاء».

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٠٣٧)، ومسلم (١٥٧) واللفظ له.

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٦٤)، ومسلم (٢٦٧٢).

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧).

الأمر الثاني

أنواعُ الفتن

ولن تستطيعَ أيها المسلم مواجهة الفتن إلا أنْ تكونَ على علمٍ بأنواعها. وأنواعُ الفتن كثيرةٌ جداً، كفتنةِ المالِ، وفتنةِ الأولاد، وفتنةِ النساءِ، وفتنةِ الدنيا... وغيرِها.

ولكني سأقتصرُ على ذكرِ الفتنِ التي تعيشُها الأمةُ اليومَ ومنها:

أولاً: فتنةُ التكفير:

وهي تكفيرُ المسلمِ الذي يقولُ لا إلهَ إلا اللهُ بارتكابهِ للكبيرة، وهذا هو منهجُ الخَوارج والتكفيريين، وهو منهجٌ منحرفٌ، وعقيدةٌ فاسدة، والذي يكفِّرُ المسلمَ بذنبِ الكبيرة الذي هو دونَ الشركِ والكفرِ يقعُ في مصيبتين:

المصيبةُ الأولى: أنه يستحلُّ دَمَهُ، وهذا حرامٌ.

يقول ﷺ: «**كُلُّ الْـمُسْلِمِ عَلَى الْـمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»[1].

ويقول ﷺ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ! فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»[2].

المصيبةُ الثانية: أنهُ حكمَ على المسلمِ بالخلودِ في النارِ، وهذا من أعظم البغي.

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (٢٥٦٤).

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٦١٠٤).

يقول أبو هريرةَ ﷺ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «كَانَ رَجُلاَنِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، وَالآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَانَ لاَ يَزَالُ الْـمُجْتَهِدُ يَرَى الآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ فَيَقُولُ: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ، فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ فَقَالَ: -أي: المذنب- خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: -أي: المجتهدُ- والله لاَ يَغْفِرُ اللهُ لَكَ، أَوْ لاَ يُدْخِلُكَ الله الْـجَنَّةَ. فَقُبِضَ أَرْوَاحُهُمَا فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ الْعَالَـمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا الْـمُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا؟ أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدِي قَادِرًا؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْـجَنَّةَ بِرَحْمَتِي. وَقَالَ لِلآخَرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ(١).

وفتنةُ التكفير تنتشرُ بين الشبابِ اليومَ في بلادِ المسلمين، وهذه رسالةٌ أوَجهُها إلى أصحابِ هذا الفكرِ المنحرفِ فيها تذكيرٌ وتحذيرٌ، ليهلِك من هلك عن بينة، ويحيى من حيَّ عن بينة، ولعلَّ اللهَ أن يُطفئَ فتنتهم التي أذهبتِ الأمنَ والأمانَ في كثيرٍ من بلاد المسلمين.

أولاً: أقولُ لهم: إنَّ مرتكبَ الكبيرة لو كان كافرًا لكان حكمُه حكمَ غيره ممن كفرَ بعد إيمانه.

وحكمُ المرتَدِّ في الإسلامِ القتلُ:

لقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»(٢).

---

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٩٠١)، وابن حبان (٥٧١٢)، والبزار (٩٤١٨)، [«صحيح الجامع» (٤٤٥٥)].

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٣٠١٧).

ولقوله ﷺ: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالْـمُفَارِقُ لِدِينِهِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ**»(١).

فهذان الحديثان وغيرُهما من أدلةِ حُكمِ المرتدِّ تُفيدُ: أنَّ كلَّ من كَفَرَ بعد إيمانِـهِ فحكمُه القتلُ، لكـنَّ نـصوصَ الكتـابِ والـسنةِ والإجمـاعِ تـدلُّ عـلى أنَّ الـزانيَ والسارقَ والقاذفَ لا يُقتلُ، بل يُقامُ عليه الحدُّ.

قال تعالى: ﴿**ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾**﴾ [النور].

وقال تعالى في حكم الـسارق: ﴿**وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾**﴾ [المائدة].

وفي شاربِ الخمر: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلاً عَلَى عَهْدِ النَّبِـيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ الله، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ الله ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِـدَ، فَقَـالَ رَجُـلٌ مِـنَ الْقَـوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لاَ تَلْعَنُوهُ، فَوَالله مَا عَلِمْتُ أَنَّـهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَه**»(٢). -أي إلا أنه يحب اللهَ ورسولَه-.

فقد أمرَ النبيُّ ﷺ بجلدِ شاربِ الخمر ولم يقتلْه، بل نهى عن لعنه بعينِه، وشهدَ لهذا الرجلِ بحبِّ الله ورسولِه، مع أنه قد تكرر منه شربُ الخمر عـدةَ مـرات، ولم

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) واللفظ للبخاري.

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٦٧٨٠).

يَحْكُمْ على هذا ولا على السارقِ والـزاني بـالكفرِ، ولا قَطَـعَ المـوالاةَ بيـنهم وبـينَ المسلمين، بل كان يستغفرُ لهم ويقول: «**لاَ تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ**»[1].

وقد أجمعتِ الأمةُ سلفًا وخلفًا على أن مرتكبَ الكبيرة لا يكْفُرُ كُفرًا يُخرجُ منَ الملة بالكلية كما قالت الخوارجُ.

فثبت يقينًا بالكتابِ والسنةِ وإجماعِ الأمة أن مرتكبَ الكبيرة غيرُ كافرٍ.

ثانياً: أقولُ لهم: إنَّ الله سبحانه وتعالى سمَّى أهلَ الكبائر مؤمنينَ مع ارتكابهم لها.

قـال تعـالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨].

فلم يُخرِجِ الله تعالى في هذه الآيةِ القاتلَ من الذين آمنوا، بلْ جعلَـهُ أخـاً لـوليِّ القصاص، والمرادُ أُخُوَّةُ الدين بلا ريب.

وقــال تعــالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ۝١٠﴾ [الحُجُرات].

قال ابنُ كثير رحمه الله: فسمَّاهمْ مؤمنين مع الاقتتال، وبهذا اسـتدلَّ البخـاريُّ وغيرُه على أنه لا يُخْرَجُ عن الإيمان بالمعصية وإن عظُمَتْ، لا كـما يقولـه الخـوارجُ ومَنْ تابعهم من المعتزلةِ ونحوِهم[2].

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٦٧٨١).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٧٤).

ثالثاً: أقولُ لهم: ثبتَ بالأدلةِ منَ الكتابِ والسنةِ أن العاصيَ له حسناتٌ تمحو سيئاتِه، فلو كان كافراً لحبطت أعمالُهُ الصالحة.

ومن هذه الأدلة:

١- قولُه ﷺ: «**مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لأَخِيهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ دِينَارٌ، وَلاَ دِرْهَمٌ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤْخَذَ لأَخِيهِ مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَخِيهِ فَطُرِحَتْ عَلَيْه**»[١].

فثبتَ أن الظالمَ يكونُ له حسناتٌ يستوفي المظلومُ منها حقَّهُ.

٢- وقولُه ﷺ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْـمُفْلِسُ؟**» قَالُوا: الْـمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لاَ دِرْهَمَ لَهُ وَلاَ مَتَاعَ، فَقَالَ: «**إِنَّ الْـمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاَةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ**»[٢].

فدلَّ ذلك على أنه في حال إساءته يعملُ حسناتٍ تمحو سيئاتِه[٣].

ولذلك فعقيدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ في العصاة وأهل الكبائر هي:

(ولا نكفرُ أحدًا من أهلِ القبلةِ بذنبٍ ما لم يستحلَّهُ، ولا نقول: لا يضرُّ مع الإيمانِ ذنبٌ لمن عملهُ، ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفوَ عنهم ويُدْخِلَهُمُ الجنة برحمته، ولا نأمنُ عليهم، ولا نشهدُ لهم بالجنة، ونستغفرُ لمسيئهم، ونخافُ

(١) صحيح: رواه البخاري (٦٥٣٤).

(٢) صحيح: رواه مسلم (٢٥٨١).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣٢٢).

عليهم ولا نُقَنِّطهُمْ)[١].

ثانياً: فتنةُ الهرج (القتل).

قال ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَهَرْجًا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! مَا الْهَرْجُ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ، لَيْسَ بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ، وَلَكِنْ يَقْتُلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، حَتَّى يَقْتُلَ الرَّجُلُ جَارَهُ، وَابْنَ عَمِّهِ»[٢].

وقال ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لاَ يَدْرِي الْقَاتِلُ فِي أَيِّ شَيْءٍ قَتَلَ، وَلاَ يَدْرِي الْمَقْتُولُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ قُتِلَ»[٣].

ثالثاً: فتنةُ اختلاطِ المفاهيم، وانقلابِ الموازين:

قال ﷺ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتٌ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ» قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ التَّافِهُ يتكلمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ»[٤].

رابعاً: فتنةُ دعاةِ الضلالةِ وأئمةِ البدعِ.

فها هو حذيفةُ بنُ اليمانِ رضي الله عنه أعلمُ الصحابةِ بالفتن التي تنزلُ بالأمة إلى قيام الساعة.

---

(١) «تخريج العقيدة الطحاوية» (ص ٦٠).

(٢) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٣٩٥٩) واللفظ له، وأحمد (٤/ ٤٠٦)، [«السلسلة الصحيحة» (١٦٨٢)].

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (٢٩٠٨).

(٤) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٤٠٣٦)، وأحمد (٢/ ٢٩١)، والحاكم (٨٤٣٩)، [«السلسلة الصحيحة» (١٨٨٧)].

يقول حذيفةُ رضي الله عنه: (وَاللهِ! إِنِّي لأَعْلَمُ النَّاسِ بِكُلِّ فِتْنَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ السَّاعَةِ)(١).

ويقولُ حذيفةُ رضي الله عنه أيضاً: (كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، قِيلَ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مَنِ اتَّقَى الشَّرَّ وَقَعَ فِي الْخَيْرِ)(٢).

وكما قال القائل(٣):

عرفتُ الشرَّ لا للشرِّ ولكنْ لتوقيه فمن لم يعرفِ الشرَّ من الخيرِ يقعْ فيه

• وها هو حذيفةُ رضي الله عنه يسألُ، ورسولُ الله ﷺ يُجيبُ:

- يقولُ حذيفةُ رضي الله عنه: (كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ الْخيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الْخيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخيْرِ شَرٌّ؟

قَالَ: «**نَعَمْ**».

فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟

قَالَ: «**نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ**».

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (٢٨٩١).

(٢) **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ٣٩٩)، [«محققو المسند»].

(٣) هو الشاعر أبو فراس الحمداني.

قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟

قَالَ: «**قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ**»

فَقُلْتُ: فهَلْ بَعْدَ هذا الْـخيْرِ مِنْ شَرٍّ؟

قَالَ: «**نَعَمْ، دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا؟**».

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! صِفْهُمْ لَنَا!

قَالَ: «**هم مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا**».

قُلْتُ: فما تأمُرُني إن أدركني ذلكَ؟

قَالَ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْـمسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ؟**».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ.

قَالَ: «**فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْـموْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**»)[1].

• في هذا الحديثِ يُشَخِّصُ رسولُ الله ﷺ الداءَ الـذي سيـصيبُ الأمـةَ مِـنْ بعدِهِ، ويصفُ للأمةِ الدواءَ لِيهلِكَ مَنْ هَلَكَ عن بينةٍ ويحيى من حَيَّ عن بينةٍ.

• أما الداءُ فهو:

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧)، واللفظ له.

أولاً: البدعُ.

- قال ﷺ لحذيفةَ في تفسيرِ الدَّخَنِ: «**قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ**».

وهذا هو أصلُ الداءِ وجَذرُ البلاءِ، إنه انحرافٌ عن السنةِ في المنهجِ، وانصرافٌ عن السَّمْتِ النبويِّ في السلوكِ والعملِ.

وبهذا يتضحُ أنَّ الدخَنَ الذي شابَ الخيرَ فكَدَّرَ معينَهُ، وغيَّرَ رِواءَهُ هو البدعُ التي أطَلَّتْ برؤوسِها من أوكارِ المعتزلةِ والصوفيةِ والخوارجِ والمرجئةِ والروافض، منذُ قرونٍ ابتغاءَ الفتنةِ، فَأَمعنَتْ في الإسلامِ تحريفاً وانتحالاً وتأويلاً، فلم يبقَ منَ القرآنِ إلا رسمُه، ومِنَ الإسلامِ إلا اسمُه، ومنَ التعبدِ إلا جسمُه. ومنه يتضحُ أنَّ أمرَ البدعِ خطيرٌ؛ لأنها تُفسِدُ القلوبَ والأديانَ، بينما الأعداءُ يفسدونَ الأبدانَ.

ولذلك جاءَ الإسلامُ يأمرُ بالاتباعِ وينهى عن الابتداعِ.

فقالَ تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٥٣﴾ [الأنعام].

وقال ﷺ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، وَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[1].

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦)، واللفظ للبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤)، [«صحيح الترغيب» (٣٧)].

ثانياً: دعاةُ الضلالةِ:

قال ﷺ لحذيفةَ عندما سألَ عن الشرِّ الذي بعدَ الخيرِ: «**دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا**».

وهؤلاءِ أخطرُ على دينِ الأمةِ منَ السرطانِ على الأبدان، ولذلك قال حذيفةُ: يا رسولَ الله! صِفهم لنا.

قَالَ ﷺ: «**هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا**».

أي: همْ في الظاهرِ على ملتِنا، وفي الباطنِ مخالفونَ ترى أحدَهم في الظاهر في صورةِ إنسٍ ولكنْ في الباطنِ قلبُه قلبُ شيطانٍ.

ولذلك قال ﷺ في رواية مسلم: «**وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**»[1].

• أما الدواءُ الذي وصفهُ النبيُّ ﷺ للأمةِ إذا ظهرَتْ فيها البدعُ ودعاةُ الضلالةِ فهو: التمسكُ بسنةِ النبيِّ ﷺ وأصحابِه، واعتزالُ تِلكَ الفِرقِ كُلِّها.

ولذلكَ قالَ حذيفةُ: فما تأمرُني إن أدركَني ذلكَ يا رسولَ الله؟!

قال ﷺ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْـمسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**».

قال حذيفةُ: فإنْ لم يكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ.

قَالَ ﷺ: «**فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْـموْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**».

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٧).

فإذا أخذَتِ الأمةُ بهذا الدواءِ النافعِ منْ رسولِ الله ﷺ تحقَّقَتْ لها بشرى النبيِّ ﷺ التي يخبرُنا بها حذيفةُ بنُ اليمان رضي الله عنه وهي:

قالَ حذيفةُ رضي الله عنه: قال رسولُ الله ﷺ: «**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ الله أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلاَفَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ الله أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ الله أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضّاً، فَيَكُونُ مَا شَاءَ الله أَنْ تكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِياً فَتَكُونُ مَا شَاءَ الله أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلاَفَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، ثُمَّ سَكَتَ**»[1].

والخلافةُ على منهاجِ النبوةِ التي وردت في الحديثِ، فقد أقامها الصحابةُ الكرامُ رضي الله عنهم، وأما الخلافةُ التي هي على منهاجِ النبوةِ والتي بشر بها النبيُّ ﷺ والتي لم تقم بعدُ فإما أن يقومَ الصحابةُ من قبورهم ليقيموها لنا -وهذا مستحيل-، وإما أن ترجعَ الأمةُ إلى ما كانَ عليه النبيُّ ﷺ والصحابةُ الكرام.

وأظنُّ أن هذا هو المقصودَ من الحديثِ، ولا يمكنُ للأمةِ أن ترجعَ إلى ما كانَ عليه النبيُّ ﷺ والصحابةُ رضي الله عنهم إلا بالدعوةِ إلى الله على منهاج النبوة، لا بالمظاهرات والاعتصامات والشعارات.

خامساً: فتنةُ المظاهراتِ والخروجِ على ولاةِ الأمر

لا يخفى على كُلِّ مسلمٍ ما ابتُليت به بلادُ المسلمينَ من فتنةِ المظاهراتِ والاعتصاماتِ والخروجِ على ولاةِ الأمرِ المسلمين، وما جرَّ ذلك على المسلمين من

(١) **حسن**: رواه أحمد (٤/ ٢٣٧)، والبزار (٢٧٩٦)، [«السلسلة الصحيحة» (٥)].

ويلاتٍ ودمارٍ وهـلاكٍ، كالقتـلِ وغيـابِ الأمـنِ والـسرقةِ والاغتـصابِ ودمـارِ الاقتصادِ، وغيرِها مما لا يخفى على عاقل.

فما النجاةُ من هذه الفتن -فتن المظاهرات والخروج على ولاةِ الأمرِ-؟

النجاةُ من هذه الفتنِ تكون بـ:

أولاً: معرفةُ المصلحِ من المفسدِ.

الإصلاحُ نقيضُ الإفسادِ، والمصلحُ نقيضُ المفسدِ، والله -عـز وجـل- يعلـمُ المفسدَ من المصلح، قال تعـالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة:٢٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُفۡسِدِينَ ٤٠﴾ [يونس].

ولذلك عندما ادعى المنافقون أنهم من المـصلحين كـذّبهم الله -عـز وجـل- وفضحهم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ١٢﴾ [البقرة].

وَالله -عز وجل- يُحبُّ المصلحينَ ولا يحبُّ المفسدين، ويُحـبُّ الإصـلاحَ ولا يحبُ الفساد.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٧٧﴾ [القصص].

وقـال تعـالى: ﴿تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادٗاۚ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ ٨٣﴾ [القصص].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ٢٠٥﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٦٤﴾ [المائدة].

والله -عز وجل- يُنْجي المصلحينَ ويُهلك المفسدينَ، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هود].

ومن الأمثلة على هلاك المفسدين:

١- فرعون كان من المفسدين في الأرض فأهلكَهُ الله ومن معه، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [القصص].

فانظروا كيف أهلكهُ الله -عز وجل-، قال تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [القصص].

٢- قارون كان من المفسدين في الأرض فأهلكه الله تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [القصص].

فانظروا كيف أهلكه الله -عز وجل-: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴿٨١﴾﴾ [القصص].

٣- قوم عادٍ وثمودَ، أفسدوا في الأرض فأهلكهم الله، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿٨﴾ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ ﴿٩﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ﴿١٢﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿١٣﴾ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾ [الفجر].

والعاقلُ من اتعظ بغيره؛ ولذلك أمرنا الله -عز وجل- أن نتعظَ بهلاك المفسدين؛ قال تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل]، وقال تعالى: ﴿وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأعراف].

ومن رحمة الله بعبادهِ أن أمرهم بالإصلاح وحذّرهم ونهاهم عن الفساد.

قال تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [الأعراف].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف:٨٥].

وقال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال:١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحُجُرات:١٠].

ومن رحمته سبحانه بعباده أنْ أرسلَ رسلَهُ للإصلاح وليحذروا الناس من الإفساد.

فهذا شعيبٌ عليه السلام يقول لقومه: ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٨٥)﴾ [الأعراف].

ويقول لهم أيضاً: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (٨٨)﴾ [هود].

وهذا موسى عليه السلام يقول لأخيه هارون: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ (١٤٢)﴾ [الأعراف].

فرسلُ الله جميعًا ومن سلكَ سبيلَهم يُصلحونَ ويأمرونَ بالإصلاح، ويُحذِّرونَ الناسَ من الفسادِ والإفسادِ.

وهناكَ من الناس في كُلِّ زمانٍ ومكانٍ، لا أقولُ: إنهم يصطادون في الماءِ العَكِرِ! وإنما أقولُ: إنهم يُعَكِّرونَ الماءَ ليصطادوا فيه، فيخدعون الناسَ بأنهم مصلحون!! وفي الحقيقة هم المفسدون! والله -عز وجل- أخبرنا في كتابه عن هؤلاء لنكونَ منهم على حذر.

قال تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (٩) فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (١٠) وَإِذَا قِيلَ

لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾﴾ [البقرة].

وانطلاقاً من قوله ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»[1]، أقولُ للمسلمينَ في كُلِّ مكان حُكَّاماً ومحكومين: الإصلاحُ أنواعٌ، والإفسادُ أيضاً أنواعٌ.

فالدعوةُ إلى الإيمانِ إصلاحٌ في الأرض، وَالدعوةُ إلى الكفرِ إفسادٌ في الأرض.

الدعوةُ إلى التوحيدِ إصلاحٌ في الأرض، والدعوةُ إلى الشرك إفسادٌ في الأرض.

الدعوةُ إلى السنةِ إصلاحٌ في الأرض، والدعوةُ إلى البدعة إفسادٌ في الأرض.

الدعوةُ إلى الاتحاد والاعتصام إصلاحٌ في الأرض.

الدعوةُ إلى الفرقة والاختلاف إفسادٌ في الأرض.

المحافظةُ على أرواح الآمنين إصلاحٌ في الأرض.

قتلُ الأبرياءِ والتفجيرُ والإرهابُ إفسادٌ في الأرض.

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (٥٥).

المحافظةُ على الأمنِ في البلاد إصلاحٌ في الأرض.

العبثُ بأمن البلاد إفسادٌ في الأرض.

الأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر إصلاحٌ في الأرض.

الأمرُ بالمنكر والنهيُ عن المعروف إفسادٌ في الأرض.

الطاعاتُ والأعمالُ الصالحة إصلاحٌ في الأرض.

المعاصي والذنوبُ إفسادٌ في الأرض.

والله -عز وجل- يقول: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم:٤١].

فمن قال: إن الفسادَ ظهرَ في الأرض بما كسبت أيدي ولاةِ الأمر فقط، فقد جارَ وظلمَ، ومن قال: إن الفسادَ ظهر بما كسبت أيدي الرعية فقط، فقد جار وظلم أيضاً، فالفسادُ إذا ظهر في الأرض فيكونُ بسبب الحاكمِ والمحكومِ، الراعي والرعية، والواجبُ على الجميع أن يتوبوا إلى الله، الراعي يتقي اللهَ في رعيته، والرعيةُ تتقي اللهَ في راعيها.

فالمطرُ مثلاً إذا تأخرَ في نزولِهِ على الناسِ فهو بسببِ المعاصي والذنوب، فلا يجوزُ لأحدٍ أن يقولَ: إن المطرَ تأخرَ بسبب فسادِ الراعي، ولا يجوزُ أيضاً أن يقولَ إن المطرَ تأخر بسبب فساد الرعية، وإنما يتأخرُ المطرُ بسببِ الفسادِ من الجميع، فإذا رجعوا جميعاً إلى الله -عز وجل- بالإيمانِ الصادقِ والعملِ الصالحِ والتوبةِ النصوحِ نزلت عليهم البركاتُ من السماء والأرض، وعاشوا في أمنٍ وأمان.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأعراف].

ثانياً: معرفةُ قيمةِ نعمةِ الأمنِ للبلادِ والعباد:

قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة:١٢٦].

وقال تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾﴾ إلى أن قال: ﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [إبراهيم].

وقد استجابَ اللهُ -عز وجل- دعوةَ إبراهيمَ عليه السلام وجعلَ مكةَ حرماً آمناً، فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [العنكبوت].

وامتن اللهُ على قريشٍ بنعمةِ الأمن، وأمرَهم أن يشكروه عليها. فقال تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴿٤﴾﴾ [قريش].

وقالَ ﷺ: «**مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ؛ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا**»(١).

(١) **حسن لغيره**: رواه الترمذي (٢٣٤٦)، وابن ماجه (٤١٤١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٠٠)، [«صحيح الترغيب» (٨٣٣)].

ثالثاً: والنجاةُ من فتنة المظاهرات يكون أيضاً بمعرفةِ حكمِ المظاهراتِ في الإسلام:

وتكونُ النجاةُ من الفتن بمعرفة المسلمِ لحكـمِ المظـاهراتِ في الإسـلام التـي ابتُليت بها بلادُ المسلمين اليوم.

قال الشيخُ عبدُ المالكِ رمضاني -حفظَه الله- في كتابه «حكم المظاهرات»:

[إنَّ أهلَ العلمِ يُحِسُّونَ بالحالةِ المترديةِ التي تعيشُها كثيرٌ من البلدانِ المسلمةِ، ولا أقولُ كما يقولُ النظرُ الحركيُّ القاصرُ: مما تعانيه من فساد في جانبِ النساءِ والمالِ، فهذا أكثرُ المنكراتِ التي يبصرُها الحركيون، ولكن أقول: مما تعانيه من تشجيعِ للطقوسِ الشركيةِ والقُرَبِ البدعيةِ والجناياتِ الخُلقية، ومن الحرمانِ من أداءِ الحقوقِ وضياعِ كثيرٍ من العدلِ، وإنَّ أكبادَ المخلصين تتفطَّرُ لذلكَ وتودُّ لو تعودُ العهودُ الزاهرةُ للمسلمينَ، مذكِّرين بسيرة الخلفاءِ الراشدينَ الذين تركوا في ذاكرةِ التاريخ نماذجَ لا تُنسى من العدل والعزِّ ورُشْدِ السياسة، مؤكِّدين على أن اللهَ قد وعدَ، ووعدُه لا يُخلَفُ فقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [المائدة]، وما وعدَ الله به أهلَ الكتاب قبلنا هو وعدٌ لنا لمن كان جاداً في الإصلاح، صادقاً في التسليمِ لكلامِ الله، رافضاً لسننِ التخاذلِ، مؤمِّلاً الخيرَ بتفاؤلٍ، وذلك في الحاكمِ والمحكوم،

أن يأخذَ كُلٌّ منهم بيدِ الآخرِ، مُؤتَمِين بالكتابِ العظيمِ، وسنة المعصومِ، موقنين بأنه لا شيءَ من سننِ التغييرِ ينفعُهم إلا ما دلّتْ عليه شريعتُنا التي جَمَعت فَأَوْعَتْ، رافضين كُلَّ فلسفةٍ تخالفُها ولو تزخرفت.

وعلى الرغمِ من وضوحِ طريقِ الأنبياءِ فقد لجأ بعضُ المنتسبين إلى الدعوةِ فيما وَصَفوا به حكامَهم من الفسادِ إلى مواجهتهم عن طريقِ المظاهراتِ المختَرَعة في هذا الزمن؛ وهم عادةً يسلكونها لأنهم لا يملكونَ الشجاعةَ الأدبيةَ لمخاطبةِ المسئولين وجهاً لوجه، فمنهم من يخافُ بطشَ الدولةِ به لو واجهها على انفرادٍ وفي سترٍ كما هو المأمولُ في الناصحين بصدقٍ، فبدلاً من أن ينصحوا لها في سرٍّ متحمِّلين في ذلك النتائجَ في سبيلِ الله مهما كانت، فإنهم يُؤثرونَ الصِّياحَ من بعيدٍ، ويشركونَ معهم أعدادَهُمُ الهائلةَ ليحتموا بها، أو يقتسمون معها الغُرْمَ لو كان ثَمَّ غُرمٌ، فأينَ هؤلاءِ من قولِ النبيِّ ﷺ لما سُئِلَ عن أفضلِ الجهادِ: «**كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**»[1].

ومنهم من يأمنون بطشَهم لكنهم يخشَوْنَ أن تخونَهم الصراحةُ عند اللقاءِ، مع أنهم يُزمجرون من بُعدٍ زمجرةَ الأسدِ الهصورِ، وقد عَرَفْنا مِن هذا النوعِ ما لا يُحصى، وَمما زَهَّدَنا في تصديقِهم ادعاءُ الجهادِ والاهتمامِ بهمومِ الأمة! إنَّ الذي يقولها عندهم وحدَه لو حصل له ضررٌ فلن يتضرَّرَ إلا وحدَه، وأما الذي يقولها في جمع

(١) **صحيح لغيره**: رواه النسائي (٤٢٠٩)، وأحمد (٤/ ٣١٥)، [«صحيح الترغيب» (٢٣٠٦)].

من المتظاهرين فإنّه يحمِّل الشعبَ كُلَّهُ تَبعةَ جُبنه بالنّظر إلى ما يَصحبُ ذلكَ من إثارةٍ وتربيةٍ للناس على التمرد، وخلخلة الأمن، وتهييج الدولة إلى غير ذلك.

وقد أنكرَ العلماءُ المحققون المظاهراتِ بثلاثةِ حقوقٍ:

الحقُّ الأولُ: حقُّ النبيِّ ﷺ في الطّاعة؛ فإنّ الأمرَ الذي من أجله يقومُ المتظاهرونَ هو طلبُ حقوقِهمُ الشرعيةِ التي يرونَ أنَّ السلطانَ قصَّر في أدائها لهم، فلو تكلم النبيُّ ﷺ عن هذه الحالة لكانَ له حقُّ الطاعةِ في ذلك، كما له حقُّ الطاعةِ في كُلِّ ما أمرَ به ونهى عنه، ولو لم يتكلمْ عنها اجتهدَ العلماءُ لإعطائِها الحكمَ المناسبَ لها، وبعضُ المفتونينَ بالمظاهراتِ يحرصون على تخريجِها مخرَجَ المصالحِ المرسلةِ وأنّها من النوازلِ، لكن الذي يمنعُ من إدراجِها تحتَ المصالحِ المرسلةِ هو أنه صحَّ أن النبيَّ ﷺ أخبرَ عن فتنة السلاطين التي قامَ بسببها المتظاهرون وأعطى أمتَه المخرَجَ منها، فقد تواتر عنه ﷺ أنه أنذَرَ أمتَه وجودَ أمراءَ بعدَ زمنِه يمنعونَ شعوبَهم حقوقَهم، فأمر فيها بأمرين هما **الدعاءُ والصبرُ**، أما الدعاءُ فثبتَ عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ أنه قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله! كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ وَتَسْأَلُونَ الله الَّذِي لَكُمْ**»[1]. -وهذا هو الدعاء المطلوب-

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (١٨٤٣) واللفظ له.

فقد أخبر ﷺ أن هؤلاءِ الحكامَ يستأثرون بحقوقِ الرعيةِ ولا يؤدونها لهم، فأمرَ مع ذلكَ الرعيةَ بأداءِ حقوقِ السلطانِ له وطلبِ حَقِّها منَ الله، فما محلُّ المظاهراتِ من هذا الحديثِ الواضح؟! فهل نسيَها ﷺ حتى يَستدركَ عليه بها مُستدرِكٌ، أو غَفَلَ عنها حتى يفطنَ لها كَفَرَةُ الغرب، ويقلدَهم فيها المستغربونَ من هذه الأمة؟! قال ابن تيمية: (فقد أخبرَ النبيُّ ﷺ أن الأمراءَ يظلمون ويفعلون أموراً منكرةً، ومع هذا فأمَرَنا أن نؤَديَ الحقَّ الذي لهم، ونسألَ اللهَ الحقَّ الذي لنا، ولم يأذنْ في أخذِ الحقِّ بالقتال، ولم يُرَخِّصْ في تركِ الحقِّ الذي لهم)[1]، وقال النوويُّ: (هذا من معجزاتِ النبوةِ، وقد وقعَ هذا الإخبارُ متكرراً وَوُجِدَ مَخبَرُه متكرراً، وفيه الحثُّ على السمعِ والطاعةِ، وإن كانَ المتولي ظالماً عسوفًا فيُعطى حَقَّه من الطاعةِ، ولا يُخرَجُ عليه ولا يُخلَعُ، بل يُتضرَّعُ إلى الله تعالى في كشفِ أذاه ودفعِ شَرِّه وإصلاحِه)[2]، وعن وائلِ الحضرميِّ قال: سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ الله! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ فَجَذَبَهُ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ وَقَالَ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ**»[3]، قال النووي: (أي اسمعوا وأطيعوا وإن اختصَّ الأمراءُ بالدنيا ولم يوصلوكم حَقَّكم مما عندهم، وهذه الأحاديثُ في الحثِّ على السمعِ

---

(١) «منهاج السنة» (٣/ ٢٣٢)

(٢) «شرح مسلم» (١٢/ ٢٣٢)

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٦).

والطاعةِ في جميعِ الأحوالِ، وسببُها الحرصُ على اجتماعِ كلمةِ المسلمينَ؛ فإنَّ الخلافَ سببٌ لفسادِ أحوالِهم في دينهم ودنياهم)[1].

وأما الأمرُ بالصبر فلكي لا يقولَ عَجِلٌ: إلى متى نصبرُ على أَثَرَةِ هؤلاء الجَوَرة؟! عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ قَالَ: يَا رَسُولَ الله! أَلاَ تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فُلاَنًا؟ قَالَ: «**سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ**»[2]، قال ابنُ حجرٍ في «الفتح»: -أي: يومَ القيامة-، وفي رواية الزهري[3]: «**حَتَّى تَلْقَوُا اللهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الْحَوْضِ**»، أي: اصبروا حتى تموتوا؛ فإنكم ستجدونني عند الحوض، فيحصلُ لكم الانتصافُ ممن ظلمكم، والثوابُ الجزيلُ على الصبرِ.

هذا الداءُ وهذا والدواءُ في حديثٍ واحدٍ، فهل يَحِلُّ لطبيبٍ أن يدخلَ بين النبي صلى الله عليه وسلم وأمتِه بشيءٍ زائدٍ؟! وكلُّ مؤمن يعلمُ أنَّ هذا الدواءَ قرره من قال الله فيه: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤**﴾ [النجم]؟!

فبأيِّ حقٍّ يُطاعُ الغربُ الكافرُ في اختراعه المظاهراتِ لخلع الحكامِ، ويُعصى الرسولُ صلى الله عليه وسلم الرؤوفُ الرحيمُ بأمته، الناصحُ لهم بتمام نصحٍ وإحكام؟! ومن العجائبِ أن بعضَ المتظاهرين قالوا: إنهم قاموا بسببِ أن حكامَهم لا يَحكمونَ بما جاءهم به الرسولُ صلى الله عليه وسلم، وها هم أنفسُهم لا يحكمون بما جاءَهم به الرسولُ صلى الله عليه وسلم في

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ٢٢٥)

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٧٩٢)، ومسلم (١٨٤٥).

(٣) **صحيح**: رواه البخاري (٧٤٤١).

مسألة ظلمِ الحكامِ!! فأينَ المتجردون للدليلِ، الصادقونَ في تحاكمِهم إليه؟! قال الله -عز وجل-: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء].

وأين هي دعوى محبتِهم الرسولَ ﷺ وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾ [آل عمران]؟! أيكونُ النظامُ الديمقراطيُّ أهدى إلى استرجاعِ الحقوقِ من هَدْيِ رسولِ الله ﷺ؛ واللهُ سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ۚ﴾ [النور:٥٤]؟! أيكون النظامُ الديمقراطيُّ أرحمَ بمهضومي الحقوقِ وأرأف، واللهُ يقول: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [التوبة]؟!

وأين هم من حديثِ حذيفةَ رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ قال: «**يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لاَ يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ وَلاَ يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**» قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»[(١)]؟! ونحنُ قد أدركنا هذا الذي أخبرَ به النبيُّ ﷺ في كثير من البلاد، فلماذا لا تسعُنا وصيتُه هذه ﷺ لحذيفة رضي الله عنه ولسائرِ الأمة؟! وقد أمرَ ﷺ بالسمعِ والطاعةِ كما أمرَ بالصبرِ، ولم يأمر بالمظاهراتِ، فهل الكفارُ أهدى منه سبيلاً؟! وهل هم للحقِّ أقومُ قيلا؟!

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٧).

الحقُّ الثاني: حقُّ السلطانِ المسلمِ في طاعتِه في المعروفِ، وتركِ جميعِ أسبابِ الخروجِ عليه؛ فإن المُتجمِّعين ضدَّه قصدُهم منازعتُه في منصبِه وإحلالُ غيرِه محَلَّه، وقد حَرَّمَ النبيُّ ﷺ منازعةَ السلطانِ في إمارتِه ما دام مسلماً؛ قال عبادةُ بنُ الصامتِ: دَعَانَا رَسُولُ الله ﷺ فَبَايَعْنَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا، أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ قَالَ: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ الله فِيهِ بُرْهَانٌ**»[1].

فإنَّ أَخْذَ السلطانِ أموالَ رعيتِه بغيرِ حَقٍّ ظلمٌ عظيمٌ، ولكن لا تسقطُ به حقوقُه من السمعِ والطاعةِ له في المعروفِ وتركِ منازعتِه، هذا هو حكمُ رسولِ الله ﷺ وسياستُه الحكيمةُ، التي لا يرضى بها أصحابُ المظاهراتِ القائلون: الحاكمُ الذي لا يؤدي إلينا حقوقَنا الماديةَ ننازعُه الحكمَ!! فأين ذهبت عقولُ هؤلاء مع هذه الأدلةِ الصريحة؟! قال ابنُ تيميةَ رحمه الله: (فهذا أمرٌ بالطاعةِ مع استئثارِ وليِّ الأمرِ وذلك ظلمٌ منه، ونهيٌ عن منازعةِ الأمرِ أهلَه، وذلك نهيٌ عنِ الخروجِ عليه؛ لأنّ أهلَه هم أولو الأمر الذين أُمِرَ بطاعتهم، وهم الذين لهم سلطانٌ يأمرونَ به، وليس المرادُ مَنْ يستحقُّ أن يُوَلَّى ولا سلطان له، ولا المتولي العادلُ؛ لأنه قد ذكر أنهم يستأثرون، فدلَّ على أنه نَهى عن منازعةِ وليِّ الأمرِ وإنْ كانَ مستأثراً)[2]، وفي هذا رَدٌّ منه رحمه الله على مَنْ أرادَ أن يعطلَ العملَ بالحديثِ زاعماً أن النهيَ عن

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٥٥، ٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩) واللفظ له.

(٢) «منهاج السنة» (٣/ ٢٣٣).

المنازعةِ خاصٌّ بمن كان أهلاً لأن يُوَلَّى من أهلِ العدلِ، فليُتأملْ! بل في رواية للحديث السابق عند أحمد بسند صحيح أن النبيَّ ﷺ قال: «**وَلاَ تُنَازِعِ الأَمْرَ أَهْلَهُ، وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ لَكَ**»[1]، قال ابن حجر في «الفتح»: (أي: وإن اعتقدتَ أن لكَ في الأمرِ حَقّاً فلا تعملْ بذلك الظن، بل اسمعْ وأطِعْ إلى أن يصلَ إليك بغير خروجٍ عن الطاعةِ)، وفي هذا قطعٌ للطريقِ على جميعِ الأحزابِ المنازعةِ للحكام؛ لأنها كُلَّها ترى نفسَها أحقَّ بالأمرِ من غيرها.

وروي عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: (يَا أَبَا أُمَيَّةَ! لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ بَعْدِي فَأَطِعِ الإِمَامَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا؛ إِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ أَمَرَكَ بِأَمْرٍ فَاصْبِرْ، وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ ظَلَمَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ أَمَرَكَ بِأَمْرٍ يَنْقُصُ دِينَكَ فَقُلْ: سَمْعٌ وَطَاعَةٌ، دَمِي دُونَ دِينِي)[2]، قال الآجريُّ عَقِبَهَ: «إن حرمك حقاً لك أو ضربك ظلماً لك أو انتهك عِرضاً لك أو أخذ مالك، فلا يحمِلْكَ ذلكَ على أن تخرجَ عليه بسيفكَ حتى تقاتِلَه، ولا تخرجْ مع خارِجيٍّ يقاتلُه، ولا تُحَرِّضْ غيرَك على الخروج، ولكن اصبر عليه».

ومعنى قوله: «أو انتهَكَ عِرضَك»، بشتمك وما إليه، ففي «النهاية في غريب الأثر» لابن الأثير مادة (عَرَضَ): «العِرضُ، موضعُ المدحِ والذمِّ من الإنسان سواء كان في نفسه أو في سلفه أو من يلزمُه أمرُه، وقيل: هو جانبه الذي يصونُه من

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ٣٢١)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٢٥)، [«الموسوعة الحديثية»].
(٢) رواه عبد الرزاق (٣٣٧١١)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٥٩).

نفسه وحسبِهِ، ويحامي عنه أن يُنتقصَ ويُثلب، وقال ابن قتيبة: عِرضُ الرجل نفسُه وبدنُه لا غير».

إنهم يريدون ألا تستقرَّ أوضاعُهم كما قال ابنُ عمر رضي الله عنه لرجلٍ أراد منه أن يعيبَ الخليفة[1]: (وَلَكِنَّهُ هَذَا الْـمَالُ، إِنْ أَعْطَاكُمُوهُ رَضِيتُمْ، وَإِنْ أَعْطَى قُرَيْشًا سَخَطْتُمْ، إِنَّمَا تُرِيدُونَ أَنْ تَكُونُوا كَفَارِسَ وَالرُّومِ لا يَتْرُكُونَ لَهُمْ أَمِيرًا إِلا قَتَلُوهُ، قَالَ: فَفَاضَتْ عَيْنُهُ بِأَرْبَعَةٍ مِنَ الدُّمُوعِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ لا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ)[2].

ومن الخطأ الواضحِ تخريجُ المسألةِ مخرجَ المصالح المرسلة؛ لأن أولَ شرطِها ألّا تخالفَ نصاً، والنصوصُ السابقة -وما تركْتُه كثيرٌ- تَرُدُّ هذه الدعوى، مع أن مقوماتِ المظاهراتِ كانت متوفرةً منذ العهدِ النبويِّ المكي، أقصدُ البشرَ الذين يتجمعون، والأصواتَ التي بها يصرُخون، والأرجلَ التي بها يمشون، والظلمَ كان يَنطحُ بقرنين، ويمشي قائماً على قدمين، يدعمه كبراءُ قريش، حتى منعوا خيرةَ أهلِ الأرض آنذاك -الرسولَ ﷺ وأصحابَه الكرامَ- من الطعامِ والشرابِ والزواج، حتى أن أحدَهم كان يفرحُ بجلدِ بعيرٍ جافٍّ يجدُه فيكونُ طعامَه ثلاثةَ أيام!! وقد مكثوا على مثل هذا ثلاثَ سنينَ بِشِعْبِ أبي طالب لا يفزَعون إلى مظاهرةٍ ولا يتترسون بديمقراطية، فعدمُ اتخاذِ الرسولِ ﷺ هذه الوسيلةَ ذاتِ المقوماتِ المتوفرةِ في وقته، ألا يدلُّ دلالةً واضحةً على عدمِ مشروعيةِ

(١) عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٦٤)، والطبراني في «الكبير» (١٣١٣٢)، وفي «مسند الشاميين» (١٧٦٤).

المظاهراتِ؟! وأنه يجبُ على المسلمِ المحبِّ له ﷺ أن يتَّبعَه ويقول: قد اختارَ لي الرسولُ الناصحُ ﷺ السمعَ والطاعةَ والصبرَ، فلن استدركَ عليه؛ لأنَّ الله يقولُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب].

فإذا اختارَ الرسولُ ﷺ لأمته المظلومةِ شيئاً أيحلُّ لأحدٍ يَدَّعي محبتَه أن يختارَ غيرَ ما اختارَ، أو يستدرِكَ عليه في هذا الاختيارِ؟! ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج]! قال ابن تيمية رحمه الله: (فعلى كُلِّ مؤمنٍ أن لا يتكلمَ في شيءٍ من الدينِ إلا تَبَعاً لما جاءَ به الرسولُ ﷺ، ولا يتقدمَ بين يديه، بل ينظرُ ما قالَ فيكونُ قولُه تبعاً لقوله، وعملُه تبعاً لأمرِه، فهكذا كانَ الصحابةُ ومَنْ سلك سبيلَهم من التابعين لهم بإحسان وأئمةُ المسلمين، فلهذا لم يكنْ أحدٌ منهم يعارضُ النصوصَ بمعقوله، ولا يؤسسُ ديناً غيرَ ما جاءَ به الرسولُ ﷺ، وإذا أراد معرفةَ شيءٍ من الدينِ والكلامِ فيه نظرَ فيما قالَه اللهُ والرسولُ، فمنه يتعلمُ، وبه يتكلمُ، وفيه ينظرُ ويتفكرُ، وبه يستدلُّ، فهذا أصلُ أهلِ السنة، وأهلُ البدعِ لا يجعلونَ اعتمادَهم في الباطنِ ونفسِ الأمرِ على ما تَلَقَّوهُ عنِ الرسولِ، بل على ما رَأَوْه أو ذاقوه، ثم إنْ وجدوا السنةَ توافقُه وإلّا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفُه أعرضوا عنها تفويضاً أو حَرَّفوها تأويلاً، فهذا هو الفرقانُ بينَ أهلِ الإيمانِ والسنةِ، وأهلِ النفاقِ والبدعةِ)[1].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٦٢)

الحقُّ الثالثُ: حقُّ الرعية في أن يُحَافَظَ على أمنِها وما يتبعُه من دمٍ ومالٍ وعِرض؛ لأنّ المظاهراتِ تخلخلُ أمنَ البلادِ، وتجعلُها تحتَ سَوْمِ المتربصين بها، وتُحيي نعرةَ الخلافِ لدى جميع الأطرافِ المخالفين، فالرعيةُ هي الجماعةُ التي تحتَ حكمِ سلطانِها، ولذلك كثيراً ما يقترنُ ذكرُها بذكرِ السلطانِ، كما في حديثِ حذيفةَ ﵁ المشهورِ في الصحيحين قال رسولُ الله ﷺ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**»[1]، وفي حديث أبي هريرةَ ﵁ قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[2]، وكما في حديث فُضالة بنِ عُبيدٍ ﵁ قال رسول الله ﷺ: «**ثَلاثَةٌ لا تَسْأَلْ عَنْهُمْ: رَجُلٌ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَعَصَى إِمَامَهُ، وَمَاتَ عَاصِيًا** ..»[3] الحديث، قال أبو العباس القرطبي: (يعني متى اجتمعَ المسلمونَ على إمامٍ)[4] وقال ابن جرير الطبري: (والصوابُ أنَّ المرادَ من الخبرِ لزومُ الجماعةِ الذين في طاعةِ مَن اجتمعوا على تأميرِه، فمن نكثَ بيعتَه خرجَ عن الجماعةِ)[5].

ومن عجيب أمرِ المظاهراتِ أنها تخلقُ في الشعبِ الواحدِ طوائفَ كانت مغمورةً فتعطيها الحياةَ على حسابِ قتلِ وِحْدَته! وأعجبُ منه أمرُ الديمقراطيةِ

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٨).

(٣) **صحيح**: رواه أحمد (٦/ ١٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٠٠)، والبزار (٣٧٤٩)، وابن حبان (٤٥٥٩)، [«السلسلة الصحيحة» (٥٤٢)].

(٤)«المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١٢/ ١٠٤)

(٥)نقلاً عن «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٣٧).

التي كان أصحابُها يزعمون أنهم يحمون حقَّ الأكثريةِ، بغضِّ النظرِ عن كونِها راشدةً أو غَوِيَّةً، فإذا بهم الآنَ يحمونَ الأقلياتِ، ويدفعونها إلى المظاهراتِ، ثم يُنفذون مطالبَها؛ فإنَّ جميعَ المتظاهرين اليومَ على اختلافِهم في البلدانِ لم يبلغوا عُشرَ عددِ السكانِ المؤهَّلين قانونياً!! فبأي منطقٍ يتكلمونَ لولا أنه لونٌ جديدٌ من ألوانِ الاستدمارِ السياسيِّ الاقتصاديِّ؟! والأمرُ لله!][1].

فتاوى العلماء في حكم المظاهرات:

وقالَ الشيخُ عبدُ المالكِ رمضاني -حفظه الله- في كتابه «حكم المظاهرات»:

[وأُذيِّلُ هذا المقالَ بنقل فتاوى جماعةٍ من علمائِنا في حُرمةِ المظاهراتِ ليقارَن بينَها وبين كلامِ الحركيين والحماسيين العاطفيين في هذه المسألة التي تَذَرَّعَ الحركيون الثوريون بها للتهييج على الولاةِ وإشاعةِ الفوضى مستغلين عاطفةَ عامةِ الناس:

قال الشيخُ عبد العزيز بن باز -رحمه الله-: (فالأسلوبُ الحسنُ من أعظمِ الوسائلِ لِقَبولِ الحق، والأسلوبُ السيئُ العنيفُ من أخطرِ الوسائلِ في رَدِّ الحقِّ وعدمِ قبوله، أو إثارةِ القلاقلِ والظلمِ والعدوانِ والمضارباتِ، ويُلحقُ بهذا البابِ ما يفعلُه بعضُ الناسِ من المظاهراتِ التي تسببُ شراً عظيماً على الدعاةِ، فالمسيراتُ في الشوارعِ والهتافاتُ ليست هي الطريقَ للإصلاحِ والدعوةِ، فالطريقُ

(١) «حكم المظاهرات» (ص٨-٢١).

الصحيح بالزيارةِ والمكاتباتِ بالتي هي أحسنُ فتنصحُ الرئيسَ والأميرَ وشيخَ القبيلةِ بهذه الطريقة، لا بالعنفِ والمظاهرةِ، فالنبيُّ ﷺ مكث في مكةَ ثلاثَ عشرةَ سنةً لم يستعملِ المظاهراتِ ولا المسيرات، ولم يهددِ الناسَ بتخريبِ أموالِهم واغتيالِهم، ولا شكَّ أنَّ هذا الأسلوبَ يضرُّ بالدعوةِ والدعاةِ، ويمنعُ انتشارَها، ويحملُ الرؤساءَ والكبارَ على معاداتِها ومضادتِها بكل ممكن، فهم يريدون الخيرَ بهذا الأسلوبِ، ولكن يحصلُ به ضدُّه، فكونُ الداعي إلى الله يسلكُ مسلكَ الرسلِ وأتباعِهم -ولو طالتِ المدة- أولى به من عملٍ يضرُّ بالدعوة ويضايُقها أو يقضي عليها، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)[1].

وقال الشيخُ الألبانيُّ -رحمه الله- (صحيحٌ أنَّ الوسائلَ إذا لم تكنْ مخالفةً للشريعةِ، فالأصلُ فيها الإباحةُ، هذا لا إشكالَ فيه، لكنَّ الوسائلَ إذا كانت عبارةً عن تقليدٍ لمناهجَ غيرِ إسلاميةٍ، فمن هنا تصبحُ هذه الوسائلُ غيرَ شرعية، فالخروجُ للتظاهراتِ أو المظاهراتِ وإعلانُ عدمِ الرضا أو الرضا، وإعلانُ التأييدِ أو الرفضِ لبعضِ القرارات أو بعضِ القوانين، هذا نظامٌ يلتقي معَ الحكم الذي يقولُ: الحكمُ للشعب، من الشعبِ وإلى الشعبِ!! أمّا حينما يكونُ المجتمعُ إسلامياً فلا يَحتاجُ الأمرُ إلى مظاهراتٍ، وإنما يحتاجُ إلى إقامةِ الحُجّةِ على الحاكمِ الذي يخالفُ شريعةَ الله... أقولُ عن هذه المظاهراتِ: ليست وسيلةً إسلاميةً تُنبئ عن الرضا أو عدمِ الرضا من الشعوبِ المسلمةِ؛ لأنَّ هناكَ وسائلُ أخرى باستطاعتهم أن يسلكوها..

(١) «مجلة البحوث الإسلامية» العدد (٣٨ ص٢١٠).

وأخيراً: هل صحيحٌ أنَّ هذه المظاهراتِ تُغَيرُ من نظامِ الحكم إذا كان القائمونَ مُصرين على ذلك؟ لا ندري! كم وكم من مظاهراتٍ قامت، وقُتلَ فيها خَلقٌ كثيرٌ جداً، ثم بقي الأمرُ على ما بقي عليه قَبلَ المظاهراتِ، فلا نرى أن هذه الوسيلةَ تدخلُ في قاعدةِ: أنَّ الأصلَ في الأشياءِ الإباحةُ، لأنها من تقاليد الغربيين)[1].

وقالَ: (لا تزالُ بعضُ الجماعاتِ الإسلاميةِ تتظاهرُ بها، غافلينَ عن كونِها من عاداتِ الكفارِ وأساليبِهم التي تتناسبُ مع زعمِهم أنَّ الحكمَ للشعب، وتتنافى معَ قولِه ﷺ: «**خيرُ الهدى هُدى محمدٍ** ﷺ»[2])[3].

وسئل الشيخُ **محمد بن عثيمين** -رحمه الله-: هل تعتبرُ المظاهراتُ وسيلةً من وسائلِ الدعوةِ الشرعية؟

فقال: (فإنَّ المظاهراتِ أمرٌ حادثٌ، لم يكنْ معروفاً في عهدِ النبيِّ ﷺ، ولا في عهدِ الخلفاءِ الراشدين، ولا عهدِ الصحابةِ رضي الله عنهم، ثم إنَّ فيه من الفوضى والشَّغَبِ ما يجعلُه أمراً ممنوعاً؛ حيثُ يحصلُ فيه تكسيرُ الزجاجِ والأبوابِ وغيرِها، ويحصلُ فيه أيضاً اختلاطُ الرجالِ بالنساءِ، والشبابِ بالشيوخِ، وما أشبَه

---

(١) سلسلة الهدى والنور شريط رقم (٢١٠).

(٢) قال رسول الله ﷺ: «**ليس منا من عمل بسنة غيرنا**» أخرجه الطبراني (١١/ ١٥٢) وغيره وحسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (٥٤٩٣)، وهو على معنى قوله ﷺ المشهور: «من تشبه بقوم فهو منهم» أخرجه أحمد (٢/ ٥٠) وغيره وحسّنه الألباني في «الإرواء» (١٢٦٩)، وإنها لمن العجائب أن يقوم بعض الناس بالمظاهرات طلبًا للحكم بالإسلام ومعارضًا للحكم بشرائع الكفار، وهم يسلكون في ذلك طريقة الكفار!!

(٣) «سلسلةِ الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ» (١٤/ ٧٤).

ذلكَ من المفاسدِ والمنكراتِ، وأما مسألةُ الضغطِ على الحكومةِ فهي إنْ كانت مُسلمةً فيكفيها واعظاً: كتابُ الله وسنةُ رسولِهِ ﷺ، وهذا خيرُ سبيلٍ، وإن كانت كافرةً، فإنها لا تبالي بهؤلاء المتظاهرين، وسوفَ تجاملُهم ظاهراً وهي ما هي عليه من الشر في الباطن، لذلك نرى أن المظاهراتِ أمرٌ منكرٌ.

وأما قولُهم: إنَّ هذه المظاهراتِ سلميةٌ، فهي قد تكونُ سلميةً في أولِ الأمرِ، أو في أولِ مرة، ثم تكونُ تخريبيةً، وأنصحُ الشبابَ أن يتبعوا سبيلَ مَنْ سلف؛ فإنَّ اللهَ سبحانه وتعالى أثنى على المهاجرين والأنصار وأثنى على الذين اتبعوهم بإحسان)[1].

وسُئلَ الشيخُ **صالحُ الفوزان** -حفظه الله-: هل مِنْ وسائل الدعوةِ القيامُ بالمظاهراتِ لحلِّ مشاكلِ الأمةِ الإسلامية؟ فقال: (دينُنا ليس دينَ فوضى، دينُنا دينُ انضباطٍ، دينُ نظامٍ ودينُ سكينةٍ، المظاهراتُ ليست من أعمالِ المسلمينَ وما كان المسلمون يعرفونها، ودينُ الإسلامِ دينُ هدوءٍ ودينُ رحمةٍ، لا فوضى فيه، ولا تشويشَ ولا إثارةَ فتنٍ، هذا هو دينُ الإسلامِ، والحقوقُ يُتوصَّلُ إليها دونَ هذه الطريقةِ، بالمطالبةِ الشرعيةِ والطرقِ الشرعيةِ، هذه المظاهراتُ تُحْدِثُ فتناً، وتُحدِثُ سفكَ دماءٍ، وتُحدثُ تخريبَ أموالٍ، فلا تجوزُ هذه الأمور)[2].

وبعد معرفةِ حكمِ المظاهراتِ فلا تجوزُ، ولو أَذِنَ بها النظامُ؛ لأنه محرمةٌ، ولا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيةِ الخالقِ، هذا ما كانَ يقررُه شيخُنا العلامةُ ابنُ عثيمينَ[3] رحمه الله.

---

(١) «الجواب الأبهر» (ص٧٥).

(٢) «من الإجابات المهمة في المشاكل الملمة لمحمد الحصين» (ص١٠٠).

(٣) http:/islamancient.com/blutooth/279.amr.

بل ولو كان الحاكمُ كافرًا والدولُ كافرةً لم تَجزْ؛ لأنها وسيلةٌ محرمة.

ثم قال -حفظه الله- في كتابه صفحة (٥٥):

إن العلماءَ قد تكلموا على هذهِ الوسيلةِ التي استحدثَها النظامُ الديمقراطيُّ المخالفُ للإسلامِ وبينوا فسادَها، ومن هؤلاء شيخُ الإسلامِ في وقتِه الشيخُ **عبدُ العزيز بنُ باز** رَحمه الله، فقد سئل في شعبان (١٤١٢هـ) بمدينةِ جُدة من شريطٍ سمعيٍّ وهو ضمنَ مجموعِ فتاوى لكثيرٍ من المشايخِ معه بعنوان: «فتاوى العلماءِ في الاغتيالاتِ والتفجيراتِ والعملياتِ الانتحاريةِ والاعتصاماتِ والقنوت»، تسجيلَ منهاجِ السنةِ بالرياض ودار ابن رجبٍ بالمدينة، فكانَ السؤالُ الآتي:

هل المظاهراتُ الرِّجاليةُ والنسائيةُ ضدَّ الحكامِ والولاةِ تعتبرُ وسيلةً من وسائلِ الدعوة؟ وهل من يموتُ فيها يعتبرُ شهيداً أو في سبيل الله؟

فأجابَ رحمه الله قائلاً: «لا أرى المظاهراتِ النسائيةَ والرجاليةَ مِنَ العلاج، ولكن أنا أرى أنها من أسبابِ الفتنِ ومن أسبابِ الشرورِ، ومن أسباب ظلمِ بعضِ الناسِ، والتعدي على بعضِ الناسِ بغيرِ حَقٍّ، ولكنَّ الأسبابَ الشرعيةَ: المكاتبةُ والنصيحةُ والدعوةُ إلى الخيرِ بالطرقِ الشرعية، شرحَها أهلُ العلم، وشرحَها أصحابُ رسولِ الله ﷺ وأتباعِه بإحسان: بالمكاتبةِ والمشافهةِ معَ الأميرِ ومعَ السلطانِ، والاتصالِ بهِ، ومناصحتهِ والمكاتبةِ له، دون التشهيرِ على المنابرِ بأنه فعلَ كذا، وصار منه كذا، واللهُ المستعان».

ومن الفقهاءِ المبرِّزين في هذا العصرِ صاحبُ الفضيلة العلامةُ محمدُ بنُ صالحٍ بنُ عثيمين -رحمه الله-، فقد قالَ في «لقاء الباب المفتوح» (١٧٩) في جوابٍ يتعلقُ بالمظاهراتِ: «عليكَ باتباعِ السلفِ، إنْ كان هذا موجوداً عند السلفِ فهو خيرٌ، وإن لم يكن موجوداً فهو شرٌّ، ولا شكَّ أنَّ المظاهراتِ شرٌّ؛ لأنها تؤدي إلى الفوضى من المتظاهرين ومن غيرِهم، وربما يحصل فيها اعتداءٌ: إما على الأعراضِ، وإما على الأموالِ، وإما على الأبدانِ؛ لأنَّ الناسَ في خِضَمِّ هذه الفوضويةِ قد يكونُ الإنسانُ كالسكرانِ ما يدري ما يقولُ ولا ما يفعل، فالمظاهراتُ كُلُّها شَرٌّ سواءٌ أَذن فيها الحاكمُ أو لم يأذن، وإذنُ بعضِ الحكامِ بها ما هي إلا دعايةٌ، وإلّا لو رَجَعْتَ إلى ما في قلبِه لكان يكرهُها أشدَّ كراهة، لكن يتظاهرُ بأنه كما يقولون: ديمقراطيٌّ وأنه فتحَ بابَ الحرية للناس، وهذا ليسَ من طريقةِ السلفِ»، وسُئل عنها أيضاً في المحَرَّمِ (١٤١٦هـ) فبينَ في الأولِ عدمَ مشروعيتِها من جهةِ أنها خروجٌ على وليِّ الأمر، وأنَّ مَنْ ماتَ عليها ماتَ ميتةً جاهلية؛ لأنه ماتَ ناقضاً لبيعةِ إمامِه، والرسولُ ﷺ قد قال: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[1]، وذكرَ أن المأمونَ امتَحَنَ العلماءَ وعذّبهم ليقولوا كلمةَ الكفر وهي: (أنَّ القرآنَ مخلوقٌ)، ومنهم الإمامُ أحمدُ رحمه الله، فلم يلجأْ أحدٌ منهم إلى التأليبِ عليه ولا إلى المظاهراتِ ولا اعتصموا بالمساجدِ، بل كانوا يَنهَون عن الخروجِ عليه، ثم ختم فتواه بقوله: «لا

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩).

نؤيدُ المظاهراتِ أو الاعتصاماتِ أو ما أشبهَ ذلك، لا نؤيدُها إطلاقاً، ويمكنُ الإصلاحُ بدونها، لكن لا بدَّ أنَّ هناكَ أصابعُ خفيةٌ داخليةٌ أو خارجيةٌ تحاولُ بثَّ مثلِ هذه الأمور»[1].

وتأملْ قولَه: «لكن لابدَّ أن هناكَ أصابعُ خفيةٌ داخليةٌ أو خارجيةٌ..»؛ فإننا قد رأيناه وتيقّنّاه بعد سِتَّ عَشْرَةَ سنةً، حيثُ أصبحتِ المظاهراتُ في كثيرٍ منَ البلادِ الإسلاميةِ -وليس إلّا في البلادِ الإسلاميةِ معَ الأسفِ الشديد!- هي سنةُ الشعوبِ التي يُقال: إنها مظلومة، والأيدي الخفيةُ قد أصبحت جليةً، لا تسمعُ ببلدٍ مسلمٍ قامت فيه هذه الفوضى إلا سارعوا لدعمِها وحمايتِها، وهذا من فراسةِ أهل العلمِ الأَثَريين، وأما الحركيون المغفلون فهم في سُباتهم العميقِ، تُحرِّكُهمُ الأيدي الخفيةُ وترمي بهم في مكانٍ سحيق، تلعبُ بهم كما تشاءُ وهم يُطبِّلون لفتنتهم، وما حداهم لذلك إلّا حرصُهم على المُلكِ وعشقُهم الرئاسةَ، ولا يخوفُهم قولُ رسولِ الله ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ**»[2]، ولو كانوا على شيء منَ الاطّلاع على السنةِ في هذا الباب وفقهِها، مع التسليمِ لها من غيرِ اعتراضٍ على صاحبِها لَعلموا أنَّ هذا الزمانَ هو زمانُ العملِ بقولِ النبيِّ ﷺ: «**سَتَكُونُ فِتَنٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي وَمَنَ يُشْرِفْ لَهَا تَسْتَشْرِفْهُ، وَمَنْ وَجَدَ مَلْجَأً، أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعُذْ بِهِ**»[3].

---

(١) جريدة «المسلمون» عدد (٥٤٠) ص(١٠) الجمعة (١١ المحرم ١٤١٦هـ).

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٧١٤٨).

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠١)، ومسلم (٧٣٥٠).

لا أن يهيجوهم نحوَ الفتن، ثم إذا ذهبتِ البلادُ منْ أيديهم كما ذهبت أفغانستانُ والعراقُ والصومالُ قنعوا بالبكاءِ على الأطلالِ، والنياحةِ على ما ضاعَ من الآمال!

ومن كبارِ العلماءِ الذين أيدوا القولَ بمنعِ المظاهراتِ الشيخُ **صالح بن غصونٍ** -رحمه الله- كما في كتاب «الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية» جمع وإعدادُ الشيخِ محمد بن فهد الحصين (ص١٨٤)، والشيخِ عبد العزيز الراجحي (ص١٨٧) ومع معالي الشيخ صالح آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية، ثم بعدَ ما هَيَّئتُ هذه الرسالة للطبع كتب عالمُ المدينةِ شيخُنا الشيخُ عبدُ المحسن بنُ حمدِ العباد البدر -حفظه الله- مقالاً قوياً نشر في (٢٢/ ٤/ ١٤٣٢هـ) بعنوان: «تنبيهاتٌ على مقالٍ حولَ إباحةِ المظاهرات السلميةِ» ردَّ فيه على كلمةٍ لأحد مُجوزي المظاهراتِ بعنوان: «نظراتٌ شرعية في وسائلِ التعبيرِ العصرية»، وأنبّه أيضاً إلى أنه صدرَ لهيئةِ كبارِ العلماء السعودية فتوى بعدمِ مشروعيةِ المظاهراتِ بتاريخ: (١/ ٤/ ١٤٣٢هـ).

الردُّ الحاسم على مجيزي المظاهرات

لابدَّ من التنويهِ بأمرٍ مهمٍّ جدًا وهو أن بحثَ المظاهراتِ كتبتُه تنفلاً رعايةً لحالِ مَنْ قد يشتبهُ عليهم حكمُها، وتستخِفُّ عقلَه نتائجُها، وإلّا فقد كان يَسَعُني أن أَكُرَّ عليها بسطرٍ واحدٍ، ألا وهو أن المظاهراتِ تخالفُ دعوةَ النبيِّ ﷺ من أصلِها؛ لأننا لو سألنا أيَّ مسلمٍ لديه أدنى اطلاعٍ على سيرةِ الرسول ﷺ

الإصلاحية: هل أسسَ الرسولُ ﷺ إصلاحَه على إصلاحِ رئاسةِ الدولةِ في وقتـهِ أم أسسَها على إصـلاحِ الرعيـةِ؟ لكـانَ الثـاني هـو الجـوابَ البَـدهيَّ بـلا ريـب، والمظاهراتُ تخالفُ ذلك؛ إذ تؤسسُ تغييرَها على تغييرِ رئاسةِ الدولة، ومـن كـان فكرهُ مشوشاً في هذا الأمرِ البدهيِّ؛ بحكم تأثرِهِ بالفكرِ الحزبيِّ الحركـي، المُـشرَبِ بحبِّ الرئاسة، والمفتونِ بالتركيزِ على السياسة، فليرجعْ إلى كتابي «كما تكونوا يُوَلَّ عليكم» ففيه توسعٌ في الأدلة، وشفاءٌ لكل علةٍ، وهـذا مـذهبُ الحـركيين يخـالفُ هديَ الرسولِ ﷺ فيه، فهم لا يزالون يحلمون بدولةٍ منذُ أكثرَ مـن نـصفِ قـرنٍ، ولم ينبتْ لهم فيها سنٌّ ولا قرن، ضيعوا أعمارَهم، وخَرَّبوا عَمارَهم، وقد حرصـوا في بعضِ الـبِلاد عـلى معانـدةِ دولـتِهم بالمظـاهراتِ، فـسلطوا عـلى أنفـسِهم شرَّ البرياتِ، يخربون بيوتَهم بأيديهم وأيـدي الكـافرين، وإن الـذين أفتـوا المـسلمينَ بمشروعية المظاهراتِ دونَ أن يفكروا في العواقبِ يتحملون مـسئوليةَ مـا تعيـشُه بعضُ البلادِ الإسلاميةِ من اضطراباتٍ بل من دماءٍ بينهم، بل من تـسلطِ الكفـارِ على المسلمين باسمِ حمايةِ حقوقِ المتظاهرينَ، عن معاويةَ بن أبي سـفيانَ قـال: لَمَّـا خَرَجَ أَبُو ذَرٍّ إِلَى الرَّبَذَةِ لَقِيَهُ رَكْبٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَقَالُوا: يَا أَبَا ذَرٍّ قَدْ بَلَغَنَـا الَّـذِي صُنِعَ بِكَ، فَاعْقِدْ لِوَاءً يَأْتِكَ رِجَالٌ مَا شِئْتَ، قَالَ: مَهْـلا يَـا أَهْـلَ الإِسْـلامِ! فَـإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «**سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَأَعْزِرُوهُ، مَنِ الْـتَمَسَ ذُلَّـهُ ثَغَرَ ثُغْرَةً**[1] **فِي الإِسْلامِ وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ**»[2]، هذا هو صـنيعُ

(١) ثغَّر ثَغْرَة: فتح فتحةً.

(٢) **صحيح**: رواه ابن أبي عاصم في «السنة»(١٠٩٧)، [«الظلال»(١٠٩٧)].

مَنْ عرفَ للنصوصِ الشرعيةِ قَدْرَها، وأحسنَ النظرَ في عواقبِ الأمورِ واحتاطَ لها، لا مَنْ غلبَ عليه الغوغاءُ، وخافَهم قبلَ أن يخافَ ربَّ الأرضِ والسماء، وفُتِنَ بتزاحمِ الصحفيين على بابه، فألغى عقلَه لينطقَ بنابِهِ، فيا لَلدماءِ يومَ تطلُب صاحبَها بين يدي ربِّها! قالَ رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ أُفْتِيَ بِفُتْيَا غَيْرَ ثَبَتٍ، فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ**»(١).

وإنني أنصحُ من وصله كلامي هذا ألا يُتعِبَ نفسه في التغييرِ عن طريقِ تنحيةِ الحكّامِ؛ فإنَّ التغييرَ النافعَ الناجحَ هو إصلاحُ أحوالِ المسلمينَ الدينيةِ قبلَ كُلِّ شيءٍ، قال تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾**﴾ [الرعد]، ولم يقل: حتى يُغيروا ما بحكوماتهم!!! وما لم تصلُحْ أحوالُ الرعيةِ فليسَ إلّا التعبُ والجهادُ المضني في غيرِ ميدانٍ؛ لأنّ اللهَ ينصرُ الأمةَ التقيةَ، لا مَنْ كانت بذنوبها شقيةً، أين يجعلُ أصحابُ المظاهرات قولَ ربِّهم -عز وجل-: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾**﴾ [النحل]؟! وقولَه: ﴿**إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾**﴾ [الأعراف]؟! وقوله: ﴿**وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾**﴾ [البقرة]؟! في ثلاثةِ مواضعَ من القرآنِ: هذا الأولُ، والثاني والثالث في سورة التوبةِ، والملاحَظُ أنها كُلَّها جاءت في الجهادِ، وحصرُ الآياتِ التي في هذا

---

(١) **حسن**: رواه ابن ماجه (٥٣)، وأحمد (٢/ ٣٢١)، والحاكم (٣٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٢)، [«صحيح الجامع» (٦٠٦٩)].

المعنى صعبٌ لكثرتها، فمن خرج مجاهداً بجيش يغلبُ على أفرادِه تخلفُ هذا الوصفِ (التقوى) فهل يُنصَرُ ويُلغي ما شرطَه اللهُ، أم هي دولةُ الأحلامِ، والبنيانُ على الأوهامِ؟!

وبهذا أختمُ كلامي هذا، واللهَ أسألُ أنْ ينصرَ الإسلامَ والمسلمين، ويقمعَ المبتدعةَ والمنافقين والعلمانيين، وكلَّ من يحاربُ هذا الدينَ؛ إنه سميعٌ مجيبُ الدعاء[1].

رابعاً: التفقهُ في كيفيةِ تعاملِ الرعيةِ مع الراعي:

وتكونُ النجاةُ من الفتنِ كذلك بالتفقهِ في كيفيةِ تعاملِ الرعيةِ مع الراعي:

قال الشيخُ حسينُ بنُ عودةَ العوايشةُ -حفظه الله- في كتابه «الفتنُ وسبيلُ النجاةِ منها»:

١- طاعةُ السلطانِ في غيرِ معصيةٍ وتوقيرُه وكيفيةُ نُصحه

عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﵁ عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً**[2] **وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا**»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ وَسَلُوا اللهَ حَقَّكُمْ**»[3].

---

(١) «حكم المظاهرات» (ص٤٩-٦٣).

(٢) الأثرة: الاسم من آثر يؤثر إيثاراً، والاستئثار: الانفراد بالشيء. «النهاية».

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٥٢)، ومسلم (١٨٤٣) واللفظ للبخاري.

وعن حذيفةَ بنِ اليمانِ ﷺ قال: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَ الله بِخَيْرٍ، فذكر الحديث إلى أن قال: «**يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لاَ يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ وَلاَ يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**»، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»(١).

وتأمل قولَه ﷺ: «**وسيقوم فيهم** -أي الأئمة- **رجالٌ قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس**»، ومع ذلك قال ﷺ: «**تسمع وتُطيع للأمير**».

وعن المِقدامِ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أَطِيعُوا أُمَرَاءَكُمْ مَهْمَا كَانَ، فَإِنْ أَمَرُوكُمْ بِشَيْءٍ مِمَّا لَمْ آتِكُمْ بِهِ فَهُوَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ، وَإِنْ أَمَرُوكُمْ بِشَيْءٍ مِمَّا جِئْتُكُمْ بِهِ؛ فَإِنَّهُمْ يُؤْجَرُونَ عَلَيْهِ وَتُؤْجَرُونَ عَلَيْهِ؛ ذَلِكُمْ بِأَنَّكُمْ إِذَا لَقِيتُمْ رَبَّكُمْ قُلْتُمْ: رَبَّنَا لا ظُلْمَ، فَيَقُولُ: لا ظُلْمَ. فَتَقُولُونَ: رَبَّنَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رُسَلا فَأَطَعْنَاهُمْ، وَاسْتَخْلَفْتَ عَلَيْنَا خُلَفَاءَ فَأَطَعْنَاهُمْ، وَأَمَّرْتَ عَلَيْنَا أُمَرَاءَ فَأَطَعْنَاهُمْ. فَيَقُولُ: صَدَقْتُمْ، هُوَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ**»(٢).

وعن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ قال: نهانا كبراؤُنا من أصحابِ محمدٍ ﷺ قال: «**لَا تَسُبُّوا أُمَرَاءَكُمْ وَلَا تَغُشُّوهُمْ، وَلَا تُبغِضُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللهَ، وَاصْبِرُوا؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ قَرِيب**»(٣).

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧) واللفظ له.

(٢) **صحيح**: رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٤٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٧٨/ ٦٥٨)، وفي مسند «الشاميين» (١٨٧٣)، والبيقهي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٥٨)، [«ظلال الجنة» (١٠٤٨)].

(٣) **إسناده جيد**: رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠١٥)، والبيهقي في «الشعب» (٧١١٧)، [«ظلال الجنة» (١٠١٥)].

وعنِ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «**عَلَى الْـمَرْءِ الْـمُسْلِمِ الطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ**»[1].

وعنِ عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه أنّ النبيَّ ﷺ قال: «**سَيَلِي أُمُورَكُمْ بَعْدِي رِجَالٌ يُطْفِئُونَ السُّنَّةَ، وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلاَةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا**».

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ، كَيْفَ أَفْعَلُ؟ قَالَ: «**تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ كَيْفَ تَفْعَلُ؟ لاَ طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى الله**»[2].

وعن أَبِي بَكَرَة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ الله فِي الأَرْضِ أَهَانَهُ الله**»[3].

وعنه أيضاً رضي الله عنه قال: «**من أَجَلَّ سلطان الله؛ أجَله الله يوم القيامة**»[4].

وعن عِياضِ بن غَنمٍ أنه قال لهشامِ بنِ حكيمٍ: ألم تسمعْ بقولِ رسولِ الله ﷺ: «**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ فَلا يُبْدِهِ عَلانِيَةً، وَلَكِنْ يَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيَخْلُوا بِهِ فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ وَإِلا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ**»[5].

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩)، وابن ماجه (٢٨٦٤) واللفظ له.

(٢) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٢٨٦٥)، وأحمد (١/ ٣٩٩)، واللفظ لابن ماجه [«السلسلة الصحيحة» (٥٩٠)].

(٣) **حسن**: رواه الترمذي (٢٢٢٤)، وأحمد (٥/ ٤٢)، والطيالسي (٩٢٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠١٨)، والبزار (٣٦٧٠)، [«صحيح الجامع» (٦١١١)].

(٤) **حسن**: رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٢٥)، [«السلسلة الصحيحة» (٢٢٩٧)].

(٥) **صحيح**: رواه ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» (١٠٩٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٩٧٧)، [«ظلال الجنة» (١٠٩٦)].

وإذا رأيتَ الرجلَ يدعو على السلطانِ فاعلمْ أنّه صاحبُ هوىً، وإذا رأيتَ الرجلَ يدعو للسلطانِ بالصلاحِ، فاعلمْ أنه صاحبُ سُنةٍ إن شاءَ الله.

لقولِ فضيلٍ: (لو كانت لي دعوةٌ ما جعلتُها إلا في السلطانِ، قيلَ له: يا أبا علي! فسّر لنا هذا، قال: إذا جعلتُها في نفسي لم تَعْدُني، وإذا جعلتُها في السلطانِ صَلَحَ، فصلَحَ بصلاحِه العبادُ والبلاد)[1].

فأُمرنا أن ندعوَ لهم بالصلاحِ، ولم نؤمرْ أن ندعوَ عليهم، وإن ظلموا وإن جاروا؛ لأنَّ ظلمَهم وجورَهم على أنفسِهم، وصلاحُهم لأنفسِهم وللمسلمين.

جاء في «شرح العقيدة الطحاوية»[2]: قولُه: (ولا نرى الخروجَ على أئمتِنا وولاةِ أمورِنا، وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزِعُ يداً من طاعتِهم، ونرى طاعتَهم من طاعةِ الله -عز وجل- فريضةً؛ ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاحِ والمعافاة).

قال الشارح: «قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩].

وفي الصحيح عن النبيِّ ﷺ: أنّه قال: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ الله، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى الله، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي...**»[3].

(١) «شرح السنة» للبربهاري (ص٥١).
(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣٧٩).
(٣)**متفق عليه**: رواه البخاري (٢٩٥٧)، ومسلم (١٨٣٥).

وجاء في «الشرح» أيضاً[1]: (وأمّا لزومُ طاعتهم وإنْ جاروا، فلأنه يترتبُ على الخروجِ من طاعتِهم من المفاسدِ أضعافُ ما يحصلُ من جَورِهم، بل في الصبرِ على جَورهم تكفيرُ السيئاتِ ومضاعفةُ الأجورِ، فإنَّ الله تعالى ما سَلَّطهم علينا إلّا لفسادِ أعمالِنا، والجزاءُ من جنسِ العملِ، فعلينا الاجتهادُ في الاستغفارِ والتوبةِ وإصلاحِ العملِ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠﴾ [الشورى]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [آل عمران:١٦٥]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء:٧٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٢٩﴾ [الأنعام]، فإذا أرادتِ الرعيةُ أن يتخلصوا من ظلمِ الأميرِ الظالمِ، فَلْيتركوا الظلم).

٢- كلمةٌ حولَ الخروجِ على السلطان:

لا بُدَّ لنا أن نعلمَ أنَّ أمنَ البلادِ مرتبطٌ بالتفاهمِ بين الراعي والرعيّةِ والحاكمِ والمحكومِ؛ تحتَ رايةِ التناصحِ بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ، وهذا مما يُقوي الصفَّ الداخليَّ، لحمايةِ البلادِ من عَبثِ العابثين.

والتواصي بالحقِّ والصبرِ، والتواصلُ بينَ الراعي والرعيّة؛ من أسبابِ طاعةِ الرحمنِ، ونُصرةِ السلطانِ، وقهرِ الشيطان.

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣٨١).

وقد وردتِ النصوصُ بوجوبِ الطاعةِ للحاكمِ؛ ما لم يصدرْ منه الكفرُ البواحُ لحديثِ جُنادةَ بنِ أبي أميةَ، قال: دخلنا على عُبادةَ بنِ الصامتِ -وهو مريض-، قلنا: أصلحكَ اللهُ، حَدِّثْ بحديثٍ ينفعْكَ اللهُ به، سمعتَه من النبيِّ ﷺ قال: دعانا النبيُّ ﷺ فبايعناه، فقال: -فيما أَخَذَ علينا-: «**أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ**(١) **عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ**(٢) **أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»(٣).

وهذا كَأَنْ يأمرَ بعبادةِ الأوثانِ، أو الكفرِ بالقرآنِ، أو السجودِ لغيرِ الرحمنِ،... هذا **أولاً**.

أمّا **ثانياً**: فإنه من الجديرِ بالذِّكرِ؛ أنّه لا يجوزُ هذا الخروجُ إذا لم يَمْضِ الشرطُ المُبَيَّنُ في قولِه ﷺ: «**مَا مِنْ قَوْمٍ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي؛ هُمْ أَعَزُّ مِنْهُمْ وَأَمْنَعُ لاَ يُغَيِّرُونَ؛ إِلَّا عَمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ**»(٤).

فإذا لم يكن من يُعمل فيهم بالمعاصي أعزَّ وأمنعَ؛ كان لهم العذرُ في عدمِ التغييرِ.

ثالثاً: فإنه يتأكدُ عدمُ جوازِ الخروج على الحاكمِ، إذا كانَ هذا الخروجُ سيترتبُ عليه مفاسدُ أكثرُ من المفاسدِ التي يُراد تغييرُها؛ كإراقةِ الدماءِ، واستجلابِ

---

(١) أثرة: أي: على استئثار الأمراء بحظوظهم واختصاصهم إياها بأنفسهم. «الكرماني».

(٢) أي: الإمارة. «الكرماني».

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٥٥، ٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩).

(٤) **حسن**: رواه ابن ماجه (٤٠٠٩) وأبو داود (٤٣٣٩)، وأحمد (٤/ ٣٦٤)، [«السلسلة الصحيحة» (٣٣٥٣)].

المذابحِ، ونشرِ الذُّعر والتمزقِ والتفرقِ، وتدخُّلِ الأعداءِ في شؤونِ البلاد، وإثارةِ التفرقةِ العنصريةِ والطائفيةِ، فكيفَ إذا وقعَ هذا كُلُّه أو معظمُه، ولم يحصلِ العدلُ المرادُ، بل وازدادَ الظلمُ والفسادُ؟!

هذا مع التنبيهِ إلى خطرِ الراياتِ العُمِّيةِ من أماكنَ كثيرةٍ؛ تسعى لإفسادِ البلادِ والعبادِ. واللهُ ولي التوفيق.

قال سليمانُ بن عليٍّ الربعيُّ: (لمّا كانتِ الفتنةُ: فتنةُ ابنِ الأشعثِ -إذْ قاتلَ الحجاجَ ابنَ يوسفَ- انطلقَ عقبةُ بنُ عبدِ الغافرِ وأبو الجوزاءِ وعبدُ الله بنُ غالبٍ، في نفرٍ مِنْ نُظرائهم، فدخلوا على الحسنِ فقالوا: يا أبا سعيد: ما تقول في قتالِ هذا الطاغيةِ الذي سفكَ الدمَ الحرامَ، وأخذَ المالَ الحرامَ، وتركَ الصلاةَ وفعلَ وفعلَ؟ -قال: وذكروا من أفعال الحَجاجِ- فقال الحسنُ: أرى أن لا تقاتلوه! فإنها إن تكنْ عقوبةً منَ اللهِ؛ فما أنتم برادي عقوبةَ اللهِ بأسيافِكم، وإن يكنْ بلاءٌ فاصبِروا حتى يحكمَ اللهُ وهو خيرُ الحاكمين، فخرجوا من عندِه وهم يقولون: نُطيعُ هذا العِلج؟!)[1].

وقد نصَّ الأئمةُ والعلماءُ على خطأِ ابنِ الأشعثِ ومَنْ معه في الخروجِ على الحجاجِ، وقد عَبَّرَ عن هذا الإمامُ ابنُ كثيرٍ بقوله: (والعَجَبُ كُلُّ العجبِ من هؤلاءِ الذين بايعوه بالإمارةِ وليس من قريش، وإنما هو كِنْدِيٌّ من اليمن، وقد اجتمعَ الصحابةُ رضي الله عنهم يومَ السقيفةِ على أنَّ الإمارةَ لا تكون إلّا في قريش، واحتجَّ عليهمُ الصِّديقُ رضي الله عنه بالحديثِ في ذلك؛ حتى إنّ الأنصارَ سألوا أن يكونَ منهم

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٦٣).

أميرٌ مع أميرِ المهاجرين، فأبى الصديقُ عليهم ذلك...؛ فكيفَ يعمَدونَ إلى خليفةٍ قد بويعَ له بالإمارةِ على المسلمين من سنينَ فيعزلونـه، وهـو مـن صَـلبيةِ قـريشٍ، ويبايعونَ لرجلٍ كِنديٍّ بيعةً لم يتفقْ عليها أهلُ الحَلِّ والعَقد؟! ولهذا لمّا كانت هذه زلّةً وفَلْتةً نشأ بسببها شرٌّ كثيرٌ، فإنا لله وإنا إليه راجعون)[1].

وعن حذيفةَ بنِ اليمانِ ﷺ قال: (إِنَّ الْأَمْرَ بِالْـمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْـمُنْكَرِ لَحَسَنٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ مِنَ السُّنَةِ أَنْ تَرْفَعَ السِّلَاحَ عَلَى إِمَامِكَ)[2].

وعن سويدِ بنِ غفلةَ قال: (قال لي عُمرُ ﷺ: يَا أَبَا أُمَيَّةَ، إِنِّي لاَ أَدْرِي لَعَلِّي لاَ أَلْقَاك بَعْدَ عَامِي هَذَا، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ، وَإِنْ أُمِّرَ عَلَيْك عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجْدَعٌ، إِنْ ضَرَبَك فَاصْبِرْ، وَإِنْ حَرَمَك فَاصْبِرْ، وَإِنْ أَرَادَ أَمْرًا يَنْتَقِصُ دِينَك فَقُلْ: سَمْعٌ وَطَاعَةٌ، دَمِي دُونَ دِينِي، فَلاَ تفارقِ الْـجَمَاعَةَ)[3].

ولْنعلَمْ أنَّ منهجَ السلفِ في مسائلِ الحُكمِ والخلافةِ والبيعةِ؛ إنـما يكـون مـن خلالِ أهلِ الحَلِّ والعقد؛ لا بالثوراتِ والخروجِ على الحُكام.

٣- خطرُ تنحي الحاكمِ المسلمِ.

لا شكَّ أنَّ العدلَ محبوبٌ بالفطرةِ، والنفوسُ تحبُّ العدلَ وتكرهُ الظلمَ.

---

(١) ذكره د. علي الصياح في كتابه «من سير علماء السلف عند الفتن» (ص٢٨).

(٢) رواه عبدالرزاق (٣٧٦١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧٠٩٨)، وابن عدي «الكامل» (٢/ ٤٠٨).

(٣) **إسناده حسن**: رواه نُعيم بن حماد في «الفتن» (٣٨٩)، وابن أبي شيبة (٣٤٤٠٠)، والآجري في «الشريعة» (٧١)، وابن زنجويه في«الأموال» (٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٥٩)، [« سلسلة الآثار الصحيحة» (٢٨٥)]

بَيْدَ أنَّ الخروجَ على الحاكمِ المسلمِ فيه مفاسدُ كثيرةٌ، وليسَ هو من وسائلِ الإصلاحِ الشرعيةِ، ولا هو من سبيل المؤمنين.

لذلك لم يقبلْ عثمانُ أن يتنحى عن الخلافةِ؛ امتثالاً لأمرِ رسولِ الله ﷺ.

وقد قال له ﷺ: «**يَا عُثْمَانُ! إِنَّ اللهَ مُقَمِّصُكَ قَمِيصًا فَإِنْ أَرَادَكَ الْمُنَافِقُونَ عَلَى خَلْعِهِ فَلا تَخْلَعْهُ**»[1].

وهذا له تعليلٌ لا بدَّ من التنبيهِ إليهِ، وهذا يتضحُ بما يرويه نافعٌ، قال: (دخلَ ابنُ عمرَ على عثمانَ وعنده المغيرةُ بنُ الأخنسِ فقال: انظرْ ما يقولُ هؤلاء! يقولون: اخلَعْها، ولا تقتلْ نفسَك. فقال ابنُ عمرَ: إذا خلعتَها أمخلَّدٌ أنتَ في الدنيا؟ قال: لا. قال: فإن لم تخلعْها هل يزيدونَ على أن يقتلوك؟ قال: لا، قال: فهل يملكونَ لك جنةً أو ناراً؟ قال: لا. قال: فلا أرى أن تخلعَ قميصاً قَمَّصَكَهُ الله، فتكونَ سُنةً؛ كلما كره قومٌ خليفتَهم أو إمامَهم قتلوه)[2].

وهكذا لم يرفضْ أميرُ المؤمنينَ عثمانُ رضي الله عنه التنحِّي عن الخلافةِ لذاته ونفسِه كما هو بَيِّنٌ، ولكن لمصلحةِ الأمةِ وهذا قد بَينه ابنُ عمرَ رضي الله عنهما حين قال: (فلا أرى لك أن تخلعَ قميصاً قَمَّصَكَهُ اللهُ، فتكونَ سنةً؛ كلما كره قومٌ خليفتَهم أو إمامَهم قتلوه).

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٦/ ٧٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٧٩)، والحاكم (٤٥٤٤)، [«صحيح الجامع» (٧٩٤٧)].

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣٨٨١١)، وابن سعد (٣/ ٦٦)، وخليفة بن خياط في تاريخه(ص٣٧)،و ابن عساكر (٣٩/ ٣٥٧).

وذلك مخافةَ أن يكونَ سنةً متبعةً في خروجِ الناسِ على الحكام، وما يترتبُ على ذلك من المفاسدِ والفوضى وإراقةِ الدماء.

والأمرُ الثاني: أن أميرَ المؤمنين عثمانَ ﷺ لم يرضَ أن يقاتِلَ؛ وذلكَ لمصلحة الأمةِ أيضًا، وأرادَ أن يقيَ بدمه دماءَ المسلمين.

فهلّا جعلنا ما سلكه عثمانُ ﷺ منهجاً لنا لدرءِ المفاسدِ ودفعِ الشرورِ ما أمكنَ ذلك!

٤- ماذا بعدَ تنحّي السلطان؟

إن هناكَ من يؤجّجُ الثوراتِ ويسعى لإشعالِها تحتَ عنوانِ تحقيقِ الحريةِ والسعادةِ، والمزيدِ من الرغباتِ والمطالبِ، وتلبيةِ الحاجاتِ.

والسؤالُ: من أينَ يأتي هذا الحاكمُ المثالي؛ والحكومةُ المثالية؟!

أَيُنشئُ الله سبحانه خلقاً جديداً وفيهم هذا الحاكم، وأفرادِ حكومته؟

أم يكونُ ذلكَ من أبناءِ البلادِ نفسِها؟!

وهل يتوقعُ المحتجّونَ والمتظاهرونَ أن يُنزَّلَ شخصٌ من السماءِ تنزيلاً، أم يُفصَّلَ في مصنعٍ تفصيلاً؛ يُلبي رغباتِ الناسِ جميعِهم، ويقضي حاجاتِهم، ويأتي لهم بمائدةٍ منَ السماء تكونُ عيداً لأوّلهم وآخرِهم!!

ويُحققُ آمالَ المسلمين والنصارى والعلمانيين والملحدين والقوميين والبعثيين والمعتدلين والمتطرفين، والمتعصِّبين لشمالِ البلدِ، والمنحازين لجنوبِها والموالين لشرقِها، والمتفانين لغربها!!

أم أنّ هذه الاتجاهاتِ المتناقضةَ، والأفكارَ المتعارضةَ يَسهُل علاجُها!!

ومن المعلومِ أنه يغلبُ على كُلِّ جيلٍ وزمانٍ وبلادٍ؛ طِباعٌ وخصائصُ وصفاتٌ -مع تفاوتِ ذلك فيما بينهم-.

وخيرُ النّاس قرنُ النبيِّ ﷺ، ثم الذين يلونَهم، ثم الذين يلونهم[1].

وهذه الخيريةُ: في العلمِ، والعملِ، والسلوكياتِ، والمصداقيةِ، والأخوةِ، والتآلفِ، والتعاونِ، والبذلِ، والعطاءِ، واجتنابِ المناهي والمحرّمات.

وكلّما مضت القرونُ صارَ النّاسُ إلى السلبياتِ أقربَ، وقد قالَ رسولُ الله ﷺ: «**لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ**»[2].

فيجبُ أن نعلمَ أنَّ واقعَ الناسِ الآن يختلفُ عن جيلِ تلكَ القرونِ المباركة.

ولنعلمْ أن الحاكمَ لا بدَّ أنْ يأتيَ من جنسِ الطبقةِ، والبلدِ، والزمانِ؛ وألّا نعيشَ الخيالَ والأحلامَ والأوهامَ، وعلينا أن نسعى لتغييرِ ما نحن عليه من العيوبِ والذنوبِ؛ لنكونَ على حالٍ يصبو إليها الناسُ، وبالله التوفيق.

أقولُ لأجلِ التوضيحِ، وإزالةِ الالتباسِ: الحاكمُ نوعان:

النوع الأول: حاكم يحكمُ بكتابِ الله -عز وجل- وسنةِ نبيِّه ﷺ، يحرصُ على تحقيقِ العدلِ بقدر إمكانه، يحبُّ شعبَه ويحبونه.

(١) عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنّه قال: «**خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»، **متفق عليه**: رواه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥).

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٧٠٦٨).

النوع الثاني: حاكمٌ عندَه عدلٌ وظلمٌ، يحكمُ ببعضِ النصوصِ من الكتابِ والسنةِ، ويتركُ بعضَها، يعاني الناسُ في الدولةِ من بعضِ الفسادِ والظلم، وتوجدُ الحريات، وهي متفاوتةٌ في بلادٍ أكثرَ من الأُخرى، مع وجودِ فقراءَ ومحتاجين، وأغنياءَ وموسرين.

السؤالُ: هل عند نجاحِ هذه الثوراتِ سيكونُ الحاكمُ القادمُ من القسمِ الأول؟ أم مِن القسمِ الثاني؟ وما الذي يضمنُ هذا؟

أم يمكنُ ألّا يكونَ من النوعين، بل هو نوعٌ ثالثٌ سيء**!!**

هذا مع الانتباهِ إلى نزفِ الدماء، والتقتيل والترويع، وما يَترك في النفوس من حقدٍ وضغينةٍ، والسؤالُ الأخير هنا: ما الفتوى الرّاجحةُ بعد التدبرِ والتأملِ؟ وما هو الأقلُّ شراً؟ والأخفُّ ضرراً؟

وإن مما قاله ﷺ: «**إِنْ كَانَ لله خَلِيفَةٌ فِي الأَرْضِ فَضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ فَأَطِعْهُ وَإِلاَّ فَمُتْ وَأَنْتَ عَاضٌّ بِجِذْلِ[1] شَجَرَةٍ**»[2].

السؤالُ: هل الخليفةُ موجودٌ؟

فإن قال قائلٌ: نعم، قلنا: أطعه، وإن قال: لا، ليسَ هناك خليفةٌ في الأرضِ، قلنا: فَمُتْ وأنت عاضٌّ بجذل شجرة.

أقول: إنَّ الأمرَ محصورٌ بين شيئين: إمّا الطاعةُ، وإمّا الاعتزالُ، وليس هناك أمرٌ ثالثٌ كالخروجِ على السلطانِ -كما يزعمون-.

---

(١) الجذل -بالكسر والفتح- أصل الشجرة يقطع.

(٢) **حسن**: رواه أبو داود (٤٢٤٤)، وأحمد (٥/ ٤٠٣)، والبزار (٢٩٦٠)، [«السلسلة الصحيحة» (١٧٩١)].

قال حذيفةُ ﵁، بعدَ أن سمعَ منَ النبيِّ ﷺ أموراً في الفتن-: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْـمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**»، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلاَ إِمَامٌ؟ قَالَ: «**فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْـمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**»(١).

وفي طريقٍ من طرقِ الحديثِ: «**فَإِنْ تَمُتْ يَا حُذَيْفَةُ وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَى جِذْلٍ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتَّبِعَ أَحَدًا مِنْهُمْ**»(٢).

٥- طعنٌ واتّهام!!

وإننا لنسمعُ هذهِ الأيامَ تمجيدَ الثوراتِ والطعنَ فيمن يخالفُ، واتهامَ من يسكت... ويبلغُ الحدُّ إلى الاتهامِ بالخيانةِ وقولِهم: عملاءُ النظام!!

فأقولُ: هؤلاءِ عملاءُ النظام، فهل أنتم أهلُ الفوضى؟

فإن قالوا: نقصدُ عملاءَ السلطان.

أقول: وأنتم ليس لكم سلطانٌ، أم أنتم عملاءُ لسلطانٍ قادم؟

وعلى كُلِّ حالٍ؛ فإنّ من يخالفُ الآنَ في الخروجِ على السلطانِ؛ يُتَّهمُ أنّه من أعوانِ السلطان، وسيظلُّ هذا إلى بضعِ سنينَ أو أكثرَ ثم يَنسى الناسُ الأمر، ويتكررُ المشهدُ باتّهامِ السلطانِ الثاني، وأنه من يسكتُ عنه فإنه من المتآمرين.. وهكذا!!

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

(٢) **حسن**: رواه أبو داود (٤٢٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٣٢)، وأحمد (٥/ ٣٨٦)، وابن حبان (٥٩٦٣)، [«السلسلة الصحيحة» (٢٧٣٩)].

فإلى متى تظلُّ هذه الثوراتُ؛ لطالما من ثارَ على غيرِه؛ ثار غيرُه عليه.

ألا ينبغي التفكيرُ بسلوكِ السبيلِ الصحيحِ؛ الذي شرعه ربُّ العالمين سبحانه لتحقيقِ سعادةِ البشرية)[1].

---

(١) «الفتن وسبيل النجاة منها» (ص١٤٢-١٥٤). بشيءٍ من التصرف والاختصار.

الأمرُ الثالث

أسبابُ الفتن

• المؤمن يستطيعُ مواجهةَ الفتنِ إذا كان على علمٍ بأسبابها، وأسبابُها كثيرةٌ منها:

السبُب الأولُ: إتباعُ الهوى، وفسادُ القصد.

إنَّ الهوى يمنعُ صاحبَهُ من الاستجابةِ للحقِّ، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٥٠)﴾ [القصص].

إن الهوى إلهٌ يُعبدُ من دون الله، فالهوى عند كثيرٍ من الناس هو الذي يأمرُ وهو الذي ينهى، وهو الذي يُحلل لهم وهو الذي يُحرم، فأصحابُ الهوى يحبون ويوالون لهواهم، ويبغضون ويمنعون لهواهم.

قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٢٣)﴾ [الجاثية].

وقال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا (٤٣) أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا (٤٤)﴾[الفرقان].

انظروا إلى جميعِ فرقِ الضلالِ والحزبيين الذين أوقعوا الأمةَ في فتنةِ التفرقِ والتحزبِ والتعصبِ؛ تروا أن سببَ ما هم فيه أنهم يتَّبعون أهواءَهم ولا يستجيبونَ لله ولا لرسولِهِ ﷺ، قال تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴿٧١﴾﴾[المؤمنون].

ولذلك أمرَ اللهُ رسلَه وأنبياءَه أن يَتَّبعوا الوحيَ الذي جاءهم من الله ولا يتبعوا الهوى، قال تعالى لنبيه داود عليه السلام: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص].

وقال تعالى لرسوله ﷺ: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة:٤٩].

وقال تعالى له أيضاً: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [الشورى:١٥].

الهوى يُوقعُ صاحبَه في الفتنةِ -فتنةِ الشهواتِ وفتنةِ الشُّبهات- فيهلك، ولذلك قال ﷺ: «ثَلاثٌ مُهْلِكَاتٌ، وَثَلاثٌ مُنَجِّيَاتٍ..» وذكر ﷺ المهلكات فقال: «**فَأَمَّا الْـمُهْلِكَاتُ: فَشُحٌّ مُطَاعٌ، وَهَوًى مُتَّبَعٌ، وَإِعْجَابُ الْـمَرْءِ بنفْسِهِ**»(١).

---

(١) **حسن لغيره**: رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٧٥٤)، [«صحيح الترغيب» (٢٦٠٧)].

السبب الثاني: الغلوُّ في الدينِ بالإفراطِ أو التفريطِ.

الغلوُّ في الدينِ سببٌ للوقوعِ في الفتنِ، ولذلك جاءَ الإسلامُ يحذِّرُ من الغلوِّ في الدينِ، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ [المائدة:٧٧].

وقال ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ**»(١).

ومن خلالِ مُجمل النصوصِ المشتملةِ على النهيِ عن الغلو، يتبينُ أنَّ الغلوَّ نوعان:

الأولُ: الغلوّ الكليُّ الاعتقاديّ.

الثاني: الغلوُّ الجزئيُّ العمليُّ.

والمرادُ بالغلوِّ الكليِّ الاعتقاديِّ: الغلوُّ المتعَلِّقُ بكلياتِ الشريعةِ، وبمسائلِ الاعتقادِ، مثلُ: الغلوِّ في الولاءِ والبراءِ، كالغلوِّ في الأئمةِ وادعاءِ العصمةِ لهم، أو الغلوِّ في البراءةِ من المجتمعِ العاصي. ومثل: الغلوِّ في التكفيرِ؛ كالتكفيرِ بالمعصية.

وهذا الغلوُّ الكليُّ الاعتقاديُّ أشدُّ خطراً من الغلوِّ الجزئيِّ العملي؛ ذلك أن الفِرَقَ إنما تصيرُ فِرقاً بخلافها للفرقةِ الناجيةِ في معنىً كلِّيٍّ للدين، وفي قاعدةٍ من قواعدِ الشريعةِ، لا في جزئيٍّ من الجزئيات؛ إذ الجزئيُّ أو الفرعُ الشاذُّ لا ينشأ عنه مخالفةٌ يقعُ بسببها التفرقُ شيعاً، وإنما ينشأُ التفرقُ عند وقوعِ المخالفةِ في الأمورِ الكلية.

---

(١) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٣٠٢٩)، والنسائي (٣٠٥٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٨)، وأبو يعلى (٢٤٧٢)، [«السلسلة الصحيحة (١٢٨٣)].

فمن أسبابِ نشوءِ الفِرق: غُلُوُّها غلواً كلياً اعتقادياً، ولذلك فإن ثمة أوصافاً وخصائصَ تجمعُ بين الفرقِ الغالية على مرّ التاريخ، ذكرَ أهلُ العلمِ بعضاً منها. ومما يطَّرِدُ كثيراً في فرقِ الغلاةِ وصفان يجمعُهما حديثُ رسولِ الله ﷺ الذي رواه أبو سعيدٍ الخدريُّ رضي الله عنه في حديثِ قصةِ الرجلِ الذي اعترضَ على قسمةِ النبيِّ ﷺ.. وفيه: فسألَ رجلٌ النبيَّ ﷺ أن يقتُلَه... فمنعه، فلما ولَّى قال: «**إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا -أَوْ فِي عَقِبِ هَذَا- قَوْمٌ يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلاَمِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»(1).

وإليكم تفصيلَ هذين الوصفين:

الأول: عدمُ فهمِ القرآنِ، فهم يقرءونه دون فقهٍ، وعدمُ فهمِهم للقرآن بشكلٍ سليم؛ جعلَهم يأخذونَ آياتٍ نزلت في الكفارِ، فيحملونها على المسلمين، فقد قالَ عبدُالله بنُ عمرَ رضي الله عنهما في الخوارج: (إِنَّهُمُ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتٍ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ)(2).

ثانياً: التكفيرُ، ويضمُّ بعضُهم إلى التكفيرِ استحلالَ الدماءِ، وهذا يكاد يكونُ مشتركاً بين أكثرِ أهلِ البدعِ.

قال أبو قلابَة: (مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً إِلَّا اسْتَحَلَّ السَّيْفَ)(3).

---

(1) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(2) **صحيح**: رواه البخاري معلقاً (٩/ ٢١) كتاب بدء الوحي، باب (٦) قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم. ووصله الطبري في «تهذيب الآثار» [ابن حجر في «التغليق التعليق» (٥/ ٢٥٩)]

(3) **صحيح**: رواه الدارمي (١٠٠)، والفريابي في «القدر» (٣٦٨)، والآجري في «الشريعة» (٢٠٥٢) [صححه المحقق حسين سليم أسد].

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحمه الله: (طريقةُ أهلِ البدعِ يَجمعون بين الجهلِ والظلمِ، فيبتدعونَ بدعةً مخالفةً للكتابِ والسنةِ وإجماعِ الصحابةِ، ويُكفِّرونَ من خالفهم في بِدَعِهم)[1].

السببُ الثالث: غيابُ المنهجِ الصحيحِ واتباعُ المتشابهِ.

١- قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران].

٢- وَيقول أبو موسى الأشعريُّ رضي الله عنه لعبدِ الله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه: (يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْـمَسْجِدِ آنِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ، وَلَمْ أَرَ وَالْحَمْدُ لله إِلَّا خَيْرًا، قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَقَالَ: إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ، قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْـمَسْجِدِ قَوْمًا حِلَقًا جُلُوسًا، يَنْتَظِرُونَ الصَّلاَةَ: فِي كُلِّ حَلْقَةٍ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصىً فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِئَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِئَةً، فَيَقُولُ: هَلِّلُوا مِئَةً، فَيُهَلِّلُونَ مِئَةً، وَيَقُولُ: سَبِّحُوا مِئَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِئَةً، قَالَ: فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انْتِظَارَ رَأْيِكَ أَوِ انْتِظَارَ أَمْرِكَ.

قَالَ: أَفَلاَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لاَ يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ؟ ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ، حَتَّى أَتَى حَلْقَةً مِنْ تِلْكَ الْحِلَقِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ.

---

(١) «الرد على البكري» (٢/ ٢٥٥)

فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ؟

قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! حَصىً نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ.

قَالَ: فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لاَ يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ، وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ! مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ!

هَؤُلاَءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ، وَآنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ مُفْتَتِحُوا بَابِ ضَلاَلَةٍ؟ قَالُوا: وَاللهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ.

قَالَ: وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ. إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَدَّثَنَا: «**أَنَّ قَوْمًا يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ**» وَايْمُ اللهِ! مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ.

فَقَالَ عَمْرُو بْنُ سَلِمَةَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الْخَوَارِجِ)[1].

٣- وَيقولُ ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: (لما خرجَتِ الحروريةُ -وهمُ الخوارجُ- اعتزلوا في دارِهم وكانوا ستةَ آلافٍ. فقلت لعليّ رضي الله عنه: يا أميرَ المؤمنين! أبردْ بالظهر لعلي آتي هؤلاءِ القومَ فأكلمهم. قال: إني أخافُ عليك، قلت: كلا.

قال: فقمتُ وخرجتُ ودخلتُ عليهم في نصفِ النهارِ، وهم قائلون فسلمت عليهم، فقالوا: مرحباً بك يا ابنَ عباسٍ! فما جاء بك؟

(١) **صحيح**: رواه الدارمي (٢١٠)، [«السلسلة الصحيحة» (٢٠٠٥)].

قلت لهم: أتيتكم من عندِ أصحابِ النبيِّ ﷺ وصهرِه، وعليهم نزل القـرآن، وهم أعلمُ بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحدٌ؛ لأبلغكم ما يقولون وتخبروني بما تقولون.

قلت: أخبروني ماذا نَقِمتم على أصحابِ رسولِ الله ﷺ وابنِ عَمِّـه؟ قـالوا: ثلاثٌ. قلتُ: ما هنَّ؟

قالوا: **أما إحداهُنَّ** فإنه حكَّم الرجالَ في أمرِ الله، وقال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[الأنعام:٥٧]. ما شأنُ الرجالِ والحكم؟ فقلتُ هذه واحدة.

قالوا: **وأما الثانية** فإنه قاتلَ ولم يسبِ ولم يَغنم، فإن كـانوا كفـاراً سـلبهم وإن كانوا مؤمنين ما أحلَّ قتالَهم، قلت: هذه اثنتان فما الثالثة؟

قالوا: إنه محى نفسَه عن أميرِ المؤمنين فهو أميرُ الكافرين.

قلت: هل عندكم شيءٌ غيرُ هذا؟ قالوا: حسبُنا هذا. قلت: أرأيـتم إن قـرأتُ عليكم من كتابِ الله، ومن سنةِ نبيِّه ﷺ ما يردُّ قولَكم أترضَون؟ قالوا: نعم.

قلت: أما قولُكم حكَّمَ الرجالَ في أمرِ الله، فأنا أقرأُ علـيكم في كتـابِ الله؛ أن قد صَيَّرَ اللهُ حكمَه إلى الرجالِ في ثمنِ ربعِ درهم، فأمرَ اللهُ الرجالَ أن يحكموا فيه، قال الله تعـالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[المائدة:٩٥]، فأنشدتُكم باللهِ تعالى! أحكـمُ الرجالِ في أرنبٍ ونحوِها من الصيدِ أفضلُ، أم حكمُهم في دمائِهم وصـلاحِ ذاتِ

بينهم، وأنتم تعلمونَ أن اللهَ تعالى لو شاءَ لحكمَ ولم يُصيرْ ذلكَ إلى الرجالِ؟ قالوا: بل هذا أفضل.

وفي المرأةِ وزوجِها قال الله -عز وجل-: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾ ﴾ [النساء:٣٥] فأنشدتُكُم بالله! حُكمُ الرجالِ في صلاحِ ذاتِ بَينِهم، وحقنِ دمائِهم أفضلُ من حكمِهم في امرأةٍ؟ أخرجتُ من هذه؟ قالوا: نعم.

قلتُ: وأما قولكم قاتلَ ولم يسبِ ولم يغنم، أفتسبونَ أمَّكم عائشةَ وتستحلونَ منها ما تستحلونَ من غيرِها وهي أمُّكم؟! فإن قلتم إنا نستحلُّ منها ما نستحلُّ مِن غيرِها؛ فقد كفرتم، ولئن قلتم ليست بأمِّنا؛ فقد كفرتم؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب:٦] فأنتم تدورون بين ضلالتين، فأتوا منها بمخرج. قلت: أخرجتُ من هذه؟ قالوا: نعم.

وأما قولُكم محى اسمَه من أميرِ المؤمنينَ، فأنا آتيكم بمن تَرضَون، وأراكم قد سمعتم أنَّ النبيَّ ﷺ يومَ الحديبيةِ صالحَ المشركين فقال لعليٍّ رضي الله عنه: «**اكْتُبْ يَا عَلِيُّ: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله** ﷺ» فقال المشركون: لا، والله ما نعلم أنك رسول الله، لو نعلم أنك رسول الله لأطعناك، فاكتب: محمد بن عبدالله.

فقال رسولُ الله ﷺ: «**امْحُ يَا عَلِيُّ! اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي رَسُولُكَ، امْحُ يَا عَلِيُّ وَاكْتُبْ: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله**» فواللهِ لرسولُ الله ﷺ خيرٌ من عليّ، وقد محا نفسَه ولم يكن محوُه ذلك يمحوه من النبوة.

خرجتُ من هذه؟ قالوا: نعم فرجعَ منهم ألفان وخرج سائرُهم -أي: على علـيّ ابن أبي طالب- فقُتلوا على ضلالتهم، فقتلهم المهاجرون والأنصار)[1].

روى ابن جرير في «تفسيره»: عن قتادة أنه كان قرأ هـذه الآيـة: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران:٧].

قال: (إن لم يكونوا الحرورية والسَّبائيةَ فلا أدري من هم!! ولعمري لقد كـان في أهلِ بدرٍ والحديبيةِ الـذين شـهدوا مـعَ رسـولِ الله ﷺ بيعـةَ الرضـوانِ مـن المهاجرين والأنصار خبرٌ لمن استخبر، وعبرةٌ لمن اعتبر، لمن كان يعقل أو يبصر...

إنَّ الخوارجَ خرجوا وأصحابُ رسولِ الله ﷺ يومئـذ كثـيرٌ بالمدينـة والـشامِ والعراق، وأزواجُه يومئذ أحياء، والله ما خرج منهم ذكرٌ ولا أنثى حروريـاً قـط، ولا رضوا الذي هم عليه، ولا مالؤوهم فيه، بل كانوا يُحدّثون أنَّ رسولَ الله ﷺ، كان يعيبُهم، وكانوا يبغضونهم بقلوبهم، ويعـادونهم بألـسنتهم، وتـشتدّ -والله- عليهم أيديهم إذا لقوهم.

ولعمري لو كانَ أمرُ الخوارجِ هُدىً لاجتمـع، ولكنـه كـان ضـلالاً فتفـرق، وكذلك الأمر إذا كان من عند غير الله وجدت فيه اختلافـاً كثـيراً، فقـد ألاصـوا -أي: أداروا- هذا الأمرَ منذ زمانٍ طويل، فهل أفلحوا فيه يومـاً أو أنجحـوا؟ يـا سبحانَ الله!! كيف لا يعتبرُ آخرُ هؤلاء القومِ بأولهم؟

---

(١) **حسن**: رواه أحمد (١/ ٣٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٢٢)، [«محققو المسند»].

لو كانوا على هدىً فقط أظهرَه الله وأفلَجه ونصرَه، ولكنهم كانوا على باطلٍ أكذبَه اللهُ وأدحَضه، فهم كما رأيتَهم، كلما خرجَ لهم قرنٌ أدحضَ اللهُ حجتَهم، وأكذبَ أحدوثَتهم، وأهرقَ دماءَهم...

إن كتموه كان قرحاً في قلوبهم وغماً عليهم، وإن أظهروه أهرقَ اللهُ دماءَهم.. ذاكم -والله- دينُ سُوءٍ فاجتنبوه، والله إنَّ اليهوديةَ لبدعةٌ، وإن النصرانيةَ لبدعةٌ، وإن الحروريةَ لبدعةٌ، وإن السبائية لبدعةٌ، ما نزلَ بهن كتابٌ ولا سَنَّهن نبيٌّ) ا.هـ.

وفي الآيةِ الكريمة المشار إليها سابقاً: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ... ﴾ [آل عمران:٧] الآية يبينُ اللهُ -عز وجل- أنه عند حلولِ الفتنِ والمشتبهاتِ، فإن أعظمَ من يُبينها بياناً صحيحاً على وجهها الصحيحِ هم الراسخونَ في العلم، ولذلك ينبغي أن يُعلمَ أنَّ أهلَ العلمِ ليسوا على درجةٍ واحدةٍ في العلمِ.

وها هنا أثرٌ مهم جداً أُورده حتى يتبينَ لطالبِ الحقِّ معنى إتباعِ المتشابهِ ومعنى الرسوخِ في العلمِ.

عن يزيدَ الفقيرِ قال: (كنتُ قد شغفني رأيٌ من رأيِ الخوارجِ فخرجنا في عصابةٍ ذوي عددٍ نريدُ أن نحجَّ، ثم نخرجَ على الناسِ، قال: فمَرَرْنا على المدينةِ فإذا جابرُ بنُ عبدِ الله يُحدِّثُ القومَ -جالسٌ إلى ساريةٍ- عن رسولِ الله ﷺ، قال: فإذا هو قد ذكرَ الجهنميين.

قال: فقلتُ له: يا صاحبَ رسولِ الله ﷺ! ما هذا الذي تُحدِّثون؟! واللهُ يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢]. ويقولُ: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة:٢٠]. فما هذا الذي تقولون؟

قال: فقالَ: أتقرأُ القرآنَ؟ قلت: نعم. قال: فهل سمعتَ بمقامِ محمدٍ ﷺ -يعني الذي يبعثه اللهُ فيه-؟ قلت: نعم. قال: فإنه مقامُ محمدٍ ﷺ المحمودُ الذي يُخرِجُ اللهُ به من يُخرج، قال: ثم نعتَ وضعَ الصراطِ ومَرَّ الناسِ عليه، قال: وأخافُ ألا أكونَ أحفظُ ذاك، قال: غيرَ أنه قد زعمَ أن قوماً يخرجون من النارِ بعد أن يكونوا فيها!

قال: يعني فيخرجونَ كأنهم عيدانُ السماسمِ. قال: فيدخلون نهراً من أنهارِ الجنة، فيَغتسلون فيه، فيخرجون كأنهم القراطيسُ، فرجعنا فقلنا: ويحكم أترونَ الشيخَ يكذبُ على رسولِ الله ﷺ؟ فرجعنا، فلا والله ما خرج منا غيرُ رجلٍ واحدٍ) [1].... فهذا الأثرُ يدل على فوائدَ منها:

أولاً: ضرورةُ لزومِ منهجِ السلفِ في الفهمِ والاستدلالِ، فهؤلاء فهموا أن الإنسانَ إذا أُدخلَ النارَ فإنه لا يخرجُ منها، وهذه شبهةٌ، وهذه الشبهةُ تورثُ الفتنةَ، فإنهم لما حصلت في قلوبهم هذه الشبهةُ ورأوا الناسَ على غير ما هم عليه أرادوا أن يقاتلوا الناسَ وأن يخرجوا عليهم.

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٩١).

ثانياً: أنه لا يكفي حسنُ النيةِ بغيرِ منهجٍ صحيحٍ، فهؤلاء كانت نيتُهم -في أنفسِهم- حسنةً إلا أنَّ ذلكَ لا يكفي؛ فالعبادةُ لها شرطان لا بدّ من اجتماعهما معاً؛ وهما: الإخلاصُ لله، والمتابعةُ للنبيِّ ﷺ.

ثالثاً: أنّ الرجوعَ إلى الحقِّ من موانعِ الفتنةِ، فهؤلاءِ لما رجعوا إلى الحقِّ صارَ هذا مانعاً لهم من الوقوع في الفتنة.

رابعاً: بيانُ فضلِ العلماءِ في توجيهِ الناسِ إلى المنهجِ الصحيحِ والرأي السديدِ المبنيِّ على الكتابِ والسنة.

السببُ الرابع: الاستعجالُ وعدمُ الصبرِ.

قال تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡ ﴾[الأحقاف:٣٥].

وقال تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ وَلَا يَسۡتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ٦٠ ﴾ [الروم].

قال الإمامُ البغويُّ في «معالم التنزيل» (٦/ ٢٧٩): (لا يستخفنَّك، معناه: لا يحمِلنَّكَ الذين لا يوقنون على الجهلِ، واتباعِهم في الغيّ).

وعن خَبابِ بن الأَرَتِّ رضي الله عنه قال: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَهْوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ فَقُلْنَا أَلاَ تَسْتَنْصِرُ لَنَا أَلاَ تَدْعُو لَنَا فَقَالَ: «**قَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُحْفَرُ لَهُ فِي الأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهَا فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُجْعَلُ نِصْفَيْنِ وَيُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ**

عَنْ دِينِهِ وَاللهِ لَيَتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرُ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لاَ يَخَافُ إِلَّا اللهَ وَالذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُون»(1).

قال ابن القيّم رحمه الله: (ومن تأمل ما جرى على الإسلامِ من الفتنِ، صغارِها وكبارِها رآها من إضاعةِ هذا الأصل، وعدمِ الصبرِ على المنكر، فطلبُ إزالته يتولَّدُ منه ما هو أكبر منه)(2) ا.هـ.

وذكر الشيخُ حسين بن عودة العوايشة -حفظه الله- في كتابه «الفتن وسبيلُ النجاة منها» أسباباً أخرى منها:

السببُ الخامس: عدمُ التعاون والنُّصرَةِ بين المسلمين:

قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنفال].

فسبيلُ درْءِ الفتن تَحَقُّقُ الوَلاية بينَ أهلِ الإسلامِ -وما يتضمنُ ذلكَ مِن التّعاونِ والنُّصْرَة-؛ لا التَّفرُّقُ والتّحزُّبُ والخلافُ.

وقد أمَر اللهُ -سبحانه- أهلَ الإِسلامِ أنْ يَتأمَّلوا حالَ الكُفّارِ وما هُم عليه مِن التّعاونِ والنُّصرَةِ بينهم، وحَذَّرَنا مِن عدم تحقيقِ (الوَلاية)، وبيَّن سبحانه أنَّ هذا يؤدِّي إلى فتنةٍ وبلاءٍ في الأرضِ وفسادٍ كبير، ولَم يقلْ في عَمّان، أو القاهرة أو جدَّة.. بل في الأرضِ.

(1) **صحيح**: رواه البخاري (٦٩٤٣).

(2) «إعلام الموقعين» (٣/ ٤)

وممّا يُؤَجِّج الفِتَنَ ويزيدُ الفسادَ، أنَّ الكُفّار يأخذون بأَسبابِ القُـوَّة والغَلَبَـة، وأهلُ الإِسلام يأخذونَ بأسبابِ الضَّعفِ والهزيمةِ بتغييبِ هذه الوَلاية.

قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله[1]: (ومعنى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٍۚ إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ ٧٣﴾ [الأنفال]، أي: إنْ لَمْ تُجانِبوا المشركين، وتُوالوا المؤمنين، وإلّا وقعَت الفِتْنَةُ في النّاس، وهو الْتِباس الأمر، واختلاطُ المؤمن بالكافرِ، فيَقعُ بينَ النّاسِ فسادٌ منتشرٌ طويلٌ عريض).

السببُ السادس: غيابُ المُصْلِحين:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا مُصۡلِحُونَ ١١٧﴾ [هود].

وهناك فرقٌ بـين المُـصْلِح والـصّالح، فـيمكنُ أنْ يكـونَ الهـلاكُ مـعَ وجـودِ الصّالحِ، ولا يمكنُ أن يكونَ مع وجودِ المُصلِح.

عن زينبَ بنتِ جحشٍ رضي الله عنها أنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَزِعاً يَقُولُ: «**لاَ إِلَهَ إِلَّا الله وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَـأْجُوجَ وَمَـأْجُوجَ مِثْـلُ هَـذَا** وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِهِ وَبِالَّتِي تَلِيهَا»، فَقَالَتْ زَيْنَبُ: فَقُلْتُ: يَـا رَسُـولَ الله! أَنَهْلِـكُ وَفِينَـا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْـخَبَثُ**»[2].

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٩٨).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٥٩٨)، ومسلم (٢٨٨٠).

وفسَّرَ الجمهورُ الخَبَثَ بالفسوقِ والفجورِ، وقال النووي: رحمه الله: (والظاهرُ أنَّه المعاصي مطلقاً).

وعن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا ظَهَرَ السُّوءُ فِي الْأَرْضِ أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَهْلِ الْأَرْضِ بَأْسَهُ**» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! وَفِيهِمْ أَهْلُ طَاعَتِهِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، ثُمَّ يَصِيرُونَ إِلَى رَحْمَةِ اللهِ**»[1].

السبب السابع: عدمُ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكر:

قال الله عز وجل: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة].

عن جابرٍ رضي الله عنه قال: لَـمَّا رَجَعَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مُهَاجِرَةُ الْبَحْرِ، قَالَ: «**أَلَا تُحَدِّثُونِي بِأَعَاجِيبِ مَا رَأَيْتُمْ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ؟**» قَالَ فِتْيَةٌ مِنْهُمْ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَرَّتْ بِنَا عَجُوزٌ مِنْ عَجَائِزِ رَهَابِينِهِمْ، تَحْمِلُ عَلَى رَأْسِهَا قُلَّةً مِنْ مَاءٍ، فَمَرَّتْ بِفَتًى مِنْهُمْ، فَجَعَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ بَيْنَ كَتِفَيْهَا، ثُمَّ دَفَعَهَا فَخَرَّتْ عَلَى رُكْبَتَيْهَا، فَانْكَسَرَتْ قُلَّتُهَا، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الْتَفَتَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: سَوْفَ تَعْلَمُ يَا غُدَرُ[2]، إِذَا وَضَعَ اللهُ الْكُرْسِيَّ، وَجَمَعَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ، وَتَكَلَّمَتِ الأَيْدِي

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٦/ ٤١)، والحميدي (٢٦٤)، وإسحاق بن راهويه (١١٠٨)، والبيهقي في «الشعب» (٧١٩٤)، [«السلسلة الصحيحة» (١٣٧٢)].

(٢) أي: يا غادر.

وَالأَرْجُلُ، بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ، فَسَوْفَ تَعْلَمُ كَيْفَ أَمْرِي وَأَمْرُكَ عِنْدَهُ غَدًا، قَالَ: يَقُولُ رَسُولُ الله ﷺ: «**صَدَقَتْ، صَدَقَتْ كَيْفَ يُقَدِّسُ**(١) **الله أُمَّةً لاَ يُؤْخَذُ لِضَعِيفِهِمْ مِنْ شَدِيدِهِمْ؟**»(٢).

وعن أبي بكرٍ الصديقِ رضي الله عنه قال: (أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ﴾ [المائدة:١٠٥]، وإنّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ؛ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ الله بِعِقَابٍ مِنْهُ**»(٣).

وعن جريرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يَكُونُ فِي قَوْمٍ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي؛ يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يُغَيِّرُوا عَلَيْهِ فَلاَ يُغَيِّرُوا إِلَّا أَصَابَهُمُ الله بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمُوتُوا**»(٤).

وفي لفظ: «**مَا مِنْ قَوْمٍ؛ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي؛ هُمْ أَعَزُّ مِنْهُمْ وَأَمْنَعُ، لاَ يُغَيِّرُونَ، إِلَّا عَمَّهُمُ الله بِعِقَابٍ**»(٥).

---

(١) أي: كيف يُطهِّرُها من دنس الذنوب، انظر: «شرح ابن ماجه» للسندي (٢/ ٨٠).

(٢) **حسن**: رواه ابن ماجه (٤٠١٠)، وأبو يعلى (٢٠٠٣)، وابن حبان (٥٠٥٨)، [«صحيح ابن ماجه» (٣٢٣٩)].

(٣) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٣٣٨)، والترمذي (٢١٦٨)، وأحمد (١/ ٧)، وابن حبان (٣٠٤)، [«السلسلة الصحيحة» (١٥٦٤)].

(٤) **حسن لغيره**: رواه أبو داود(٤٣٣٩)، وابن حبان (٣٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ٣٣٢/ ٢٣٨٢)، [«صحيح الترغيب» (٢٣١٦)].

(٥) **حسن**: رواه ابن ماجه (٤٠٠٩)، وأحمد (٤/ ٣٦١)، [«صحيح ابن ماجه» (٣٢٣٨)].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: **«أُمِرَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ الله أَنْ يُضْرَبَ فِي قَبْرِهِ مِائَةَ جَلْدَةٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُ وَيَدْعُو حَتَّى صَارَتْ جَلْدَةً وَاحِدَةً، فَجُلِدَ جَلْدَةً وَاحِدَةً، فَامْتَلأَ قَبْرُهُ عَلَيْهِ نَارًا، فَلَمَّا ارْتَفَعَ عَنْهُ قَالَ: عَلامَ جَلَدْتُمُونِي؟، قَالُوا: إِنَّكَ صَلَّيْتَ صَلاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَمَرَرْتَ عَلَى مَظْلُومٍ فَلَمْ تَنْصُرْهُ»**(1).

ولا يجوزُ أن تمتنعَ عن قولِ الحقِّ خوفاً من الناس، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [المائدة: ٤٤].

وعن أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه قال: قامَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فقال: **«أَلاَ لاَ يَمْنَعَنَّ رَجُلاً هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ إِذَا عَلِمَهُ»**(2).

قَالَ: فَبَكَى أَبُو سَعِيدٍ وَقَالَ: قَدْ وَالله رَأَيْنَا أَشْيَاءَ فَهِبْنَا(3).

وفي رواية: (قال أبو سعيدٍ: فَحَمَلَنِي عَلَى ذَلِكَ، أَنِّي رَكِبْتُ إِلَى مُعَاوِيَةَ فَمَلأْتُ أُذُنَيْهِ)(4).

وَلْتعلمْ -سددني الله وإيّاك- أنّ الأمرَ بالمعروف والنهيَ عن المنكر بضوابطه؛ أمرٌ مشروع، وهو من أركانِ سعادةِ الفردِ، والأسرةِ، والأُمّةِ، وسببُ النجاةِ في الآخرةِ بإذن الله تعالى.

---

(١) **حسن لغيره**: رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣١٨٥)، [«صحيح الترغيب» (٢٢٣٤)].

(٢) وفي رواية: «فإنه لا يُقرِّب من أجل، ولا يباعد من الرزق»، أخرجه أحمد وغيره، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (١٦٨).

(٣) **صحيح لغيره**: رواه الترمذي (٢١٩١)، وابن ماجه (٤٠٠٧)، [«صحيح الترغيب» (٢٧٥١)].

(٤) **صحيح**: رواه أحمد (٣/ ٨٤)، [«السلسلة الصحيحة» (١٦٨)].

أمّا الخروجُ على الحاكمِ فهو غيرُ مشروع، وعدمُ الخروج عليه إنّما هو بأمرِ رسولِ الله ﷺ.

وأمّا البقاءُ على حالٍ غيرِ مُرضٍ، فإنّما هو عقوبةٌ منَ الله -سبحانه- لعدمِ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكرِ، وإقصاءِ التناصح.

نعم؛ إنّه بما كسبت أيدي الناسِ من الآثام والذنوب، وعدمِ التواصي بالحقِّ، والتواصي بالصبر، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۝٣٠﴾ [الشورى].

وهذا الحالُ الذي لا يُرضي يتناسبُ مع ضعفِ الإيمانِ، وعدمِ طاعةِ الرحمن، لا أنّ الشرعَ يُقرُّ بهذا الحالِ الذي عليه الناس.

السببُ الثامن: الفسوقُ والمعاصي والظُّلم:

قال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ۝١٦﴾ [الإسراء].

فهذه هي إرادةُ الله سبحانه في الإهلاك، فهل هناك إرادةٌ تردُّها، أو قوةٌ تصدُّها؟!

فحقّ عليها القول: أي الوعيدُ، فدمَّرناها تدميراً، يعني: (فَخَرَّبْنَاهَا عِنْدَ ذَلِكَ تَخْرِيبًا، وَأَهْلَكْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنْ أَهْلِهَا إِهْلاَكًا)[1].

(١) «تفسير ابن جرير»(١٤/ ٥٣٢).

فهل في تنحيةِ الحاكمِ تُمنَعُ إرادةُ الله؟!!

وهل في تنحيةِ السُّلطان يُمنعُ التدميرُ الذي ذكرهُ الله سبحانه؟!!

قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢٥ ﴾ [الأنفال].

قال ابنُ كثير رحمه الله: (يحذِّرُ تعالى عبادَه المؤمنين فتنةً: أي اختباراً ومحنةً يعمُّ بها المسيءَ وغيرَه، ولا يخصّ بها أهلَ المعاصي، ولا مَن باشرَ الذنبَ، بل يعمّها حيثُ لم تُدفعْ وتُرفعْ). انتهى.

وقال الزبيرُ بن العوّامِ رضي الله عنه: (لقد نزلَتْ وما نرى أحداً منّا يَقع بها، ثمَّ خصَّتنا في إصابتنا خاصّة).

وفي رواية: (نزلت هذه الآية ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢٥ ﴾ [الأنفال]، وما نظننا أهلَها، ونحنُ عُنينا بها)[1].

وفي الحديث: «**يَا مَعْشَرَ الْـمُهَاجِرِينَ خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ، وَأَعُوذُ بِالله أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ: لَمْ تَظْهَرِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا؛ إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الطَّاعُونُ وَالأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَمْ يَنْقُصُوا**

(١) «تفسير ابن جرير»(١٣/ ٤٧٤).

الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ[1] إِلَّا أُخِذُوا بِالسِّنِينَ، وَشِدَّةِ الْـمَؤُونَةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَوْلاَ الْبَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا، وَلَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللهِ وَعَهْدَ رَسُولِهِ؛ إِلَّا سَلَّطَ اللهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ؛ فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا لَمْ تَحْكُمْ أَئِمَّتُهُمْ بِكِتَابِ اللهِ، وَيَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللهَ؛ إِلَّا جَعَلَ اللهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ»[2].

فتأمَّل كيفَ يجلبُ نقصُ المكيالِ والميزانِ جورَ السلطانِ والجدبَ والغلاءَ، فمهما كانت هناك إضراباتٌ ومظاهراتٌ، واعتصاماتٌ، تشكو قلّةَ المالِ وكثرةَ العيالِ، وشدّةَ الجوعِ والفقرِ؛ فإنها لن تفلح.

ومهما كانت من محاولاتٍ لتنحيةِ الحاكمِ فلا فائدةَ؛ لأنَّ منهجَ اللهِ لا يتغيرُ ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ۝٦٢﴾ [الأحزاب].

فلنُنَحِّ نقصَ المكيالِ والميزانِ يتنحَّ الجورُ والفقرُ.

عن قتادة قال: (قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: يَا رَبِّ أَنْتَ فِي السَّمَاءِ وَنَحْنُ فِي الْأَرْضِ، فَكَيْفَ لَنَا أَنْ نَعْرِفَ رِضَاكَ وَغَضَبَكَ؟ قَالَ: إِذَا رَضِيتُ عَنْكُمُ اسْتَعْمَلْتُ عَلَيْكُمْ خِيَارَكُمْ، وَإِذَا غَضِبْتُ عَلَيْكُمُ اسْتَعْمَلْتُ عَلَيْكُمْ شِرَارَكُمْ)[3].

---

(١) ويدخل فيه إنقاص الجودة عند الصنّاع والمهنيين والحرفيين، وتحرِّي الغش في ذلك وأن يُباع لك شيء يختلف عن الصفات المتفق عليها.

(٢) **حسن**: رواه ابن ماجه (٤٠١٩)، والبزار (٦١٧٥)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٧١)، والحاكم (٨٦٢٣)، [«السلسلة الصحيحة» (١٠٦)].

(٣) رواه أحمد في «الزهد» (٢٧٧)، وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (٨٧)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٢٧٨).

وكذلك نقضُ عهدِ الله وعهدِ رسولهِ ﷺ سببٌ في الاحتلالِ، وأيضاً؛ إذا لم يحكمِ الحاكمُ بالكتاب والسُّنَّة؛ كان ذلك سبباً في النزاعِ الداخلي ورفع الراياتِ الكثيرةِ التي تتآمرُ ضدَّ البلادِ والعبادِ.

وفي روايةٍ: «**مَا نَقَضَ قَوْمٌ الْعَهْدَ قَطُّ؛ إِلَّا كَانَ الْقَتْلُ بَيْنَهُمْ، وَمَا ظَهَرَتْ فَاحِشَةٌ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا سَلَّطَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِمُ الْـمَوْتَ، وَلاَ مَنَعَ قَوْمٌ الزَّكَاةَ، إِلَّا حَبَسَ اللهُ عَنْهُمُ الْقَطْرَ**»(١).

السببُ التاسعُ: الكفرُ بأنعمِ اللهِ - سبحانه - وعدمُ شكره:

قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النحل].

السببُ العاشرُ: ذهابُ النبيِّ ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنفال]

عن ابنِ عباس رضي الله عنهما قال: (كَانَ فِيهِمْ أَمَانَانِ نَبِيُّ اللهِ ﷺ وَالِاسْتِغْفَارُ، قَالَ فَذَهَبَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ وَبَقِيَ الِاسْتِغْفَارُ)(٢).

---

(١) **صحيح**: رواه الحاكم (٢٥٧٧)، والبيهقي في «الشعب» (٣٠٤٠)، وفي «السنن الكبرى» (٣/ ٣٤٦)، [«السلسلة الصحيحة» (١٠٧)].

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩٧٦٣)، والطبري في«تفسيره» (١٣/ ٥١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤٥).

قلت: فكيفَ إذا ذَهبَ الاستغفارُ؟!

وعن أبي موسى ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال: «**النُّجُومُ[1] أَمَنَةٌ[2] لِلسَّمَاءِ فَإِذَا ذَهَبَتِ[3] النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ[4]، وَأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ[5]، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ[6]**»[7].

فمن أعظمِ أسبابِ الفتنِ موتُ النبيِّ ﷺ[8] وموتُ الصحابةِ ﷺ كما في قوله ﷺ المتقدم: «**وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**».

عن شقيقٍ قالَ: سمعتُ حذيفةَ ﷺ يقول: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عُمَرَ ﷺ قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكَفِّرُهَا الصَّلاَةُ وَالصَّدَقَةُ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، قَالَ: لَيْسَ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ وَلَكِنِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ. قَالَ: لَيْسَ

---

(١) النجوم أي: الكواكب.

(٢) بمعنى الأمن، يعني: أنّها سبب أمن السماء، فما دامت النُّجوم باقية؛ لا تنفطر ولا تتشقق، ولا يموت أهلها.

(٣) أي: تناثرت.

(٤) أي: من الانفطار، والطي كالسجل.

(٥) من الفتن والحروب، واختلاف القلوب.

(٦) من ظهور البدع، وغلبة الأهواء، واختلاف العقائد، وظهور الروم، وانتهاك الحرمين، وقلت الأنوار، وقويت الظلمات، «فيض القدير» (بتصرف).

(٧) **صحيح**: رواه مسلم (٢٥٣١).

(٨) فكيف إذا غيَّبَ الناس منهجه ﷺ ومنهج أصحابه ﷺ؟!

عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْـمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقًا، قَالَ عُمَرُ: أَيُكْسَرُ الْبَابُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: بَلْ يُكْسَرُ، قَالَ عُمَرُ: إِذًا لاَ يُغْلَقُ أَبَدًا. قُلْتُ: أَجَلْ. قُلْنَا لِحُذَيْفَةَ: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةً، وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ(١)، فَهِبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ مَنِ الْبَابُ فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مَنِ الْبَابُ؟ قَالَ: عُمَرُ(٢).

ومع ذهابِ النبيِّ ﷺ وأصحابه ﭫ وذهابِ منهجهم اشتدَّ الخلافُ، فها نحن نعيشُ الاختلافَ الذي أعلَمَناه رسولُ الله ﷺ إذ قال: «... **وَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلاَفًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْـمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**»(٣).

فها هو الخلافُ يَعْظُمُ ويشتدُّ في بيانِ أسبابِ المحنِ والمَخْرجِ منها.

فيا ليتَ قومي يتأمّلون قولَه ﷺ: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْـخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ**»؛ ففي سنتِه ﷺ وسنةِ الخلفاءِ الخلاصُ والمخرج.

ويا ليتَ أبناءَ أمّتنا يتأمّلون قولَه ﷺ: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ**»، فيجتنبوا الابتداعَ في بيان الحلولِ والنجاةِ والعلاجِ؛ إذ البدعةُ هي الدّاءُ نفسُه.

---

(١) الأغاليط: جمع أغلوطة، وهي التي يُغالط بها، فمعناه: حدثته حديثاً صدقاً محقَّقاً ليس هو من صحف الكتابيين، ولا من اجتهاد ذي رأي؛ بل من حديث النبي ﷺ، «شرح النووي» (٢/ ١٧٥).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٩٦)، ومسلم (١٤٤)، واللفظ للبخاري.

(٣) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤) واللفظ له، [«صحيح الترغيب» (٣٧)].

وقد عظُمتِ المصيبةُ بضعفِ الاقتداءِ بالنبيِّ ﷺ وأصحابِهِ رضي الله عنهم، وعدمِ تلقي العلمِ والتوجيهاتِ عن الأكابر، بل والتركيزِ على الصغارِ، وأقول:

إنّه لمن المؤسفِ حقاً أن تكونَ الآنَ توجيهاتٌ سلبيةٌ مقصودة؛ للتمييز بين طبقة الصّغار والكبار، والشّباب والشّيوخ...

ونحن مع بَذر الثقةِ عند الصغارِ وتنميةِ قدراتِهم بالضوابطِ الشرعية، والقواعدِ المرعيةِ، لكنا لسنا مع زرع الغرورِ فيهم أبداً.

وهؤلاءِ الصغارُ هم الذين يحتاجون إلى توجيهِ الموجِّهين وإرشادِ المرشدين؛ ليكونوا على درايةٍ تؤهلهم للمراحل المقبلةِ، فغداً همُ الكبار، قال الشاعر:

لا تَزْدَرِنَّ صِغاراً في ملاعبهم فلربَّما صاروا ساداتِ أقوامِ

فكيفَ إذا سلّمناهم زمامَ أمورِ الأمّة مع نقص الخبرةِ والمعرفةِ والثقافة! ثُمّ ما هو موقفُ هؤلاءِ الشبابِ حينما يَكْبُرون، ويصبحون كهولاً وشيوخاً أيقال لهم: لقد انتهى دورُكم وجاءَ دورُ الشباب!

وهناك من يخططُ لتهييج عواطفِ الشبابِ في الاحتجاجات والمظاهراتِ، لا سيّما من كان في سنِّ «المراهقة»، وهم يعلمون أبعادَ هذا التخطيطِ وما يجرُّه من الدّمار.

ولْنَعلَمْ أنَّ الذين يشيعون هذا؛ لا يريدون مصلحةَ الصغيرِ ولا الكبير، إنهم يريدونها أن تكونَ فتنةٌ ويكونَ الدينُ لغيرِ الله.

السببُ الحادي عشر: التحايلُ والتَّلاعبُ في المالِ والتِّجارةِ وغيرِهما:

عن ابن عمرَ رضي الله عنهما قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللهُ عَلَيْكُمْ ذُلاًّ؛ لاَ يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ**»(١).

وجاءَ في التعليق:

(العِينة): أن يبيعَ شيئاً لغيره بثمنٍ مؤجَّل، ويسلِّمَه إلى المشتري، ثم يشتريَه قبلَ قبض الثمنِ بثمنٍ أقلَّ منْ ذلك القدرِ يدفَعُه نقداً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فهذا مع التواطؤِ يُبطِلُ البيعين، لأنّه حيلة) (٢).

فإذا أردنا نزعَ هذا الذُّلِّ فَلْنُطِعْ نبيَّنا ﷺ، فإنه قد تبينَ أنه لا يُنْزَعُ إلّا بالرجوع إلى الدين.

وفيه إشارةٌ إلى فسادِ محاولةِ نزعِ الذلِّ بالسبلِ الأخرى -وهو واقعُ أمتنا الآن، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله- وإنه لا يُنزعُ إلا من خلالِ سبيلٍ واحدة وهي الرجوعُ إلى الدين.

السببُ الثاني عشر: ذهابُ العلم:

عن زيادِ بن لبيدٍ رضي الله عنه قال: «ذكر النبيُّ ﷺ شيئاً، فقال: ذاك عندَ أوانِ ذهابِ العلمِ، قلتُ: يا رسولَ الله! وكيف يذهبُ العلمُ ونحنُ نقرأُ القرآن، ونُقرئُه أبناءَنا، ويُقرئُهُ أبناؤُنا أبناءَهم إلى يومِ القيامة؟!

---

(١) **صحيح لغيره**: رواه أبو داود (٣٤٦٢)، والبزار (٥٨٨٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٤١٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣١٦)، [«صحيح الترغيب» (١٣٨٩)].

(٢) مجموع الفتاوى(٢٩/ ٣٠).

قال: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ زِيَادُ! إِنْ كُنْتُ لأَرَاكَ مِنْ أَفْقَهِ رَجُلٍ بِالْـمَدِينَةِ، أَوَلَيْسَ هَذِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقْرَؤُونَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ؟ لاَ يَعْمَلُونَ بِشَيْءٍ مِمَّا فِيهِمَا!**»(١).

وقد جمع ﷺ بين ذهابِ العلمِ، ونزولِ الجهلِ، وبين الفتنِ فقال ﷺ: «**إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَنْزِلُ فِيهَا الْـجَهْلُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ - وَالْهَرْجُ: الْقَتْلُ -**»(٢).

وإذا رُفِعَ العلمُ، ونزل الجهلُ، حلَّ بالأمة من الفتن والمصائب والبلايا ما يلي:

١ - وُسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهله -أي أُسنِدَ إلى غيرِ أهله-.

عن أبي هريرة ﷺ قال: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ الله ﷺ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَرِهَ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: «**أَيْنَ -أُرَاهُ- السَّائِلُ، عَنِ السَّاعَةِ؟**» قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ الله! قَالَ: «**فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**» قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»(٣).

---

(١) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٤٠٤٨)، وأحمد (٤/ ١٦٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٩٩٩)، والطبراني في «الكبير» (٥٢٩١)، [«المشكاة» (٨٠)].

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٦٤)، ومسلم (٢٦٧٢).

(٣) **صحيح**: رواه البخاري (٥٩).

قال الحافظُ في الفتحِ تعليقاً على هذا الحديثِ: (ومناسبةُ هذا المتن لكتاب العلمِ: أن إسنادَ الأمرِ إلى غير أهلِه إنما يكونُ عندَ غَلَبَةِ الجهلِ، ورفعِ العلمِ) (1).

٢- اختلطت المفاهيم، وانقلبت الموازين، ونطق الرُّوَيْبِضَة. قال ﷺ: «**سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتٌ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: الرَّجُلُ التَّافِهُ يتكلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ**»(2).

٣- سادَ الضَّلال والضُّلالُ.

قال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالاً فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»(3).

٤- كَثُرَ القتلُ في الأمةِ.

• قال رسول الله ﷺ: «**لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ الْهَرْجُ**»، قَالُوا: وَمَا الْهَرْجُ يَا رَسُولَ اللهِ؟! قَالَ: «**الْقَتْلُ الْقَتْلُ**»(4).

---

(١) فتح الباري (١/ ١٤٣).

(٢) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٤٠٣٦) واللفظ له، وأحمد (٢/ ٢٩١)، والحاكم (٨٥٦٤)، [«السلسلة الصحيحة» (١٨٨٧)].

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٤) **صحيح**: رواه مسلم (١٥٧).

• وقال ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لاَ يَدْرِي الْقَاتِلُ فِي أَيِّ شَيْءٍ قَتَلَ، وَلاَ يَدْرِي الْـمَقْتُولُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ قُتِلَ»(١).

• وقال ﷺ: «إنّ بين يَدَيِ الساعةِ الهرجُ: القتلُ، ما هو قتلُ الكفارِ، ولكن قتلُ الأمةِ: بعضِها بعضاً، حتى إنَّ الرجلَ يلقاه أخوه فَيقتلُه، يُنْتَزَعُ عقولُ أهلِ ذلك الزمان، ويَخْلُفُ لها هباءٌ من الناسِ، يحسَبُ أكثرُهم أنهم على شيءٍ، وليسوا على شيءٍ»(٢).

• وقال ﷺ: «لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْتُلَ الرَّجُلُ جَارَهُ وَأَخَاهُ وَأَبَاهُ»(٣).

٥- كثرَتِ المعاصي والذنوبُ.

قال ﷺ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ الْعِلْـمُ وَيَظْهَـرَ الْـجَهْلُ وَيَظْهَـرَ الزِّنَـا وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ وَيَقِلَّ الرِّجَالُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ»(٤).

٦- استَحَلَّ الناسُ الحرامَ.

قال ﷺ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ(٥) وَالْـحَرِيرَ وَالْـخَمْرَ وَالْـمَعَازِفَ وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عَلَمٍ(٦)، يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَـهُمْ(٧)،

(١) **صحيح**: رواه مسلم (٢٩٠٨).

(٢) **صحيح**: رواه ابن ماجه(٣٩٥٩)، وأحمد(٤/ ٤٠٦)، وابن عساكر (٥٧/ ٨٥) واللفظ له [«السلسة الصحيحة» (١٦٨٢)»].

(٣) **حسن**: رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٨)، [«السلسة الصحيحة» (٣١٨٥)»].

(٤) **متفق عليه**: رواه البخاري(٨١)، ومسلم(٢٦٧١)واللفظ للبخاري.

(٥) (**الحِرَ**): أي الفرج والمراد به الزنا.

(٦) (**علم**): الجبل العالي.

(٧) (**سارحة لهم**): راعي الماشية.

يَأْتِيهِمْ، يَعْنِي الْفَقِيرَ - لِحَاجَةٍ فَيَقُولُوا ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا فَيُبَيِّتُهُمُ[1] اللهُ وَيَضَعُ الْعَلَمَ[2]، وَيَمْسَخُ آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[3].

٧- انتَشَرَ الشركُ:

قال ﷺ: «**لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَلْحَقَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ وَحَتَّى تَعْبُدَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي الأَوْثَانَ وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلاَثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي**»[4].

فانظروا معشر المسلمين كم هي المصائب والفتن والبلايا التي تحل بالأمة! إذا رُفِعَ العلم، وانتشر الجهل، وساد الجهلاءُ.

---

(١) (**فيبيتهم**): يهلكهم ليلاً.

(٢) (**يضعُ العلمَ**): يوقعه عليهم.

(٣) **صحيح**: رواه البخاري (٥٥٩٠).

(٤) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢١٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٥٦)، [«صحيح الجامع» (١٧٧٣)].

الأمرُ الرابع[1]

معرفةُ نعمة الأمن في المجتَمَعِ

• يستطيعُ المؤمنُ أن يواجهَ الفتنَ إذا عرفَ نعمةَ الأمنِ، وأنها إذا ذهبت وقعت الفتنُ في المجتمعِ.

الأمنُ كلمةٌ جميلةٌ بكلِّ المعاني، وُجُودهُ في المجتمعِ يُبذَلُ له النفيسُ والغالي، ولا يَعرفُ قَدْرَه إلَّا مَن فقده فأخذ يُعاني، وخاف في النهار والليالي.

الأمنُ في اللُّغة ضدُّ الخوفِ وعلى هذا المعنى يدور؛ «وهو عدمُ توقعِ مكروهٍ في الزمانِ الآتي، ولا يخرجُ استعمالُ الفقهاءِ له عن المعنى اللُّغوي»[2].

فإذا كانَ الأمنُ.. ضدَّهُ الخوفُ، والخوفُ يحلّ إذا ذهبَ الأمنُ، والخوفُ يأتي إذا اختلَّ الأمنُ؛ كان لا بدَّ للناسِ من حاكمٍ يُنظمُ أمورَهم، وينتصرُ لمظلومِهم، ويشدُّ على ظالمِهم، ويحملُ الناسَ على الحقِّ، والعدلِ، والشرعِ، واحترامِ حقوقِ الآخرين، وعدمِ تجاوزِ الحدودِ الدينيةِ والدنيويةِ، أي: وجودُ الحاكمِ ضروريٌّ لحلولِ الأمنِ وغيابِ الخوفِ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -رحمه اللهُ تعالى-:

(١) انظر كتاب «**نعمة الأمن**» للأخ أبي عمر عبد الله بن محمد الحمادي - حفظه الله- بشيء من التصرف والاختصار.

(٢) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٦/ ٢٧٠).

«يجبُ أن يُعْرفَ أنَّ ولايةَ أمرِ الناسِ من أعظمِ واجباتِ الدينِ، بل لا قيامَ للدينِ إلَّا بها؛ فإنَّ بني آدمَ لا تتمّ مصلحتُهم إلَّا بالاجتماع، لحاجةِ بعضِهم إلى بعضٍ. ولا بدَّ لهم عندَ الاجتماعِ من رأسٍ؛ حتى قالَ النبيُّ ﷺ: «**إِذَا خَرَجَ ثَلاَثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ**»(1).

فأوجبَ ﷺ تأميرَ الواحدِ في الاجتماعِ القليلِ العارضِ في السفرِ؛ تنبيهاً بذلك على سائرِ أنواعِ الاجتماعِ.

ولأَنَّ اللهَ تعالى أوجبَ الأمرَ بالمعروفِ، والنهيَ عن المنكرِ، ولا يتمُّ ذلكَ إلَّا بقوةٍ وإمارةٍ، وكذلك سائرُ ما أوجبَه من الجهادِ، والعدلِ، وإقامةِ الحجِّ، والجُمَع والأعيادِ، ونصرِ المظلومِ، وإقامةِ الحدودِ، لا تتمُّ إلَّا بالقوةِ، والإمارةِ...

والتجربةُ تبينُ ذلكَ؛ ولهذا كان السلفُ؛ كالفُضيلِ ابنِ عِياض، وأحمدَ بنِ حنبلَ وغيرِهما يقولون: (لو كان لنا دعوةٌ مجابةٌ لَدَعونا بها للسلطان)) ا.هـ. بتصرف(2).

قلت: ولما كانَ الحاكمُ به تقومُ منافعُ الدينِ والدنيا، وبوجودِه يحلُّ الأمنُ والأمانُ والاستقرارُ، والطمأنينةُ، وتُحقَنُ الدماءُ، وتُحفَظُ الأعراضُ إلى غيرِ ذلكَ من المنافع، أمرَ اللهُ بطاعته، وأمرَ رسولُ الله ﷺ كذلك بطاعتِه، وحذَّرَ ونهى عن الخروجِ عليه، وإنْ بَدر منه ظلمٌ أو جَوْرٌ، بل أمرَ بالصبرِ والظلمِ حتى يأتيَ الفرجُ.

---

(1) **حسن صحيح**: رواه أبو داود (٢٦٠٨)، والطبراني في «الأوسط» (٨٠٩٣)، [«السلسلة الصحيحة» (١٣٢٢)].

(2) «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» لأحمد بن تيمية (١٦٣-١٦٤).

وأصلُ اختلالِ الأمنِ وذهابِه، عدمُ الصبرِ والاستعجالِ على ولاةِ الأمـرِ في حالـةِ وجودِ خللٍ ما. ولا يصبرُ إلَّا المؤمنُ المخلصُ؛ أمـا مَـنْ يَـضْجُرُ، ويَنهـرُ، ويَـزأرُ، ويصرخُ، ويحرِّضُ الناسَ على الخروجِ والعصيانِ وشقِّ عصا الطاعةِ، فهو نـاقصُ الإيمانِ، وإن طالَتْ لحيتُه، وقَصُرَ ثوبُه، وإنِ ادَّعى الإسلامَ، وحُبَّ الدين؛ لأنه لو كان مؤمناً لامتَثلَ لأمرِ النبيِّ ﷺ لَّما أمرَه بالصبر، والدعاءِ، وإصلاحِ الحالِ، فهذا خللٌ كبيرٌ، يَغفَلُ عنه كثيرٌ من المستقيمين على الهدى، الذين يعتبرون أنفسَهم قدوةَ الناسِ في التمسكِ بالدين؛ ولأجلِ هذا الخللِ وهذا النقصِ، ينحرفُ المسلمُ مـعَ ظهورِ علاماتِ التدينِ عليه، وينحرفُ عن الجادّةِ، ويسلكُ سبيلاً خاطئاً لإصلاحِ الأمور، وينطبقُ عليه قولُ القائلِ:

أَورَدَهـا سـعدٌ وسـعدٌ مـشتمل   مـا هكـذا يـا سـعدُ تـورَدُ الإبـلْ

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ رَأَى مِـنْ أَمِـيرِهِ شَـيْئًا يَكْرَهُـهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْـجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[(١)].

وعن أُسيدِ بنِ حُضيرٍ: أن رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله استعملتَ فلاناً، ولم تستعمِلْني، قال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي**»[(٢)].

وعن عبدِ الله هو ابنُ مسعودٍ قالَ: قال لنـا رسـولُ الله ﷺ: «**إِنَّكُـمْ سَـتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا**». قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُـولَ الله؟ قَـالَ: «**أَدُّوا إِلَـيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُوا اللهَ حَقَّكُمْ**»[(٣)].

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩) واللفظ للبخاري.

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٧٠٥٧).

(٣) **صحيح**: رواه البخاري (٧٠٥٢).

وعنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[1].

قلت: كم عانَتِ المجتمعاتُ عبرَ السنينَ مِنْ هذه الزلّاتِ، وقلَّةِ الصبرِ، والإيمانِ والاستعجالِ في معالجةِ الأمور، وكمِ انخدَعَ شبابٌ محبٌّ للدينِ بمن يدعي الصلاحَ والإصلاحَ، ولا زلنا نعاني حتى اليوم؛ بسبب مَن ترأس لِيُصْلحَ فَزَلَّ، وضلَّ وأضلَّ، وانحرفَ معه خلقٌ، وويلٌ للأتباعِ منَ المتبوعِ.

ومن هؤلاءِ مخلصٌ يريدُ الخيرَ، لكنه أخطأَ الطريقَ، فتاهَ في طريقٍ مظلمٍ، وآخرُ معاندٌ يعرفُ الحقَّ، لكن تخطّاه، فوقعَ في حفرةٍ مظلمةٍ فهلَك وأهلَك، وكلا الرجلين لا يُقتدى بهما، فتنبهوا يا شباب!!

قال الإمامُ العلامةُ أبو محمدٍ الحسنُ بنُ عليٍّ البربهاريُّ رحمه الله:

(واعلمْ أَنَّ الخروجَ من الطريق على وجهين:

أما **أحدُهما**: فرجلٌ قد زلَّ عن الطريقِ، وهو لا يريدُ إِلَّا الخيرَ، فلا يُقتدى بزلته، فإنه هالك.

وآخرُ: عاندَ الحقَّ، وخالفَ من كان قبلَه من المتقين، فهو ضالٌّ مُضلٌّ، شيطانٌ مَريدٌ في هذه الأمة، حقيقٌ على من يعرفُه أن يحذِّرَ النَّاسَ منه، ويبينَ للناسِ قصتَه؛ لئلا يقعَ أحدٌ في بدعتِهِ فَيهلِكَ) ا.هـ[2].

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٥٣)، ومسلم (١٨٤٩).

(٢) «شرح السنة» لأبي محمد البربهاري (ص٦٨).

فإلى الذين انغمسوا في السياسةِ من أهلِ الاستقامةِ والتديُّن، وجعلوا السياسةَ فقط في مناطحةِ الملوكِ والحكامِ، والطعنِ فيهم بكثرةِ الكلامِ، فأجَّجوا عليهم النيرانَ، وامتلأتِ القلوبُ عليهم حقداً فاختلَّ الأمنُ والميزانُ، فسُفِكَتِ الدماءُ، وقُتِلَ الأحبةُ والإخوانُ، وتركوا إصلاحَ الرعيةِ والأنفسِ، والناسِ والعامةِ، وباعوهم بثمنٍ بخسٍ؛ اعلموا أنَّ منَ السياسةِ سياسةَ الإنسانِ لنفسِه وأهلِه، بإصلاحِها، وتهذيبِها، فإن قَدِرَ على سياستها، كان على سياسةِ غيرِها أقدرَ.

قال العلامةُ أبو الحسنِ الماورديُّ الشافعيُّ رحمه الله: (فإذا بدأَ الإنسانُ بسياسةِ نفسِه، كان على سياسةِ غيرِه أقدرَ، وإذا أهملَ مراعاةَ نفسِه، كان بإهمال غيره أجدرَ.

وقال بعضُ الحكماءِ المتقدمين: من بدأ بسياسةِ نفسِه، أدركَ سياسةَ الناس.

وقد قيل في منثورِ الحِكم: لا ينبغي للعاقلِ أن يطلبَ طاعةَ غيرِه، وطاعةُ نفسِه ممتنعةٌ عليه. قال الشاعرُ:

أتطمع أن يطيعَك قلبُ سُعدى ... وتزعُمُ أنَّ قلبَك قد عصاكا

وربما حَسُنَ ظنُّ الإنسانِ بنفسه، فأغفلَ مراعاةَ أخلاقِه، فدعاهُ حُسْنُ الظنّ بها إلى الرضا عنها، فكان الرضا عنها داعياً إلى الانقيادِ لها، ففسدَ منه ما كان صالحاً، ولم يصلحْ منها ما كانَ فاسداً؛ لأنَّ الهوى أغلبُ من الآراءِ، والنفسُ أَجْوَرُ من الأعداء؛ لأنها بالسوء أَمَّارة، وإلى الشهوات مَيَّالة) ا.هـ [1].

(١) «درر السلوك في سياسة الملوك» لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي (ص٥٨-٥٩).

قلت: فإذا عُلمَ ذلك فإنَّ الشرعَ أمرنا بلـزومِ الجماعـةِ، وتـركِ التفرقـةِ وشـقِّ عصا الطاعة، فإنَّ ملازمةَ جماعـةِ المسلمينَ وإمـامِهم أو حـاكمِهم أمـنٌ وأمـانٌ، وسببٌ للاستقرارِ والطمأنينةِ، ولمِّ الشمل، وحَقنِ الدماءِ، وتجنُّبِ الفتن، وقد جاءَ الأمرُ في عدة نصوص:

١ - قال طبيبُ الفتنِ الصحابيُّ الجليـلُ حذيفـةُ بـنُ اليـمانِ ﷺ: (كَـانَ النَّـاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ الله ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يُـدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْـدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِـنْ خَـيْرٍ؟ قَـالَ: «**نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ**»، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: «**قَـوْمٌ يَهْـدُونَ بِغَـيْرِ هَـدْيِي، تَعْـرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ**»، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله صِـفْهُمْ لَنَـا، فَقَـالَ: «**هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا**»، قُلْتُ: فَـمَا تَـأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِـي ذَلِـكَ؟ قَالَ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْـمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**»، قُلْـتُ: فَـإِنْ لَمْ يَكُـنْ لَهُـمْ جَمَاعَـةٌ وَلاَ إِمَامٌ؟ قَالَ: «**فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَـوْ أَنْ تَعَـضَّ بِأَصْـلِ شَـجَرَةٍ، حَتَّـى يُدْرِكَكَ الْـمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**»)[1].

قلت: تأملْ وصيةَ النبيِّ ﷺ لهذا الصحابيِّ، ولكلِّ الأمةِ قال له: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْـمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**».

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧)واللفظ للبخاري.

قال ابنُ بَطَّالٍ المالكيُّ رحمه الله في شرحِهِ لهذا الحديثِ وما فيه من فوائدَ قـال: (وفيه حجةُ الجماعةِ الفقهاءِ في وجوبِ لزومِ جماعةِ المسلمينَ، وتـركِ القيـامِ عـلى أئمةِ الجَوْرِ) ا.هـ[1].

ثم ذكرَ ابنُ بطال أقوالَ أهلِ العلمِ في «معنى الجماعة» ثم قالَ: (قال الطـبريُّ: والصوابُ في ذلكَ أنه أمرٌ منه عليه السلام بلزومِ إمامِ جماعةِ المسلمينَ، ونهيٌ عن فراقِهم فيما هم عليه مجتمعون من تأميرِهم إياه، فَمَنْ خرجَ مـن ذلـك فقـد نكـثَ بيعتَـه، ونقضَ عهدَه بعد وجوبه) ا.هـ[2].

٢- عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: خطبنا عمرُ بالجابيةِ فقال: يا أيها النـاسُ! إني قمتُ فيكم كمقامِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فينا، فقال: «**أُوصِيكُمْ بِأَصْحَابِي، ثُمَّ الَّـذِينَ يَلُـونَهُمْ، ثُـمَّ الَّـذِينَ يَلُـونَهُمْ، ثُـمَّ يَفْـشُو الكَـذِبُ، حَتَّـى يَحْلِـفَ الرَّجُـلُ وَلاَ يُسْتَحْلَفُ، وَيَشْهَدَ الشَّاهِدُ وَلاَ يُسْتَشْهَدُ، أَلاَ لاَ يَخْلُوَنَّ رَجُـلٌ بِـامْرَأَةٍ إِلَّا كَـانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ، عَلَيْكُم بِالجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِـدِ، وَهُوَ مِنَ الاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَـةَ الجَنَّـةِ، فَلْيَلْـزَمِ الجَمَاعَـةَ، مَـنْ سَرَّتْـهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَذَلِكَ الْـمُؤْمِنُ**»[3].

---

(١) «شرح صحيح البخاري» لأبي الحسن علي بن خلف المشهور بابن بطال (١٠/ ٣٣).

(٢) «شرح صحيح البخاري» لأبي الحسن علي بن خلف المشهور بابن بطال (١٠/ ٣٣).

(٣) **صحيح**: رواه الترمذي (٢١٦٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٢٢٥)، [«صحيح الجامع» (٢٥٤٦)].

تأمل قولَه: «عليكُم بالجماعة»: أي: المنتظمةِ بنصبِ الإِمامةِ، وقولَه: (وإيَّاكم والفرقةَ»، أي: احذروا مفارقَتَها ما أمكن)[1].

هذا واعلمْ أيها المسلمُ أن الفتنَ في ازديادٍ، وكلما تأخرَ الزمانُ ازدادتِ الفتنُ، فكثرةُ القتلِ، وسفكُ الدماءِ من الفتنِ وعلاماتِ الساعة، والخروجُ على الحكامِ وولاةِ الأمرِ وكثرتُه في هذا الزمانِ من الفتن التي عصفت بالأمة، وكثرةُ المغرياتِ والشهواتِ من الفتنِ، ولا مُنقذَ منها إِلَّا بالتمسك بالدينِ، والصلاحِ، والتقوى، والالتفافِ حولَ العلماءِ الثقاتِ الربانيين ولزومِ الجماعةِ، والسمعِ والطاعةِ لولاةِ الأمرِ، والتعاونِ معهم على البرِّ والتقوى، والخيرِ والهدى، وإصلاحِ الأمورِ بالحكمة، والتعقلِ، والمعروف.

وقد أخبرَ النبيُّ ﷺ عن كثرةِ الفتنِ:

١- عن أُمِّ حبيبةَ عن زينبَ بنتِ جحشٍ أنَّ النبيَّ ﷺ استيقظَ من نومه وهو يقولُ: «**لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ**» وَعَقَدَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ عَشَرَةً. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ**»[2].

---

(١) «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي»، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري (٦/ ٣٢٠).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٣٤٦)، ومسلم (٢٨٨٠) واللفظ له.

٢- وَعن أبي هريرةَ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**سَتكُونُ فِتَنٌ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْـمَاشِي، وَالْـمَاشِي فِيهَا خَـيْرٌ مِـنَ الـسَّاعِي، مَـنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ، وَمَنْ وَجَدَ فِيهَا مَلْجَأً فَلْيَعُذْ بِهِ**»(١).

٣- وَعن أبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ: قال النبيُّ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَـدِهِ لَيَـأْتِيَنَّ عَـلَى النَّاسِ زَمَانٌ لاَ يَدْرِي الْقَاتِلُ فِي أَيِّ شَيْءٍ قَتَلَ، وَلاَ يَـدْرِي الْـمَقْتُولُ عَـلَى أَيِّ شَيْءٍ قُتِلَ**»(٢).

٤- وَعن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**لاَ تَقُومُ الـسَّاعَةُ حَتَّـى يَمُـرَّ الرَّجُـلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ**»(٣).

وقد كثرتِ الفتنُ في زمانِنا ومن أبرزِها فتنةُ الخروجِ على ولاةِ الأمرِ، وزعزعةُ الأمنِ وسفكُ الدماءِ، ومخالفةُ الكتابِ والسنةِ وآثارِ الـسلفِ الداعيـةِ إلى الـسمعِ والطاعةِ، والصبرِ بشجاعةٍ.

ولقد بلغَ الجهلُ، والسَّفَهُ، وقلةُ الدينِ ببعض الناسِ أنِ استباحَ دماءَ المسلمين بالتفجيرِ الذي جاء عَقِبَ التكفيرِ، حتـى قتلـوا النـساءَ والـصبيانَ وهـم يَغْـدونَ للمدارسِ أو يروحونَ منها.

بل وقفَ بعـضُهم بجانـبِ نقطـةِ تفتـيشٍ فـأطلقَ النـارَ عـلى رجـالِ الأمـنِ المسلمينَ، وهم مسلمونَ معصوموا الدم، فالمسلمُ إسلامُه يعصمُ دمَه، ويحفـظُ لـه عِرْضَه ومالَه، فبأيِّ دليلٍ، وفي أيِّ شرعٍ، وعلى أيٍّ مذهبٍ يُقتلُ المـسلمُ المعـصومُ، سواءٌ أكانَ من رجالِ الأمنِ أم لم يكن؟!

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠١)، ومسلم (٢٨٨٦).

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (٢٩٠٨).

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧١١٥)، ومسلم (١٥٧).

لكنَّ هذا نتاجُ الطيشِ والتهييجِ، والنفخِ في الشبابِ، ومكـرِ الليـلِ والنهـارِ، والمحاضراتِ المُهَيِّجة، والدروسِ المُشْعِلةِ، والغمزِ واللمزِ تارةً، والطعنِ الصريحِ في ولاةِ الأمرِ تارةً، والنصحِ الفاضحِ المسموعِ تارةً، هذه ثمارُ من خـالفَ الـسلفَ ومنهجَ الأنبياءِ في طريقةِ الإصلاحِ والإنكارِ والتعديل.

إنَّ الأمنَ نعمةٌ لا تُقَدَّرُ بثمن، فلولا الأمنُ لما استطعنا الصلاةَ في المساجدِ ولا السفرَ للحجِّ والعمرةِ، ولا حتى الخروجَ لشراءِ الحاجاتِ منَ الأسواقِ، ولا أَمِـنَ الناسُ على أموالِهم، ولا أعراضِهم، ولا على أنفسِهم، ولا أهلِهم، وأولادِهم.

كم يبكي الذين فقدوا الأمنَ، ويتمنَّونَ عودتَه، وعودةَ ذلكَ الـسلطانِ الجـائرِ الذي تمنَّوا زوالَه، وصارَ لسانُ حالِهم يقول: كنا في سَيِّءٍ فَصِرنا إلى الأسوأ. فالمـالُ والصحةُ والفراغُ نعمٌ عظيمة، تستوجبُ شكرَ الله وطاعتَه وحمدَه، لكنْ كُلُّ ذلـكَ لا يُجدي نفعاً عند فقدِ الأمنِ، فما فائدةُ الصحةِ مـعَ فقـدِ الأمـنِ، فأنـتَ معـرَّضٌ للتلفِ، والهلاكِ في أيِّ لحظة، لذا تراك خامداً في مكانِـك، وخائفـاً في سربـك، لا طعمَ للحياةِ عندَك، وما فائدةُ المـالِ مـعَ فقـدِ الأمـنِ، فَتَلَفُـه ممكـنٌ في أيِّ لحظـةٍ، وخروجُك به يعني قتلَك، أو اختطافَك أو سرقَتَك، فأنت مهدَّدٌ بـه في أيِّ ثانيـة، فصار نِقمةً عليكَ بعد أنْ كان نعمةً.

فجزى اللهُ خيراً رجالَ الأمنِ العادلين المنصفين، فكم لهم من الأجرِ والثوابِ إذا أخلصوا النيةَ في جهودِهم واعتبروا ما يقومون به لأجلِ الإسلامِ والمـسلمينَ،

ولحمايةِ الدينِ من عبثِ العابثين، ولحمايةِ أموالِ الناسِ وأعراضِهم واستقرارِهم، فإنها نيةٌ مهمةٌ بها ينالونَ الأجرَ الكبيرَ، فجزاهُمُ اللهُ خيراً أَنْ وَفَّروا لنا نعمةً مِنْ أكبرِ النعمِ، بها صَلَّينا، وحَجَجْنا، واعْتمَرنا، وخَرَجْنا وَوَلَجْنا وَأَمِنَّا على أهلِنا وأنفسِنا وأموالِنا وأعراضِنا، وتَعَلمنا وطَلَبنا العلمَ براحةٍ وطمأنينة، ودَعَونا إلى الله وعَلَّمنا الناسَ، واجتهدنا في الدعوةِ في أمنٍ وأمانٍ وسعادةٍ واطمئنان، فاللهَ اسألُ لهم التوفيقَ والسدادَ. وعلى من لم يشعرْ بنعمةِ الأمنِ أن يسألَ من حُرِمَ من هذه النعمةِ ليعلمَ أنَّ كُلَّ مَنْ يسلكُ المَسْلَكَ المُتلِفَ لهذه النعمةِ فهو خاطئٌ، جانٍ على دينِه ونفسِه ومجتمعِه، فَلْيحذرِ الناسُ كُلَّ وسائلِ التخريبِ والتشغيبِ، فإنها الحالقةُ المهلِكةُ.

ولقد امتنَّ اللهُ على عبادهِ بنعمةِ الأمنِ في مواضعَ كثيرةٍ من كتابهِ العزيزِ، وبَيَّنَ لهم أنهُ في ظلِّ الأمنِ والأمانِ يستطيعُ المسلمُ أن يعبدَ رَبَّه.

الأمرُ الخامس[1]

معرفةُ أسبابِ ذهابِ الأمنِ

عرفتَ مما سبقَ أنَّ الأمنَ في المجتمعِ نعمةٌ يمنُّ اللهُ بها على عبادِه، ومتى تحققَ للأفرادِ سادتِ السعادةُ في مجتمعهم، وعمَّ الرخاءُ، والخيرُ، والتطورُ، والتقدمُ، كما استطاعَ الناسُ أن يعبدوا ربَّهم بأمنٍ وأمانٍ، وراحةٍ وطمأنينةٍ وخشوعٍ، لكنَّ السؤالَ المهمّ الذي يطرحُ نفسَه بقوة ووضوح هو: ما هي أسبابُ ذهابِ الأمنِ ووجودِه؟

أقولُ: من أسبابِ ذهابِ الأمنِ منَ المجتمعاتِ وأسبابِ وجودِهِ ما يلي:

السببُ الأولُ: الحِدَّةُ والعُنفُ ومواجهةُ الأمورِ بالقوة.

لا شكَّ أنَّ الناظرَ فيما وقعَ من الفتنِ والمحنِ والزعزعةِ في بعضِ المجتمعاتِ التي ركبَ بعضُ أصحابِها المُنَظِّمِيْنَ ظهرَ القوةِ والعنفِ، يَعْلمُ أنَّ استخدامَ القوةِ والعنفِ للوصولِ للمطلوبِ لا خيرَ فيه، حيثُ تلجأُ الأطرافُ لقمعِ الآخرينَ، فكلٌّ يحاولُ، وفي النهاية ينتصرُ القويُّ؛ لكنْ بعدَ أنْ يخسروا الكثيرَ والكثيرَ، وتُسفَكُ الدماءُ، فالحكمةُ، والتعقلُ، والسيرُ بخطواتٍ محسوبةٍ هو سبيلُ الفوزِ والنصرِ والأمنِ والأمانِ.

---

(١) انظر كتاب «**نعمة الأمن**» للأخ أبي عمر عبد الله بن محمد الحمادي -حفظه الله-. بشيء من التصرف والاختصار.

وقد أوصى النبيُّ ﷺ بالرفقِ واللِّينِ كما في حديث عائشةَ ﵂ أنَّ يهودَ أَتَوُا النبيَّ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَلَيْكُمْ، وَلَعَنَكُمُ الله، وَغَضِبَ الله عَلَيْكُمْ، قَالَ: «**مَهْلاً يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالْعُنْفَ وَالْفُحْشَ**» قَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «**أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ؛ فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلاَ يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ**»[(1)].

ومعنى قولهم: «السامُ عليكم» أي: الموتُ لكم، فالسَّامُ هو الموتُ.

وقال حذيفةُ بنُ اليمانِ ﵁: (إن الفتنةَ وُكِّلَتْ بثلاثٍ: بالحادِّ النِّحريرِ الذي لا يرتفعُ له شيءٌ إلا قمعه بالسيف، وبالخطيبِ الذي يدعو إليها، وبالسيدِ، فأما هذان فتبطحُهما لوجوهِهما، وأما السيدُ فَتَحَبْتَثُّهُ حتى تبلوَ ما عنده)[(2)].

وفيه تحذير لخطباءَ السوءِ الذين يوظفون خطبهم لإشعال الفتنة.

السبب الثاني: الطعنُ في ولاةِ الأمرِ في المجالسِ وعلى المنابرِ وفي الأشرطةِ وغيرِ ذلك.

اعلمْ رعاكَ الله أنَّ وليَّ الأمرِ لا بدَّ أن تكونَ له هيبةٌ في نفوسِ الناسِ؛ ليهابَه الظالمُ، والمفسدُ، فلا يفكرُ الظالمُ في ظلمِ الناسِ أو الفسادِ في الأرضِ، ولكنْ إذا طعنَ الناسُ في الحاكمِ، وانتقصوه في المجالسِ، وشَهَّروا به على المنابرِ؛ ذهبت هيبتُه؛ فرفعَ الظالمُ رأسَه، وانتشر الشرُّ، وعمَّتِ الفتنةُ، وتزعزعَ الأمنُ، وخُرِّبتِ

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٦٠٣٠).

(٢) **صحيح**: رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٤)، [«سلسلة الآثار الصحيحة» (٧)].

البلادُ؛ لذلك لا يجوزُ شرعاً الطعنُ في الحاكمِ؛ لأنه مسلمٌ أولاً، وَغِيبةُ المسلمِ محرَّمةٌ، فإذا كانَتْ غيبةُ المسلمِ العاديِّ في المجتمعِ محرمةٌ فغيبةُ الحاكمِ أشدُّ لما عَلَّلتُ به سابقاً.

وأَمَّا ثانياً: فلأنَّ النبيَّ ﷺ بيَّن كيفَ يُنْصَح الحاكمُ، وذلك في قوله ﷺ: «**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ فَلا يُبْدِهِ عَلانِيَةً، وَلَكِنْ يَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيَخْلُوا بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ، وَإِلا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ**»(١).

قلت: ومعلومٌ لدى كلِّ إنسانٍ عاقلٍ أن النصيحةَ في السرِّ تأثيرُها فَعَّال، وأبلغُ من نصيحةِ العلانيةِ، ولا تتسببُ في المفاسدِ، فكلُّ عاقلٍ لا يتمنى لنفسِه التشهيرَ والفضيحةَ، فهذا في حَقِّ عامةِ الناسِ، فكيفَ بالحاكم، الذي له مكانةٌ وسمعةٌ بين رعيته، فمثلُ هذا التشهيرُ سيؤدي إلى الفتن، وحقدِ الناسِ عليه، ثم يتزعزعُ الأمنُ ثم تكونُ الكارثةُ، التي لم يَحسِبْ حسابَها الجميعُ.

وعلى هذا الأصلِ مذهب وأصلُ منهجِ السلفِ الصالح، فمن عمل بهذا فهو متَّبِعٌ لمنهجِ السلفِ، ومن خالفَ فقد خالفَ السنةَ أولاً، ومذهبَ السلفِ الصالحِ ثانياً.

وكما قيل:

وكلُّ خيرٍ في اتباعِ مَنْ سلف ... وكلُّ شَرٍّ في ابتداعِ مَنْ خَلف

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٣/ ٤٠٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٩٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٩٧٧)، [«ظلال الجنة»].

وعلى هذا السبيلِ علماءُ الحقِّ، والطريقِ السويِّ، أتباعُ السلفِ الصالح.

قال الشوكاني رحمه الله: (وليسَ من البغي كونُ الإمامِ سلكَ في اجتهادِه في مسألةٍ أو مسائلَ طريقاً مخالِفةً لما يقتضيه الدليل، فإنه ما زال المجتهدون هكذا. ولكنه ينبغي لمن ظهرَ له غلطُ الإمامِ في بعضِ المسائِل أن يناصِحَه، ولا يُظهِرُ الشناعةَ عليه على رؤوسِ الأشهادِ، بل كما وردَ في الحديثِ أن يأخذَ بيده، ويخلوَ به، ويَبْذلَ له النصيحةَ، ولا يُذِلَّ سلطانَ الله) ا.هـ [1].

وقال العلامةُ الإمامُ عبدُ العزيز بنُ باز رحمه الله: (ليس من منهجِ السلفِ التشهيرُ بعيوبِ الولاةِ، وذكرُ ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يُفضي إلى الفوضى، وعدمِ السمعِ والطاعةِ في المعروفِ، ويُفضي إلى الخوضِ الذي يضُرُّ ولا ينفع. ولكنَّ الطريقةَ المتَّبَعةَ عندَ السلف: النصيحةُ فيما بينهم وبينَ السلطان، والكتابةُ إليه، أو الاتصالُ بالعلماء الذين يتصلونَ به حتى يُوَجَّهَ إلى الخير.

وإنكارُ المنكرِ يكونُ من دونِ ذكرِ الفاعلِ، فينكرُ الزنى، وينكرُ الخمرَ، ويُنكرُ الربا، من دون ذكرِ مَنْ فَعله، ويكفي إنكارُ المعاصي، والتحذيرُ منها من غيرِ ذكرِ أنَّ فلاناً يفعلُها، لا حاكمَ ولا غيرَ حاكم..، ولما فتحوا الشَّرَّ في زمن عثمانَ رضي الله عنه وأنكروا على عثمانَ جهرةً تمت الفتنةُ، والقتالُ، والفسادُ الذي لا يزالُ الناسُ في آثارِه إلى اليوم، حتى حصلت الفتنةُ على عليٍّ ومعاوية، وقُتِلَ عثمانُ وعليٌّ بأسبابِ ذلك،

(١) «السيل الجرار» (٤/ ٥٥٦).

وقُتل جَمٌّ كثيرٌ منَ الصحابةِ وغيرِهم بأسبابِ الإنكارِ العلني، وذكـرِ العيـوبِ علنـاً، حتى أبغضَ الناسُ وليَّ أمرهم، وحتى قتلوه، نسألُ اللهَ العافية) ا.هـ [1].

قلت: على الشبابِ، وعلى عامةِ الناسِ أن يتأملوا هذا جيِّداً، فإن كلامَ العلـماءِ طريقُ النجاةِ، وما في التاريخِ، والأحداثِ عبرةٌ لكلِّ معتبرٍ، فتأملوا وتنبهـوا قبـل أن تعمَّ الفوضى، وتسيلَ الدماءُ، ولا ينفعَ الندمُ، فإنَّ الأمنَ نعمة.

ولا ينبغي أن تتحولَ المجالسُ إلى أماكنَ تُغتـابُ فيهـا العلـماءُ والحكـامُ، ولا أن تكونَ لحومُ الحكـامِ فاكهـةَ المجـالسِ، أو كـما يـصنعُ بعـضُ الجَهلـةِ في المـسرحياتِ والتمثيلِ الساخرِ الذي يسخرونَ فيه من الحكامِ، مما يؤدي إلى زرعِ الحقدِ والكراهيـةِ في قلوبِ الناسِ على حكامِهم، وهذا الذي يؤدي بدوره إلى المِحَنِ والفتن.

ولا يجوزُ للدعاةِ وطلبةِ العلمِ أن ينتقـدوا الحكـامَ في دروسِـهمُ العلنيـةِ أو في أشرطتِهم، فإن عاقبةَ ذلك وخيمةٌ. وكم نصحَ العلماءُ من يسلكونَ هذا المـسلكَ، وذلـك منـذ عـدةِ سـنينَ، حـين كـانوا يغمِـزونَ الحكـامَ والأمـراءَ ويلمـزونهم، ويَذكرونهم علناً، ويُظهرونَ معايبَهم أمام الناس، حتى جاءت ثـمارُ هـذا الـصنيعِ بعدَ بـضعِ سـنينَ حيـثُ ظهـرَ فكـرُ الخـوارجِ، واصـطدموا بالحكومـةِ، فتوالـتِ التفجـيراتُ، وتتالـتِ الاغتيـالاتُ، واهتـزَّ الأمـنُ، وتزعـزعَ المجتمـعُ، ومـاتَ الأبرياءُ، وسالتِ الدماءُ، فهذا غرسُ مَنْ كان ينفخُ في النـارِ، ويَزيـدُ الطـينَ بِلَّـةً؛

---

(١) انظر: «حقوق الراعي والرعية» (ص٢٧-٢٨) نقلاً عـن كتـاب: «معاملـة الحكـام» (ص١١١-١١٢) للدكتور عبد السلام برجس.

وهذه عاقبةُ من خالفَ نصوصَ الكتابِ والسنةِ وأقـوالَ علـماءِ الأمـةِ في طريقـةِ الإِنكارِ، ونصحِ الولاةِ، فها هي التفجيراتُ متواليةٌ إِلى اليومِ في بلاد المسلمين.

إِن تأثيرَ الخطإِ في الكلامِ على الحكامِ، وانتقادهم علناً لـيسَ وليـدَ اليـومِ، ولا تظهرُ آثارُه السلبيةُ بين عشيةٍ وضُحاها، ولا في يومٍ وليلةٍ، بل الأمرُ ظـاهرٌ ولا بـدَّ ولو بعدَ سنينَ معدودةٍ، فالعقلَ العقلَ يا شباب! والحكمةَ الحكمةَ، اللهَ اللهَ بالعمل بالسُّنَّة ومذهبِ السلفِ الصالحِ؛ فهو طريـقُ النجـاةِ ودربُ العـصمةِ، وانظـروا حولَكم، وفي القريب منكم لتتعظوا.

فإِن قيل: قد لا نصلُ للحاكمِ لنصحِه؛ لذا نتكلمُ فيـه جهـراً لعلـه يـصلُه مـا نقول.

فالجوابُ: هذا عذرٌ أقبحُ من ذنبٍ، فإِنَّ الغلَطَ لا يُعـالَجُ بـالغلط؛ لأنَّ الخطـأَ الحاصلَ إِما أن يُزالَ بالكليةِ أو يُخففَ، أما إِذا كانتِ المعالجةُ تتسببُ في خطأ أكـبرَ فهذا لا يجوزُ شرعاً؛ لأنَّ الكلامَ والنصحَ علناً لا يَحِلُّ الإِشكالَ، بل يزيـدُ الخَـرقَ على الراقع؛ أي: تزدادُ المفاسدُ، وتزدادُ المعاناةُ، فلا يرضى أحدٌ أن يتكلمَ فيه أحدٌ، فكيفَ بالحاكم؟!

وهكذا بدأَتْ فتنةُ مقتلِ عثمانَ رضي الله عنه فإِنها بَـدأَتْ بـالطعنِ فيـه علنـاً، وظلـماً وزوراً حتى حقدَ عليه مَن حقد، فكانت الكارثةُ، فإِذا لم يَـسلمْ عـثمانُ مـنَ القتـلِ والفتنةِ وهو مَنْ هو مِنَ الصحابةِ، عثمانُ الذي بذلَ مالَه في سبيلِ الله، عثمانُ الذي جهَّزَ جيشَ العسرة، عثمانُ الذي جاءتِ السنةُ بمناقبِه، ومكانتِه، وعثمانُ رجلٌ من

أهلِ الجنةِ مبشَّرٌ بها يمشي على الأرض، لَمَّا تكلموا فيه علناً، وجَهْرةً، لم يَسلمْ، فهل يسلَمُ حاكمٌ دونَه في الفضلِ والمنزلةِ؟!

فَمَنْ لم يتمكنْ من النصحِ مباشرةً، عليه أنْ يسلكَ سبلَ العقلاءِ، وها هنا سبيلان:

الأولُ: أن يتحدثَ مع من يصلُ إلى الحاكمِ، من أفرادِ بطانتِه ومُقَرَّبيه وحاشيتِهِ، فليكتبْ ما يريدُ ويُسَلِّمْه لهم، وهم بدورهم يوصلونَه للحاكم، فإنْ فعلوا فقد تمَّ الأمرُ، وإن لم يفعلوا فقد حُمِّلوا الأمانَة، والمؤتَمَنُ ضامنٌ إذا فَرَّط، أما أنت فقد أدَّيتَ الذي عليكَ، وكفى اللهُ المؤمنين القتالَ.

الثاني: فإن لم يكنْ هناكَ سبيلٌ لنصحِ الحاكمِ وتوجيهِهِ، مباشرةً، ولا عَبْرَ بطانتِه فعليكَ بالدعاءِ له، فإنَّ الدعاءَ نصحٌ لوليِّ الأمر، تدعو له بالهدايةِ، والصلاحِ، والتوفيقِ، والإعانةِ وحسنِ العملِ، والحفظِ والسلامِ.

واعلمْ أن نصحَ الحاكمِ ليس محصوراً فقط في الذهابِ له، ومشافهتِهِ مباشرةً فإنَّ هذا مفهومٌ ضيِّق، بلِ الدعاءُ له مِنْ نُصحِه وإعانتِهِ على الخير؛ لذا كانَ السلفُ ﷺ يَدْعون لولاةِ الأمرِ، كما ورد عن أحمدَ: (لو أعلمُ أن لي دعوةً مستجابةً لجعلتُها في السلطانِ).

وقال عبدُ الصمدِ بنُ يزيدَ البغداديُّ: سمعتُ فُضيلاً يقولُ: (لو أنَّ لي دعوةً مستجابةً ما جعلتُها إلاَّ في السلطانِ)، قيل له: يا أبا علي فسِّر لنا هذا.

قال: (إذا جعلتُها في نفسي لم تَعْدُني، وإذا جعلْتُها في السلطانِ صَلَحَ، فَصَلَحَ بصلاحِه العبادُ والبلادُ)[1].

قلت: الفُضيلُ هذا هو الفُضيل بنُ عياضٍ رحمه الله وتأملْ فقهَ السلفِ، ورجاحةَ عقولِهم فإنه يُؤْثِرُ الدعاءَ للسلطانِ على الدعاءِ لنفسِه لو علمَ أنَّ له دعوةً مستجابةً، لأنَّ صلاحَ الحاكمِ صلاحٌ للأمةِ والمجتمع.

قال إمامُ أهل السنةِ في زمانِه أبو محمدٍ الحسنُ بنُ علي البربهاري: (إذا رأيتَ الرجلَ يدعو على السلطان؛ فاعلمْ أنَّه صاحبُ هوى، وإذا رأيتَ الرجلَ يدعو للسلطان بالصلاح فاعلمْ أنه صاحبُ سُنَّةٍ إنْ شاءَ الله).

وقال أيضاً: (فأُمِرنا أن ندعوَ لهم بالصلاح، ولم نُؤمَرْ أن ندعوَ عليهم، وإن ظلموا وجاروا؛ لأنَّ ظلمَهم وجورَهم على أنفسِهم، وصلاحَهم لأنفسِهم وللمسلمين)[2].

وقال العلامةُ محمدُ بنُ صالحِ العُثيمين رحمه الله: (والنصحُ له -أي: للحاكمِ- هو الدعاءُ له بالتوفيقِ إلى الخيرِ بقلبِه إذا عَجَزَ عن أداءِ النصيحةِ له على الوجهِ المطلوب؛ وذلك بأمورٍ منها أمنُه على نفسِه أو غيرِه مِنَ المسلمين، وعدمُ ترتبِ الفسادِ بسببِ نصيحتِه كَحَمِيَّةِ المُلْك، أو غَضَبِهِ على رعيتِه، أو عدمِ الانتفاعِ بنصيحتِهِ، وأن يكونَ نصحُه له سرّاً لا علانية).

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٩٤) مطولاً، والبربهاري في شرح السنة (ص١١٤) مختصراً، وهو أثر صحيح.
(٢) «شرح السنة» لأبي محمد الحسن بن علي البربهاري (ص١١٣-١١٤) طبعة: دار السلف - الرياض.

وقال الشيخُ ابن عثيمين أيضاً رحمه الله وقد ذكر حديثَ النبيّ ﷺ: «**مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللهِ فِي الأَرْضِ أَهَانَهُ اللهُ**»[1] ثم قال الشيخُ: (فإذا كان الكلامُ في المَلِكِ بغيبةٍ أو نصحُه جهراً، والتشهيرُ به من إهانتِه التي تَوَعَّدَ اللهُ على فاعلِها بإهانته، فلا شكَّ أنه يجبُ مراعاةُ ما ذَكرنا لمن استطاعَ نصيحتَهم من العلماءِ الذين يَغْشُونَهُمْ، ويخالِطونهم، وينتفعونَ بنصيحتهم دونَ غيرهم.. كانَ الحسنُ يعظُ والدَه ما لم يغضبْ، فإذا غضبَ سكتَ عنه، وكذا التلميذُ لأستاذِه والعبدُ لسيدِه، والزوجةُ لزوجها، والرعيةُ للسلطان، ومن في معناه من الرعيةِ كالأُمراءِ، والوزراءِ، فإنَّ عدمَ اللطفِ، والتشهيرَ، والفضيحةَ يكادُ ذلك يفضي إلى خَرقِ هيبته، ولا يُبَدلُ النصيحةَ بالفضيحة، فإن مخالفةَ السلطانِ فيما ليس من ضروريات الدين علناً، وإنكار ذلكَ عليه في المحافلِ، والمساجدِ، والصحفِ ومواضعِ الوعظِ، وغيرِ ذلك، ليسَ من بابِ النصيحةِ في شيء، فلا تغترَّ بمن يفعلُ ذلكَ وإن كان عن حُسْن نية؛ فإنه خلافُ ما عليه السلفُ الصالحُ المقتدى بهم، واللهُ يتولى هداك) ا.هـ.[2]

قلت: إذا علمتَ ما سبقَ، عرفتَ أنَّ الدعاءَ للحاكمِ ليس عيباً ولا مداهنةً ولا نفاقاً وكما يظنه البعضُ، فإنَّ بعضَ الناسِ ينكرُ على العلماءِ وطلبةِ العلمِ الدعاءَ للولاةِ، ويصفُهم بالنفاقِ والمداهنةِ، ومشايخِ السلطةِ وغيرِ ذلك، وقد أنكروا علينا ذلك، ولم يعلموا أنه علامةٌ على علمِ الرجلِ ورجاحةِ عقلِه، وسلامةِ

---

(١) **حسن**: رواه الترمذي (٢٢٢٤)، وأحمد (٥/ ٤٢)، والطيالسي (٩٢٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠١٨)، والبزار (٣٦٧٠)، [«صحيح الجامع» (٦١١١)].

(٢) «مقاصد الإسلام» لابن عثيمين (ص٣٩٢-٣٩٤) بتصرف، طبعة دار ابن الجوزي، الرياض.

مذهبِهِ ومعتَقَدِه. وأن الطعنَ فيهم علناً خلافُ الحقِّ، والصوابِ، وخلافُ ما كان عليه السلفُ، وهاكم ما يدلُّ على ذلك:

١- عن زيادِ بنِ كُسيبٍ العدوي قال: كنتُ مع أبي بَكْرَةَ تحتَ منبرِ ابن عامرٍ وهو يخطبُ، وعليه ثيابٌ رقاقٌ، فقال أبو بلال: انظروا إلى أميرِنا، يلبسُ ثيابَ الفُسَّاق؟ فقال أبو بَكْرةَ: اسكتْ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللهِ فِي الأَرْضِ، أَهَانَهُ اللهُ**»(١).

٢- عن قيسِ بنِ وهبٍ عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: نهانا كبراؤُنا من أصحابَ رسول الله ﷺ قال: «**لَا تَسُبُّوا أُمَرَاءَكُمْ، وَلَا تَغُشُّوهُمْ، وَلَا تَعْصُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللهَ وَاصْبِرُوا، فَإِنَّ الْأَمْرَ إِلَى قَرِيبٍ**»(٢).

٣- عن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**السُّلْطَانُ ظِلُّ اللهِ فِي الأَرْضِ، فَمَنْ أَكْرَمَهُ أَكْرَمَ اللهَ، وَمَنْ أَهَانَهُ أَهَانَهُ اللهُ**»(٣).

قلت: والواقعُ يشهدُ لهذا المعنى، فالخوارجُ الذين خرجوا على عليٍّ رضي الله عنه قُتلوا وأُهينوا وذهبَ ريحُهُم، وكذا من يصنعُ ذلك في هذا الزمان، فالغالبُ أنهم

(١) **حسن**: رواه الترمذي (٢٢٢٤)، وأحمد(٥/ ٤٢)، والبزار (٣٦٧٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠١٨)، [«صحيح الجامع»(٦١١١)].

(٢) **إسناده جيد**: ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠١٥)، والبيهقي في «الشعب» (٧١١٧)، قوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٢٠٨٩)، [«ظلال الجنة»].

(٣) **حسن**: رواه أحمد(٥/ ٤٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٢٤)، واللفظ له [«ظلال الجنة» (ص٤٧٨)].

مشردُّون، خائفون مختفون عن الأنظارِ، يتتحرون بـالتفجير، أو في المواجهـةِ مع رجالِ الأمنِ، فكلُّ هذا إهانةٌ من اللهِ لمن أهانَ سلطانَ اللهِ، فتأمل.

٤ - عن أبي بَكْرةَ قال: «**من أَجَلَّ سلطانَ اللهِ أَجَلَّه الله يومَ القيامة**»(١).

٥ - عن معاذِ بن جبلٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**خَمْسٌ مَنْ فَعَلَ وَاحِـدَةً مِـنْهُنَّ كَـانَ ضَامِنًا عَلَى اللهِ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا، أَوْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ، أَوْ خَرَجَ غَازِيًا، أَوْ دَخَلَ عَلَى إِمَامِهِ يُرِيدُ تَعْزِيزَهُ وَتَوْقِيرَهُ، أَوْ قَعَدَ فِي بَيْتِهِ فَسَلِمَ النَّاسُ مِنْهُ، وَسَلِمَ مِنَ النَّاسِ**»(٢).

٦ - وعن أبي وائلٍ قال: قيل لأُسامة: لو أتيتَ فلاناً فكلمتَه، قـال: (لَـتَرَوْنَ أَنِّي لاَ أُكَلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ، إِنِّي أُكُلِّمُهُ فِي السِّرِّ دُونَ أَنْ أَفْـتَحَ بَابًـا لاَ أَكُـونُ أَوَّلَ مَـنْ فَتَحَهُ...)(٣).

قولُه «فلاناً» أي: عثمان ﷺ فقد صَرَّحتِ الروايـةُ الأخـرى باسـمِه، فعـن أُسامةَ بن زيد قال: قيل له: (أَلاَ تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ فَتُكَلِّمُهُ، فَقَالَ أسامة: أَتُرَوْنَ أَنِّي لاَ أُكَلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ، والله لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، مَـا دُونَ أَنْ أَفْتَـتِحَ أَمْـرًا لاَ أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ)(٤).

---

(١) **حسن**: رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٢٥)، [«صحيح الجامع»(٥٩٥١)].

(٢) **صحيح لغيره**: رواه أحمد (٥/ ٢٤١)، وابـن أبي عاصـم في «الـسنة» (١٠٢١)، والطـبراني في «الكبـير» (٢٠/ ٣٨/ ٥٥)، [«صحيح الترغيب» (١٢٦٨)].

(٣) **صحيح**: رواه البخاري (٣٢٦٧).

(٤) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٢٦٧)، ومسلم (٢٩٨٩) واللفظ له.

قلتُ: فقد ظنَّ بعضُهم أن أسامةَ لم يتناصحْ مع عثمان رضي الله عنه حول الفتنةِ الحاصلةِ في زمانِهِ، لكنْ تبينَ أنه تكلمَ مع الخليفةِ الحاكمِ دونَ أن يكشفَ عن ذلك، ولا تبجحَ أمامَ الناسِ أنه كلَّمه، لأنه يعلمُ أن نصيحةَ ولاةِ الأمرِ في السِّرِّ، والكلامُ فيهم جهراً يفتحُ بابَ الشرّ، لذا قال: «دونَ أن أفتحَ باباً لا أكونُ أوَّلَ من فتحه» قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في بيانِ معنى الحديث: (أي: كَلَّمتُه فيما أشرتم إليه، لكن على سبيلِ المصلحةِ والأدبِ في السرِّ، بغير أن يكونَ في كلامي ما يثيرُ فتنةً أو نحوَها..). وقال أيضاً موضحاً معنى قولِ أسامةِ: «دونَ أن أفتحَ أمراً لا أحبُّ أن أكونَ أولَ من فتحه) قال الحافظ: (يعني: لا أُكلِّمُه إلَّا مع مراعاةِ المصلحةِ بكلامٍ لا يَهَيج به فتنة)(1).

قلت: فهذا في غايةِ التعقلِ والحكمةِ؛ لأنَّ العالِمَ أو الناصحَ لو قال دخلتُ على الحاكمِ فنصحتُه ولم ينتصحْ، لهاجَ الناسُ عليه، وازدادوا حقداً؛ حيثُ لم يستجبْ للنصحِ، لكنَّ الصوابَ: كتمُ ذلك؛ لدرءِ الفتنِ؛ ولأن كتمانَ ذلكَ أقربُ للإخلاص، وابتغاءِ وجهِ الله.

والسببُ الثالثُ: من أسبابِ ذهابِ الأمنِ هو: التكفيرُ على جهل.

إنَّ قضيةَ فتنةِ التكفيرِ قضيةٌ شائكةٌ، والخوضُ فيها يطول، لكن أنبهُ هنا على عدةِ أمورٍ مهمةٍ:

(1) «الفتح» (١٣/ ٦٥).

أولاً: إنَّ مسألةَ التكفيرِ في غايةِ الخطورةِ؛ لذا ينبغي أن لا يكفِّـرَ النـاسَ مـن هَـبَّ ودَبَّ، بل الأمرُ يحتاجُ إلى فقهٍ وعلمٍ بالكتابِ والسنةِ، فالأمرُ يوكَلُ للعلماءِ لا لِكلِّ من ادعى العلمَ والجهاد.

ثانياً: للتكفيرِ موانعُ مثلُ: الجهلِ، والخطأِ، والإكراهِ، والتأويلِ، والتقليدِ، فـلا بـدَّ من زوالِها قبلَ الحكمِ على المُعَيَّنِ بالكفرِ مع إقامةِ الحجةِ عليه.

ثالثاً: إن العلماءَ احتاطوا للتكفيرِ غايةَ الاحتياط، حتى لو كَفَرَ شخصٌ مـن تـسعةٍ وتسعينَ وجهاً، وبقيَ وجهٌ واحدٌ لم يَكفرْ به لَتوقفوا في تكفـيرِه، لكنـه اليـومَ أمسى من أيسرِ الأمورِ عندَ بعضِ الناسِ والطوائف.

رابعاً: التكفيرُ سلاحٌ للقتلِ، والاغتيالِ؛ لذا أولُ ما يبـدأُ أصـحابُ الفكـرِ التكفـيريِّ بهذا المبدأِ، فهم يحكمونَ على الشخصِ بأنه كافرٌ؛ لأنه بمجردِ التعـاونِ مـعَ غـيرِ المسلمين، أو الاستعانةِ بهم، أو لم يحكمْ بما أنزلَ الله؛ فهو كافرٌ عندَهم، بعد ذلـكَ يستحلّون دمَه، ثم قَتْلَه، ويَحُثونَ الناسَ على الخروجِ عليه إنْ كان حاكماً مسلماً.

فهذا غطاءٌ لصنيعِهم المنحرفِ؛ إذ إنهم لو قتلوه أو أمروا بعصيانهِ مباشرةً لما استجابَ لهم أحدٌ، ولَما وجدوا لهم مؤيداً، لكنَّ البَداءةَ تبدأُ بتكفيرِه ثم إباحةِ دمِه. وهكذا صنعَ الخوارجُ مع عليِّ بنِ أبي طالـبٍ ﵁ فقـد كَفَّـروه لـشُبَهٍ نزلـت في رؤوسِهم؛ لقلةِ علمِهم، وجهلِهم بالكتاب والسنةِ، ثم خرجوا عليه، وقد كان هو الخليفةَ آنذاك الذي تجبُ طاعتُه، فوجَّهوا سيوفَهم نحوَ المسلمينَ بل خيرِ المسلمين

من الصحابةِ والتـابعينَ فـسفكوا دمـاءَهم، واسـتحلَّوا محـارمَهم، فوقعـت فتنـةٌ جَرحتِ الأمةَ في المقتل، وأثقلَتْ كاهلَها وعانت منها لِزَمنٍ.

والنبيّ ﷺ وصفهم وصفاً دقيقاً قبلَ ظهورهم، فالوصفُ الدقيقُ هـذا يـدلُّ على سببِ وقوعِهم في مثلِ هذه الفتن، وذلك فيما يرويه عليُّ بنُ أبي طالـب رضي الله عنه قال: سـمعتُ رسـولَ الله ﷺ يقـول: «**سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلاَمِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(١).

قلت: إن الواقعَ يشهدُ أن الفتنَ تـأتي مـن الجهـلِ، وقلـةِ البـضاعةِ الفقهيـةِ، ومصيبةُ الأمةِ اليومَ، أنَّ بعضَ مَن تولَّى أمرَ الدعوةِ والفتوى، وشأنِ الجهادِ فيها؛ لم يفكرْ في العواقبِ جيداً.

تأمل قولَ النبيَّ ﷺ في وصفِ الخـوارجِ بقولـه: «أحـداثُ الأسـنانِ سـفهاءُ الأحلام» قال محيي الدين النووي: (معناه: صغارُ الأسـنانِ، صـغارُ العقـول)(٢)، وانظر إلى كثـير ممـن يرتكبـون جـرائمَ الاغتيـال، والتفجـير، ويتزعمـون بعـضَ الأحزاب، لترى وصفاً دقيقاً، ولتعلمَ أن الخوارجَ ليس لهم وقـتٌ معـينٌ بـل قـد

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦).

(٢) «شرح مسلم» للنووي (٤/ ٧/ ١٦٩).

يظهرونَ في أيِّ زمن، ولتعلمَ أيها المسلمُ أن دينَك لا تأخذُه من أي أحد، وإنما مـن علماءِ أهل السنة؛ فتنبه.

وانتشارُ الفكرِ التكفيري، وفتنةُ التكفيرِ منْ أكـبرِ الأسـبابِ المـسبِّبةِ لـذهابِ الأمنِ وزعزعةِ كيانِ المجتمع، فقد عانتِ المجتمعاتُ مـن هـذا الفكـرِ، ولا تـزالُ تصرخُ وتسغيثُ، فهل من منقذٍ لها؟

واعلمْ رعاكَ الله أن الفكرَ التكفيريَّ يأتي على درجات:

الأولى: من لا يحملُ هذا الفكرَ بشكلٍ واضـحٍ، بـل قـد ينتقـدُ الفكـرَ التكفـيريَّ، ويشجُبُ هذا الصنيعَ وأصحابَه، لكـنَّ في محاضراتِـه، وكتاباتـِه، وجلـساتِه، وفتاويه ما يهيءُ لهذا الفكرِ، ويفرُشُ بساطَه، ويشجعُ عليه، ويُسهلُ أمرَه شعرَ أم لم يشعرْ، وهذا الصنفُ مـن أخطـرِ الأصـنافِ؛ إذ يأتيـك باسـمِ الكتـابِ والسنةِ، ومذهبِ السلفِ الـصالحِ، ويستـشهدُ أحيانـاً بـأقوالِ أهـلِ العلـمِ، فكشفُه صعبٌ للبـسطاءِ وعامـةِ النـاس؛ لكنـه لا يخفـى عـلى طلبـةِ العلـمِ، والبحثُ في حاله كمن يبحثُ عن إبرةٍ في القشِّ، ومنهم كثير.

الثانية: من يحملُ هذا الفكرَ بشكلٍ واضحٍ، ولم ينخرطْ جليّاً في الحزبِ التكفيريِّ، فهو يضربُ من بعيدٍ، وعلى حذر، ويـستغلّ الفـرصَ في ليلـةٍ لا قمـرَ فيهـا، يصعبُ كـشفه أحيانـاً لكـنَّ هفواتِـه تـصرعُه، يـدعو إلى فكـرِه في الظلـماتِ وباستخدام الرموزِ المشفَّرة، فاحذوره.

ثالثاً: من يحملُ هذا الفكرَ بشكلٍ واضحٍ، وقد انخرطَ مع القوم وأعلنها صراحة، فهذا سهلٌ مكشوفٌ لطلبةِ العلم، والجهاتِ المعنيَّة، لكنَّ الخطورةَ تكمنُ فـيما

يقولُ ويطرح، فهو يطرح الشُّبَهَ التي يظنها الناسُ حقّاً وصدقاً، ويستشهدُ بالقرآن غالباً، ويأخذُ بظواهِر النصوصِ، فتخفى على عامةِ الناس؛ وهذا معنى قول النبيّ ﷺ في الخوارج: «يقولون من خيرِ قولِ البرية»، أي: ما يدعون له في الظاهر حقٌّ كقولهم: (لا حكمَ إلا لله)[1] وكقولهم: (تطبيقُ شرعِ الله هو الواجبُ) لكنهم سلكوا المسلكَ الخطأ، فَكَفَّروا ونَفَّروا، وتسري الشُّبَهُ التي يطرحونها على عامة الناس؛ إذْ إبطالُ الشبهةِ يحتاجُ إلى عالمٍ أو طالبِ علمٍ ينسفُها من جذورِها. وقد لا يوجدُ الرجلُ المناسبُ في الوقتِ المناسبِ، فتسري أقوالُه، وتجدُ لها آذاناً صاغيةً فيزدادُ أتباعُه، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله، وإلى الله نشتكي من صنيعِ بعضِ وسائلِ الإعلامِ، عندما تطرحُ أقوالَهم، وخُطبهم، واستدلالاتِهم، ولا متخصصَ في الشريعة لها!!

ثم اعلمْ حفظك الله، أن للتكفيرِ سبيلاً يُبدأ بها، ليسهُلَ أمرُ التكفير:

١- **منها**: الطعنُ في العلماءِ الثقاتِ، الذين يأمرون بالحكمةِ، وطاعةِ ولاةِ الأمرِ، وعدمِ الخروجِ عليهم، حيث يتهمونهم بأنهم علماءُ دولة، وأنهم لا يُفتون كما يريدون، وأن الفتاوى تُكتب لهم، إلى غيرِ ذلك من الدعاوى الباطلةِ التي الهدفُ منها إسقاطُ مكانةِ العلماءِ وذهابُ هيبتِهم من نفوسِ الناسِ لكيلا يسمعَ لهم أحدٌ، وتتحولَ الأمورُ إلى فوضى لا منظمَ لها.

٢- **ومنها**: ذكرُ أخطاءِ الحكامِ، وزلّاتِهم. ومعلومٌ أن الحاكمَ إنسانٌ قد يخطئُ، وقد يصيبُ، وتحكمه ظروفٌ، ومعاهداتٌ وسياساتٌ، وضغوطٌ، ومشاكلُ قد لا

(١) «شرح مسلم» للنووي (٤/ ٧/ ١٦٩).

يعلمُها كثيرٌ ممن يتبجَّحون بانتقادِ الحاكمِ، والهدفُ من هذا النقدِ وذكرِ الزلةِ هو مَلءُ القلوبِ عليه حقداً وغيظاً وكراهيةً؛ ليسهلَ تكفيرُه والخروجُ عليه، وفي النهاية تأتي الكارثةُ وهي ذهابُ الأمنِ، وسفكُ الدماءِ، وإزهاقُ الأرواح.

٣- **ومنها**: استغلالُ أصحابِ العواطفِ الجياشةِ خاصةً ممن قد يكونُ عندَه عَوَزٌ وفاقةٌ ولم يجدْ من يسدُّ حاجتَه، فمثلُ هذا شحنُه سهلٌ وميسورٌ؛ لأنه مُهيأٌ لمثلِ ذلك. لذا أتمنى أن تسدَّ الدولُ حاجةَ شعوبِها، لكيلا يجدَ المكفرون إلى هؤلاءِ سبيلاً.

والخلاصةُ أنَّ الحديثَ في هذه القضيةِ يطولُ -كما ذكرت آنفاً- وما أشرنا إليه لعله كافٍ، والحُرُّ تكفيهِ الإشارة.

السببُ الرابعُ: طرحُ شُبَهِ التكفيرِ والخروجِ عبرَ وسائلِ الإعلامِ.

من أسبابِ ذهابِ الأمنِ ما تصنعُه بعضُ وسائلِ الإعلامِ الماكرةِ، حيث تَعرضُ عَبْرَ شاشاتِها وبرامجِها خطاباتِ أهلِ التكفيرِ والتهييج، وكم في هذه الخطاباتِ والكلماتِ من الشُّبَه، ومن الأدلةِ التي يَستدلُّ بها القومُ بشكلٍ خاطئٍ، فهم يستدلونَ بالقرآنِ غالباً وبالسنةِ نادراً جدّاً؛ لأنَّ القرآنُ حمَّالٌ ذو وجوه، فيه عموماتٌ يمكنُ استغلالُها لصالحِهم، أما السنةُ فتفضحُهم لما فيها من بيانِ المُجمَلِ، وتخصيصِ العامِّ، وتقييدِ المطلقِ، وتفسيرِ المُشْكِلِ، فهذه الشُّبهُ التي يطرحُها أولئكَ القومُ تحتاجُ إلى عالمٍ أو طالبِ علمٍ راسخِ القدمِ ليردَّ عليها، ويقومَ بنسفِها، وإبطالِها لكنك تُصابُ بالدهشةِ عندما نرى ضيوفَ البرنامجِ بين صحفيٍّ

أو ممن هو قريبٌ من فكرِ أهلِ التكفيرِ أو رجلٍ من غيرِ المسلمينَ، فأولاً يُعرَضُ كلامُ أو خطابُ زعيمِ التنظيمِ أو المتحدثِ باسمِ التنظيمِ، وَأَوْجُهُ الدلالةِ غيرِ الصحيحةِ، ثم يأتي دورُ المحللين ليحللوا، ويا له من تحليل! فكلٌّ يُدلي بدلوه، ولا يتعرضُ واحدٌ منهم لإزالةِ تلكَ الشُّبَه، أما الأولُ فلأنه صحفيٌّ، بعيدٌ عنِ العلمِ الشرعيِّ، ومعرفةِ الفِرَقِ، وشُبَهِهم، فالردُّ عليهم صعبٌ عليه، ولكنه يتكلمُ ويحللُ، ويُفتي من حيثُ لا يشعرُ، فإن لم يكن كلُّ كلامِه فمعظمُه فتوى شعَرَ أم لم يشعرْ، ويا للمصيبةِ والمحنةِ، حيثُ يزدادُ الأمرُ سوءاً، لقد تجرأ هذا الجاهلُ أن يتكلمَ في الشرعِ وأيِّ شرع! أخطرُ مسائلِ الشرعِ التي تتعلقُ بها دماءُ الأمةِ، وأمنُها وأمانُها ومستقبلُها، لو كان الموضوعُ المطروحُ للنقاشِ أمراً من أمور الطبِّ أو الهندسةِ أو شبكات المجاري؛ لما تجرأ أمثالُ هؤلاءِ أن يُحللوا أو يقترحوا أو يتكلموا؛ لأنهم سيقولون: ليسَ هذا من اختصاصِنا، فسبحانَ الله! وهل الشرعُ من اختصاصِكم؟ تخافونَ من نقابةِ الأطباءِ والمهندسينَ أن تقولوا في علمِهم ما لا تعلمون، ولا تخافونَ ولا تَخْشَون اللهَ أن تقولوا في دينِه ما لا تعلمون! إنك تشعرُ أحياناً بل تجزمُ جزماً لا يداخلُه شكٌّ أن الأمرَ مقصودٌ؛ وإلَّا فما الذي يُعيقُ هذه القناةَ وتلكَ منَ استدعاءِ الرجلِ المناسبِ في الوقتِ الملائمِ لنفعِ الناسِ وإزالةِ الغبارِ عن أفكارِهم، ودفعِ التشويشِ والغَبَشِ عن أذهانِهم؟! كم يبقى الناسُ في حَيْرةٍ بعد هذه البرامج؟ وكم انضمَّ أُناسٌ جددٌ إلى التنظيمِ بعد خطابِ زعيمِه، الذي فيه سكينةٌ، وعَطفٌ، وآياتٌ من القرآن؟ وكم اقتنعَ أناسٌ بهذهِ الشُّبَهِ الواهية، التي لو تصدّى لها عالمٌ متخصصٌ لتبينَ للناسِ أنها أوهى من بيتِ

العنكبوت؟ فهكذا يبقى الناسُ في حيرةٍ بين ما يسمعونه ويشاهدونه في وسائلِ الإعلامِ من خطاباتٍ، وشُبه، ودعاوى زائفةٍ، وبين ما يسمعونه من العلماءِ وطلبةِ العلمِ الناصحين، الصادقين، العارفين، نسألُ اللهَ العونَ والثباتَ، إن هذا التصرفِ يشحنُ الشبابَ المتحمسَ، ويملأُ قلوبَهم حقداً وكراهيةً على ولاةِ أمرِهم، وكان يمكنُ أن نعالجَ الأمورَ بأفضلَ من هذا الأسلوبِ، ونحقنُ الدماءَ، ونُجَنبُ المجتمعَ الفتنَ.

إلى مَنْ تصدى لمثلِ هذه المسائلِ العظامِ، نقول لهم: ليسَ هذا عُشُّكِ فادْرجِي، فإن الأمرَ شرعيٌ محضٌ، نصوصُ السنةِ طافحةٌ في الردِّ عليهم، وضربُ أصولِهم من جذورِها صعبٌ عليكم، فلكلِّ مقامٍ مقال، ولكلِّ فنٍّ رجالٌ، وصدقَ القائلُ:

يا باريَ القوسِ برياً لستَ تحسنُه ... لا تُفْسِدَنَّها وأعطِ القوسَ باريها

أُذَكِّرُ هؤلاءِ بآيةٍ في كتابِ اللهِ ومثلُها كثيرٌ، وهي قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف].

السببُ الخامسُ: شَغْلُ الناسِ بالسياسةِ وزجُّهم فيها:

إن مما يؤدي إلى زعزعةِ الأمنِ ولو على المدى البعيد شَغْلُ الناسِ بالسياسةِ الخاصةِ بالحكوماتِ، وزجُّهم فيها عن جهلٍ وعدمِ دراية. إنَّ السياسةَ علمٌ من العلوم، بل هي علمٌ صعبٌ جدّاً، أحياناً لا يُعرَفُ لها رأسٌ من ذيل، فكيف

تُعْرَضُ على عامةِ الناسِ، ويُناقِشُ فيها الكلّ؟! وقبل بيانِ هذا الأمرِ الخطيرِ، وتوضيحهِ لا بدَّ من تعريفِ السياسة.

السياسةُ في الاصطلاحِ: اعلمْ أنَّ السياسةَ المعروفةَ اليومَ هي ما كانت تُعرَفُ عندَ العلماءِ وإلى اليومِ «بالسياسة الشرعيةِ» و«الأحكامِ السلطانيةِ» و«السياسة المدنيةِ»[1].

والسياسةُ الشرعيةُ: «رعايةُ شؤونِ الأمةِ في الداخلِ والخارجِ بما لا يخالفُ الشريعةَ الإسلامية»[2].

وعرَّفها الأستاذُ عبدُ الوهاب خَلاف رحمه الله فقال: (هي تدبيرُ الشؤونِ العامةِ للدولةِ الإسلاميةِ، بما يَكفُلُ المصالحَ ويدفَعُ المضارّ، مما يتعدى حدودَ الشريعةِ وأصولَها الكليةَ، وإن لم يتفقْ وأقوالَ الأئمةِ المجتهدين) ا.هـ.[3]

ومعنى قوله: (...وإن لم يتفق وأقوالَ الأئمةِ المجتهدين) المرادُ به: (أنَّ السياسةَ الشرعيةَ ليست حِكراً على الأئمةِ المتقدمين، بل لا بأسَ من أن يجتهدَ العالمُ المتبحِّرُ من أولي الأمرِ فيما يجدُّ للأمة، من نوازل..، ولذلك قال: (فالسياسةُ الشرعيةُ على هذا هي العملُ بالمصالحِ المرسلةِ؛ لأنَّ المصلحةَ المرسلةَ هي التي لم يقم من الشارع دليلٌ على اعتبارِها أو إلغائِها) ا.هـ.[4]

(١) «الموسوعة الكويتية» (٢٥/ ٢٩٥).

(٢) «فقه السياسة الشرعية» (ص١٠) د.خالد العنبري.

(٣) «السياسة الشرعية» (ص١٧٦-١٧٨) لعبد الوهاب خلاف نقلاً من كتاب: «مدارك النظر» (ص١٤٢) عبد المالك رمضاني.

(٤) «مدارك النظر في السياسة» (ص١٤٥) عبد المالك رمضاني.

قلتُ: إذن يدورُ أمرُ السياسةِ على الإصلاحِ، والتدبيرِ، والرعايةِ، والاجتهادِ والعملِ، وإدارةِ الأمورِ العظيمةِ، وأماكنِ الدولةِ الثقيلةِ كالوزاراتِ والجيوشِ، والمعاهداتِ الدوليةِ، والدولِ المجاورةِ، فهل يتكلمُ في هذا من هَبَّ ودَبَّ، ويعترضُ من لا يدري شيئاً؟!

إن سياسةَ الأمورِ من شؤونِ الساسةِ، فهي أمورٌ تحتاجُ إلى علمٍ ومعرفةٍ، ومستجدَّاتُها من النوازلِ التي تحتاجُ إلى علماءَ يبصرونَ الأمورَ جيداً، فالعلماءُ والساسةُ وولاةُ الأمر هم أدرى بها.

قال أبو الحسنِ الماوَرديُّ الشافعيُّ: (ولما كانت الأحكامُ السلطانيةُ بولاةِ الأمور أحقَّ، وكانَ امتزاجُها بجميعِ الأحكامِ يقطعهم عن تصفحِها مع تشاغلِهم بالسياسةِ والتدبيرِ، أَفْرَدتُ لها كتاباً امتثلْتُ فيه أمرَ من لزمت طاعتُه، ليعلمَ مذاهبَ الفقهاء فيما له منها فيستوفيه، وما عليه منها فيوفيه، توخياً للعدلِ في تنفيذه وقضائه...) ا.هـ.[1]

قلت: تأملْ قولَه: (لما كانتِ الأحكامُ السلطانيةُ) أي السياسةُ (بولاةِ الأمورِ أحقّ) فإنَّ الرجلَ أعطى العلمَ حقَّه ولولا انشغالُ ولاةِ الأمرِ عن الاطلاعِ والقراءةِ حولَ هذا الشأن لما كتبَ وألَّف.

ومما يدلُّ على ما أقولُ حديثُ أبي هريرةَ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ**

(١) «الأحكام السلطانية» (ص١).

خُلَفَاءُ، فَيَكْثُرُونَ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَـا؟ قَـالَ: «**فُـوا بِبَيْعَـةِ الأَوَّلِ فَـالأَوَّلِ، أَعْطُـوهُمْ حَقَّهُمْ فَإِنَّ اللهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ**»(١).

ومعنى قوله: «تسوسهم الأنبياءُ» قال ابنُ حجـر: (أي: أنهـم كـانوا إِذا ظهـرَ فيهم فسادٌ، بعثَ اللهُ لهم نبيّاً يُقيم لهم أمرهم، ويُزيلُ ما غيروا من أحكامِ التوراةِ. وفيه إِشارةٌ إِلى أنه لا بدَّ للرعيةِ من قائمٍ بـأمورِهم يحملُها عـلى الطريـقِ الحـسنةِ، ويُنصفُ المظلومَ من الظالم) ا.هـ.(٢)

قلتُ: فتأملْ مَن الذي يسوسُ القومَ، أي يدير أمرَهم، إِنهم الأنبيـاءُ خـيرُ البـشرِ علماً، وحكمةً، وخُلقاً، والعلماءُ ورثةُ الأنبيـاءِ، لـذا يـسيرون عـلى هـديهم وسـنتِهم، فليسَ الأمرُ لكلِّ واحدٍ. ولا تُطرَحُ السياسةُ، وشؤونُ الدولةِ، وأسرارُها على مـسامعِ كُلِّ أحد، فإِنَّ الناسَ لا يفهم كُلُّهم، ولا يدري كثيرٌ منهم المصلحةَ منَ المَفسدةِ.

لذا لم يكنْ كبارُ الصحابةِ وقادتُهم كأبي بكرٍ وعمرَ يخبرونَ الناسَ بكـلِّ شيء، بل يكونُ ذلكَ بينَ الخاصةِ منهم.

عن ابنِ عباسٍ قال: (كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالاً مِنَ الْـمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمِنًى وَهْوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَـا، إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلاً أَتَى أَمِيرَ الْـمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْـمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي فُلاَنٍ يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْـتُ فُلاَنًـا، فَـوَاللهِ مَـا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً فَتَمَّتْ، فَغَضِبَ عُمَرُ، ثُـمَّ قَـالَ: إِنِّي إِنْ شَـاءَ اللهُ لَقَـائِمٌ

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢).

(٢) «الفتح» (٦/ ٦٠٧).

الْعَشِيَّةَ فِي النَّاسِ فَمُحَذِّرُهُمْ هَؤُلاَءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْـمُؤْمِنِينَ لاَ تَفْعَلْ، فَإِنَّ الْـمَوْسِمَ يَجْمَعُ رَعَاعَ النَّاسِ وَغَوْغَاءَهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرْبِكَ حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُطَيِّرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطَيِّرٍ، وَأَنْ لاَ يَعُوهَا، وَأَنْ لاَ يَضَعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، فَأَمْهِلْ حَتَّى تَقْدَمَ الْـمَدِينَةَ فَإِنَّهَا دَارُ الْهِجْرَةِ وَالسُّنَّةِ، فَتَخْلُصَ بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاسِ، فَتَقُولَ مَا قُلْتَ مُتَمَكِّنًا، فَيَعِي أَهْلُ الْعِلْمِ مَقَالَتَكَ، وَيَضَعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَمَا والله إِنْ شَاءَ الله لأَقُومَنَّ بِذَلِكَ أَوَّلَ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالْـمَدِينَةِ...)[1].

قلت: فالحاصلُ أنَّ رجلاً أرادَ أن يبايعَ على خلافِ ما كانَ عليهِ الأمرُ في زمنهم، وأرادَ أن يزرعَ الفتنةَ في المسلمين، فأرادَ عمرُ رضي الله عنه أن ينهاه عَلناً، وأن يبيِّنَ سياسةَ الدولةِ الإسلاميةِ في اختيارِ الخليفةِ وكيفَ تمت بيعةُ أبي بكر، لكنَّ عبدَ الرحمن بنَ عوف رضي الله عنه منعه لأنَّ الحجَّ فيه الجاهلُ والعالمُ والبليدُ واللبيبُ، فخشي ألا يفهموا مرادَه، ويحملوا كلامه على غير محمله، فتحصلَ الفتنةُ، لكن إن أتى المدينةَ حدَّث من يفقهُ ذلك بلا إشكال.

ومعنى قوله: (رعاعُ الناس وغَوغاؤهم) أي: (الجهلةُ الرذلاء. وقيل: الشبابُ منهم، والغوغاءُ: أصلُه صغارُ الجرادِ حين يبدأُ في الطيرانِ، ويُطلَقُ على السَّفَلَةِ المسرعين إلى الشرِّ)[2].

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٦٨٢٧ و٦٨٢٨).

(٢) «الفتح» (١٢/ ١٨١).

فبهذا تعلمُ أنَّ الشؤونَ الخاصةَ، والأمورَ الحساسةَ لا تُطرَحُ علناً، بل يَتصدَّى لها أهلُ الحَلّ والعقد، والقادةُ، والعلماءُ، والساسةُ الفقهاءُ؛ لذلك كُلُّ من تكلمَ في السياسةِ سابقاً فهم من العلماء.

خطرُ طرحِ السياسةِ على عامةِ الناس.

نظراً لخفاء هذا العلمِ، وصعوبتِهِ فإنه لا يُذكَرُ أمامَ عامةِ الناسِ؛ لأنَّ ذلكَ يؤدي إلى الفتنِ والمحنِ، فإنّ انتقادَ سياسةِ ولاةِ الأمر والدولةِ أمامَ الناسِ، وعَبْرَ وسائلِ الإعلامِ وعلى المنابرِ مخالفٌ لمذهبِ السلفِ الصالحِ وللشرعِ وللحكمةِ وللعقلِ، فما أسرعَ هيجانَ الناسِ وما أسهلَه، فإن بعضَ الناسِ يظنُّ أنَّ الكلامَ في هذا الشأنِ شجاعةٌ، بل هو غباوة؛ لأنه يحتاجُ إلى علمٍ وفقهٍ وإلمامٍ.

فإنَّ وليَّ الأمرِ تحيطُ به منَ الظروفِ، والسياساتِ، والمشاكلِ ما لا يعلمُها عامةُ الناسِ، فيظهرُ أمامَهم بغيرِ ما يريدون، فيأتي النقدُ والطعنُ والتهييجُ تحتَ عنوان: حريةُ الرأيِ، أو الديمقراطيةُ، حينَها يكرهُه الكلُّ أو معظمُ الناسِ، وليسَ بعد ذلكَ إلَّا زعزعةُ الأمنِ والاستقرارِ.

جنايةُ وسائلِ الإعلام.

بعضُ وسائلِ الإعلامِ سلكت طرقاً خاطئةً لكسبِ الناسِ، وجلبِهم تجاهَها، فجعلت للناسِ البرامجَ التي يُعَبِّرونَ بها، فيتصلُ بهم كلُّ من هبَّ ودبَّ، وربما مَنْ لا يعرفُ أن يكتبَ اسمَه، وكلُّهم يتكلمونَ في سياسةِ الدولةِ، وينتقدونَ حكامَهم وولاةَ أمرهم، وهذا خطأٌ من عدةِ وجوه:

أولاً: من الظلمِ أن يحكمَ القاضي على المتهمِ قبلَ أن يسمعَ حجتَه ودفاعَه، لـذلك لا يحكمُ القاضي على المتهمِ الحاضرِ، حتى يحضرَ جلسةَ الحكـمِ. فـإِنَّ هـؤلاءِ الذين يتكلمون في ولاةِ الأمرِ مخطئون، ومن يفسحُ لهم المجالَ فهو ظالمٌ، لأنه لو سمعَ الطرفَ الآخرَ لوجدَ عنده حجتَه ودليلَه، لكنه غائبٌ. فكيف يحكـمُ على سياستِهم بالخطأِ، ويُصدرُ الحكمَ فيهم قبلَ سماعِ حُجَجِهم ودفاعِهم؟!

ثانياً: إِنَّ ذلكَ لا ينفعُ الأمةَ الإسلاميةَ في شيء، بل يزيدُ الطينَ بِلَّـةً، حيـث تـزدادُ الشعوبُ حقداً على حُكامِها، فيزدادُ العداءُ بين الحاكمِ والمحكومِ، وهذا يعني زيادةَ الفرقةِ والنزاعِ في الدولِ الإِسلاميةِ، ولصالحِ مَنْ حينئذ؟

إِنَّ الإِسلامَ لا يزيدُ الشَّقَّ على الراقِع؛ لذا حثَّ الإِسلامُ عـلى العلاقـةِ القويـةِ بينَ الحاكمِ والمحكومِ، وأدَّب الناسَ غايةَ الأدبِ مع حكامِهم، وبيَّنَ لهم كيفَ يتمُّ تصحيحُ الخطأ، ومتى، ومَنْ الذي يتولى ذلك؛ كلُّ هذا حرصاً على وَحدةِ الصف، فانظرْ مِنْ أين تُؤكَلُ الكتفُ.

الكلامُ في السياسةِ يحتاجُ إِلى علم.

لقد نسيَ أو غفلَ الناسُ أن السياسةَ الشرعيةَ علمٌ، وأن الـسياسةَ فَـنٌّ وعلـمٌ يُدرَس، فهم لا يـشاركون في الـبرامجِ الطبيـة، ولا الهندسـيةِ ولا الفـضائية، إِنـما يستمعون ويستفسرونَ فقط، لكـنْ في الـسياسةِ كُلُّهـم ساسـةٌ، وعلـماءُ وفقهـاءُ! وصدَقَ العلماءُ لما قالوا: (لو سكتَ الجاهلُ عن الجدلِ لقلَّ الخلافُ).

كيف يخوضُ الإِنسانُ في شيءٍ لا يعرفُه، ولا يُتقنهُ ولم يدرسْه؟! إِنَّ هذا لـشيءٌ عُجابٌ! فلا يغرنَّكُمْ خطيبٌ يَنعقُ بأعلى صوتِه في السياسةِ منتقداً ولاةَ أمرِه، فلـو

كان عاقلاً لما خاطبَ عامةَ الناسِ بمثلِ هذا، لو علَّمهم ما ينفعُهم لكانَ خيراً لهم، فمنهم من لا يصلي إِلَّا في الأُسبوعِ مرةً، ومنهم الظالمُ لزوجتِه، ومنهمُ الظالمُ لعماله، ومنهم آكلُ الربا، ومنهم الغاصبُ، ومنهمُ السارقُ، ومنهم المرتشي، ومنهمُ الكاذبُ، والنمامُ، والمغتابُ، ومنهم الواقعُ في الشركِ والبدعِ... وهلم جرًّا.

فإِنَّ هذه المصائبَ هي التي يحاسَبُ عليها الإِنسانُ، ليته تَوَجَّهَ لنُصحهم وإِصلاحِهم قبلَ أن يدفعَ الناسَ إِلى معركةٍ قد هُزموا فيها قبلَ أن يُهزموا.

ولا يغرَّنكم تصرفُ بعضِ وسائلِ الإِعلام، فكم أشعلَتِ الفتنَ، وخالفتِ الشرعَ، وأساءتْ للإِسلامِ، وهيَّجتِ الناسَ على حكامِها، وزرعتْ في قلوبِ الشعوبِ الحقدَ والكراهيةَ لولاةِ أمرِ المسلمينَ، كلُّ ذلكَ لصالحِ مَن؟! إِنني أخافُ على شبابِ الإِسلامِ والبلادِ مِن مثلِ هذا الخطأِ الخطيرِ؛ لذا نبهتهم.

ولا يغرَّنكم مَن يدَّعي أنه شيخٌ، يدَّعي العلمَ والمعرفةَ وفقهَ الواقعِ، جمعَ سياستَه من قُصاصاتِ الجرائدِ والصحفِ، ووسائلِ الإِعلامِ، فلو كان حكيماً عاقلاً عالماً لما طرحَ السياسةَ وفقهَ الواقع على الشبابِ المتحمسِ، والرجلِ البائسِ، لو كان شيخاً لشغلَهم بالعلمِ، والفقهِ، فقهِ دينهِم الذي عنه يُسألون، ومن ربِّهم يتقرَّبون، وعلى هدي نبيِّهم يسيرون، فهذا واللهِ الفوزُ والفلاحُ.

لم نَرَ علماءَنا ومشايخَنا في هذا الزمانِ يَشْغَلون عامةَ الناسِ وطلبةَ العلمِ بالسياسةِ، ونظامِ الدولةِ، وعلماؤُنا يحيطون بفقهِ الواقع جيداً، لكنهم يعلمونَ متى يُقالُ الكلامُ المُعين، ومتى لا يقال، ومتى يُطرَحُ ومتى يُمسَكُ عنه، والسياسةُ اليومَ كمثلِ جبلٍ مظلمٍ كبيرٍ له غارُ تَدْخُلُ منه إِلى الجبل، ثم إِن الجبلَ هذا له عدةُ

أنفاقٍ مظلمةٍ، لا يعلمُ الإنسانُ أيَّ طريقٍ يسلكُ، وكيفَ يخرجُ وينجو، فَيَخْبِطُ خَبْطَ عشواءَ في تحليلِه وتفكيرِه.

السببُ السادسُ: كثرةُ المعاصي والمخالفاتِ الشرعيةِ، خاصةً الشركُ والبدعُ.

ومن أسبابِ ذهابِ الأمنِ كثرةُ المعاصي والمخالفاتِ الشرعيةِ خاصةً الشركُ والبِدَعُ. والطاعةُ والمعروفُ والبعدُ عن المنكرِ وتحقيقُ التوحيدِ من أسبابِ جلبِ الأمنِ وتحقُّقِه.

وذلك لأنَّ النعمَ كُلَّها بيدِ الله سبحانه يهبُها لمن يشاء، ويرزقُها من يستحق، فإن رضيَ اللهُ تعالى عن قومٍ وهبهم نعمةَ الأمنِ، فإن كفروا بالنعمةِ، وخالفوا شرعه، ونشروا الفسادَ، سَخِطَ اللهُ عليهم وبَدَّلهم مِن بعدِ أمنهم خوفاً.

ما أعظمَ نعمةَ الأمنِ وما أحسنَها، ويا لَلحسرةِ عندَ ذهابِها! كم أنزلَ اللهُ الأمنَ على عبادِه الصالحينَ الموحِّدينَ في مواقفَ تنخلعُ القلوبُ من مكانِها؛ كما ثَبَّتَ اللهُ الصحابةَ في غزوةِ بدرٍ وأُحد، وأنزلَ عليهمُ السكينةَ، وألقى في قلوبهم الأمنَ، فانتصروا. لقد كانوا عباداً، زهاداً، موحدين، وصالحين متقين، فاستحقوا الأمنَ والتمكينَ.

ولما ظهرَ الفسادُ والمنكرُ والشركُ في الأمة، سلطَ اللهُ عليهم من لا يخافُه ولا يرحمُهم، فذهبَ الأمنُ، بل مِنْ أعجبِ ما تقرأُ من تاريخِ المسلمينَ أنَّ هجومَ التتارِ تزامنَ مع ظهورِ الحشيشةِ المحرمةِ المسكرةِ في بلادِ الإسلامِ، وغيرِها من المعاصي؛ فاجتاحَ التتارُ بلادَ الإسلامِ، ودخلوا بغدادَ وقتلوا الألوفَ المؤلفةَ، حتى كان

الناسُ يهربونَ إِلى سطوحِ منازلِهم فيلحقُهم جنودُ التتار ويقتلونَهم هناكَ فتسيلُ الدماءُ من ميزابِ السطحِ كما يسيلُ ماءُ المطرِ.

قالَ شيخُ الإِسلامِ ابنُ تيميةَ وهو يحكي حالَ الأمةِ الإِسلامية وما آلت إِليه: (فلما ظهرَ النفاقُ، والبدعُ، والفجورُ المخالفُ لدينِ الرسولِ، سُلِّطتْ عليهمُ الأعداءُ؛ فخرجتِ الرومُ النصارى إِلى الشامِ والجزيرةِ مرةً بعدَ مرة، وأخذوا الثغورَ الشاميةَ شيئاً فشيئاً إِلى أن أخذوا بيتَ المقدسِ في أواخرِ المائةِ الرابعة...).

وقال أيضاً: (فلما ظهرَ في الشامِ، ومصرَ، والجزيرةِ، الإِلحادُ، والبدعُ؛ سُلِّطَ عليهمُ الكفارُ، ولما أقاموا ما أقاموه من الإِسلام، وقهرِ الملحدينَ والمبتدعين نصرَهُمُ اللهُ على الكفارِ تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٖ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٞ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٖ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدْنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ (١٢) وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصْرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ (١٣)﴾ [الصف].

وكذلك لما كان أهلُ المشرقِ قائمين بالإِسلام، كانوا منصورين على الكفارِ المشركين من التركِ، والهندِ، والصينِ، وغيرِهم فلما ظهرَ منهم ما ظهر؛ من البدع، والإِلحادِ والفجورِ، سُلِّطَ عليهمُ الكفارُ) ا.هـ.[١]

قلت: فانظرْ كيفَ يذهبُ الأمنُ، وكيفَ يعودُ، إِنها سننٌ كونيةٌ خلقَها اللهُ وأرادها كوناً، فلا محيصَ عنها، ولا مفرّ.

---

(١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص١١٥-١١٦) بتصرف.

ولقد ضربَ لنا القرآنُ العظيمُ مثلاً واضحاً في هذا الصددِ فقال سبحانه: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النحل].

فتأملْ قولَه تعالى: ﴿كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ هكذا كانت لما كانَ أهلُها طائعين، مستقيمين على الشرعِ والتوحيدِ، ثم غيروا أحوالَهم من المعروفِ إلى المنكرِ فوصفهم بقوله: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾ فكانت النتيجةُ في قوله: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾.

وقال بعضُ أهلِ العلمِ: هذه القريةُ هي مكةُ حيث كان أهلُها في أمنٍ وأمان، وكانت بلدةً لا شجرَ فيها ولا زرعَ ومعَ ذلك يأتيها الرزقُ من كلِّ مكانٍ، فلما جاءهم رسولٌ منهم يعرفونه كَذَّبوه وحاربوه وأشركوا بالله، فكفروا بنعمةِ الله عليهم، فأذاقهمُ اللهُ ضدَّ ما أنعمَ عليهم، فتبدل أمنُهم خوفاً، وشَبَعُهم جوعاً(1).

والآيةُ عامةٌ لكلِّ من يخالفُ شرعَ الله، ويكفرُ بنعمه بالمنكراتِ والمعاصي سواءٌ كانت من الشركِ أو البدعِ -وهي الأخطرُ والأشنعُ- أو الكبائرِ الأخرى كالزنى والربا والتبرجِ وغيرِ ذلك؛ لأنَّ العبرةَ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ السببِ.

وقال تعالى واصفًا حالَ أهلِ مملكةِ سبأ، وكيف كانوا في نعمةٍ لما كانوا على الطاعةِ والتوحيدِ، ثم تبدلت أحوالُهم، فَذَهبَ اللهُ بالنعم عنهم. قال تعالى: ﴿لَقَدْ

(1) انظر «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/ ٦٠٧)، و«تيسير الكريم الرحمن» لابن سعدي (٢/ ٩٠٥).

كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا۟ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا۟ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَىْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴿١٧﴾﴾ [سبأ].

قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله في تفسيرِ هذه الآياتِ: (كانت سبأٌ ملوكَ اليمنِ وأهلَها، وكانت التبابعةُ بينهم، وبلقيسُ -صاحبةُ سليمانَ- منهم. وكانوا في نعمةٍ وغبطةٍ في بلادِهم وعيشِهم واتساعِ أرزاقِهم وزروعِهم وثمارِهم، وبعثَ اللهُ إليهمُ الرسلَ تأمرُهم أن يأكلوا من رزقه، ويشكروه بتوحيدِه، وعبادتِه، فكانوا كذلك ما شاءَ اللهُ، ثم أعرضوا عمَّا أُمروا به، فعوقبوا بإرسالِ السيلِ، والتفرقِ في البلادِ أيدي سبأ، شَذَرَ مَذَر) ا.هـ.[1]

قلت: فهذه عبرةٌ لمن يَعتبر، فهذا حالُ مَنْ لا يشكرُ نعمةَ اللهِ بالطاعةِ والتوحيدِ. إنَّ الشركَ والبدعَ من أعظمِ أنواعِ المعاصي والكفرِ بنعمةِ اللهِ، كما أنَّ غيرَ ذلك من الكبائرِ من المحرمات، إذا ارتُكبت كانت نوعَ معصيةٍ للهِ، وإنكاراً لنعمِه، وعدمَ شكرٍ لها، وكلُّ ذلكَ يُبَدِّلُ الأمنَ خوفًا، والنعمةَ نقمةً، وتتغيرُ الحالُ وتسوءُ. فالحذرَ الحذرَ من ارتكابِ المحرماتِ والمعاصي فإنها من أعظمِ أسبابِ تدهورِ البلادِ، وذهابِ الأمنِ، وإذا غضبَ اللهُ على قوم وأمرَ بعقوبتهم، فمن ذا الذي يمنعُه منهم. إذن التوحيدُ أولاً وقبلَ كُلِّ شيء، فأَيُّ مجتمعٍ تحققَ فيه التوحيدُ والطاعةُ والمعروفُ فَلْيُبْشِرْ بالأمنِ والأمانِ والراحةِ.

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٥٠٤).

فإن قيل: لِمَ؟ فالجوابُ: أنَّ التوحيدَ حقُّ الله على العبيدِ، وما خَلقهم إِلَّا لعبادتِه، وما أرسلَ رسلَه لهم إِلَّا لتوحيدِه وتعظيمِه، فإذا هم أَعْطَوُا اللهَ حَقَّه رضي عنهم، ومَنَّ عليهم بكثيرٍ من النعمِ ومنها نعمةُ الأمن.

عن معاذِ بنِ جبلٍ رضي الله عنه قال: بَيْنَا أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا أَخِرَةُ الرَّحْلِ فَقَالَ: «**يَا مُعَاذُ**» قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ الله وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثم قَالَ: «**يَا مُعَاذُ**» قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ الله وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «**يَا مُعَاذُ**» قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ الله وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «**هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الله عَلَى عِبَادِهِ؟**» قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**حَقُّ الله عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**» ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «**يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ**» قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ الله وَسَعْدَيْكَ، فَقَالَ: «**هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى الله إِذَا فَعَلُوهُ؟**» قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى الله أَنْ لاَ يُعَذِّبَهُمْ**»(1).

قلت: تأملْ كيفَ كررَ النبيُّ ﷺ النداءَ لمعاذٍ؛ ما ذلكَ إِلَّا لِيَشُدَّ انتباهَه؛ وليستمعَ لوصيتِهِ جيداً؛ ولينبهَه ﷺ بهذا التكرارِ أنه سيعَلِّمُه أمراً مهمّاً جدّاً؛ وهو كذلك.

فإذا ضيَّعَ الناسُ حقَّ الله، وهو توحيدُه، فوقعوا في الشركِ والكفرِ والمعصيةِ والبدعةِ سَلَّط الله عليهم الخوفَ، والذلَّ، والصَّغارَ، والضياعَ. ولقد ضربَ اللهُ سبحانه في كتابِهِ العظيمِ أعظمَ الأمثلةِ على ذلك، منها ما ذكرته سابقاً، ومنها ما سأذكره لاحقاً.

(1) **متفق عليه**: رواه البخاري (٥٩٦٧)، ومسلم (٣٠).

قال تعالى عن حالِ اليهودِ وما صاروا إِليه قال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [آل عمران].

فتأملْ هذه الآياتِ العظيمةَ التي لو نزلت على جبلٍ لخشعَ وخضعَ، والشاهدُ منها من عندِ قولِه: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟﴾ ثم أضافَ قائلاً: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ﴾ ثم ذكرَ سبحانه سببَ ذلِّهم وصَغارِهم فقال معللاً: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ﴾ ثم ذكر سبحانه سبب مخالفاتهم فقال: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾﴾.

فالكفرُ بآياتِ الله، والجحودُ، وقتلُ الأنبياءِ، وارتكابُ المعاصي كُلُّ ذلك كان سبباً في ذُلِّهم، وخوفِهم وعذابِهم.

وقالَ تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة].

دقِّقْ فيما أخبرَ اللهُ به عن القوم، فإنه لعنهم ثم ذكر سببَ لعنِهم وهو: المعصيةُ، والاتفاقُ على المنكرِ، ثم ذمَّهم تعالى بأداةِ ذمٍّ قويةٍ فقال: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

قال العلامةُ إسماعيلُ بنُ كثيرٍ الدمشقيُّ رحمه الله في تفسيرِ هذه الآية: (يخبرُ تعالى أنه لعنَ الكافرينَ من بني إسرائيلَ من دهرٍ طويل، فيما أنزلَ على داودَ نبيِّه عليه السلام، وعلى لسانِ عيسى ابنِ مريمَ؛ بسببِ عصيانِهِمُ اللهَ، واعتدائِهم على خلقِه..، ثم بَيَّنَ حالَهم فيما كانوا يعتمدونه في زمانِهم، فقال: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة]؛ أي: كان لا ينهى أحدٌ منهم أحداً عن ارتكابِ المآثمِ والمحارمِ، ثم ذَمَّهم على ذلك؛ ليُحَذِّرَ أن يُرتكبَ مثلُ الذي ارتكبوا، فقال: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾) انتهى كلامه[1].

قلت: والملعونُ مطرودٌ من رحمة الله؛ فأيُّ راحةٍ وأمنٍ واستقرارٍ لمن حالُه كذلك؟! فليسَ له إِلَّا الخوفُ، والذلُّ، والرعبُ، والضياعُ، أما الموحدُ المؤمنُ فهو في أمانِ اللهِ، ورحمتِه، وحفظِه؛ لذا تراه قويّاً، مطمئنّاً، راسخاً.

وتأمل معي هذه الآيةَ: قال تعالى حاكياً قصةَ إبراهيمَ عليه السلام مع قومِه المشركينَ: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ١٦٠).

يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًاۚ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام].

إِذن الخوفُ للمشركِ بالله، والأمنُ والطمأنينةُ للموَحِّدِ المخلصِ لله بالعبادة، فالذين آمنوا ولم يخالِطْ إيمانُهم الشركَ والمعصيةَ لهم شيئان مهمان:

الأول: الأمنُ الكاملُ في الدنيا والآخرة.

والثاني: الهدايةُ.

فالمجتمعُ الموَحِّدُ والخالي من الشركياتِ والبدعِ والمنكر؛ له الأمنُ الخالصُ، والهدايةُ والتوفيقُ.

قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ قال: (أي: هؤلاءِ الذينَ أخلصوا العبادةَ لله وحدَه لا شريكَ له، ولم يشركوا به شيئاً هم الآمنون يومَ القيامة، المهتدون في الدنيا والآخرة) انتهى كلامه[1].

قلت: والمرادُ بقولِه تعالى: ﴿بِظُلْمٍ﴾؛ أي: بشرك، هكذا فسرها النبيُّ ﷺ كما روى ذلك عبدُ الله بنُ مسعودٍ قال: (لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]، شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٩٤).

يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ؛ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ:** ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان]»(1).

قلت: وأُذكِّرُ الدعاةَ إلى الله اليومَ بآيةٍ في كتابِ الله عظيمة، واضحةِ المعاني؛ وهي قولُه تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٥٥﴾ [النور].

قلتُ: ذكرَ اللهُ سبحانه وتعالى في هذه الآيةِ الجليلةِ شروطاً ومطالبَ إذا حققها العبادُ؛ حينَها يجنونَ الثمارَ الطيبةَ.

فاللهُ سبحانَه وعدَ عبادَه بالأمنِ والتمكين، والاستخلافِ في الأرضِ، لكنْ بشرطِ أنْ يعملوا الصالحاتِ، ويكونوا على إيمانٍ وصلاحٍ، ولا يشركوا به شيئاً؛ أي: بأن يحققوا التوحيدَ في مجتمعِهم وفي الأمةِ.

نعم هذه سنةُ الله في خلقِه، ولا مبدِّلَ لها، فعلى دعاةِ الخيرِ، والعلماءِ والمشايخِ أن يَعُوا ذلكَ جيداً، ويفهموه جليّاً، فلا طريقَ آخرَ سواه للأمنِ والراحةِ والنصرِ، وأن يقودوا الناسَ للتوحيدِ؛ أي: تحقيقِ توحيدِ الأُلوهيةِ، بأن لا يُعْبَدَ إلَّا اللهُ، ولا يذبحُ إلَّا لله، ولا يستغاثُ إلَّا باللهِ، وتُصرفُ جميعُ العباداتِ له سبحانه. وأن

(1) **صحيح**: رواه البخاري (٦٩٣٧).

يحققوا في النَّاس توحيدَ الربوبية؛ فهو الخالقُ، المنعمُ، الرازقُ، وأن يحققوا توحيدَ الأسماءِ والصفاتِ، بأن يُثبتوا له سبحانه ما أثبتَه لنفسِه من صفاتِ الكمالِ دون تشبيهٍ ولا تعطيلٍ ولا تمثيل، وأن يأخذوا بأيدي الناسِ من المنكرِ إلى المعروفِ، ومن المعاصي إلى الطاعات، ثم لينعموا بالنصرِ والراحةِ والأمنِ والأمانِ.

السببُ السابع: انتشارُ الرِّشوةِ والفسادِ في المجتمع.

من أسباب ذهابِ الأمنِ وانعدامِه انتشارُ الرشوةِ والفسادِ في المجتمع؛ فإذا انتشرتِ الرِّشوةُ والفسادُ بين الناسِ، فكَبِّرْ على الاقتصادِ والأمنِ أربعاً، وأرسلِ العزاءَ إلى أبناءِ البلدِ، وابكِ عليهم شفقة. إن الله تعالى منعَ الفسادَ في الأرض، وحَرَّمه على الناس، وانتشارُ الرشوةِ في المجتمعِ من أكبرِ الفسادِ والإفسادِ في الأرض. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [البقرة].

فأحدُ أوجهِ تفسيرِ هذه الآية ما قاله ابنُ كثير عن علماءِ التفسير فقال: (وقد اختلفَ أهلُ التفسيرِ في معنى العهدِ الذي وصفَ هؤلاءِ الفاسقينَ بنقضه، فقال بعضُهم: هو وصيةُ الله إلى خلقِه، وأمرُه إياهم بما أمرَهم به من طاعته، ونهيُه إياهم عما نهاهم عنه من معصيته في كتبه، وعلى لسانِ رسلِه، ونقضُهم ذلكَ هو تركُهم العملَ به) ا.هـ.(١)

(١) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٢١٠).

قلت: فتأملْ حالَ من يخالفُ أمرَ الله ونهيَه، وقد نهى الشرعُ عن أكلِ الأموالِ بالباطلِ، والرِّشوةُ من الأكلِ بالباطلِ، فالمخالفون للأمرِ والنهيِ هـمُ الخاسرون، ومجتمعُهم هو الخاسرُ؛ لأنهم نقضوا عهدَ الله فخالفوا الشرعَ، ولم يعملوا بالوصية، فأنَّى لهمُ التطورُ والأمنُ والاستقرار؟!

فالعلوُّ في الأرضِ، والفسادُ فيها ليس من سماتِ أهلِ الخيرِ، ولا أهلِ الآخرةِ، قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص:٨٣]، وقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [ص:٢٨] فأينما حلَّ الفسادُ حلَّ الدمارُ، وغَضَبُ الله، والشقاءُ والعَنَتُ، والمأساة.

قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ ﴿٢٣﴾﴾ [محمد].

وقد نهانا اللهُ عن الفسادِ فقال: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾﴾ [الشعراء]، ويكفي المرتشي عاراً وخِزياً أنه ملعون، وكذلك مَن يَرشيه، ويعينُه على هذا الفسادِ.

عن عبدِ الله بنِ عمرٍو رضي الله عنهما قال: «**لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ الرَّاشِيَ وَالْـمُرْتَشِيَ**»[1].

---

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٣٥٨٠)، والترمذي (١٣٣٧)، وأحمد (٢/ ١٦٤)، والطيالسي (٢٣٩٠)، والحاكم (٧٠٦٦)، [«صحيح الترغيب» (٢٢١١)].

وفي رواية قال عبدُ الله بنُ عمرو: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**لَعْنَةُ الله عَلَى الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي**»[1].

وآكلُ الرِّشوةِ آكلٌ للسُّحتِ؛ أي للحرامِ، فلا يُستجابُ له دعاءٌ، ولا بركةَ في مالِه، وإنْ تصدقَ من مالِه الحرامِ لا يُقبَلُ منه، فاللهُ طيبٌ لا يقبلُ إلَّا طيباً.

عن أبي هريرة قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لاَ يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [المؤمنون]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة:١٧٢]، **ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ يَا رَبِّ! وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ**»[2].

وآكلُ الرِّشوةِ رجلٌ ظالمٌ، ظلمَ نفسَه، وظلمَ الناسَ حولَه؛ فأما ظلمُه لنفسِه فبأكلِه الحرامِ والسُّحْتِ، حيث جلبَ لنفسه غضبَ اللهِ وسَخَطَه، فلينتظرِ العقوبةَ منَ الله في الدنيا والآخرة.

قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّهُ لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ وَدَمٌ نَبَتَا عَلَى سُحْتٍ، النَّارُ أَوْلَى بِهِ...**»[3].

---

(١) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٣١٣)، وأحمد (٢/ ٢١٢)، [«صحيح الترغيب»(٢٢١١)].

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (١٠١٥).

(٣) **صحيح لغيره**: رواه الترمذي (٦١٤)، وأحمد (٣/ ٣٢١)، وابن حبان (٥٥٦٧) واللفظ له، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٦٢/ ٣٦١)، [«صحيح الترغيب»(٨٦٧)].

والسُّحتُ: (هو الحرامُ، وقيلَ: هو الخبيثُ من المكاسبِ)[1].

وأما ظلمُه للناس، فإنه لا ريبَ سيجاملُ مَن يَرشيه ويدفعُ له، ويهملُ من لا يُعطيه، وما ذنبُ الفقيرِ الذي لا مالَ عنده ليدفعَ الرشوة! تتعطلُ أعمالُه، وتُهضَمُ حقوقُه ويذهبُ حقُّه هباءً منثوراً، فهذا عينُ الظلم، فإذا انتشرَ الظلمُ؛ حينَها ضاعَ المجتمعُ؛ لأنَّ المظلومَ يدعو اللهَ بِحُرقةٍ، وصدقٍ، وإخلاصٍ، فكيفَ لا يستجابُ له؟! ولا شكَّ أن آكلَ الرشوةِ له نصيبٌ كبيرٌ من هذا الدعاءِ.

مفاسدُ الرشوة:

كم للرشوةِ من مفاسدَ ومضارّ، لكنْ لضيقِ الوقتِ، ومحدوديةِ البحثِ نتحدثُ عن شيءٍ منْ ذلكَ فهاكَ بعضَ مفاسدِها:

١- سلبُ الحقوقِ، وهدرُها، وتعطيلُها:

فكم من صاحبِ حقّ سُلبَ حقُّه، وأُخذَ منه عُنوةً وقهراً، لأنَّ غيرَه دفعَ وهو لم يدفع، أو لن يدفعَ، أو لا يستطيعُ أن يدفعَ.

٢- انتشارُ الظلمِ والقهرِ:

فالمرتشي ظالمٌ، يظلمُ نفسَه ويَظلمُ حولَه.

٣- اعتلاءُ المناصبِ من غيرِ ذوي الكفاءاتِ والخبراتِ:

فقد يدفعُ الراشي مالاً ليصلَ إلى منصبٍ ما، أو ليحصلَ على وظيفةٍ ما، وهو غيرُ أهلٍ ولا كفءٍ لها، حينها تكونُ الطامةُ، والمصيبةُ، فترى منَ التصرفاتِ

(١) انظر: «الترغيب والترهيب» للمنذري(٢/ ٣٤٩).

العجيبةِ الغريبـةِ المُريبـةِ المَعيبـةِ، فتـضيعُ حقـوقُ النـاسِ، وتتخلـفُ الـبلادُ عـن المجتمعاتِ بدلَ أن تتطورَ وتُواكبَ التقدمَ؛ كلُّ ذلكَ لأنَّ من يُفرَضُ منه أن يخطط بشكلٍ صحيح لا يجيدُ ذلك؛ لأنه ليسَ بأهلٍ لمكانه، وهذا مـن علامـاتِ الـساعةِ (أنْ يوسد الأمر إلى غير أهله) (١).

٤- غلاءُ المعيشة:

ولو ضربنا هذا المثالَ تتضحُ الأمورُ؛ فلو أنَّ رجلاً بنى عمارةً فيها العديدُ مـن الشققِ بقصدِ الربح، واضطُّرَّ أنْ يدفعَ رِشوةً للمسَّاح، ومهندسِ شركةِ المقاولاتِ ومهندسِ البلديةِ، والمفتشِ، وموصلِ الكهرباءِ، وموصلِ الهاتفِ، والمراقبِ وهلمَّ جرًّا، لكلفته العمارةُ أضعافَ أضعافَ ما كان يتوقع، حينها يُضْطَّرُّ أن يرفعَ أُجـرةَ الشققِ السكنيةِ، والمحلاتِ التجاريةِ المعدّةِ للإجارة، وهم بِدَوْرهم يرفعونَ ثمـنَ السلعِ والبضائعِ، وهكذا لا يجدُ الناسُ المسكنَ المناسبَ والملائمَ؛ لغلائِه، ولا المأكلَ المحترم. كلُّ ذلكَ بسببِ أولئكَ المفسدين، وهكذا يعيشُ الناسُ في ضيق، وضَنْكٍ، وتمتلئُ قلوبُهم حِقداً وغيظاً على المسؤولينَ والدوائرِ، وولاةِ الأمرِ، فيصبحُ المجتمعُ على شفا جُرُفٍ هارٍ، ينهارُ ولو بالقشةِ، وقابلٌ للانفجارِ في أيِّ لحظة.

٥- انهيارُ الاقتصادِ ثم الخروجُ على ولاةِ الأمرِ بالمظاهرات:

كم انهارَ اقتصادُ دولٍ بسببِ كثرةِ الرِّشوةِ، فإن الموظفين الذين على الصناديقِ العامـةِ، وفي الأمـاكنِ الحـساسةِ، إذا أكلـوا الرِّشـوةَ، لا بـدَّ وأنهـم سـيُمَرِّرون

---

(١) وذلك في الحديث الذي رواه البخاري (٥٩) قال ﷺ: «إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ».

المعاملاتِ الخاطئةَ، ويُقللون من دخلِ الدولةِ، فَبَدَلَ أن يدفعَ مَنْ عليه غرامةٌ بمقدارِ مئةِ ألف لصندوق الحكومةِ، يدفعُ عشرةَ آلافِ للمسؤولِ ويَعفيهِ من الغرامةِ، وحينَها يكونُ الغارمُ الحقيقيُّ هو الدولة والناسُ؛ لأنَّ دخلَ الدولةِ إذا قَلَّ قَلَّتْ معه الخدماتُ، والمشاريعُ النافعةُ للناسِ، حينَها يبقى الناسُ في أسوأ حالٍ، يعانون ما يعانونَ من نقصٍ في الأغذيةِ، والأدويةِ، والوظائفِ، والدخلِ، والتعليمِ، فَيَضْجَرُ الناسُ، ويَحقدون على الحاكمِ، ويَنْفَذُ صبرُهم، فيخرجون إلى الشوارعِ مطالبين بالإصلاحِ، واستقالةِ الحاكمِ، فتخرجُ لهم قواتُ الأمنِ متصديةً، فيقعُ الاشتباكُ وينهارُ الأمنُ ويختلُّ، ويصبحُ الناسُ في فوضى لا نهايةَ لها، فهل رأيتم إلى أينَ تقودُ الرِّشوةُ؟!

معاقبةُ المرتشي من السياسةِ الشرعيةِ:

إن الموظفَ أو المسؤولَ في مكانٍ ما مؤتمنٌ على ذلك المكانِ، فعليه أن يؤديَ الأمانةَ خيرَ أداء، فإنْ خالفَ وأكلَ الحرامَ، فقد خانَ الأمانةَ، وخانَ ولاةَ أمرِه، حينها على وليِّ الأمرِ أن يعاقِبَه، وعقوبةُ من لا يستحقُّ هذا المنصبِ عقوبةٌ تعزيريةٌ تُطَبَّقُ بما يناسبُ الحالَ والزمان، وبما يراه وليُّ الأمرِ الحاكمِ في حدودِ ضوابطِ الشريعةِ وقواعدِها؛ وذلك مثلاً بعزلِه من منصبِه، ووضعِ صورتِه في الجرائدِ، ليرتدعَ غيرُه، أو بسجنِه، أو بِجَلدِه، ولا بد من أخذِ ما اغتصَبه من أموالِ الناسِ منه، واستردادِه إلى خزينةِ الدولة، فإنَّ الغاصبَ عليه إعادةُ المغصوبِ شرعاً وبالقوة؛ لأنه حقٌّ عامٌّ للناسِ كافةً يُعيدُهُ رغمَ أنفِه بالقول والأمرِ أو بالقوةِ.

وقال شيخُ الإِسلامِ الإِمامُ ابن تيميـةَ رحمـه الله واصـفاً عقوبـةَ مـن يرتكـبُ الجرائمَ التي ليسَ فيها حدّ، وإنما عقوبتُها التعزيزُ قالَ: (وأما المعاصي التـي لـيسَ فيها حدٌّ مُقَدَّرٌ ولا كفارةَ، كالذي يُقَبِّل الصبيَّ شهوةً، والمرأةَ الأجنبية..، أو يسرقُ من غيرِ حِرزٍ، أو شيئاً يسيراً، أو يخونُ أمانتَه، كولاةِ أموالِ بيتِ المالِ أو الوقـوفِ، ومالِ اليتيمِ ونحوِ ذلك، إذا خانوا فيها؛ وكالوكلاءِ والشركاءِ، إذا خانوا، أو يغشُّ في معاملته؛ كالذين يَغُشُّونَ في الأطعمةِ والثيابِ ونحوِ ذلك، أو يطفّـفُ المكيـالَ والميزانَ، أو يشهدُ الزورَ..، أو يرتشي في حكمِه، أو يحكـمُ بغـيرِ مـا أنـزلَ اللهُ، أو يتعدى على رعيتِه...، أو غيرِ ذلكَ من المحرمات؛ فهؤلاءِ يعاقَبونَ تعزيراً وتنكيلاً وتأديباً، بقدْرِ ما يراهُ الوالي، على حَسَبِ كثرةِ ذلكَ الذنبِ في الناسِ وقلته..، وقـد يُعَزَّرُ بتركِ استخدامِه في جندِ المسلمين؛ كالجنديِّ المقاتِلِ، إذا فَرَّ منَ الزحفِ، فـإِن الفرارَ من الزحفِ من الكبائرِ، وقطعُ خبزِه نوعُ تعزيرٍ له، وكذلك الأميرُ إذا فعـلَ ما يُستعظَمُ فعزلُه من الإمارةُ تعزيرٌ له.

وكذلك قد يُعَزَّرُ بالحبسِ، وقد يُعزرُ بالـضربِ، وقـد يعـزرُ بتـسويدِ وجهِـه وإِركابِه على دابةٍ مقلوباً) ا.هـ.[1]

قلتُ: فعلى المسؤولين وولاةِ الأمرِ -وفَّقهم الله- أن يعاقبوا كُلّ مـرتشٍ، وأن يعزلوا من لا يصلحُ منهم، إذا خان الأمانةَ، ليكونَ عبرة لغيره، ولا يُتساهل معهم

(١) «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» لابن تيمية (ص١١٧-١١٨) بتصرف. ط. دار الراوي - الدمام، تحقيق: عبد الباسط الغريب.

أبدًا، لأنهم مفسدون، يؤدي صنيعُهم إلى الطعنِ في الحاكمِ، وقد لا يرضى بما يحصلُ ولا علمَ له بصنيعِ المرتشي، وإلَّا انتهى الأمرُ بزعزعةِ الأمنِ، وانتشارِ الظلمِ، وضعفِ الاقتصادِ، وضياعِ البلاد. وإنني لا أعني بما سبقَ جهةً معينة، فبلادُنا ولله الحمدُ لا تزالُ بخير، بفضلٍ من الله، إنما ذلكَ تنبيهٌ، وعلاجٌ لمن أراده، وفقَ اللهُ الجميعَ للخيرِ.

السبب الثامنُ: تعدي وسائلِ الإعلامِ على الشريعة.

يتكلمُ الكثيرُ عن أخطاءِ الشبابِ المتحمس، وما ينتجُ عن تصرفاتِهم من آثارٍ سلبيةٍ، وقد تمَّ توجيهُ النصحِ لهم، ولا يزالُ العلماءُ والمشايخُ، والجهاتُ المعنيةُ، يناصحونهم، ويحاورونهم بالتي هي أحسنُ أحياناً، وبأسلوبٍ آخرَ أحياناً أخرى.

لكنَّ الذي ينبغي التنبهُ له هو ما تثيرُه بعضُ وسائلِ الإعلامِ من الفتن، كالقنوات الفضائيةِ، والجرائدِ، والمجلاتِ، والصحفِ، وغيرِ ذلك. فالذي أودّ طرحَه في هذه الوريقاتِ أنَّ وسائلَ الإعلامِ لها دَوْرٌ كبيرٌ في ثباتِ الأمنِ أو زعزعتِه، فلا ينبغي أن يَصْدُرَ منها ما يثيرُ الفتنَ، ويشعلُ النارَ، ويحركُ الكراهيةَ والحقدَ، ويمكنُ تلخيصُ جنايةِ بعضِ الإعلامِ في النقاطِ التالية:

١ - استضافةُ القنواتِ من يَسخَرُ بالدينِ وشرائعِه كاللحيةِ أو الحجابِ الشرعي.

٢ - كتابةُ بعضِ المقالاتِ الساخرةِ من أهلِ الشريعةِ، أو السخريةُ من بعضِ أمورِ الدينِ ممن لا خلاقَ له، ولا ذمة.

٣- الكتابةُ والمشاركاتُ ممن لا علمَ عنده، ولا فقه، ولا درايةَ بالدين فتخرجُ منه الطاماتُ، وتصدرُ منه العجائبُ والغرائب.

فكلُّ هذه النماذجِ وغيرِها تثيرُ النفوسَ، وتزرعُ الحقدَ، حينها قد يتهورُ أحدُ المحبين للإسلامِ وشعائرِه، فتحدثُ فتنةٌ لم تكنْ بالحُسبانِ، إذ ليسَ كُلُّ الشبابِ أو المحبينَ لدينِهم لديهم السيطرةُ على النفسِ، والضبطُ المنشودُ عند المحن؛ فلا بدَّ من سَدِّ بابِ الشرِّ قبلَ دخولِه.

هذا مع نصحي للشبابِ المسلمِ وأهلِ الخيرِ بأن يَتَحلَّوا بالحكمةِ والصبر، ومعالجةِ الأمورِ بالتريثِ والتأني، وأن يسلكوا سبيلَ النصحِ، وعلى وسائلِ الإعلامِ أنْ لا تثيرَ ما يشعلُ فتيلَ الفتنةِ ونارَ المحنة.

إنَّ إثارةَ الآخرين، ودفعَهم لارتكابِ جريمةٍ له دَورٌ في مُجرياتِ الحكم، وحَيثياتِه، حتى في القوانينِ المعاصرةِ، ومِنْ قبلِها في الشريعةِ العادلةِ.

فالتعدي على الشريعةِ الإسلاميةِ وشعائرِها وأحكامِها ليس بالأمرِ الهيِّن، فإذا تهورَ من تهورَ نتيجةَ رَدَّةِ الفعل، فسيقالُ عنه: إرهابيٌّ، وأُصوليٌّ ومتشددٌ، وهَلُّم جَرًّا من الأوصافِ، لكنَّ الحقَّ والواقعَ الذي يجبُ أن يُقالَ: مَن هو المتسببُ الأول؟ وما هو الدافعُ لمثلِ هذهِ الجرائم؟ فلا يكفي فقطُ مناصحةُ من يحملُ الفكرَ التفكيريَّ والمُهَيِّجَ، ومَنْ يريدُ سفكَ الدماءِ، وزعزعةَ الأمنِ، نعم هذا مطلوبٌ ولا بد منه، لكن لنزعِ فتيلِ الفتنةِ من جذورِها، لا بدَّ من خلعِ شجرةِ الشوكِ

والسمومِ من أُصولِها؛ أي: لا بدَّ أيضاً من متابعةِ ومناصحةِ كُلِّ وسائلِ الإِعـلامِ، وتوجيهِ اللَّومِ لها عند الخطأ، ولا بدَّ من وضعِ حَدٍّ لكلِّ فتَّانٍ يزرعُ الفـتنَ بكلامِـه الغَلَط، أو مقالاتِه المثيرةِ، أو برامجِهِ السخيفةِ مع ضيوفِهِ الـذين لا يبـالون بـما يقولون. فها هي إِحدى القنواتِ على سبيل المثال تستضيفُ ضيفاً سـخِرَ بالـشرعِ وأهلِهِ فقال وهو ينتقدُ إِحدى الجماعات: (هؤلاءِ أصحابُ اللِّحى العَفِنـة) هكـذا قالَ، هداه اللهُ للحقِّ أو أراحَنا من شرِّه، ثم اتصلَ رجلٌ آخـرُ فـشتمَه ولامَ القنـاةَ ومقدمَ البرنامج، فكلُّ هذا الغلطِ تحتَ عنوان: (حريةُ الرأي).

إِن مثلَ هذه البرامجِ تزيدُ الخلافَ بينَ المسلمين، وتزرعُ الفتنَ بينهم، وتسببُ البلبلةَ في المجتمع، وينشغلُ المسلمونَ بجرحِ بعضِهمُ البعضَ عن غيرِهم، ويزدادُ الناسُ حقداً على ولاةِ الأمر.

فلا بدَّ إِذن من ضبطِ الأمورِ، وإِيقافِ كُلِّ متعدٍّ عند حدِّه، فلا يُترَكُ له الحبـلُ على غاربهِ؛ حتى ينعمَ الناسُ بالأمنِ والأمانِ. ووجودُ تصرفاتٍ خاطئةٍ من جماعةٍ معينةٍ تنتمي للإِسلامِ وسمَّتْ نفسَها: بالجماعةِ الفلانيةِ الإِسلاميةِ، لا يعني أنَّ كُلَّ مسلمٍ عليه علاماتُ الاستقامةِ يحملُ هذا الفكرَ، حينَهـا لا يكـونُ ذلـكَ مـسوِّغاً للسخريةِ منَ الإِسلامِ وشعائرِه وهديِ نبيِّه ﷺ، فإِنَّ هذا ظلمٌ وجَورٌ. إِذن لا بـدَّ أن ندركَ خطورةَ وحساسيةَ هذا الأمرِ جيدًا، فكلُّ من تربعَ على عرشِ وسيلةٍ منْ وسائلِ الإِعلامِ، وخاضَ في مثلِ هذه الأمورِ لا بدَّ أن يوقَفَ عنـد حَـدِّه، قبـلَ أن يُشْعِلَ النارَ ويزعزعَ الأمنَ، فإِن معظمَ النارِ من مُسْتَصغَرِ الشررِ، ولا يُـترك مثلُـه

يصولُ، ويجولُ ويقولُ ما يقولُ، حتى يَظنَّ ظانٌّ أنه لا أحدَ قادرٌ عليه، ولا يستطيعُ أحدٌ أن يوقِفَه، فلا بدَّ من التصرفِ الشخصيِّ، فيحاولُ إيقافَه بأيِّ وسيلةٍ، وتشتعلُ الفتنة، بل لا بدَّ من العدلِ، والإنصافِ، ووضعِ الأُمورِ في محلِّها الصحيح.

السببُ التاسعُ: عدمُ العدلِ بين الرعية.

ومن أسبابِ وجودِ الأمنِ عدلُ الحاكمِ بينَ الرعيةِ، ومن أسبابِ ذهابِ الأمنِ ظلمُه للرعيةِ، وعدمُ إعطائِهم حقوقَهم. فإذا عدَل الحاكمُ، ونشرَ العدلَ، وأعطى الرعيةَ حقوقَهم، وما لهم عليه، ووفر لهم سبُلَ العيشِ الكريم، واهتمَّ بهم من الناحيةِ الغذائيةِ، والصحيةِ، والشرعيةِ، والاجتماعيةِ، والاقتصاديةِ، والتعليميةِ، رضي الناسُ عنه، ودَعَوا له بالخيرِ والرحمةِ والمغفرةِ، وازدادَ حُبُّه في قلوبِهم فأحَبوه، ولم يَرضَوا عنه بديلاً. وهذا سببٌ كبيرٌ لسكونِ الناسِ، واستقرارِهم وحُبِّهم لحاكمِهم، وهذا بدوره يؤدي إلى انتشارِ الأمنِ والأمانِ.

أما إن عانُوا منه أشدَّ المعاناة، فهو في نعيمٍ وهم في جحيم، لا خدماتٍ صحيةً ولا أدويةَ، ولا مدارسَ لائقةً، ولا مناطقَ سكنيةً مناسبةً، ولا وظائفَ شاغرةً ولا مساكنَ منتظرةً؛ حينها بَغضوه، وجَرَّحوه، وتكلموا فيه في مجالسِهم، ويزدادُ كرهُهم له يوماً بعدَ يومٍ حتى تَحدثَ الفتنةُ فيذهبُ الأمنُ والأمان.

إن النبيّ ﷺ كما وَصَّى الناسَ وأمرَهم بطاعةِ ولاةِ الأمر، كذلك أمرَ ولاةَ الأمرِ بتحملِ المسؤوليةِ، ورعايةِ الناسِ.

عن عبدِ الله بن عمرَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أَلاَ كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَالأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلاَ فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ**»(١).

وبشرَ النبيُّ ﷺ الحاكمَ العادلَ بظلٍّ من عندِ الله سبحانه يومَ القيامة، يومَ تدنو الشمسُ من رؤوسِ العبادِ، ويبحثُ الناسُ عن ظلٍّ يقيهمُ الحرّ، لكن لا ظلَّ، ولا شجرَ في أرضِ المحشرِ إلَّا ظلُّ الرحمنِ، وهو ظلٌّ خاصٌّ لعبادهِ المؤمنينَ الصالحين، العادلين.

عن أبي هريرةَ عن النبيّ ﷺ قال: «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلاَنِ تَحَابَّا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ**»(٢).

والشاهدُ من الحديثِ قولُ النبيّ ﷺ: «**الإِمامُ العادلُ**» أي: الحاكمُ العادلُ؛ وليُّ الأمر، ورئيسُ البلادِ، الذي يحكمُ الناسَ، وكذلك كلُّ مَن وَلي شيئاً من شؤونِ المسلمين فعدلَ بينهم فيدخلُ في هذا الحديث.

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧١٣٨)، ومسلم (١٨٢٩) واللفظ له.

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).

قال العلامةُ الحافظُ أحمدُ بنُ حجرٍ العسقلانيُّ الشافعي رحمه الله: (قولُه: «**الإمامُ العادل**» المرادُ به: صاحبُ الولايةِ العظمى، ويلتحقُ به كُلُّ مَن وَلي شيئاً من أمورِ المسلمينَ فعدَل..، وأحسنُ ما فُسِّر به العادلُ: أنه الذي يتبعُ أمرَ الله؛ بوضعِ كُلِّ شيءٍ في موضعِه من غيرِ إفراطٍ ولا تفريط) ا.هـ. (١)

قلت: ولو تأملتَ الحديَث مليًّا، لرأيتَ أنَّ النبيَّ ﷺ ذكر سبعةً سيظلُّهم اللهُ بظله، وبدأ بعدِّ السبعةِ، لكنه ﷺ بدأ بذكرِ الإمامِ أو الحاكمِ قبلَ بقيةِ السبعةِ! فلماذا؟ وهل من حكمة؟

قيل: لأنَّ الحاكمَ إذا عدلَ عَمَّ نفعُه، وازدهرتِ البلادُ، وانتشرَ الخير.

قال العلامةُ الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمه الله ذاكراً هذه الحكمةَ ومبينًا سببَ تقديمِ الحاكمِ بالذكرِ فقال: (وقَدَّمه أي الإمام في الذكر؛ لعمومِ النفع به) ا.هـ.(٢)

قلت: ولعلَّ منَ الحكمةِ من تقديمِه بالذكرِ على غيره؛ لأنه المسؤولُ عن الكلّ، وعَمَّنْ تحتَ رعايتِه، فإن عدلَ هو، عدلَ بقيةُ الناسِ من المسؤولين؛ لأنه قدوتُهم، وإمامُهم فإنَّ الله يَزَعُ بالسلطانِ ما لا يَزَعُ بالقرآن، واللهُ أعلم.

وتأملْ معي يا باغيَ الخيرِ، تأملْ هذا الحديثَ العظيمَ، وأتمنى أن يتأملَه كلُّ مسؤولٍ وإمام، انظرْ ثوابَ العادلين المقسطين عندَ الله يومَ القيامة، عن عبدِالله

---

(١) «فتح الباري» (٢/ ١٨٨) بتصرف.

(٢) «الفتح» (٢/ ١٨٨) بتصرف.

بن عمرو قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ الْـمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ، عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُـورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ، وَأَهْلِـيهِمْ وَمَا وَلُوا**»(١).

قلتُ: فالعادلُ مميَّزٌ مرفوعُ الرأسِ يومَ القيامة، محبوبٌ عند شعبهِ في الدنيا، نشرَ فيهم الخيرَ والعدلَ، فاستحقَّ ذلك الثوابَ العظيمَ؛ لأن نشرَ العدلِ والإِنصافِ أمر عظيمٌ يحتاجُ إِلى جهدٍ ومشقةٍ؛ لذا كانَ ثوابُه كبيراً يومَ القيامة.

عدمُ العدلِ ثغرةُ أهلِ التكفير.

إِنَّ مَنْ يُكفِّرون حكامَ المسلمين، يبحثون عن الثغراتِ في نفوسِ الناسِ؛ ليدخلوا من خلالِها، لتحقيق أهدافِهم ومرادِهم، فإِن بعضَ المسلمينَ لم يجدوا الرعايةَ المطلوبةَ، والاهتمامَ اللازمَ من ولاةِ أمرِهم، فشعروا بالظلمِ، والقهرِ، والكرهِ لهم فزرعوا هذا البغضَ في نفوسِ الناسِ، ونقلوه في أيِّ أرضٍ نزلوا، حتى ولو كانَ سكانُها راضين عن وليِّ أمرهم، فتنبهوا يا شباب! معَ أن هذا الذي يعانونَ منه بحدِّ ذاته غيرُ مسوِّغٍ لهم، ولا جَوَّزَ الشرعُ بسببه تكفيرَ الحاكمِ المسلمِ ولا الخروجَ عليه؛ لأنَّ النبيّ ﷺ أمر بالسمعِ والطاعةِ ولو كانَ على ظلمٍ وجَوْرٍ فقد قال النبي ﷺ: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»(٢).

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٢٧).

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٧).

وهكذا أُمِرْنا بالصبرِ عليهم حتى يأتيَ الفرجُ، لكنَّ قِلَّةً هـم الـذين يفقهـونَ هـذا الحكمَ، ونادراً منهم من يصبرُ ويتحملُ، لذا وَجَدَ دعاةُ التكفـيرِ كثـيرًا مـن النفـوسِ مهيأةً لزرعِ بذرةِ التكفير والخروجِ فيها، فرأوا أرضًا خـصبةً، قابلـةً للنبـتِ والحـصادِ فدسُّوا لهم السُّمَّ في الدسم، فاستجابوا لهم، وانحازوا لهم، وخرجوا على ولاةِ أمرهم فاستباحوا دماءَ الناسِ من المسلمين المستأمَنين، فتزعـزعَ الأمـنُ في بلادِهـم بـل في العالم، وشُوِّهت سمعةُ الإسلامِ والمسلمين، ونـشتكي إلى الله ربِّ العـالمين، فيـا ولاةَ الأمر أغلِقوا هذه الثغرةَ الخطيرةَ، والمنعطفَ الحاد، لعلَّ اللهَ يجعلُ بعدَ عسرٍ يسرًا.

وما أجملَ ما أَصَّلهُ العلامةُ أبو الحسنِ الماوردي رحمـه الله في أصـلِ الـسياسةِ العادلةِ، فقال: وأصلُ ما تُبنى عليه السياسةُ العادلةُ في سـيرةٍ: الرغبـةُ، والرهبـةُ، والإنـصافُ؛ فأمَّـا الرغبـةُ: فتـدعو إلى التـآلفِ، وحـسنِ الطاعـة، وتبعـثُ عـلى الإشفاقِ، وبذلِ النصيحةِ، وذلك من أقوى الأسبابِ في حراسةِ المملكة.

وقد قيل: من وثقَ بإحسانك أشفقَ على سلطانك.

وقيل: أجهلُ الناسِ من يعتمدُ في أمورِه عـلى مَـنْ لا يأمـلُ خـيرَه، ولا يـأمنُ شرَّهُ.

وأما الرهبةُ: فتحسِمُ خلافَ ذوي العنادِ، وتمنعُ سعيَ أهلِ الفساد، وذلكَ من أقوى الأسبابِ في تهذيبِ المملكة. وقد قيل: من أماراتِ الجَدِّ حُسنُ الجِدّ، ومـن علاماتِ الدولة قلةُ الغفلة.

وقال بعضُ البلغاءِ: من أعرضَ عن الحذَرِ والاحتراسِ، وبنى أمرَه على غيرِ أساسٍ زالَ عنه العزُّ، واستولى عليه العجز.

وأما الإنصافُ: فهو العدلُ الذي به يستقيمُ حالُ الرعيةِ، وتُنَظَّمُ أمورُ المملكة.

وقد قيل: من عَدَلَ في سلطانِه، استغنى عن أعوانِه.

وقال بعضُ الحكماءِ: لا يستغني الملكُ عن الكُفاةِ، ولا الكُفاة عن الإفضالِ، ولا الإفضالُ عن المادةِ، ولا المادةُ عن العدلِ.

فالملكُ بغير كُفاة مختلٌّ، والكفاةُ بغيرِ الإفضالِ مسلَّطون، والإفضالُ بغير المادةِ منقطعٌ، وإنما يقيمُ الموادَّ بتسليطِ العدلِ، وفي تسليطِ العدلِ حياةُ الدنيا، وبهاءُ المُلْك.

وليس تصحُّ هذه الأمورُ إلَّا بالوقوفِ على حَدِّها، واستعمالِ كلِّ واحدٍ منها في موضعِهِ، فإن استعمالَ الرغبةِ في موضعِ الرهبةِ فسادٌ في السياسةِ.

وما أحسنَ ما قال المتنبي في هذا المعنى:

ووضعُ الندى في موضعِ السيف بالعُلى مضرٌّ كوضعِ السيفِ في موضعِ الندى

وقال بعضُ الحكماءِ: من سكراتِ السلطانِ الرضا عن بعضِ من يستوجبُ السُّخطَ، والسخطُ عن بعضِ من يستوجبُ الرضا.

وَلْيُعلمْ أنْ لا استقامةَ له، ولرعيتِه، إلَّا بتهذيبِ أعوانِه وحاشيتِهِ، لأنه لا يقدرُ على مباشرةِ الأمرِ بنفسِه، وإنما يستنيبُ فيها الكفاءةَ من أصحابِه.. وقيل: (من اعتمدَ على كفاءةِ السوءِ لم يخلُ من رأيٍ فاسد، وظنٍّ كاذب وعدوٍّ غالب).

قلتُ: على الناسِ أن يتأملوا كيفَ سادَ الأمنُ في زمـنِ أبي بكـرٍ وعمـرَ رضي الله عنهما وفي زمنِ عمرَ بنِ عبد العزيز، لقد نشروا العدلَ في الناسِ، إذا جاعَ الناسُ جاعوا، وإذا شبعوا أكلوا معهم ما يسدُّ الرمقَ. كان عمرُ ينامُ تحتَ الشجرةِ، بلا خوفٍ ولا وَجَل، ولا حرسٍ، ولا مراقبةٍ، لأنه عَدَل فاطمأن، فنـامَ واسـتراحَ، وكـان رضي الله عنه يجوعُ ليشبعَ الناسُ، ويتفقدُ أحوالَهم ليلاً وهم نيام، كـالأبِ المُـشفقِ، وكـذا كـان عمرُ بنُ عبدِ العزيز، الذي عَمَّ الخيرُ في زمانه؛ حتى لم يجـدوا فقـيرًا يأخـذُ أمـوالَ الزكاةِ والصدقةِ. وأطعمَ أهلَه وأبناءَه ما أطعمَ الناسَ، ولم يُفَضِّلْهم عـلى غـيرِهم، فَعَمَّ الأمنُ والأمانُ في زمانه.

فأسـألُ اللهَ العظـيمَ أن يوفـقَ ولاةَ أمرِنـا لكـلِّ خـيرٍ، وأن يحفـظَ الإسـلامَ والمسلمين، وأن يرفعَ السوءَ والمكروهَ عن الأمةِ، وأن يمنَّ علينا بـالأمنِ والأمـانِ إنه ولي ذلك والقادرُ عليه.

الأمرُ السادس

خطر البدعة والمبتدعة

على المؤمنِ أن يكون على علم بخطر البدعةِ لأنها سببٌ لكلِّ شرٍ، وهي السببُ الأولُ في إشعالِ نار الفتنةِ قديمًا وحديثاً ولذلك بَشَّرَ النبيُّ ﷺ المبتدعَ بالنارِ.

• فعن جابرِ بن عبدِ الله رضي الله عنهما قال: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلاَ صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: «**صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ**» وَيَقُولُ: «**بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ**» وَيَقْرُنُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، وَيَقُولُ: «**أَمَّا بَعْدُ! فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ الله، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**»(1).

وزاد النسائي: «**وكل ضلالة في النار**»(2)، فالمبتدع بشرهُ النبيُّ ﷺ بالنار.

لماذا بُشِّرَ المبتَدعُ بالنَّارِ؟

أولاً: لأنَّهُ أجرمَ في حقِّ ربه.

فاللهُ عز وجل أكملَ لنا الدينَ، وأتَمَّ علينا النعمةَ، ورضيَ لنا الإسلامَ دينا.

---

(1) **صحيح**: رواه مسلم (٨٦٧).

(2) **زيادة صحيحة**: رواها النسائي (١٥٧٨)، [« صحيح الجامع » (١٣٥٣)].

فقال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة:٣].

جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَءُونَهَا، لَوْ عَلَيْنَا نَزَلَتْ مَعْشَرَ الْيَهُودِ لاَتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا، قَالَ: وَأَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لأَعْلَمُ الْيَوْمَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ، وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ، نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم بِعَرَفَاتٍ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ)(١).

ومرادُ عمرَ رضي الله عنه أنا قد اتخذنا ذلك اليومَ عيدًا من وجهين: فإنه يومُ عرفةَ ويومُ جمعةٍ، وكلُّ واحدٍ منهما يومُ عيدٍ لأهل الإسلام.

• وأخبرَنا اللهُ عز وجل في كتابه أنهُ لن يقبلَ يومَ القيامة ديناً غيرَ الإسلام.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾ [آل عمران].

• وأمرَ اللهُ رسولَهُ محمدًا صلى الله عليه وسلم أن يُبَلِّغَ هذا الدينَ كما أُنزلَ إليه.

فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة:٦٧].

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (٣٠١٧).

فَبلَّغَ رسولُ اللهِ ﷺ الرسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونصحَ الأمـةَ، وكـشفَ الغُمـةَ، وجاهدَ في سبيل دينه حتى أتاهُ اليقين، وتركَ أمتَهُ على البيـضاءِ ليلُهـا كنهارهـا لا يزيغُ عنها إلا هالكٌ أو ضال.

وشَهِدَ لَهُ الصحابةُ رضي الله عنهم جميعاً في حجةِ الوداع أنهُ بَلَّغَ الرسالة.

قال ﷺ: في خطبةِ حجةِ الوداع: «**وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّـي، فَـمَا أَنْـتُمْ قَـائِلُونَ؟**». قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَـالَ بِإِصْـبَعِهِ الـسَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَـا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: «**اللَّهُمَّ اشْهَدِ اللَّهُمَّ اشْهَدْ**»[1].

وأمرَ اللهُ المسلمينَ في كتابه باتباعِ ما أُنزلَ إليهم، وحرَّمَ عليهم الابتداعَ في الدين.

فقـال تعـالى: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف].

وقال ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِى أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»[2].

وقال ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: (اتَّبِعُوا، وَلا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِيتُمْ)[3].

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٢١٨).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٣) رواه الدارمي (٢٠٥)، والطبراني في «الكبير» (٨٧٧٠)، والمروزي في «السنة» (٧٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢٠٢٤).

فالمبتدعُ بعدَ كُلِّ هذه الأدلةِ التي تأمرُ بالاتباعِ، وتنهى عن الابتداع مجرمٌ في حقِّ ربِّهِ من وجوه:

الوجهُ الأوَّل: أنَّ المبتدعَ بلسانِ حالِهِ أو مقالِهِ يقولُ: إنَّ الشريعة لم تتم، وأنهُ بقيَ منها أشياءُ يجبُ أو يستحبُ استدراكُها، وقائِل هذا ضالٌّ عنِ الصراطِ المستقيم.

يقول الإمام مالكٌ رحمه الله: (من ابتدع في الدّين بدعةً يراها حسنةً، فقد زعم أنّ محمدًا ﷺ خان الرّسالة؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة:٣] فما لم يكن يومئذٍ دينًا، لا يكون اليوم دينًا)(١).

الوجه الثاني: أنَّ المبتدعَ معاندٌ للشرع ومُشاقٌّ له؛ لأن الشرعَ قد عيَّنَ لمطالبِ العبدِ طرقاً خاصةً على وجوهٍ خاصةٍ، وقَصَرَ الخلقَ عليها بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وأخبرَ أن الخيرَ فيها، وأنَّ الشرَّ في تعدِّيها؛ لأنّ الله يعلمُ ونحن لا نعلمُ، وأنه إنما أرسلَ الرسولَ ﷺ رحمةً للعالمين، فالمبتدعُ رادٌّ لهذا كلِّه؛ لأنه يزعمُ أنَّ ثَمَّ طُرقاً أُخَر توصِلُ إلى المقصود، مع أنَّه لا سبيلَ للوصولِ من غيرِ طريقِ الرسول.

والله عز وجل يقول: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام].

(١) «تعليقات الألباني على الصراط المستقيم» (١/ ٣).

وقال ﷺ: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي**» -أي: طريقتي- «**فَلَيْسَ مِنِّي**»[1].

الوجه الثالث: أنَّ المبتدعَ قد صيَّرَ نفسَهُ نظيرًا للشارع ومضاهيًا له، حيثُ شرعَ معه شرعًا، وفتحَ للاختلافِ بابًا، وردَّ قَصدَ الشارعِ، من الانفرادِ بالتشريع.

واللهُ عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ (١١٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١١٧)﴾ [النحل].

الوجهُ الرابعُ: أن المبتدعَ مُتَّبِعٌ لهواه؛ لأنَّ العقلَ إذا لم يكن متبعاً للشرع كان متبعاً للهوى، واتباعُ الهوى ضلالٌ مبين، وظلمٌ عظيم.

قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٥٠)﴾ [القصص].

فهذه أوجهٌ كُلُّها تدلُّ على أنَّ المبتدعَ مجرمٌ في حقِّ ربه وفي حقِّ نفسه.

ثانياً: المبتدعُ بُشِّرَ بالنارِ لأنَّهُ أجرمَ في حقِّ الأمةِ الإسلامية.

المعصيةُ سببٌ لكلِّ شرٍّ يقعُ بالأمةِ الإسلامية، والبدعةُ شرٌّ من المعصية، فالعاصي شرٌّ على أمتِهِ، وعلى مجتمعِهِ، والمبتدعُ أضرُّ على الأمة والمجتمع من العاصي، ولذلك فالبدعة أَحَبُّ إلى إبليسَ من المعصية، فإن المعصيةَ يُتَابُ منها، والبدعةُ لا يُتابُ منها.

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

واستدلَّ شيخُ الإسلامِ على ذلك بحديثين:

الأول: استدَلَّ بحديثِ هذا الرجل الذي كان يُدعى حمارًا.

فعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّ رَجُلاً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ الله، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ الله ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لاَ تَلْعَنُوهُ، فَوَالله مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ الله وَرَسُولَه** -أي ما علمتُ إلا أنه يحبُّ الله ورسوله-»(1)

فهذا الرجلُ مع أنه كان يشربُ الخمرَ، ويعصي اللهَ تبارك وتعالى، لكنَّ الرسولَ ﷺ منعَ الصحابيَّ أن يلعَنَه، وشهدَ له بحسن الاعتقادِ فقال: إنه يحبُّ اللهَ ورسولَه.

الحديثُ الثاني: حديثُ الرجلِ الذي اعترضَ على قسمةِ النبيِّ ﷺ فعن أبي سعيدٍ ﷺ قال: بَعَثَ عَلِيٌّ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذُهَيْبَةٍ فَقَسَمَهَا.... فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ، نَاتِئُ الْجَبِينِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ مَحْلُوقٌ فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ يَا مُحَمَّدُ! فَقَالَ: «**مَنْ يُطِعِ الله إِذَا عَصَيْتُ؟ أَيَأْمَنُنِي الله عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ فَلاَ تَأْمَنُونِي؟**».... فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: «**إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا، أَوْ فِي عَقِبِ هَذَا - قَوْمٌ يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلاَمِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»(2).

---

(1) **صحيح**: رواه البخاري (٦٧٨٠).

(2) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

فتأملوا يا عبادَ الله! يُصلُّون، ويصومونَ، ويقرءون القرآنَ ولا يزدادون بذلك منَ الله إلا بعداً، وما ذاك إلا لأنهم مبتدعةٌ.

ومن نظرَ فيما فعله المبتدعةُ كالخوارج والشيعة وغيرِهم في الأمة الإسلامية قديماً وحديثاً عَلِمَ أنَّ المبتدعَ مجرمٌ في حقِّ أمتِهِ.

ثالثاً: المبتدعُ بُشِّرَ بالنارِ لأنَهُ أجرمَ في حقِّ نفسِهِ.

وذلك:

١- لأن عملَهُ مردودٌ عليه.

قال ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[1].

كيف لا؟

واللهُ عز وجل يقول: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان].

ويقول سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف].

٢- لأنَهُ حَرَمَ نفسَهُ من التوبة بإصرارهِ على بدعتهِ.

قال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ حَجَبَ التَّوْبَةَ عَنْ صَاحِبِ كُلِّ بِدْعَةٍ**»[2].

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٧١٨).

(٢) **صحيح**: رواه إسحاق ابن راهويه (٣٩٨)، و الطبراني في «الأوسط» (٤٢٠٢)، والبيهقي في «الشعب» (٩٠١١)، [«صحيح الترغيب» (٥٤)]

٣- لأنهُ حَرَمَ نفسَهُ من أنْ يشرَبَ من حوضِ النبيِّ ﷺ يومَ القيامة.

قال ﷺ: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، لَيُرْفَعَنَّ إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْكُمْ حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُ لأُنَاوِلَـهُمُ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَيْ رَبِّ! أَصْحَابِي! يَقُولُ: لاَ تَدْرِي مَا أَحْـدَثُوا بَعْدَكَ**»(١).

وفي رواية: «**فَيُقَالُ إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي**»(٢).

٤- لأنهُ عَرَّضَ نفسَهُ للعنةِ الله والملائكةِ والناسِ أجمعين.

قال ﷺ: «**الْـمَدِينَةُ حَرَمٌ... فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْـمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(٣).

٥- لأنهُ يحملُ إثمَهُ، وإثمَ من عمل ببدعتِهِ إلى يوم القيامة.

يقول الله عز وجل: ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ ﴾ [النحل:٢٥].

وقال ﷺ: «**....وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً؛ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا، وَوِزْرُ مَـنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيءٌ**»(٤).

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٤٩)، ومسلم (٢٢٩٧) واللفظ للبخاري.

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٥٥١)، ومسلم (٢٢٩١).

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٨٧٠)، ومسلم (١٣٧٠).

(٤) **صحيح**: رواه مسلم (١٠١٧).

٦- لأنهُ لا يَزدادُ ببدعتِهِ من الله إلا بعداً.

يقول ﷺ في شأن الخوارج المبتدعة: «**يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلاَتَكُمْ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ، وَيَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينَ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»(١).

وقال أحدُ الصالحين: (ما ازداد صاحبُ بدعةٍ اجتهاداً إلا ازدادَ من الله بعداً)(٢).

٧- لأنهُ لا يَزدادُ ببدعتِهِ إلا ضلالاً مبينًا، وعذاباً إليمًا.

قال تعالى: ﴿**وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا** ٣٦﴾ [الأحزاب].

وقال ابن مسعود: «لَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ»(٣).

وقال تعالى: ﴿**فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ٦٣﴾ [النور].

٨- لأنهُ لا يُزادُ ببدعتِهِ إلا سوادًا في الوجه في الدنيا والآخرة.

قال تعالى: ﴿**يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ**﴾ [آل عمران:١٠٦].

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٥٠٥٨)، ومسلم (١٠٦٤) واللفظ للبخاري.

(٢) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٩).

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (٦٥٤).

يقول ابن عباس ﷺ: (تَبْيَضُّ وجوهُ أهلِ السنة والجماعة، وتسودُّ وجوهُ أهلِ البِدْعَة والفرقة)[1].

وذلك لأنهم كَذَبوا على اللهِ وعلى رسولهِ وعلى الناس.

والله عز وجل يقول: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزُّمَر:٦٠].

كيف تحمي نفسكَ من البدعةِ والمبتدعة؟

أولاً: بتعظيمِ السنةِ، والتمسكِ بها، ودعوةِ الناسِ إليها، وبُغضِ البدعةِ، والبُعدِ عنها، وتحذيرِ الناسِ منها.

وذلك:

١ - لأنَّ اللهَ أمرنا في كتابه بالاتباعِ ونهانا عن الابتداع.

فقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر:٧].

٢ - لأن النبيَّ ﷺ أمرنا في سنتِه بالاتباع، وعدمِ الابتداع.

عن العِرباضِ بن سارية ﷺ قال: قَامَ فِينَا رَسُولُ الله ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ! وَعَظْتَنَا مَوْعِظَةَ مُوَدِّعٍ، فَاعْهَدْ إِلَيْنَا بِعَهْدٍ، فَقَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللهِ،**

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٩٢).

وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَسَتَرَوْنَ مِنْ بَعْدِي اخْتِلاَفًا شَدِيدًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي» -أي: بطريقتي- «**وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَالأُمُورَ الْمُحْدَثَاتِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**»(١).

٣- لأنَّ الصحابةَ ﷺ ومَنْ بعدَهم أَمروا بالتمسكِ بالسنةِ وحَذَّروا مِنَ البدعة.

يقول ابنُ مسعودٍ ﷺ: (مَنْ كان منكم مُسْتَنّاً فليستَنَّ بمن قَدْ ماتَ؛ فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنةُ، أولئكَ أصحابُ محمدٍ، كانوا والله أفضلَ هذهِ الأمة، أبرَّها قلوباً وأعمقَها علماً وأقلَّها تكلفًا، قومٌ اختارَهُمُ اللهُ لصحبةِ نبيِّه وإقامةِ دينِه، فاعرِفوا لهم فضلَهم، واتَّبِعوهم في آثارِهم، وتَمَسَّكوا بما استطعتم من أخلاقِهم ودينِهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم)(٢).

أتدرونَ لمَ يا عبادَ اللهِ يأمرُ اللهُ في كتابه، ورسولُ الله ﷺ في سنتِه، والصحابةُ من بعدِهِ باتباع السنة؟

١- لأنَّ في اتباعِ السنةِ الهدى، وفي مخالفتها الضلالة.

---

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦)، [«صحيح الترغيب» (٣٧)].

(٢) رواه البغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٤، ٢١٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٩)، والقرطبي في «تفسيره» من طريق سُنيد (١/ ٦٠) بلفظ: (من كان منكم متأسيًا فليتأسى...) وروي باللفظ المذكور عن عبد الله بن عمر، رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٠٥)، والخطيب في «تالي التلخيص» (١/ ٣٧١).

قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور: ٥٤].

وقال ابن مسعود: (لَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ)[١].

٢- لأن في اتباع السنة النجاة، وفي مخالفتها الهلاك.

قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب].

وقال الزهري رحمه الله: (الِاعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ)[٢].

لأنَّ السنةَ كما قال الإمامُ مالكٌ: كـ(سفينةِ نوحٍ؛ مَنْ ركبها نجا، ومن تخلفَ عنها غرق)[٣].

ثانياً: بمصاحبةِ أهلِ السنةِ، والابتعادِ عن أهل البدعة.

يقولُ سفيانُ الثوريُّ رحمه الله: (استوصوا بأهل السُنة خيراً؛ فإنهم غرباء)[٤].

وقال أيضاً: (لا يستقيم قولٌ إلا بعمل، ولا يستقيمُ قولٌ وعملٌ إلا بنية، ولا يستقيمُ قولٌ و عملٌ ونيةٌ إلا بموافقةِ السنة)[٥].

وكان شَيخُنا الألبانيُّ رحمه الله دائماً يقولُ: (الحمدُ لله على نعمةِ الإسلامِ والسنة).

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (٦٥٤).

(٢) **صحيح**: رواه الدارمي (٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٩)، [«سلسلة الآثار الصحيحة » (٦٧)]

(٣) رواه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ١٢٤)، والخطيب في « تاريخه» (٧/ ٣٣٦)، وابن عساكر (١٤/ ٩).

(٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٤٩).

(٥) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٢).

وقال في آخر وصيتِهِ: (وأوصيكم بالعلمِ النافعِ، والعملِ الصالح) ثـم قـال: (والعلمُ النافعُ: هو قالَ الله، قال رسولُه، قال الصحابة، والعملُ الصالحُ: هو مـا كانَ لله ووافقَ السنة).

فاحرِصْ يا عبدَ الله على مصاحبةِ أهلِ السنةِ، واحذَرْ من مـصاحبةِ المبتَدعـةِ، فإنها مُمْرِضَةٌ للقلوب.

يقولُ سعيدُ بن جبيرٍ رحمه الله: (لَأَنْ يَصْحَبَ اِبْنِي فَاسِقًا شَاطِرًا[1] سُنِّيًّا، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَصْحَبَ عَابِدًا مُبْتَدِعًا)[2].

وقال الفُضَيل بن عياضٍ رحمه الله: (إذا رأيتَ مبتدعًا في طريق فخذْ في طريقٍ آخر)[3].

وقال أبو إدريس الخـولاني: (لَأَنْ أرى في المـسجد نـارًا لا أسـتطيعُ إطفاءَهـا أحبُّ إليَّ مِنْ أن أرى فيه بدعةً لا أستطيعُ تغييرَها)[4].

فاحرِصْ يا عبدَ الله عـلى التمـسكِ بالـسنةِ، ففيهـا النجـاةُ، واحـذر البدعـة والمبتدعة، ففي البدعة الهلاكُ، وفي مصاحبةِ المبتدعةِ خـسارةٌ في الـدنيا والآخـرة، وواقع الأمة اليوم أكبرُ شاهدٍ على ذلك.

(١) الشاطر: الذي أعيا أهله خبثاً.

(٢) ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/ ١٢٧).

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٠٣)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢/ ٤٧٥).

(٤) **صحيح**: رواه المروزي في «السنة» (٩٩)، وابن وضاح في «البدع» (٨٦)، [«سلـسلة الآثـار الـصحيحة» (١٢٣)].

فإن أردت أن تنجوَ من الفتن كلها، فعليك بالتمسك بالسنة والابتعاد عن البدعة.

جعلني اللهُ وإياكم من أهلِ السنةِ المتمسكين بها، المحبين لها، الداعين إليها، إنه ولي ذلكَ والقادرُ عليه.

الأمرُ السابع

خطر العصبية الحزبية

• على المؤمنِ أن يكون على علم بخطر العصبية الحزبية، لأنها سببٌ لإشعال الفتنة، وأنها من اعتداءات الشيطان العدو المبين على جماعة المسلمين ليفرقهم.

• والله عز وجل يحذر عبادهُ من الشيطان فيقول سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة].

ويقول سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَاۖ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴿٥﴾ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٦﴾﴾ [فاطر].

الشيطانُ العدوُّ المبينُ يعملُ ليلاً ونهاراً لإضلالِ بني آدم وإهلاكهم، ولم يكتفِ بذلك بل أخذ يعتدي عليهم بكلِّ أنواعِ الاعتداءات والتي منها:

• اعتداؤه على وحدةِ المسلمين وجماعتهم بالعصبية الحزبية ليفرقهم.

• اعتداؤه على وَحْدَةِ المسلِمينَ وجَماعتِهم بإلقاءِ العَداوةِ والبغضاءِ بينهم؛ لِيُفَرِّقهم.

الإسلامُ دينُ اللهِ الذي لا يُقبلُ يومَ القيامةِ من أحدٍ دينٌ سواه.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران:١٩].

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [آل عمران].

وهو الدينُ الذي ارتضاهُ اللهُ عز وجل لخلقِهِ، وهو دينٌ كاملٌ ونعمةٌ تامةٌ، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣].

وهذا الدينُ العظيمُ جاءَ لتأليفِ القلوبِ، وتوحيدِ الصفوفِ، بل به فقط تأتلفُ القلوب وتكونُ الجماعةُ.

قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [آل عمران].

وكما جاءَ الإسلامُ يأمرُ بالجماعةِ وَوَحْدَةِ الصفِّ، جاء أيضاً يُحَذِّرُ من التفرقِ والتنازعِ لأنهُ يؤدي إلى الفشل، والفشلُ يورثُ الضعفَ والهوان.

قال تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأنفال].

ودعاةُ الحزبيةِ وعلماءُ السوءِ لا يهنأُ لهم عيشٌ، ولا يهدأُ لهم بالٌ إلا بوجودِ التمزُّقِ والتشتتِ والتفرقِ في صفوفِ الأمة، ولذا فَهم يُقرُّونَ الاختلافَ،

ويزعمون أنهُ توسعةٌ على الأمةِ، ويحتجون على هذه الدعوى الباطلةِ بحديثٍ باطلٍ لا أصلَ له وهو: (اختلافُ أمتي رحمةٌ).

وهذا من أفسدِ الأقوالِ، لأنهُ لو كانَ الاختلافُ رحمةً لكان الاتفاقُ عذابًا، وهذا لا يقولُه مسلمٌ، لأنه ليس هناك إلا اتفاقٌ أو اختلافٌ، وليس إلا رحمةٌ أو عذاب.

قال الإمامُ الألبانيُّ رحمه الله: (وهذا الحديثُ (اختلافُ أمتي رحمةٌ) مع كونه موضوعاً مكذوباً فهو مخالفٌ للقرآن أيضاً.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود:١١٨-١١٩].

فإذا كان مَنْ رحمَ ربُّك لا يختلفون، وإنما يختلفُ أهلُ الباطِلِ، فكيف يُعقلُ أن يكونَ الاختلافُ رحمةً؟)(١).

بل قد وردَ صريحاً من حديثِ رسولِ الله ﷺ ما يَرُدُّ هذا القولَ وهو قولُه ﷺ: «**الْـجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ**»(٢).

• ألم يأنِ للحزبيين أن يتقوا اللهَ في الأمةِ الإسلامية، ويفهموا قول الله تعالى: ﴿**وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ۝٥٢ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٥٣**﴾ [المؤمنون].

---

(١) «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص٥٩).

(٢) **حسن صحيح**: رواه أحمد (٤/ ٢٧٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٣، ٨٩٥)، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٩٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٥)، [«صحيح الترغيب» (٩٧٦)].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٩٢﴾ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأنبياء].

فيا دعاةَ الحزبيةَ! اعلموا أنكم إلى الله راجعون، وأمامَه موقوفون، وعن تفرِيقكم للأمة ستُسألون! قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام].

• ألم يأن للحزبيين أن يفهموا قولَه ﷺ لحذيفةَ بنِ اليمانِ رضي الله عنه: «**دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا**» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! صِفْهُمْ لَنَا! قَالَ: «**نَعَمْ! قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا**» قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**» فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلاَ إِمَامٌ؟ قَالَ: «**فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**»(1).

• ألم يأنِ للحزبيين أن يقبلوا وصيةَ الله ويفهموا قولَه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام].

وذلك لأنَّ التحزبَ الذي يُفرِّقُ الأمةَ هو طاعةٌ للشيطان، ومعصيةٌ للرحمن، وسلوكٌ لسبلِ الشيطان.

---

(1) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧) واللفظ له.

يقولُ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: (خَطَّ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا سَبِيلُ اللهِ**»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ**» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿**وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ**﴾ [الأنعام:١٥٣] الآية)[1].

• ألم يأنِ للحزبيين أن تخشعَ قلوبُهم لذكرِ الله وما نزلَ من الحقِّ ويفهموا قولَه تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ (٣٢)**﴾ [الروم:٣٢]

وقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥)**﴾ [آل عمران].

• ألم يأن للحزبيين أن يفهموا قولَهُ ﷺ: «**سَيَكُونُ بَعْدِي هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ**[2]، **فَمَنْ رَأَيْتُمُوهُ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، أَوْ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَائِنًا مَنْ كَانَ فَاقْتُلُوهُ؛ فَإِنَّ يَدَ اللهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ يَرْكُضُ**»[3].

ويفهموا قولَهُ ﷺ: «**لاَ تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ**»[4].

---

(١) **حسن**: رواه النسائي في «الكبرى» (١١١٠٩)، وأحمد (١/ ٤٣٥)، والطيالسي (٢٤١)، والدارمي (٢٠٢)، [«المشكاة» (٢٧)].

(٢) هنات وهنات: أي شدائد وفتن وأمور عظام محدثات.

(٣) **صحيح**: رواه النسائي (٤٠٢٠)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٤٤/ رقم ٣٦٢) وابن حبان (٤٥٧٧)، والبيهقي في «الشعب»(٧١٠٦)، كلاهما بلفظ «مع الجماعة»، [«صحيح الجامع» (٣٦٢١)].

(٤) **صحيح**: رواه مسلم (٤٣٢).

وقولَه ﷺ: «**لاَ تَخْتَلِفُوا؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا**»(١).

وقولَه ﷺ: «**إِنَّ تَفَرُّقَكُمْ فِي هَذِهِ الشِّعَابِ وَالأَوْدِيَةِ إِنَّمَا ذَلِكُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ**»(٢).

فيا معشرَ الحزبيين! إذا كانَ التفرقُ في الشعابِ والأوديةِ للاستراحةِ والقيلولةِ والاستظلالِ في ظلِّ الشجرِ منَ الشيطانِ؛ فماذا تقولون في التفرقِ في الأحزابِ المتناحرةِ المتباغضة التي يُبَدِّع بعضُهم بعضاً، ويُكفِّرُ بعضُهم بعضاً كما نرى اليوم؟

• وانطلاقاً مِن قولِهِ ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»(٣).

فها أنا أستعينُ بالله وحده وأبينُ للمسلمين التحزبَ المشروعَ، والتحزبَ غيرَ المشروعِ، ليهلِكَ من هلكَ عن بينةٍ ويحيى من حيَّ عن بينة.

فالحزبُ: جماعةُ الناسِ، والجمعُ: أحزابٌ.

وحزبُ الرجلِ: أصحابُهُ وجُندُهُ الذين على رأيِهِ وأمرِه.

ومادةُ (حَزَبَ) وردت في القرآنِ الكريم بصيغة الإفرادِ والجمع.

فأما وُرودها بصيغةِ الجمعِ فلم يأتِ مطلقاً على سبيلِ المدح، بل دائماً يَرِدُ في سياق الذمِّ بما يُشْعِرُ أنَّ التفرقَ إلى أحزابٍ وطوائفَ مذمومٌ.

---

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٢٤١٠).

(٢) **صحيح**: رواه أبو داود (٢٦٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٠٥)، وأحمد (٤/ ١٩٣)، والحاكم (٢٥٤٠)، [«صحيح الترغيب» (٣١٢٧)].

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (٥٥).

قال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ [هود:١٧].

وقال تعالى: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾﴾ [مريم].

وقال تعالى: ﴿وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾﴾ [ص].

وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴿٥﴾﴾ [غافر].

وأما ورودُها بصيغةِ الإفرادِ، فقد جاءت بحسَب السياقِ في معنيين اثنين:

الأول: جاءت في معنى المدح، وذلك بإضافتها إلى لفظِ الجلالةِ (الله).

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة].

وقولُه تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة].

والثاني: جاءت في معنى الذَّمِّ، وذلك إما بتجرُّدِها عن الإضافةِ كما في قوله تعالى: ﴿ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ٥٣ ﴾ [المؤمنون].

أو بإضافتها إلى الشيطان، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ٦ ﴾ [فاطر].

وقوله تعالى: ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٩ ﴾ [المجادلة].

وعمومُ الخلق لا يخرجون عن الاندراجِ تحتَ أحدِ هذين الصنفين، فإنَّ الله عز وجل قسَّمَ الخلقَ إلى قسمين:

فقال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٩ ﴾ [المجادلة].

وقال في الصنفِ الآخرِ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٢٢ ﴾ [المجادلة].

ولا شكَّ أنَّ حزبَ الشيطانِ هو الذي يفعلُ ما يرتضيه الشيطانُ، والذي يرتضيه الشيطان هو المعصية بكلِّ صُوَرِها، فكلُّ مَنْ عصى اللهَ تعالى كان من حزبِ الشيطانِ بهذه المعصيةِ.

فالحزبُ: هو كُلُّ طائفةٍ منَ الناسِ اجتمعت على قضيةٍ ما، وتناصرَت وتعصَّبَتْ عليها، فإنْ كانَ تحزُّبُهم على ما هو حقٌّ كانوا من حزبِ الله، وإنْ كان تحزُّبُهم على ما هو باطلٌ كانوا من حزبِ الشيطانِ.

وهناك أُناسٌ يتحزبونَ على باطلٍ ويسمّون أنفسَهم بـ(حزبِ الله)، وعقائدُهمُ وأعمالُهُم وأقوالُهُم تُنادي عليهم أنهم: حزبُ الشيطانِ، وحتى لا ينخدعَ المسلمُ بهذه التسميات التي كثُرت في هذا الزمان، والتي فَرَّقَتِ الأمةَ، فها أنا أضعُ أمامَ المسلمينَ أبرزَ سماتِ حزبِ اللهِ، وأبرزَ سماتِ حزبِ الشيطانِ.

فأما سماتُ حزبِ الله:

فمن أبرزِ سماتِ هذا الحزبِ الإلهي السُّنِّيِّ الشرعي:

أولاً: أنه لا يقولُ ولا يعتقدُ إلا بما كان موافقاً للكتابِ والسنةِ واتفقَ عليه سلفُ الأمةِ لا غير.

ولهذا سُمي أهلُهُ بأهل السنةِ والجماعةِ، كما قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحمه اللهُ: (طريقةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ اتباعُ آثارِ رسولِ الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباعُ سبيلِ السابقينَ الأولينَ منَ المهاجرينَ والأنصارِ، واتباع وصيةِ رسولِ الله ﷺ حيثُ قالَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**»[1]، ويعلمونَ أنَّ أصدقَ الكلامِ كلامُ الله، وخيرَ الهَدي هديُ محمدٍ

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦)، [«صحيح الترغيب» (٣٧)].

ﷺ، ويُؤثرون كلامَ اللهِ على كلامِ غيرِه من كلامِ أصنافِ الناسِ، ويُقَدِّمون هديَ محمدٍ على هدي كُلِّ أحدٍ، وبهذا سُمُّوا أهلَ السنةِ والجماعة)(١).

وقال ابنُ القيمِ رحمه الله: (وكلُّ مَنْ أَصَّل أصلاً لم يؤصِّلْه اللهُ ورسولُه قاده قسراً إلى ردِّ السنةِ وتحريفِها عن مواضعِها، فلذلك لم يُؤَصِّلْ حزبُ الله ورسولِه أصلاً غيرَ ما جاءَ بهِ الرسولُ ﷺ، فهو أصلُهم الذي عليه يُعَوِّلون، وجنَّتُهم التي إليها يَرْجعون)(٢).

كيف لا؟

والله عز وجل يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ١﴾ [الحُجُرات].

ويقول سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾ [التوبة].

ويقول سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء].

فيا معشرَ الحزبيين! مِنْ أين أخذتم أُصولَكمُ التي أقمتمْ وأسَّسْتُم عليها حزبَكم، وأيَّ سبيلٍ سلكتم؟!

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٧).

(٢) «شفاء العليل» (١٤).

فإن قالوا: أخذناهُ من الكتابِ والسنةِ.

قلنا لهم: هل ما أنتم فيه من تحزبٍ جائزٌ لكم دونَ بقيةِ الناسِ من غيركم؟!

أم هو جائزٌ لكم، ولغَيرِكم؟!

فإن قالوا: هو جائز لنا فقط دونَ العالمين.

فقد أتوا بما يُخالِفُ إجماعَ الأمةِ؛ إذ لا وَحيَ بعد رسولِ الله ﷺ يخُصُّهُم دونَ غيرِهم!

وإن قالوا: هو جائز لنا ولغيرنا!

فنسألُهم: هل هذا التجويزُ منكم له حدٌّ! أم أنه لا حدَّ له؟! فإن قالوا: لهُ حدٌّ!

طالبناهُم بالدليل المحَدِّدِ! ومقدارِه!

ولا دليل -لا في كثيرٍ، ولا في قليل-!

وإن قالوا: ليسَ له حدٌّ!

فقد أَتَوْا منكرًا منَ القولِ وزورًا، ينقضُ ما ادَّعوهُ، وكيف لا يكونُ كذلك، وربُّنا سبحانَه وتعالى يقول: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران:١٠٣].

فأيُّ تَفرُّقٍ -وتفريقٍ! بربكم -أشدُّ من هذا- دينًا ودُنيا-؛ ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾؟!

يا هؤلاء! لو خلا لكم الجوُّ(!)؛ فأَنشأتم (الحزبَ!) الذي تريدون! -سواءً سمَّيتموه: (جبهةً!) أو: (رابطة!) -أو غيرَ ذلك!؛ فهل تسمحونَ أو

ستسمحونَ لأيٍّ من أعضاءِ حزبِكُم -المحلومِ بـه!- إذا تحقـق! أن ينـشِئ دَاخِـلَ حِزبكم حزباً آخر؟!

لا ننتظِرُ الأجوبَةَ على كُلِّ هذا أيها العقلاء!

فالأجوبةُ الحقةُ بدَهياتٌ معلومةٌ خوافِيها!

لا يليقُ بعاقلٍ أن يُناطِحَ فيها!!(١).

فحزبُ الله، أهلُ السنةِ والجماعـة يأخـذونَ عقيـدتَهم مـن الكتـابِ والـسنة ويفهمونَها بفهمِ سلفِ الأمةِ، ويأخذونَ أُصولَهم من الكتابِ والسنة التي تأمرُهم بالجماعةِ، وتحذِّرُهم من الحزبيةِ والفرقةِ والاختلاف.

ثانياً: أنهُ -أي: حزبُ الله- في الطاعات ليسَ له متبوعٌ سوى رسولِ الله ﷺ بخلافِ أهلِ الأهواء والبدعِ والفرقةِ والتحزبِ

كيف لا؟

واللهُ عزَّ وجَلَّ يقولُ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١].

ويقول سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر:٧].

ويقول سبحانه: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور].

---

(١) «الهدى والنور» للشيخ علي الحلبي حفظه الله.

يتوضأُ ﷺ أمامَ الصحابة ويقولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا**»(١).

ويصلي ﷺ أمامهم ويقول: «**صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»(٢).

ويحج ﷺ أمامهم ويقول: «**خُذُوا عَنِّى مَنَاسِكَكُمْ**»(٣).

ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (أهلُ الحقِّ والسنةِ لا يكون متبوعُهم إلا رسولَ الله ﷺ الذي لا ينطقُ عن الهوى، إنْ هو إلا وحيٌ يوحى، فهو الذي يجبُ تصديقُه في كُلِّ ما أخبرَ، وطاعتُه في كُلِّ ما أمرَ، إلى أن قال: بل يجعلونَ ما بُعِثَ به الرسولُ ﷺ من الكتابِ والحكمةِ هو الأصلُ الذي يعتقدونه ويعتمدونَه)(٤).

ثالثاً: أنهُ في الولاءِ، يُوالي أهلَ الإيمانِ بحسَب ما معهم من الطاعات، ويعادي أهلَ البغيِ والعدوانِ بحسَبِ ما معهم من المعاصي والمنكراتِ.

فلا ولاءَ مطلقَ إلا للشرعِ وأهلِه، ولا براءَ مطلقَ إلا منَ الكفرِ وأهلِه، كيف لا؟

والله عز وجل يقول في وصفِ حزبِ الله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة].

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٥٩)، ومسلم (٢٢٦).

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٦٣١).

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (١٢٩٧) بلفظ: «**لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ**»، وهذا اللفظ عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٢٥).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٦).

ويقول ﷺ: «**أَوْثَقُ عُرَى الإِيمَانِ: الْـمُوَالاةُ فِي الله، والمعاداةُ في الله وَالْحُبُّ فِي الله، وَالْبُغْضُ فِي الله**»(١).

فحزبُ الله، أهلُ السنةِ والجماعةِ كالبناءِ الواحدِ في قوتهِ قال ﷺ: «**الْـمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ**»(٢).

والله عز وجل يحبُّ من المؤمنينَ ذلك.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ٤﴾ [الصف].

فهل الحزبيةُ البغيضةُ جعلتِ الحزبيين يقاتلون في سبيلِ الله صفًا واحدًا كأنهم بنيانٌ مرصوص؟!

وحزبُ الله، أهلُ السنةِ والجماعةِ كالجسدِ الواحدِ في حساسيته قال ﷺ: «**مَثَلُ الْـمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْـجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْـجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْـحُمَّى**»(٣).

كيف لا؟

والنبيُّ ﷺ يقول: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»(٤).

---

(١) **صحيح**: رواه الطبراني في «الكبير» (١١٥٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (٩٥١٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٤٦٨)، [«صحيح الجامع» (٢٥٣٩)].

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٢٤٤٦)، ومسلم (٢٥٨٥) واللفظ للبخاري.

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (٢٥٨٦)، وفي لفظ آخر: «**الْـمُؤْمِنُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ، إِنِ اشْتَكَى رَأْسُهُ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْـجَسَدِ بِالْـحُمَّى وَالسَّهَرِ**».

(٤) **صحيح**: رواه البخاري (١٣).

وقال ﷺ: «**الْـمُسْلِمُ أَخُو الْـمُسْلِمِ**»[1].

رابعاً: أنه -أي: حزبُ الله- في الجماعاتِ، يرى وجوبَ لزومِ جماعةِ المسلمينَ وإمامهم القائمِ، وأداءِ حقوقِهِ إليه.

استجابةً لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩].

واستجابةً لقوله ﷺ: «**عَلَى الْـمَرْءِ الْـمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ؛ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ**»[2].

واستجابةً لقوله ﷺ لحذيفةَ بنِ اليمانِ رضي الله عنه: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْـمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**»[3].

واستجابةً لقوله ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْـجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[4].

فهل الأحزابُ اليومَ يَلْزَمون جماعةَ المسلمين وإمامَهم، أم يخرجون على جماعةِ المسلمينَ وإمامِهم؟!

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩) واللفظ له.

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

(٤) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩).

وأما سمات الأحزابِ الشيطانيةِ البدْعيةِ:

وكما امتازَ الحزبُ الإلهيُّ الرحمانيُّ السنيُّ بجملةِ سماتٍ، فكذلك اتسمتِ الأحزابُ الشيطانيةُ البدعيةُ بعدة سماتٍ؛ مِنْ أبرزِها:

أولاً: إلزامُ أَنفُسِهم والخلقِ بما ليس بلازمٍ في الشرع

والنبيُّ ﷺ يقول: «**لا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْـخَالِقِ**»(١).

والإلزامُ بما ليسَ في الشرعِ شعارُ أهلِ البِدَعِ والأهواء، يقول شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية: (كان مِنَ شعارِ أهل البدع إحداثُ قولٍ أو فعلٍ، وإلزامُ الناسِ به، وإكراهُهم عليه، والموالاةُ عليه، والمعاداةُ على تركه، كما ابتدعتِ الخوارجُ رأيَها وألزمَتِ الناسَ به، ووالَتْ وعادَتْ عليه، وابتدَعَتِ الرافضةُ رأيَها وألزمَتِ الناسَ بِه، ووالَتْ وعادَتْ عليه، وابتدَعَتِ الجَهْمِيَّةُ رأيَها وألزَمتِ الناسَ به، ووالَت وعاَدْت عليه)(٢).

والحزبيونَ في هذه الأيامِ ابتدعوا بدعةَ المظاهراتِ، وألزموا أنفسَهم والناسَ بها، وهي ليست مِنْ دينِ الله في شيءٍ.

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ٦٦)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٧٠/ ٣٨١)، [«صحيح الجامع» (٧٥٢٠)].

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ١٨).

ثانياً: الغُلُوُّ في تقريبِ الموافِقِ لهم وإبعادِ المخالفِ لهم.

واللهُ عز وجل يقول: ﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ [النساء:١٧١].

ويقول ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ**»(١).

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ رحمهُ اللهُ: (والرافضةُ وهم رؤوسُ المبتدِعةِ سلكوا في الصحابةِ رضي الله عنهم مسلَكَ التفرُّقِ فوالَوا بعضهم وغلوا فيه، وعادَوا بعضَهم وغَلَوا في معاداتِه، وقد يسلكُ الحزبيون ما يشبهُ هذا، فتجدُ أحدَ الحزبيين يتولى فلاناً ومُحِبِّيه، ويُبغِضُ فلاناً ومحبيه، ويَسُبُّ هذا ويُبَدِّعُه، ويمدَحُ هذا ويثني عليه، كلُّ ذلكَ بغير حَقٍّ، وهذا كلُّه من التفرقِ والتشَيُّعِ الذي نهى اللهُ عنهُ ورسولُهُ ﷺ.

فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٥٩])(٢).

ثالثاً: التسميةُ بما لم يُسَمِّ اللهُ تعالى عبادَه المؤمنين

والله عز وجل يقول: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾ [الحج:٧٨].

---

(١) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٣٠٢٩)، وأحمد (١/ ٣٤٧)، الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٨٩/ ٧٤٢)، [«الظلال» (٩٨)].

(٢) «منهاج السنة» (٥/ ١٣٣) بشيء من التصرف والاختصار.

وقال ﷺ: «وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْـجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُثَاءِ جَهَنَّمَ، وَإِنْ صَامَ وَإِنْ صَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، فَادْعُوا الْـمُسْلِمِينَ بِأَسْمَائِهِمْ بِمَا سَمَّاهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الْـمُسْلِمِينَ الْـمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»(١).

رابعاً: التعصبُ للطائفة أو الجماعةِ، أو الحزبِ ولو خالفَ الشرعَ

والنبيُّ ﷺ يقول: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْـجَمَاعَةَ، فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلاَ يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلاَ يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ»(٢).

أسبابُ التحزُّبِ المذموم، وآثارُه السيئةُ على الأمةِ الإسلامية

قلنا فيما سبق إنَّ اللهَ قَسَمَ الخلقَ إلى قسمين:

القسمُ الأول: حزبُ الله.

قال تعالى في وصفه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة].

وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة].

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ٣٤٤)، والحاكم (١٥٣٤)، والطبراني في «الكبير» (٣٤٣١)، [«صحيح الترغيب» (٥)].

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٨).

القسمُ الثاني: حزبُ الشيطان.

قـال تعـالى في وصـفه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ١٩﴾ [المجادلة].

وقد تكلمنا فيما سبق أيضاً عن أبرزِ سماتِ حزبِ الله، وعن أبرزِ سماتِ حزبِ الشيطان، لِيَهلِكَ من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة.

وكلامنا الآن سيكون عن **أسبابِ التحزُّبِ المذمومِ، وآثارِهِ السيئةِ على الأمةِ الإسلاميةِ.**

التحزبُ الذي نراهُ في الأمةِ اليومَ خِنْجَرٌ مسمومٌ طُعِنَتْ به أمةُ الإسلامَ فَفَرَّقها فِرقاً وأحزاباً ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ٥٣﴾ [المؤمنون].

التحزُّبُ الذي نراهُ في الأمةِ اليومَ ينافي الاجتماعَ الذي أَمَرَ الإسلامُ به، ولا يَجلبُ على الأمةِ إلا التفرقَ، لأنَّ الحقَّ واحدٌ لا يتعدد، وليس بعدَ الحقِّ إلا الضلالُ.

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ١٥٣﴾ [الأنعام].

- فالأمةُ الإسلاميةُ تَعبدُ إلهًا واحدًا.

قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ٩٢﴾ [الأنبياء].

• وتتأسى برسولٍ واحدٍ.

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب].

ويقولُ سبحانه في وصف هذا الرسول: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم].

• وتَتْبعُ كتاباً واحداً.

قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾ [الأنعام].

ويقول سبحانه في وصفِ هذا الكتابِ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فُصِّلَت].

• وتصلي إلى قِبلةٍ واحدةٍ.

قال تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة:١٥٠].

• وتسلُكُ سبيلاً واحداً، وهو سبيلُ الله، وهو سبيلُ المؤمنين.

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء].

ويقولُ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: (خَطَّ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: «**هَـذَا سَـبِيلُ اللهِ**»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ**» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿**وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ**﴾[الأنعام] الآية)(1).

فإذا كانت الأمةُ الإسلاميةُ تعبدُ إلهًا واحدًا، وتتأسى برسولٍ واحدٍ، وتتبعُ كتاباً واحداً، وتصلي إلى قبلة واحدة، وتسلك سبيلاً واحدًا، وحزبُ اللهِ حزبٌ واحدٌ لا ثانيَ له، فما هذا التحزُّبُ الذي نراهُ في الأمة اليوم؟

ما هي أسبابُهُ، وما هي آثارُهُ السيئةُ على الأمةِ الإسلامية؟

أولاً: أسبابُ التحزبِ المذمومِ

السببُ الأولُ: فسادُ العقيدةِ وقلةُ الدين.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾ وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ۖ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأنبياء].

---

(1) حسن: رواه النسائي في «الكبرى» (١١١٠٩)، وأحمد (١/ ٤٣٥)، والطيالسي (٢٤١)، والدارمي (٢٠٢)، [«المشكاة» (٢٧)].

السببُ الثاني: فسادُ المنهج.

لما تركَ بعضُ الناسِ منهجَ الصحابةِ المعصوم، واتبعوا مناهج البشر، تفرقوا وتحزّبوا واختلفوا، يقول ﷺ: «**لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ وَاحِدَةٌ فِي الْـجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**» قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**الْـجَمَاعَةُ**»(١).

ويفسرُ لنا النبيُّ ﷺ الجماعةَ فيقول: «**وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**» قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»(٢).

فيا من تركتم منهجَ الصحابةِ وتَحَزَّبتم وسلكتم منهجَ الحزبيين، وسميتم أنفسَكمُ بالسلفيين زعمتم؛ لقد ضللتمُ الطريقَ وما أنتم بمصلحين، فالإصلاحُ الحقيقيُّ لا يكونُ إلا بالرجوعِ إلى الدينِ واتباعِ منهجِ الصحابةِ رضي الله عنهم أجمعين.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١].

وقال ﷺ: «**إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللهُ عَلَيْكُمْ ذُلاًّ لاَ يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ**»(٣).

---

(١) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٣٩٩٢)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٧٠/ ١٢٩)، وفي «مسند الشاميين» (٩٨٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٣)، [«السلسلة الصحيحة» (١٤٩٢)].

(٢) **حسن**: رواه الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم (٤٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٤٢)، [«السلسلة الصحيحة» (١٣٤٨)].

(٣) **صحيح لغيره**: رواه أبو داود (٣٤٦٢)، والبزار (٥٨٨٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٠٩)، [«صحيح الترغيب» (١٣٨٩)].

وقال ﷺ لأصحابِه يوماً: «**إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ**» فَقَالُوا: فَكَيْفَ لَنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ وَكَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَالَ: «**تَرْجِعُونَ إِلَى أَمْرِكُمُ الأَوَّلِ**»(١).

والرجوعُ بالأمةِ إلى أمرِها الأولِ الذي كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ الكرامُ لا يكونُ أبداً بالتحزُّبِ، وإنما يكونُ بالدعوةِ إلى اللهِ على بصيرةٍ على منهاجِ النبوة.

السببُ الثالثُ: اتباعُ الظنِّ وما تهوى الأنفس

والضلالُ كُلُّهُ، والهلاكُ كُلُّهُ، والتفرقُ كُلُّهُ في اتباع الظنِّ والهوى.

قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ﴾ [الحُجُرات:١٢].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة].

وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص].

---

(١) **صحيح**: رواه الطبراني في «الكبير» (٣٣٠٧)، وفي «الأوسط» (٨٦٧٩)، [«السلسلة الصحيحة» (٣١٦٥)].

والهوى يُفَرِّقُ ولا يُجَمِّعُ لأنَّ كلَّ حزبٍ يَتَّبِعُ هواه.

عن معاوية ﵁ قال: (قَامَ فِينَا رَسُولُ الله ﷺ يَوْمًا فَذَكَرَ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَبْلَكُمْ تَفرَّقُوا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فِي الأَهْوَاءِ، أَلا وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً فِي الأَهْوَاءِ؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ)(1).

فالهوى يُفرِّقُ ويُضِلُّ ويُعمي القلوبَ.

كيف لا؟

واللهُ عزّ وجل يقول: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [الفرقان].

ويقول سبحانه: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الجاثية].

السببُ الرابعُ: الغُلُوُّ وسوءُ الفهمِ في الدين، والابتعادُ عن العلماءِ الربانيين.

وهذا ما حصلَ للخوارجِ فقد غَلَوْ في الدينِ، وفهِموا النصوصَ الشرعيةَ فهماً خاطئاً مخالفاً لفهم الصحابةِ ﵃، فدفعهم ذلك إلى الخروج على عليّ بنِ أبي طالبٍ ﵁ وقاتلوه، ولهذا لما ناظرهمُ ابنُ عباسٍ ﵄ وبيَّنَ لهم الفهمَ الصحيحَ للنصوصِ رجعَ منهم ألفان(2).

---

(1) **صحيح لغيره**: رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢)، [«الظلال» (٢)].

(2) رواه الحاكم (٢٦٥٦).

وفي ذلك دليلٌ على أنَّ الرجوعَ إلى أهلِ العلمِ فيه السلامةُ من الشرورِ والفتنِ.

كيف لا؟

واللهُ عز وجل يقول: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل].

ومما يدلُّ على أنَّ الرجوعَ إلى أهلِ العلمِ خيرٌ للمسلمين في أمورِ دينهم ودنياهم قصةُ يزيدَ الفقيرِ وجماعتِه.

يقول يزيدُ الفقير: (كُنْتُ قَدْ شَغَفَنِي رَأْيٌ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ، فَخَرَجْنَا فِي عِصَابَةٍ ذَوِي عَدَدٍ نُرِيدُ أَنْ نَحُجَّ، ثُمَّ نَخْرُجَ عَلَى النَّاسِ، قَالَ: فَمَرَرْنَا عَلَى الْـمَدِينَةِ فَإِذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ - جَالِسٌ إِلَى سَارِيَةٍ - عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْـجَهَنَّمِيِّينَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ! مَا هَـذَا الَّـذِي تُحَـدِّثُونَ؟ وَاللهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢] وَيقول: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [الحج:٢٢] فَمَا هَذَا الَّـذِي تَقُولُـونَ؟ قَـالَ: فَقَالَ: أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَ بِمَقَامِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، يَعْنِي الَّذِي يَبْعَثُهُ اللهُ فِيهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: فَإِنَّهُ مَقَامُ مُحَمَّدٍ ﷺ الْـمَحْمُودُ الَّذِي يُخْرِجُ اللهُ بِهِ مَنْ يُخْرِجُ... إلى أن قال: فَرَجَعْنَا، قُلْنَا: وَيْحَكُمْ! أَتُرَوْنَ الشَّيْخَ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؟! فَرَجَعْنَا، فَلاَ وَاللهِ مَا خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ)[1].

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٩١).

السببُ الخامسُ: حبُّ الدنيا والحرصُ على العلوِّ في الأرض، وفسادُ النيات

وهذا واضحٌ جداً في أحزابِ اليوم، فهم بالأمسِ كانوا يتكلمون باسمِ الإسلام ويقولون: الإسلامُ هو الحلُّ، فلما وصلوا إلى سُدَّةِ الحكمِ، جعلوا المدنيةَ والديمقراطيةَ والحريةَ هي الحلُّ ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

والله عز وجل يقول: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ (٨٣)﴾ [القصص].

ثانياً: الآثارُ السيئةُ للحزبيةِ على الأمةِ الإسلامية

١. التناحُر والتنافرُ والتنازعُ والتحاسدُ والتباغضُ والتدابر

وهذه أمراضٌ خطيرةٌ تنتشرُ في الأمةِ بسببِ التحزبِ مما أدى إلى ذهابِ قوةِ المسلمينَ وضعفِهم وزوالِ دولتهم.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ (٤٦)﴾ [الأنفال].

وقال ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَجَسَّسُوا، وَلاَ تَنَافَسُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ الله إِخْوَانًا**»[1].

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٠٦٦)، ومسلم (٢٥٦٣) واللفظ له.

٢. الانشغالُ بالسياسةِ الأوروبيةِ التي أفسدتِ البلادَ والعباد

ويا ليتَ الحزبيينَ انشغلوا بالسياسةِ الشرعيةِ، وإنما دفعهم الغلوُّ في فقهِ الواقعِ في الانغماسِ في السياسةِ الأَوروبية الظالمةِ؛ يقول الإمامُ الألبانيُّ رحمهُ الله: (يجبُ ألا يدفعنا الرضا بفقهِ الواقعِ بصورتِه الشرعيةِ، أو الانشغالُ به إلى ولوجِ أبوابِ السياسةِ المعاصرةِ الظالمِ أهلُها، مُغترين بكلماتِ الساسةِ، مرددين لأساليبهم، غارقينَ بطرائقِهم، وإنما الواجبُ هو السيرُ على السياسةِ الشرعيةِ، ألا وهي (رعايةُ شؤونِ الأمةِ) ولا تكونُ هذه الرعايةُ إلا في ضوءِ الكتابِ والسنةِ، وعلى منهجِ السلفِ الصالحِ، وبيدِ أولي الأمرِ من العلماءِ العاملين والأمراءِ العادلين، فإنَّ اللهَ يزعُ بالسلطانِ ما لا يزعُ بالقرآن. أما تلكَ السياسةُ الغربيةُ التي تفتحُ أبوابَها، وتغرُّ أصحابها: فلا دينَ لها، وسائرُ من انساقَ خلفَها أو غرقَ ببحرِها أصابه بأسُها، وضربه جحيمُها، لأنه انشغلَ بالفرعِ قبلَ الأصلِ، ورحمَ اللهُ مَنْ قال: من تعجلَ الشيءَ قبلَ أوانِه عوقبَ بحرمانه)[1].

وظنَّ الحزبيون الذين انشغلوا بالسياسةِ الأوروبيةِ الظالمةِ أنهم يحسنون صنعًا، ويخدمون البلادَ والعباد.

والله عز وجل يقول: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف].

---

(١) «فقه الواقع» (ص٦٢-٦٣).

ويقول سبحانه: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ ﴾ [فاطر:٨].

ويقول سبحانه: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم ﴿١٤﴾ ﴾ [محمد].

٣. إقرارُ التحاكمِ إلى الأحكامِ الوضعيةِ، والتهوينُ من أمرِ الأحكامِ الشرعية

والسببُ في ذلك قلةُ الدين، ومخالطةُ الساسة والعِلمانيين، وغيرِ المسلمين، وكما قالوا: كثرةُ المساسِ تُفقدُ الإحساس، فكم كُنا نسمعُ من بعضِ الحزبيين قديماً في خطبهم ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [المائدة].

واليومَ وبعدَ أنْ وصلوا إلى الحكم لم يعودوا يتكلمون بها، ولا يُحكِّمون شرعَ الله، والله عز وجل يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [الصف].

٤. مداهنةُ أهلِ البدعِ والتقربُ إليهم، والتلونُ وعدمُ الوضوحِ في الأحكامِ الشرعيةِ إرضاءً للعامة.

كالتمييع في حديثهم عنِ: الربا، والحجابِ، والسباحةِ للمرأة والغناءِ والمعازفِ، ومشاركةِ المرأةِ في العملِ السياسي، وغير ذلك مما لا يقرُّه شَرعُنا.

والله عز وجل يقول: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [القلم].

ورضي الله عن ابنِ مسعودِ الذي قال: (مَن كانَ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بمن قد مـاتَ، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ)[1].

ورحمَ اللهُ من قال: أركانُ الحزبيةِ ثلاثةٌ: الكذبُ، الخداعُ، التلبيسُ[2].

٥. مشابهةُ أهلِ الكتابِ، واتباعُ سَنَنِهم

والله عـز وجـل يقـول: ﴿**وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾**﴾ [آل عمران].

وصدقَ رسولُ الله ﷺ حين قال: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لاتَّبَعْتُمُوهُمْ**» قُلْنَـا: يَـا رَسُـولَ الله! آلْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «**فَمَنْ**»[3].

فأهلُ الكتابِ اتخذوا أحبـارَهم ورهبـانَهم أربابًـا مـن دونِ الله، والمتعـصبونَ للأحزابِ اتخذوا قادتَهم وسادتَهم أربابًا مـن دونِ الله، فهـم لم يعبـدوهم؛ ولكـن أطاعوهم وحَرَّموا ما حرَّموا وحلَّلوا ما حلَّلوا، وهذه هي العصبيةُ الحزبيـةُ التـي فرَّقتِ الأمةَ، وجعلتها فرقاً وأحزاباً ﴿**كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾**﴾ [المؤمنون].

---

(١) رواه البغـوي في «شرح الـسنة» (١/ ٢١٤، ٢١٥)، وابـن عبـد الـبر في «جـامع بيـان العلـم وفـضله» (٢/ ١١٩)، والقرطبي في «تفسيره» من طريق سُنيد (١/ ٦٠) بلفظ: (من كان منكم متأسيا فليتأسى...) وروي باللفظ المذكور عن عبد الله بن عمر، رواه أبـو نعـيم في «الحليـة» (١/ ٣٠٥)، والخطيـب في «تـالي التلخيص» (١/ ٣٧١).

(٢) «أحكام التصوير» للشيخ مقبل (ص٥).

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) واللفظ له.

والله عز وجل يُبَرِّئُ رسولَهُ ﷺ من هؤلاء الذين فَرَّقوا دينهم.

فيقـول سـبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ۝١٥٩﴾ [الأنعام].

فالحزبيةُ التي نراها اليومَ: ويلٌ وثبورٌ ولو ادعتْ أنها على الهدى والنور.

والحزبيةُ التي نراها اليومَ: محنةٌ وفتنةٌ ولو زعمت أنها على الكتابِ والسنة.

والحزبيةُ مَرَضٌ خطير، من ابْتُلِيَ به هلك... فكونوا من الحزبية والتحزب على حذرٍ.

ولعلَّ سائلاً يسأل: هل الإسلامُ يمنعُ منَ العملِ الجماعيِّ؟

الجوابُ: لا، بلِ الإسلامُ يحثُّ على التنظيمِ والتخطيطِ والعملِ الجماعيِّ في الدعوةِ إلى الله حتى تؤتِيَ الدعوةُ أُكُلَها، وتحققَ أهدافَها.

ولكنِ العملُ الجماعيُّ أو التجمعُ الشرعيُّ لا بدَّ أن ينضبطَ بالضوابطِ الشَرعية التالية:

١ - **الاجتماعُ على البرِّ والتقوى**، لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة:٢].

٢ - **الدعوةُ إلى الكتابِ والسنةِ بفهمِ سلفِ الأمة**، لقوله ﷺ: «**تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ**»(١).

(١) **صحيح**: رواه الحاكم (٣١٩) واللفظ له، والبزار (٨٩٩٣)، والدارقطني في «سننه» (٤٦٠٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤) بلفظ: «خلفت فيكم ما لم....»، [«صحيح الجامع» (٢٩٣٧)].

ولقوله ﷺ: «**كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**» قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»(١).

٣- ألا تدعوَ إلى معصيةٍ ولا تنصرَ عصبية، لقوله ﷺ: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْـجَمَاعَةَ، فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ(٢) أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ فَقِتْلَةٌ(٣) جَاهِلِيَّةٌ**»(٤).

٤- **أن يُقِرَّهُ علماءُ أهلِ السنةِ والجماعةِ**، لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل].

فالعلماءُ هم ورثةُ الأنبياء.

والعلماءُ هم أعلمُ الناسِ بالحقِّ، وأرحمُ الناس بالخلق.

والعلماءُ هم زينةُ الأرضِ يُهتدى بهم في ظلماتِ الفتنِ.

٥- **أن لا تشُقَّ عصا الطاعةِ لولاةِ الأمرِ منَ المسلمين**، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩].

---

(١) **حسن**: رواه الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم (٤٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٤٢)، [«السلسلة الصحيحة» (١٣٤٨)].

(٢) لعصبة: أي: يغضبُ ويقاتلُ ويدعو لا لنصرة الدين والحق بل لمحض التعصب لقومه وهواه كما يقاتلُ أهل الجاهلية.

(٣) فقتلة جاهلية: أي: فقتلةُ كقتله أهل الجاهلية.

(٤) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٨).

ولقوله ﷺ: «أَلاَ مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ؛ فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلاَ يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[1].

٦- أن لا تكونَ لديهم بَيعةٌ.

٧- أن يلتزمَ الشريعةَ في وسائله.

خلاصةُ الأمر: التكتلُ والتجمعُ في سبيلِ العملِ بالإسلامِ الذي كانَ عليه الرسولُ ﷺ أمرٌ واجبٌ، لا يختلفُ فيه اثنان، ولا ينتطحُ فيه عنزان كما يُقال، بل لن تقومَ قائمةُ المسلمين، ولن يتحققَ المجتمعُ الإسلاميُّ، ولن تقومَ الدولةُ الإسلاميةُ إلا بمثلِ هذا التجمع، لكنْ شروطُه: أن لا يكونَ عصبيةً لشخصٍ، أو لطائفةٍ دونَ أخرى، وإنما التعصبُ للهِ فيما جاءَ عنِ اللهِ ورسولِهِ ﷺ وعلى منهجِ السلفِ الصالح[2].

وهذا الاجتماعُ ليسَ إلا وسيلةً من وسائلِ الدعوةِ إلى الله، فيُنظر إلى حالِ الطائفةِ المجتمعةِ: (فإنْ كانوا مجتمعينَ على ما أمرَ اللهُ به ورسولُه، من غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ، فهم مؤمنونَ، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، وإن كانوا قد زادوا في ذلكَ ونَقَّصوا، مثلَ التعصبِ لمن دخل حزبَهم بالحقِّ والباطلَ، والإعراضِ عمن لم يدخلْ في حزبهم -سواءٌ كان على الحقِّ أو الباطلِ- فهذا من التفرقِ الذي ذَمَّهُ اللهُ تعالى ورسوله)[3].

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٥٥).

(٢) انظر: «العمل الجماعي في الإسلام» للشيخ عبد الله السبت رحمه الله (ص٤٩).

(٣) «فتاوى شيخ الإسلام» (١١/ ٩٢).

وسُئِلَ إمامُ العصرِ فضيلةُ الشيخِ محمدُ ناصرُ الدينِ الألبانيُّ رحمه الله: هل ترونَ أنَّ أصلَ فكرةِ العملِ الجماعيِّ اليومَ بدعةٌ وحرامٌ؟

فأجابَ الشيخ رحمه الله: **لا!** العملُ الجماعيُّ ليسَ هناك مجالٌ لإنكارِه، إذا لم يقترنْ بالتحزب.

والعملُ الجماعيُّ، يشمَلُه عديدٌ من الآياتِ الكريمة.

كقوله تعالى: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ١١٩﴾ [التوبة].

وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٢].

فمثلُ هذا التعاونِ الجماعيِّ، ليسَ هناك مجالٌ لإنكارِه إطلاقًا، لأنَّ الإسلامَ قائمٌ على هذا التعاونِ، ولكنَّ الظاهرةَ التي تبدو في العصرِ الحاضرِ قد انحرفَتْ عن هذه الغايةِ من التعاونِ على البرِّ والتقوى بما خالطَها من التحزبِ والتعصبِ إلى درجةِ أنه صارَ أمراً مهضوماً مقبولاً عندَ كثيرٍ من الدعاةِ؛ كالتكتلِ باسمِ الحزب.

ونحن نعلمُ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد نهى في كتابه عن التعصبِ لحزبٍ أو طائفةٍ أو جماعةٍ لها نظامُها الخاص، ومنهجُها الخاص كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ٣٢﴾ [الروم][1].

(١) «مختصر الحثيث» (ص٥٤٩).

الأمرُ الثامن
الفهم الصحيحُ لأسبابِ العزِّ والنصرِ والتمكينِ والجهادِ في سبيل الله يحفظُ المؤمنَ من الفتنِ

يستطيعُ المؤمنُ أن يواجهَ الفتنَ بالفهم الصحيح لأسباب العز والنصر والتمكين، وبالفهم الصحيح أيضاً للجهادِ في سبيل الله بضوابطه الشرعية.

الناسُ قديماً وحديثاً يَحْرِصُونَ على العزّةِ -وهي الشَّرفُ والرِّفعةُ والغَلَبةُ والمَنَعةُ- ولكن اختلفوا في طريقة الوصول إليها.

• فالكفّارُ رأَوْا أنّ عِزَّتَهم في اتخاذِهِمْ آلهةً غيرَ الله، فأذلَّهُمُ اللهُ.

قالَ تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم].

• والمنافقون رَأَوْا أنّ عزَّتَهم في موالاتِهم للكُفَّارِ، فأذلَّهُمُ اللهُ.

قالَ تعالى لرسولِه ﷺ: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٣٩﴾﴾ [النساء].

• وأمّا المؤمنونَ الصادقونَ فقد عَلِموا وأيقَنوا أنّ العزَّةَ لله وحدهُ.

قالَ تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر:١٠]. فطلبوها مِنَ الله وحدَه، فأعزهم الله.

قَالَ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ٨﴾ [المنافقون].

وضَربَ الفاروقُ عمرُ ﷺ للأمّةِ أروعَ الأمثلةِ في الاعتزازِ بالإسلامِ فقط فقال: (إنّا كُنّا أذلَّ قومٍ، فأعَزَّنا اللهُ بالإسلامِ، فَمَهْمَا نَطْلُبُ العِزَّةَ بغيرِ ما أعَزَّنا اللهُ به، أذلّنَا اللهُ)[1].

واللهُ -عزَّ وجلَّ- وعدَ عبادَهُ المؤمنينَ الصّادقينَ الذين طلَبوا العزةَ منه بالإسلامِ أن يُعِزَّهُمْ وينصرَهُمْ ويُمكّنَهُم في الأرضِ.

قالَ تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ﴾ [النور:٥٥].

وقالَ تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١﴾ [غافر].

وقالَ تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ١٠٥﴾ [الأنبياء].

وقالَ ﷺ: «**بَشِّرْ هذهِ الأُمَّةَ بالسَّناءِ، والدِّينِ، والرِّفْعَةِ، والنَصْرِ، وَالتَّمْكِينِ في**

(١) رواه الحاكم (٢٠٧)، والدينوري في «المجالسة» (٤١٨).

الأَرْضِ، فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ عَمَلَ الآخِرَةِ للدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ»(١).

وقـالَ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ زَوَى لِي الأَرضَ**» -أي: ضـمَّ ليَ الأرضَ- «**فَرَأَيْـتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا وَإِنَّ مُلْكَ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا**»(٢).

• واللهُ -عزَّ وجلّ- إذا وعدَ لا يُخْلِفُ وعدَهُ.

قالَ تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾ [الروم].

وقالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١١١﴾ [التوبة].

والأمةُ الإسلاميةُ اليومَ تمرُّ بحالاتٍ أخبَرَ عنها رسولُ الله ﷺ فوصلَتْ إلى ما وصلَتْ إليه منَ الذُّلِّ والضَّعفِ والتَّفرُّقِ الذي لا يخفى على أحدٍ.

الحالةُ الأولى: حالةُ الوَهْنِ «حبُّ الدُّنْيَا وكَرَاهِيَةُ الموتِ»

• عن ثوبانَ رضي الله عنه قـالَ: قـالَ رسـولُ الله ﷺ: «**يُوشِـكُ أَنْ تَـدَاعَى عَلَـيْكُمْ الأُمَمُ، كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَةُ إلى قَصعتِهَا**» فقال قائلٌ: أَوَمِن قلةٍ نحنُ يومئذٍ؟ قال: «**بَلْ**

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ١٣٤) والحاكم (٧٨٦٢) وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٥٥-٢٥٦) والبيهقـي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣١٨) واللفظ لأحمد [«صحيح الترغيب» (٢٣)]

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (٢٨٨٩).

أَنْتُمْ يَومَئِذٍ كثيرٌ؛ ولَكنكم غُثاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، ولينـزعَنَّ اللهُ مـن صُـدورِ عـدوِّكم المهابةَ مِنكُمْ، وَلَيَقذِفَنَّ اللهُ في قُلُوبكُم الوَهْنَ». قالوا: يا رسولَ الله! وما الـوَهنُ؟ قال: «**حبُّ الدُّنْيَا وكَرَاهِيَةُ الموتِ**»[1].

• وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِذَا تَبَايَعْتُمْ بالعِينةِ، وأخـذتُمْ أذنابَ البقرِ، وَرَضِيْتُم بِالزّرْعِ، وتَرَكْتُم الجِهَـادَ**» -وهـذا كنايـةٌ عَـنْ حُـبِّ الـدُّنيا وكراهيةِ الموتِ كما جاءَ في الحديثِ الأولِ- «**سَلَّطَ اللهُ علَـيكم ذُلاًّ لاَ يَنْزِعـهُ حتّـى تَرْجِعُوا إِلَى دِينكُمْ**»[2].

• وهذا ظاهرٌ جداً في الأمةِ اليومَ، فالذين يَخرجونَ في مظـاهراتٍ لا يَطلبـونَ إلا الدُّنيا، والأطباءُ الذين يعتصمونَ ويمتنعـونَ عـنِ العمـلِ ويتركـونَ المـرضى يموتُونَ، لا يُريدونَ إلّا الدُّنيا، والُمعلِّمونَ الذين يُضرِبونَ عن التَّدريسِ ويَتركـونَ الطلابَ بدونِ تعليمٍ، لا يُريدونَ إلا الدّنيا.

الحالةُ الثانيةُ: حالةُ الدَّخَنِ «انحرافٌ عنِ السُّنَّةِ، وفَسَادٌ في القلوبِ»

• يقولُ حذيفةُ رضي الله عنه: (كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ الله ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! إِنَّـا كُنَّـا فِي جَاهِلِيَّـةٍ وَشَرٍّ، وَجَاء اللهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِن شَرٍّ؟

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٢٩٧) وأحمد (٥/ ٢٧٨) والطيالسي (٩٩٢) والبيهقـي في «دلائـل النبـوة» (٦/ ٥٣٤) واللفظ لأبي داود [«السلسلة الصحيحة» (٩٥٨)]

(٢) **صحيح لغيره**: رواه أبو داود (٣٤٦٢) والبزار (٥٨٨٧) والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٤١٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣١٦) [«صحيح الترغيب» (١٣٨٩)].

قَالَ: «**نَعَمْ!**»، قُلْتُ: وهَلْ بَعْدَ هَذَا الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟

قَالَ: «**نَعَمْ! وَفِيهِ دَخَنٌ**»، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟

قَالَ: «**قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ**»، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟

قَالَ: «**نَعَمْ! دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «**هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا**»، قُلْتُ: فَمَا تَأمرُني إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟

قَالَ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْـمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**»، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «**فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْـمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**»[1].

• وهذا ظاهرٌ في الأمةِ اليوم، بُعدٌ عن السنةِ، وفسادٌ في القلوب إلاَّ مَنْ رَحِمَ ربي.

الحالةُ الثالثةُ: حالةُ الفوضى «جاهلٌ يُفتي، ورُوَيْبِضَةٌ يتكَلَّمُ»

• قالَ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَـادِ، وَلَكِـنْ يَقْـبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[2].

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٦) ومسلم (١٨٤٧).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٠٠) ومسلم (٢٦٧٣).

• وقالَ ﷺ: «**سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ**»، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «**الرَّجُلُ التَّافِهُ يتكلمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ**»(١).

• وهذا ظاهرٌ في الأمةِ اليومَ، فَمَنِ الذي يُفتي للشَّبابِ بالخُروجِ إلى الشارعِ في مظاهراتٍ، ويُخْبِرُهُمْ أنَّ مَنْ ماتَ منهم ماتَ شهيدًا؟! وَمَن الذي يتكلَّمُ في المسائلِ الكبارِ للأمةِ اليومَ؟!

العِزَّةُ بيدِ اللهِ وحدَهُ، واللهُ -عزَّ وجلّ- وعدَ المؤمنينَ بالعِزَّةِ والنَّصرِ والتَّمكينِ، واللهُ -عزّ وجلّ- لا يُخْلِفُ وعدهُ، والأمةُ الإسلاميةُ اليوم أصابَها الوَهْنُ: (وهو حبُّ الدنيا وكراهيةُ الموت)، وحَلَّ بها الدَّخَنُ (وهو الانحرافُ عن السُّنةِ وفسادُ القلوبِ)، وانتشرَتْ فيها الفَوضى: (جاهلٌ يُفتي، ورويبضةٌ يتكلمُ).

فما السبيلُ إلى العِزِّ والنصرِ والتمكينِ؟؟

• هل العِزُّ والنَّصرُ والتمكينُ يكونُ بالمُظاهراتِ السِّلميَّةِ (زعموا) التي تَبدأُ بالمُطالبةِ بالإصلاحِ وتنتهي بالمطالبةِ بإسقاطِ النِّظامِ؟!

• هل العِزُّ والنَّصرُ والتَّمكينُ يكونُ بتخريجِ الشَّبابِ المتَحمِّس من جامعةِ (الفيس بوك) اليَهوديَّةِ إلى الشَّوارعِ لِتَخريبِ بلادِهمْ؟!

---

(١) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٤٠٣٦) وأحمد (٢/ ٢٩١) والحاكم (٨٤٣٩) من حديث أبي هريرة، ورواه أحمد (٣/ ٢٢٠) والطبراني في «الأوسط» (٨٤٣٩) من حديث أنس، والبزار (٢٧٤٠) من حديث عوف بن مالك، واللفظ لابن ماجه [«السلسلة الصحيحة» (١٨٨٧)]

• هل العِزُّ والنَّصرُ والتَّمكينُ يكونُ بالخروجِ على ولاةِ الأمرِ، وفضحِهِمْ على رؤوسِ الأشهادِ؟!

• هل العِزُّ والنَّصرُ والتَّمكينُ يكونُ بالاعتداءِ على رجالِ الأمنِ الذين يحفظونَ الأمنَ والأمانَ في البلادِ؟!

العِزُّ والنَّصرُ والتَّمكينُ لا يمكنُ أن يتحقق أبدًا إلا بشَرطينِ اثنَين:

الشرطُ الأولُ: الإعدادُ الإيمانيُّ

وذلك لأنّ اللهَ -تبارك وتعالى- قَدْ رَهَن النَّصر بأهلهِ.

فقالَ تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم].

وقالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٧﴾﴾ [محمد].

وقالَ تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٥٥].

فالنَّصرُ مرهونٌ بأهلهِ، فإذا قالَ قائلٌ: أينَ العِزُّ والنَّصرُ والتَّمكينُ الذي وعدَ اللهُ به؟

قُلنا له: أين المؤمنونَ الذي يَستحِقونَ العِزَّ والنَّصرَ والتَّمكين؟!

فاللهُ -عزَّ وجلّ- يقولُ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ

نَصْرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ﴿٢١٤﴾ [البقرة].

وقالَ تعالى: ﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [آل عمران].

الشرط الثاني: الإعدادُ الماديُّ

قالَ تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ﴾ [الأنفال:٦٠].

والعُدَّةُ الإيمانيةُ هي تقوى الله

لقد جَعلَ اللهُ العاقبةَ الحُسْنَى والعزَّ والنَّصرَ لأهلِ التَّقوى.

قالَ تعالى: ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴿١٣٢﴾﴾ [طه].

وقالَ تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصۡبِرُوٓاْۖ إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾﴾ [الأعراف].

وقالَ تعالى: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ﴿١٢٠﴾﴾ [آل عمران].

وقالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل].

وقالَ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمۡۖ لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرۡتُمُوهُمۡ وَأَقۡرَضۡتُمُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾ [المائدة:١٢].

فبان لذِي عينَينِ أنّ اللهَ -عزَّ وجلّ- ناصرُ هذه الأمة، لكنَّ النَّصرَ لا يكونُ إلا لأهلِهِ، ليسَ بالأمانيِّ والتخيُّلاتِ التي يُلْهِبُ بها الحَرَكِيّونَ والحِزْبِيُّونَ مشاعرَ الناسِ.

قالَ تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾﴾ [النساء].

ففي الآيةِ الكريمةِ دليلٌ على أنَّ ولايةَ اللهِ ونصرَهُ يُرْفَعانِ عن أهلِ السوءِ والمعاصي؛ وذلك لأنَّ عدوَّ المسلمينَ لا يَنتصِرُ عليهم بقوّتِهِ، وإنما يَنتصِرُ عليهم حينَ يتخلى عنهم ربُّهم، ويَكِلُهُمْ إلى أنفُسِهم، فهنالك تكون الغلَبَةُ لمَن غلَبَ.

العُدَّةُ الإيمانيةُ التي هي تقوى اللهِ يُشتَرَطُ فيها شرطان:

الشرطُ الأولُ: توحيدُ الله عَزَّ وجلّ الخالي من الشركِ.

الشرطُ الثاني: متابَعَةُ الرسولِ ﷺ الخاليةُ من الابتداعِ

وقد جَمَعَ اللهُ عزَّ وجلّ بين هذَينِ الشَّرطينِ في آيةٍ واحدةٍ من آياتِ الجهادِ، ألا وهي قولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال].

أيْ: أنَّ اللهَ معكَ ومُؤَيِّدُكَ وناصِرُكَ، وَوَلِيُّكَ، وهو أيضاً مع المؤمنينَ الذين حَقَّقُوا هذين الشَّرطَينِ: التوحيدُ والمتابَعَةُ. والتوحيدُ والمتابعَةُ هما الدِّينُ الذي جاءَ به محمدٌ ﷺ من عندِ ربِّهِ (لا إلهَ إلا اللهُ، محمدٌ رسولُ اللهِ).

فإذا حقَّقَ المؤمنونَ اليومَ هذَينِ الشَّرطينِ -أي رجَعوا إلى دينِهم الحقِّ- ونَصَروا اللهَ في أنفسِهم، كانَ حقّاً علَى الله أن يُعِزَّهُمْ ويَنْصُرَهُمْ ويمكِّنَ لهم في الأَرْضِ.

قالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد:٧].

وقالَ تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم].

وهذا وعدٌ من الله، واللهُ لا يُخْلِفُ وعدَه، قالَ تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾ [الروم].

• وقد أخبرَ النَّبيُّ ﷺ أنَّ العِزّةَ والنَّصرَ والتَّمكينَ والظهورَ لا يكونُ إلا للمُؤمنِينَ المُتمسِّكينَ بسُنَّةِ رسول الله ﷺ.

قالَ ﷺ: «**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كذلك**»(١).

وقالَ ﷺ: «**لاَ تَزَالُ طَائفةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ، لاَ يَضُرُّهُمْ خُذْلاَنُ مَن خَذَلَهُمْ حَتَّى تقُومَ السّاعةُ**»(٢).

إن الذي جعلَ هذه الطّائفةَ منصورةً هو تمسُّكُهُم بالسُّنةِ بعدَ توحيدِهم لله عزَّ وجلَّ، فلا يقولنَّ حِزبيٌّ أو حَرَكِيٌّ: مهما كانَ فينا من عيوبٍ؛ فإنَّ أعداءَنا كُفارٌ وظَلَمةٌ ومُعانِدونَ ومُستكبِرونَ عن الحقِّ، فنحن إذن المُستحقُّون للنَّصر!

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٩٢٠).

(٢) **صحيح**: رواه الترمذي (٢١٩٢) وابن ماجه (٦) وأحمد (٣/ ٤٣٦) وأبو يعلى (٦٤١٧) وابن حبان (٦١) واللفظ له [«السلسلة الصحيحة» (٤٠٣)].

نقولُ له: ها هُمْ أصحابُ محمدٍ ﷺ صفوةُ هذه الأمةِ وأفضلُها، نزلَ بهم ما نزلَ من الهزيمةِ بسببِ مخالفةٍ واحدةٍ من بعضِ الرُّماةِ لأمرِ رسولِ الله ﷺ.

• ففي غزوةِ أُحدٍ، أمرَ رسولُ الله ﷺ الرُّماةَ أن لا يُغادروا أَماكِنَهُمْ، فقال لهم: «**لاَ تَبْرَحُوا وَإِنْ رَأَيْتُمونَا ظَهَرْنَا عَلَيْهِم**» -أي انتصرنا عليهم- «**فَلا تبرحُوا، وإنْ رَأَيْتُمُوهُمْ ظَهَرُوا عَلَينَا فلا تُعِينُونَا**»(1).

وفي رواية: «**إِنْ رَأَيْتُمُونَا تَخَطَّفُنَا الطَّيْرُ**» -أي انهزمنا هزيمةً نكراءَ- «**فَلاَ تَبْرَحُوا مِن مَكَانِكُمْ**».

فلما رأى الرُّمَاةُ أن المسلمينَ انتصروا، تركَ بعضُ الرُّماةِ أماكنَهم التي أمرَهم الرَّسولُ ﷺ ألا يتركوها - وذهبوا ليُصيبوا من الغنائمِ، وخالفوا أمرَ رسولِ الله ﷺ، فتحوَّلَ النَّصرُ إلى هزيمةٍ، وقُتلَ سبعونَ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ. فلما تَعجَّبَ الصَّحابةُ مما نَزَلَ بهم، وهم على الحقِّ وعدُّوهم الكافرُ على الباطلِ، ورسولُ الله ﷺ بينَ أظهرِهم، واشتدَّ عليهم ذلك أنزلَ اللهُ على رسولِهِ ﷺ أن ما أصابَهم كانَ بسببِ مخالفتِهم لأمرِ رسولِ الله ﷺ.

قالَ تعالى: ﴿**أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٦٥**﴾ [آل عمران].

فيا من تَتطلَّعونَ إلى العِزِّ والنَّصرِ والتَّمكينِ في الأرضِ، وأكثرُكم يعصونَ

(1) **صحيح**: رواه البخاري (٣٠٣٩، ٤٠٤٣)

رسولَ الله ﷺ ويُخالفونَ أمرَه، فها هي مخالفةٌ واحدةٌ من الرُّماةِ في غزوةِ أحدٍ حَوَّلتِ النَّصرَ إلى هزيمةٍ. فهل من مُدّكر؟....... فهل من مُعتبِر؟

• وكان ﷺ يهتمُّ بأمرِ التَّوحيدِ حتى في الجهادِ؛ ففي غزوةِ حُنينٍ، والنَّبيُّ ﷺ في طريقهِ إلى حُنينٍ بالجيشِ، وكان فيهم رجالٌ حديثو عهدٍ بالإسلام، فرأَوا أن المشركِينَ يُعلِّقونَ أسلحتَهم بشجرةٍ يُقالُ لها: ذاتُ أنواطٍ، يطلبون منها البركة كما يفعلُ كثيرٌ من جُهَّالِ المسلمِينَ اليومَ الذين يَستعينونَ بالأولياءِ والصّالحينَ قبلَ دخولِ المعركة.

فقالَ هؤلاء الذين كانوا حديثي عهدٍ بالجاهليّةِ والشِّركِ: يا رسولَ الله! اجعلْ لنا ذاتَ أنواطٍ كما لهم ذاتُ أنواطٍ. فقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**اللهُ أكبرُ**» وفي روايةٍ: «**سُبحانَ الله!**»، «**إنها السُّنَنُ، لَقدْ قُلتم والذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كما قالَ قَومُ مُوسى لمُوسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾**»[1] [الأعراف:١٣٨].

فتأمَّلوا عبادَ الله هذا الحديثَ ما أعظمَهُ! لم يَسكُت النَّبيُّ ﷺ عن مخالفةٍ واحدةٍ في التَّوحيدِ وهو في الجهادِ في سبيلِ الله، لتَعلَموا يا أمةَ الإسلامِ! أن السَّبيل إلى العِزِّ والنَّصرِ والتَّمكينِ في الأرضِ لا يكونُ أبداً إلا إذا عادَتِ الأمّة إلى التَّوحيدِ الخالي من الشرك، وإلى المتابعة الكاملة للنبي ﷺ الخالية من الابتداع. عندها فقط تكون الأمّةُ قد حققت الشرط الأولَ من شروط العزِّ والنصرِ والتمكينِ. وعادت إلى دينها استجابةً لقوله ﷺ: «**حَتَّى تَرْجِعُوا إلى دِينِكُمْ**».

(١) **صحيح**: رواه الترمذي (٢١٨٠) وأحمد (٥/ ٢١٨) والطيالسي(١٣٤٦) وأبو يعلى (١٤٤١) وابن حبان (٦٧٠٢) واللفظ له [«ظلال الجنة» (٧٦)].

ومن الأمثلة على ذلك:

في غزوةِ مؤتةَ كانَ عددُ جيشِ المُسلمِينَ ثلاثةَ آلافِ مقاتلٍ فقط، ولما وصلتهُمُ الأخبارُ بأن عددَ جيشِ الرُّومِ يبلغُ مئتي ألفِ مقاتـلٍ تـردَّدوا في دخـولِ المعركـةِ. فقامَ عبدُالله بنُ رواحةَ ﷺ وكانَ من قُوَّادِ الجيشِ الثّلاثةِ خطيباً في الجيشِ فقال:

(يا قومّ! والله إنَّ التي تكرهونَ لَلَّتي خَرجتُم تَطلبونَ: الشَّهادةَ، وإنا ما نُقاتـلُ الناسَ بعددٍ ولا قوةٍ ولا كثرةٍ، ما نُقـاتِلُهم إلا بهـذا الـدِّينِ الـذي أكرمَنـا اللهُ بـه، فانطلِقوا، فإنما هي إحدَى الحُسْنَيَيْن: إما ظَفَرٌ -أي نصرٌ- وإما شهادةٌ).

فقالَ الناسُ: (صَدَق والله ابنُ رواحةَ)، ثم تَشجَّعوا نحوَ العَدوِّ[1].

ولما وصلَ الجيشُ إلى مؤتةَ وعسكَروا هناكَ، وتَجهَّـزوا للقتـالِ في ثلاثـةِ آلافِ مُقاتلٍ، وَصَلَ جيشُ الرُّومِ في مئتي ألفِ مقاتلٍ.

• يقولُ أبو هريرةَ ﷺ (وهو ممَّن أسلَموا بعدَ صُلحِ الحُدَيبيةِ وكانَت مؤتـةُ أولَ غزوةٍ يَحضرُها): شَهِدْتُ مؤتةَ، فلما دنا المُشركونَ -أي الرُّومُ- رأيتُ ما لا قِبَلَ لأحـدٍ به؛ رأيتُ عَدداً وعُدّةً، وسلاحاً وخيلاً وديباجاً وحريراً وذهباً، فبرقَ بصري.

فقالَ لي ثابتُ بنُ أرقمٍ: (يا أبا هريرة! كأنَّـكَ تـرى جموعـاً كثـيرةً. قـال: (إي والله!). فقال له ثابت: (إنك لم تَشهَد معَنا بدراً، إنّا لا نُنْصَرُ بالكَثْرةِ)[2].

---

(١) «زاد المعاد» (٣/ ٣٨٢)، «مختصر سيرة ابن هشام» (ص٢١٥).

(٢) «البداية والنهاية» (٤/ ٢٤٤) وعزاه للبيهقي.

وصَـدقَ والله ثابـتٌ، فـإنّ اللهَ يقـولُ: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران:١٢٣].

ولما أُعجِبَ المُسلمونَ بكثرتِهم في غزوةِ حُنينٍ نزلَ بهم ما نزلَ مـن الهزيمـةِ في أولِ الأمرِ.

قالَ تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [التوبة].

لتعلَموا يا أمةَ الإسلامِ أن السَّبيلَ إلى العزِّ والنَّصرِ والتَّمكينِ لا يكونُ بالغُثـاءِ -وهي الكثرةُ التي لا وزنَ لهـا عنـدَ اللهِ- كـما قـالَ ﷺ: «**بَـلْ أَنـتُمْ يَوْمَئِـذٍ كَثـيرٌ وَلَكِنّكُم غُثاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ**».

أما الشَّرطُ الثّاني للعزِّ والنَّصرِ والتَّمكينِ فهو: العُدّةُ الماديةُ.

والعُدّةُ الماديَّةُ تَنقسمُ إلى قسمَين:

القسمُ الأولُ: العُدَّةُ العسكريّةُ.

القسمُ الثاني: العُدَّةُ البشريّةُ

من تمامِ التَّوكُّلِ على اللهِ أن نأخُذَ بالأسبابِ الماديةِ التي أمرنا اللهُ بهـا، فـإن اللهَ أخبرَنا في كتابِه أنّ النَّصرَ من عندِ اللهِ، وأن الذي يَنصرُ هو اللهُ، ومعَ ذلكَ أمرَنا أن نأخذَ بأسبابِ النَّصرِ.

• **أما بالنسبة للعُدّةِ العسكرية**

قالَ تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال:٦٠].

وَيُبيِّنُ لنا رسولُ الله ﷺ معنى القُوَّةِ المذكورةِ في الآيةِ فيقول: «**ألاَ إنَّ القُوةَ الرّميُ، ألاَ إنَّ القوةَ الرّميُ**»(١).

فعلى المُسلمِينَ: حُكّامًا ومحكومينَ الذين يَتطلّعونَ إلى العزِّ والنَّصرِ والتَّمكينِ أن يَستعِدُّوا بكلِّ ما يَملِكونَ من قوَّةٍ من الأسلحةِ المُتقدِّمةِ ليُرهِبوا بها أعداءَ اللهِ.

• **وأما بالنسبة للعُدَّةِ البشرية**

فضابطُها أن يكونَ عددُ المُقاتلِينَ الكفّارِ على الضِّعفِ من عَدَدِ المُقاتلِينَ المُسلمِينَ –أي أن يُقابلَ المقاتلُ المسلمُ اثنين من الكفارِ– فإذا زادوا –أي العدُوُّ– عن ذلك، فلا يجبُ على المُسلمِينَ دخولُ المعركةِ.

وقد كانَ اللهُ أوجبَ عليهم –أي على المؤمنِينَ– في أوَّلِ الأمر أن يُقاتِلوا الكفّارَ ولو كانَ عددُهم عشرةَ أضعافِ المُؤمنينَ، ثم نُسخَ ذلكَ إلى الضِّعف، قالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٩١٧).

مِائَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الأنفال].

فكيفَ يأتي اليومَ أقوامٌ اجتمعَ لديهم ألفٌ أو ألفانِ أو عشرةُ آلافٍ بأسلحةٍ خفيفةٍ، لا تُرهِبُ عدوًّا، ولا تَهزِمُ جيشًا يُواجِهونَ بهم الملايينَ من جيوشِ الأعداءِ الذين يَملِكونَ أحدثَ الأسلحةِ، ويَعُدُّون من تَخَلَّفَ عنهم ضعيفَ الإيمانِ، ويَصفونَه بالنِّفاقِ والعَمالةِ والجُبنِ. وإنا لله وإنا إليه راجعونَ.

فالسَّبيلُ يا أمَّةَ الإسلامِ إلى العِزِّ والنَّصرِ والتَّمكينِ كما تَبَيَّنَ لكم من كتابِ ربِّنا وسُنَّةِ نبيِّنا ﷺ لا يكونُ أبدًا إلا بتَحقيقِ شرطَينِ اثنَينِ وهما.

الشَّرطُ الأولُ: العُدَّةُ الإيمانيةُ (وهي تقوى الله).

الشَّرطُ الثاني: العُدَّةُ الماديةُ.

﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾﴾ [الروم].

• وقُلنا أيضاً: إنَّ العُدَّة الإيمانيةَ لا تَتحقَّقُ إلا بشَرطَين:

الشَّرطُ الأولُ: التَّوحيدُ للهِ في العبادةِ، الخالي من كلِّ أنواعِ الشركِ.

الشَّرطُ الثاني: المُتابعةُ للنَّبيِّ ﷺ الخاليةُ من كلِّ أنواعِ البدعِ.

• وقُلنا أيضاً: إنّ العُدّةَ الماديةَ تنقسِمُ إلى قِسمَين:

القسمُ الأول: العُدّةُ العسكريَّةُ

القسمُ الثاني: العُدَّة البشريَّةُ

وبدايةُ السَّبيلِ إلى العزِّ والنَّصرِ والتَّمكينِ في الأرضِ هي: العُدَّة الإيمانيَّةُ - أي: أن تَرجِعَ الأمةُ إلى دينها- لقولِه ﷺ: «**حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينكمْ**».

• فإذا رجَعت الأمةُ إلى دينها أعزَّها اللهُ ونَصَرَها.

قالَ تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ٧**﴾ [محمد].

وقالَ تعالى: ﴿**وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ**﴾[الحج: ٤٠].

• وإذا رجَعتِ الأمّةُ إلى دينِها جاهَدَتْ في سبيلِ الله.

قالَ ابنُ القيِّمِ -رحمهُ الله-: (ولا يتمُّ الجهادُ إلاّ بالهِجْرَةِ، ولاَ الهجرةُ والجهادُ إلاّ بالإيمانِ، والرَّاجُونَ رحمةَ الله هم الذين قاموا بهذه الثلاثة).

قالَ تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢١٨**﴾[البقرة].

وكما أنَّ الإيمانَ فرضٌ على كُلِّ أحدٍ، ففرضٌ عليه هجرتانِ في كلِّ وقتٍ: هجرةٌ إلى الله -عزَّ وجل- بالتَّوحيدِ، والإخلاصِ، والإنابةِ، والتَّوكُّلِ والخوفِ، والرَّجاءِ، والمَحبَّةِ، والتَّوبةِ، وهجرةٌ إلى رسولِه ﷺ بالمُتابعةِ، والانقيادِ لأمرِهِ، والتَّصديقِ بخبرِه، وتقديمِ أمرِهِ وخبرِهِ على أمرِ غيرِهِ وخبرِهِ.

«**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إلى الله وَرَسُولِهِ، ومَنَ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصَيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»[1].

(١) «زاد المعاد» (٣/ ١١)، والحديث متفق عليه: رواه البخاري (٥٤) ومسلم (١٩٠٧).

• والجهادُ في سبيلِ الله لا يتحقَّقُ إلا برجوعِ الأمةِ إلى دينِها.

والجهادُ هو ذِرْوَةُ سنامِ الإسلامِ، قالَ ﷺ لمعاذِ بنِ جبلٍ رضي الله عنه: «**أَلاَ أُخْبِرُكَ بِرَأسِ الأَمْرِ، وَعَمُودِهِ، وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟**» قال معاذٌ: بلى يا رسولَ الله! قال ﷺ: «**رَأسُ الأَمْرِ الإسلامُ، وَعَمُودُه الصّلاَةُ، وَذِرْوَةُ سِنَامِهِ الجِهَادُ**»[1].

قالَ ابنُ القيِّمِ -رحمه الله-: (لَمَّا كان الجهادُ ذِروَةَ سِنامِ الإسلامِ وَقُبَّتَهُ، ومنازلُ أهلِهِ أعلى المنازِلِ في الجنّةِ، كَمَا لَهُمْ الرِّفْعَةُ في الدنيا، فهمُ الأعْلَوْنَ في الدنيا والآخرةَ، كانَ رسولُ الله ﷺ في الذِّرْوَةِ العُليا منه، واستولى على أنواعِهِ كُلِّها، فجاهَدَ في الله حَقَّ جهادِهِ: بالقلبِ، والجَنانِ، والدَّعوةِ، والبيانِ، والسيفِ، والسِّنانِ، وكانت ساعاتُهُ موقوفَةً على الجهادِ، بقلبِهِ، ولسانِهِ، ويَدِهِ، ولهذا كان ﷺ أرفعَ العالمينَ ذِكراً، وأعظمَهُمْ عندَ الله قَدرًا)[2].

• **وللجهاد مراتبُ:**

قالَ ابنُ القيم -رحمهُ اللهِ-: (لـمَّا كانَ جهادُ أعداءِ الله في الخارجِ فرعًا عن جهادِ العبدِ نفسَهُ في ذاتِ الله، كما قال النبيُّ ﷺ: «**الُمسلمُ مَنْ سَلِمَ الُمسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالُمهاجِرُ مَن هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ**»[3].

---

(١) **صحيح لغيره**: رواه الترمذي (٢٦١٦) وابن ماجه (٣٩٧٣) والنسائي في الكبرى (١١٣٩٤) وأحمد (٥/ ٢٣١) [«صحيح الترغيب» (٢٨٦٦)].

(٢) «زاد المعاد» (٣/ ٥).

(٣) **صحيح**: رواه البخاري (١٠).

كانَ جهادُ النفسِ مُقَدَّمًا على جهادِ العَدُوِّ في الخارجِ، وأصلاً له، فإنّهُ ما لم يُجاهِـدْ نفسَهُ أولاً لِتَفْعلَ ما أُمِرَتْ بِهِ، وتَتْرُكَ ما نُهِيَتْ عنـهُ، ويُحارِبْهـا في الله، لم يُمْكِنْـهُ جهـادُ عَدُوِّهِ في الخَارِجِ... فهذان عَدُوّانَ قد امتُحِنَ العبدُ بجهادِهِما، وبيـنهما عَـدُوٌّ ثالـثٌ لا يُمْكِنُهُ جهادُهُما إلا بجِهادِهِ... فكانَ جهادُهُ هوَ الأصلَ لجهادِهما، وهوَ الشيطانُ.

قالَ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ [فاطر:٦].

... فهذه ثلاثةُ أعـداءٍ: - الـشيطانُ، الـنفسُ، العـدُوُّ الخـارجي؛ أُمـرَ العبـدُ بمحاربتِها وجهادِها، وقدْ بُلِيَ بمُحاربتِها في هذه الدّارِ، وسُلِّطَتْ عليه امتحاناً منَ الله وبلاءً.

قالَ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾[محمد:٤].

... وأمَرهمْ بما هوَ من أعظَمِ العونِ لهم على حربِ عَدُوِّهم، وأخبرَهُم أنهم إن امتثلوا مَا أمَرَهم به، لم يزالوا مَنـصورينَ عـلى عَـدُوِّه وعَـدوِّهم، وأنـه إن سَـلَّطهُ عليهم، فَلِتَرْكِهم بعضَ ما أُمروا به، ولمعصيَتِهم له، ثمَّ لم يُيَئِّـسْهم، ولم يُقَـنِّطْهمْ... فأخبرَهم أنهُ معَ المتَّقينَ منهم، ومعَ المُحسنِينَ، ومعَ الصّابرينَ، ومعَ المُؤمنِينَ، وأنه يدافِعُ عن عبادِهِ المؤمنين مـا لا يُـدافعونَ عـن أنفسِهم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج:٣٨]، بل بدفاعِه عنهم انتصروا على عَـدُوِّهم، ولـولا دفاعُـهُ عـنهم، لَتَخَطَّفَهُمْ عَدُوُّهم، واجتاحَهُمْ...

وهذه المدافَعَةُ عنهم بحَسبِ إيمانِهم (وهي العُدَّة الإيمانيةُ التي لا يَتحقَّقُ العِـزُّ

والنصرُ والتمكينُ إلا بها)، وعلى قَدْرِ إيمانهم، فإنْ قَوِيَ الإيمانُ، قَوِيَتِ المُدافعةُ، فمن وجدَ خيراً فلْيَحْمدِ اللهَ، ومَنْ وجدَ غيرَ ذلك فلا يلومَنَّ إلا نفسَهُ.

وأمَرَهُم -سبحانَه- أن يُجاهِدوا فيه حقَّ جهادِهِ، قالَ تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج:٧٨]، كما أمَرَهُمْ أن يتقوهُ حَقَّ تقاته، فقالَ تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران:١٠٢]، وكما أنَّ حقَّ تُقاتِهِ: أنْ يُطاعَ فلا يُعْصَى، ويُذْكَرَ فلا يُنْسَى، ويُشكرَ فلا يكفرَ، فَحَقُّ جهادِهِ أن يجاهدَ العبدُ نفسَهُ ليُسْلِمَ قلبَهُ ولسانَهُ وجوارحَهُ للهِ، فيكونَ كُلُّهُ للهِ، وبِاللهِ، لا لِنفسِهِ، ولا بنفسِهِ، ويجاهِدَ شيطانَهُ بتكذيبِ وَعْدِهِ، ومعصِيَةِ أمرِهِ، وارتكابِ نهيه... فينْشَأُ لهُ من هذين الجهادَيْنِ -جهادِ النفس وجهادِ الشيطانِ- قوّةٌ وسلطانٌ وعُدّةٌ يجاهدُ بها أعداءَ اللهِ في الخارجِ بقلبِهِ ولسانِهِ ويدِهِ ومالِهِ، لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا[١].

قالَ ﷺ: «**جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ، وَأَلْسِنَتِكُمْ**»[٢].

وقالَ ابنُ القيِّمِ -رحمَه اللهُ-: (إذا عُرِفَ هذا، فالجهادُ أربعُ مراتب: جهادُ النفسِ، وجهادُ الشيطانِ، وجهادُ الكفّارِ، وجهادُ المنافقين).

• فجهادُ النفسِ أربعُ مراتبَ:

الأولى: أن يُجاهِدَها على تَعَلُّمِ الهُدى، ودينِ الحقِّ الذي لا فلاحَ لها ولا سعادةَ في

---

(١) «زاد المعاد» (٣/ ٦-٨) بتصرف.

(٢) **صحيح**: رواه أبو داود (٢٥٠٤) والنسائي (٣٠٤٥) وأحمد (٣/ ١٢٤) والدارمي (٢٤٣١) [«صحيح الجامع» (٣٠٩٠)]

معاشِها ومعادِها إلا به، ومتى فاتَها علمُهُ شَقِيَتْ في الدّارَينِ.

الثانية: أَنْ يجاهِدَها على العملِ به بعدَ علمِه، وإلا فمُجـرَّدُ العلـمِ بـلا عمـلٍ إن لم يَضُرَّها لم يَنْفَعْها.

الثالثة: أن يجاهدَها على الدعوةِ إليهِ، وتعليمه مَن لا يَعْلَمُهُ.

الرابعة: أن يجاهِدَها على الصبرِ على مشاقِّ الدعوةِ إلى الله، وأذى الخلق، ويتحَمَّـلَ ذلك كُلَّهُ لله.

فإذا استكملَ هذه المراتبَ الأربعَ، صارَ من الربَّانيِّينَ، فـإنَّ الـسَّلفَ مُجْمِعـونَ على أنّ العالِمَ لا يستحقُّ أن يُسمّى رَبَّانِيًا حتى يعرفَ الحقَّ، ويعمـلَ بـهِ، ويُعَلِّمَـهُ، فمن عَلِمَ وعمِلَ وعَلَّمَ فذاكَ يُدْعى عظيماً في ملكوتِ السموات.

قـالَ تعـالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العصر].

• وأما جهادُ الشيطانِ، فَمَرْتبتانِ:

إحداهما: جهادُهِ علَى دفعِ ما يُلقي إلى العبدِ من الـشُّبُهاتِ والـشكوكِ القادحـةِ في الإيمانِ.

ثانيهما: جهادُهُ على دَفعِ ما يُلقي إليه من الإراداتِ الفاسدةِ والشَّهواتِ.

فالجهادُ الأولُ يكونُ بعدَهُ اليقينُ، والثاني يكونُ بعدَه الصبرُ، قالَ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة].

فأخبرَ سبحانَهُ أن إمامةَ الـدِّينِ، إنـما تُنـالُ بالـصَّبرِ واليقـينِ، فالـصَّبرُ يَـدفعُ الشَّهواتِ والإراداتِ الفاسدةَ، واليقينُ يدفَعُ الشكوكَ والشُّبهاتِ.

• وأما جهادُ الكفارِ والمنافقينَ فأربعُ مراتبَ:

بالقَلبِ واللِّسانِ والمالِ والنفسِ، وجهادُ الكفارِ أخـصُّ باليـد -أي بالـسَّيفِ والسِّنَانِ، وجهادُ المنافقينَ أخصُّ باللِّسانِ -أي بالحجةِ والبرهانِ-.

والجهادُ بالحُجَّةِ والبرهانِ أفضلُ وأعظمُ من الجهادِ بالسيفِ والسنانِ، وذلك لأنَّ الجهادَ بالسيفِ والسِّنانِ يقدِرُ عليه كلُّ أحدٍ، أما الجهادُ بالحُجَّـةِ والبرهـانِ لا يقدِرُ عليه إلا ورثةُ الأنبياءِ.

• وأما جهادُ أربابِ الظلمِ، والبدَعِ، والمنكَراتِ، فثلاثُ مراتبَ:

الأولى: باليدِ إذا قَدَرَ.

الثانية: فإن عَجَزَ انتقلَ إلى اللسانِ.

الثالثة: فإن عَجَزَ جاهَدَ بقلبِهِ.

فهذه ثلاثَ عشَرةَ مرتبةً من الجهاد قال ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَـدِّثْ بِـهِ نَفْسَهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ**»[1].

فيا مَنْ تَتَشَدَّقونَ بالحديثِ عن الجهادِ في المجالسِ، وعلى المنابرِ وفي الصُّحفِ، وفي المَهرجاناتِ والمظاهراتِ، هَلاَّ جاهدْتم أنفسَكم عـلى طلـبِ العلـمِ الـشَّرعيِّ

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٩١٠) «زاد المعاد» (٣/ ٩-١١).

والعمل بِـهِ، وتعليمِـه، والـدَّعوةِ إلى الله عـلى بـصيرةٍ قبـلَ أن تُفكِّـروا في جهـادِ الأعداءِ؛ فإنَّ جهادَ الأعداءِ له شروطٌ وأَهدافٌ.

أولاً: شروطُ الجهادِ في سبيل الله

الشرطُ الأولُ: الإمامُ - ولي الأمر- .

قالَ ﷺ: «**الإمَامُ جُنَّةٌ**» -أي وقايَةٌ- «**يُقاتَلُ مِنْ ورائِهِ**»(١). فالقتالُ مـن أمامِـه -أي: بالتَّقدُّمِ والتَّعَدي عليه-: ليسَ قتالاً شرعياً.

الشرطُ الثاني: الرايَةُ الشَّرعيَّةُ

قالَ ﷺ: «**مَنْ قُتِلَ تحتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ، يـدعو عَـصَبِيَّةً أو يَنْـصُرُ عَـصَبيَّةً، فَقِتْلَـةٌ جاهِلِيَّةٌ**»(٢).

وقال ﷺ: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطاعَـةِ، وفـارقَ الجماعَـة، ثـمَّ مَـاتَ، مـاتَ مِيتَـةً جَاهِلِيّةً(٣). وَمَنْ قُتِلَ تحتَ رايَـةٍ عُمِّيَّـة(٤)، يَغْـضَبُ للعـصبَةِ(٥)، ويقاتـلُ للعـصَبةِ، فَلَيسَ مني. وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي على أُمّتِي، يضرِبُ بَرَّها وفَاجِرَها، لا يَتحَاشَـى(٦) مِنْ مُؤْمِنَها، ولاَ يَفي بِذِي عهدِها، فَلَيْسَ مِني**»(١).

(١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٩٥٧)، ومسلم (١٨٤١).

(٢) صحيح: رواه مسلم (١٨٥٠).

(٣) (ميتة جاهلية): أي على صفة موتهم من حيث هم فوضى لا إمامَ لهم.

(٤) (عُمِّية): من العمياء: وهي من الأمر الذي لا يستبين وجهه.

(٥) (للعصبة): أي يغضب ويقاتل ويدعو غيره كذلك لا لنصرة الدين والحق، بل لمحض التعصب لقومه وهواه.

(٦) (ولا يتحاشى): وفي بعض النسخ (يتحاشَ) بدون ألف ومعناه لا يكترث بما يفعله فيها، ولا يخاف وبالَه وعقوبته.

مُؤْمِنَها، ولاَ يَفي بِذِي عهدِها، فَلَيْسَ مِني»[1].

الشرطُ الثالثُ: إعدادُ العُدَّةِ الماديَّةِ

والعُدَّةُ الماديَّةُ كما قلنا قسمان:

القسم الأولُ: العُدَّةُ العسكريَّة.

قالَ تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠].

القسمُ الثاني: العُدَّةُ البشريّةُ.

وضابطُها أن يكونَ عَددُ جيشِ المسلمِينَ على النِّصفِ من عددِ جيشِ الكفارِ، فإن زادوا عن ذلك فلا يَجِبُ على المُسلمِينَ دخولُ المعركةِ.

قالَ تعالى: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الأنفال].

هذه هي شروطُ الجهادِ في سبيلِ الله. أمّا أن يأتيَ مسلمٌ يَحمِلُ سيفًا أو بندقيَّةً أو حَجَرًا، ويقولُ أريدُ أن أجاهدَ في سبيلِ الله عدوّاً يَملكُ أنواعَ الأسلحةِ الحديثةِ فنقولُ له: ليسَ هذا جهادًا شرعيًا، فأينَ وليُّ الأمرِ الذي أمرَك بذلكَ، وأين الرّايةُ الواضحةُ؟ وأينَ العُدَّةُ التي أمرَ اللهُ بها؟

ثانياً: الأهدافُ الساميةُ التي مِنْ أجلها شُرِعَ القتالُ في سبيل الله.

إننا نعيشُ في زمنٍ عجيبٍ، اختلطَت فيه المفاهيمُ.

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٨).

• فمِنَ النّاسِ مَنْ يفهمُ أنَّ الجهادَ في سبيلِ الله إرهَابٌ.

• ومن النّاسِ من يَظُنُّ أنَّ القتلَ والتدميرَ والتفجيرَ والاعتداءَ على الأموالِ والأنفُسِ ورجالِ الأمنِ جهادٌ في سبيلِ الله.

• ومن النّاسِ من أنكر الجهادَ في سبيل الله.

• ومن النّاسِ من يظنُّ أن الجهادَ في سبيلِ الله فقط هو الجهادُ بالسيفِ والسِّنانِ.

• والجهادُ في سبيلِ الله من دينِنا الذي بَعَثَ اللهُ رسولَهُ محمدًا ﷺ به.

قالَ الإمامُ الطحاويُّ في «عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ»: (ولا نرى السيفَ على أحدٍ من أمةِ محمدٍ ﷺ إلَّا مَنْ وَجَبَ عليهِ السَّيفُ، ولا نرى الخُروجَ على أئمَّتِنا وولاةِ أمورِنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا نَنزِعُ يداً مِنْ طاعتِهم، ونرى طاعتَهم مِن طاعةِ الله -عزَّ وجلَّ- فريضةً، ما لَم يأمُروا بمعصيةٍ، وندعو لهم بالصَّلاحِ والمُعافاةِ، ونَتَّبِعُ السُّنَّةَ والجماعةَ، ونَجتنِبُ الشُّذوذَ والخِلافَ والفُرقَة... فالحجُّ والجهادُ ماضيانِ مع أولي الأمرِ من المسلمين؛ بَرِّهِم وفاجِرِهِمْ إلى قيامِ الساعةِ، لا يُبْطِلهما شيءٌ ولا ينقُضُهما).

• وقد جاءَتِ الأدلةُ في الكتابِ والسُّنةِ تبينُ أن الجهادَ في سبيلِ الله شُرِعَ لأهدافٍ ساميةٍ منها:

الهَدَفُ الأول: لِتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُليا، وكلمةُ الذين كفروا السُّفلى، لِيُعبَدَ اللهُ وحدَهُ في الأرضِ.

• قالَ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ

﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ٧٦﴾ [النساء].

• وقالَ تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال:٣٩].

• وقالَ تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٤٠﴾ [التوبة].

• وعن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه قالَ: جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: الرجلُ يقاتلُ لِلْمَغنَمِ، والرجلُ يُقاتِلُ للذِّكرِ، والرجلُ يُقاتِلُ لِيُرى مكانَهُ. فَمَنْ في سبيلِ الله؟ قال ﷺ: «**مَنْ قَاتَلَ لِتكونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا فَهُوَ فِي سَبيلِ الله**»[1].

• وعن أبي أمامَةَ رضي الله عنه قال: جاءَ رجلٌ فقالَ: يا رسولَ الله! أرأيتَ رجلاً غزا يلتِمسُ الأجرَ والذكرَ، ما لَهُ؟ فقال ﷺ: «**لاَ شَيءَ لَهُ**». فأعادها ثلاث مراتٍ، كلُّ ذلك يقول ﷺ: «**لاَ شَيءَ لَهُ**» ثمّ قال ﷺ: «**إن اللهَ لا يقبلُ من العملِ إلاَّ مَا كَانَ خَالِصًا، وابتُغِيَ به وجْهُهُ**»[2].

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٢٣) ومسلم (١٩٠٤).

(٢) **حسن**: رواه النسائي (٦/ ٢٥) والطبراني في «الكبير» (٧٦٢٨) [«صحيح الترغيب» (١٣٣)]

• وقالَ ﷺ: «مَنْ غَزَا فِي سبيلِ اللهِ، ولَمْ يَنْوِ إلاَّ عِقالاً؛ فَلَهُ مَا نَوَى»(1).

الهدف الثاني: رَدُّ اعتداءِ المعتدينَ الذين يَعتدونَ على بلادِ المُسلمِينَ

• قالَ تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠﴾ [البقرة].

• وقالَ تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةً﴾ [التوبة:٣٦].

الهدفُ الثالثُ: تَعذيبُ الكافرينَ وشفاءُ صدورِ المؤمنينَ ونَصرُهم

• قال تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ١٤﴾ [التوبة].

الهدفُ الرابعُ: الامتحانُ والابتلاءُ والتمحيصُ لأهلِ الإيمانِ؛ لكي يتحصَّلوا على الشَّهادةِ في سبيلِ اللهِ

• قالَ تعالى: ﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٤٠ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمۡحَقَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٤١ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن

---

(١) **حسن لغيره**: رواه النسائي (٦/ ٢٤) وأحمد (٥/ ٣١٥) وابن حبان (٤٦٣٨) والحاكم (٢٥٢٢)، [«صحيح الترغيب» (١٣٣٤)].

تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران].

والذين يُجاهدونَ في سبيلِ الله الجهادَ الشرعيَّ بشروطِه وأهدافِه، يُبشِّرُهم ربُّهم في كتابِه، ورسولُ الله ﷺ في سنَّتِه بما يلي:

أولاً: بالحياةِ السَّعيدةِ في القبر -حياة البرزخ-

• قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران].

ثانياً: بالمغفرةِ والرحمةِ

• قالَ تعالى: ﴿وَلَئِن قُتِلۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوۡ مُتُّمۡ لَمَغۡفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحۡمَةٌ خَيۡرٌ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [آل عمران].

ثالثاً: بتكفيرِ السَّيئاتِ

• قالَ تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾ [آل عمران،١٩٥].

رابعًا: بالأجرِ والفوزِ العظيمِ

• قالَ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً

عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [التوبة].

• وقال تعالى: ﴿وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧٤﴾﴾ [النساء].

خامساً: بمحبةِ الله لهم.

• قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾﴾ [الصف].

سادساً: بالخيرِ والفلاحِ في الدنيا والآخرة.

• قال تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [التوبة].

سابعًا: بهدايتهم وصلاح بالهم.

• قالَ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴿٥﴾﴾ [محمد].

ثامناً: بنَجاتِهم من العذابِ الأليمِ وفَوزِهم بجَنَّاتِ النَّعيم.

• قالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ

وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الصف].

اللَّهُمَ ارْزُقْنَا شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَمَوْتَةً فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ.

الأمرُ التاسع

حرمة الدماء

على المؤمن أن يكون على علم بحرمة الدماء في الإسلام حتى لا يتورط في سفك دمٍ حرام إذا وقعت الفتنُ.

• والذي دفعني للحديثِ عن التحذير من سفكِ الدماءِ هو ما يحدثُ في بلادِ المسلمينَ اليوم من قتل.

وَانطلاقاً من قوله ﷺ: «**لَنْ يَزَالَ الْـمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا**»[1].

ومن قولِ ابن عمر رضي الله عنهما: (إِنَّ مِنْ وَرْطَاتِ الأُمُورِ الَّتِي لاَ مَخْرَجَ لِـمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا: سَفْكَ الدَّمِ الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلِّهِ)[2].

ومن قوله ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله! أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: «**تَحْجُزُهُ، أَوْ تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ**»[3].

وانطلاقًا من هذا كُلِّهِ فأنا أُذكرُ نفسي والمسلمينَ في كلِّ بلادِ المسلمين بحُرمةِ الاعتداءِ على النفسِ بغير حقٍ.

---

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٦٨٦٢).

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٦٨٦٣).

(٣) **صحيح**: رواه البخاري (٦٩٥٢).

استجابة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام:١٥١].

واستجابة لقوله ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلَّا الله فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى الله**»(١).

وقد فسَّر النبيُّ ﷺ الحقَّ الذي يُبيحُ دمَ المسلم فقال ﷺ: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ الله إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالْمُفَارِقُ لِدِينِهِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ**»(٢).

وقد جاء الإسلامُ يُحرمُ الاعتداءَ على النفسِ بغير حقٍّ.

ففي كتاب ربنا:

يقولُ الله عز وجل: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا (٩٣)﴾ [النساء].

ويقول سبحانه: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ ءَادَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِنْ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَآؤُا الظَّالِمِينَ (٢٩) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٣٠)﴾ [المائدة].

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) واللفظ للبخاري.

إلى أن قال رب العزة: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۚ﴾ [المائدة:٣٢].

ولذلك قال ﷺ: «**مَا مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا، ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ**»(١).

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ٦٩﴾ [الفرقان].

بل جعل اللهُ عز وجلَّ قتلَ النفسِ بغير حقٍّ من أُصول المحرمات فقال تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ١٥١﴾ [الأنعام].

وفي السنة:

فقد جاءت الأحاديثُ الكثيرةُ تحذرُ من قتلِ النفسِ بغيرِ حقٍّ ومنها:

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٣٣٥)، ومسلم (١٦٧٧)، وأحمد (١/ ٤٣٣) واللفظ له.

- قوله ﷺ: «**لَـوْ أَنَّ أَهْـلَ الـسَّمَاءِ وَالأَرْضِ اشْـتَرَكُوا فِي دَمِ مُـؤْمِنٍ لأَكَـبَّهُمُ الله فِي النَّارِ**»(١).

- وقوله ﷺ: «**لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى الله مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ**»(٢).

- وقولـه ﷺ: «**إِذَا الْتَقَـى الْـمُـسْلِمَانِ بِـسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِـلُ وَالْـمَقْتُولُ فِي النَّـارِ**» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْـمَقْتُولِ؟ قَالَ: «**إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ**»(٣).

- وقال ﷺ: «**كُلُّ الْـمُسْلِمِ عَلَى الْـمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»(٤).

- وقال ﷺ في حجة الوداع: «**إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ**» إلى أن قال ﷺ: «**فَـلاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»(٥).

- وقال ﷺ: «**مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاَحَ فَلَيْسَ مِنَّا**»(٦).

- وقال ﷺ: «**سِبَابُ الْـمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»(٧).

---

(١) **صحيح لغيره**: رواه الترمذي (١٣٩٨)، [«صحيح الترغيب» (٢٤٤٢)].

(٢) **صحيح لغيره**: رواه ابن ماجه (٢٦١٩)، والبيهقي في «الشعب» (٤٩٥٨) بلفظ: دم مسلم، [«صحيح الترغيب» (٢٤٣٨)].

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨) واللفظ للبخاري.

(٤) **صحيح**: رواه مسلم (٢٥٦٤).

(٥) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) واللفظ للبخاري.

(٦) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٨٧٤)، ومسلم (٩٨).

(٧) **متفق عليه**: رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

- وقال ﷺ: «**وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلاَ يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلاَ يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ**»(١).

- وقال ﷺ: «**أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ**»(٢).

- وقال ﷺ: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْـمُوبِقَاتِ**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «**الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْـحَقِّ**»(٣).

ولأهمية الدماءِ كانت هي أولَ ما يَقْضي اللهُ بين العبادِ فيه:

كيف لا؟

والله عز وجل يقول: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات].

ويقول سبحانه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر].

ويقول ﷺ: «**أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ**»(٤).

ويقول ﷺ: «**يَجِيءُ الرَّجُلُ آخِذًا بِيَدِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! هَذَا قَتَلَنِي، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: لِمَ قَتَلْتَهُ؟ فَيَقُولُ: قَتَلْتُهُ لِتَكُونَ الْعِزَّةُ لَكَ، فَيَقُولُ: فَإِنَّهَا لِي، وَيَجِيءُ**

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٨).

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٦٨٧١).

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩).

(٤) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٨٦٤)، ومسلم (١٦٧٨) واللفظ له.

الرَّجُلُ آخِذًا بِيَدِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: إِنَّ هَذَا قَتَلَنِي، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: لِمَ قَتَلْتَهُ؟ فَيَقُولُ: لِتَكُونَ الْعِزَّةُ لِفُلَانٍ، فَيَقُولُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ لِفُلَانٍ، فَيَبُوءُ بِإِثْمِهِ»[1].

ويقول ابن عباسٍ رضي الله عنهما: (سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**يَجِيءُ**» -أي: المقتول يوم القيامة- «**مُتَعَلِّقًا بِالْقَاتِلِ، تَشْخُبُ**[2] **أَوْدَاجُهُ**[3] **دَمًا، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ! سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي؟**»[4].

وحفاظًا على الدماءِ وعلى الأنفسِ:

أولاً: أمرَ النبيُّ ﷺ أصحابَهُ في مَكةَ بالصبرِ وعدمِ الاستعجالِ.

ثانياً: أمر النبيُّ ﷺ أصحابَهُ بالهجرةِ إلى الحبشة.

ثالثاً: هاجرَ النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ من مكة إلى المدينة.

رابعاً: وافق النبيُّ ﷺ على شروطِ الكفار الجائرة في صلح الحديبية.

خامساً: نهى النبيُّ ﷺ المسلمينَ أن يخرجوا على ولاةِ الأمرِ الظلمةِ.

فقال ﷺ: «**إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ**» -أي: ولاةُ أمرٍ يأخذون الدنيا لهم- «**وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا**» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله! كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللهَ الَّذِي لَكُمْ**»[5].

---

(١) **صحيح**: رواه النسائي (٣٩٩٧) واللفظ له، والطبراني في «الكبير» (١٠٠٧٥)، والبيهقي في «الشعب» (٤٩٤٣)، [«السلسلة الصحيحة» (٢٦٩٨)].

(٢) تشخب: تسيل.

(٣) الأوداج: العروق المحيطة بالعنق التي تقطع حالة الذبح واحدها الودج.

(٤) **صحيح**: رواه النسائي (٣٩٩٩) واللفظ له، والحميدي (٤٨٨)، [«صحيح سنن النسائي»].

(٥) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (١٨٤٣) واللفظ له.

وسأل رجلٌ رسول الله ﷺ فقال: يا نَبِيَّ الله! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ**»(١).

وقال ﷺ لحذيفة رضي الله عنه: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»(٢).

سادساً: وهذا عثمان بن عفان رضي الله عنه الخليفةُ الثالثُ للمؤمنين رأى في الفتنةِ أن الخيرَ في الصبر والثبات، وأن يبيعَ نفسَهُ بصلاح دينه، وحقنًا لدماء المسلمين، فجادَ بنفسهِ لله عز وجل.

ولذلك لما حاصَرهُ البُغاةُ الظلمة لقتله، قال الصحابة رضي الله عنهم: يَا أَمِيرَ الْـمُؤْمِنِينَ! أَلا تُقَاتِلُ؟ قَالَ: (لاَ، إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ عَهِدَ إِلَيَّ عَهْدًا، وَإِنِّي صَابِرٌ نَفْسِي عَلَيْهِ)(٣).

سابعاً: وهذا الحسنُ بن علي رضي الله عنهما خليفةُ المسلمين يتنازلُ عن حقهِ الشرعي في الخلافةِ لمعاوية رضي الله عنه حقناً لدماء المسلمين.

فهل من مُدَّكر؟! فهل من معتبر؟! فهل من متعظ؟!

أَمْ أنها كما قال رب العزة: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ** ﴿٤٦﴾﴾ [الحج].

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٦).

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٧).

(٣) **صحيح**: رواه أحمد (٦/ ٥١)، والبزار (٤٠٢)، وأبو يعلى (٤٨٠٥)، [«محققو المسند»].

• معشر المسلمين! ما هي الأسباب التي تدفعُ إلى قتلِ النفس التي حرمَ اللهُ قتلها إلا بالحق؟ وهل هي موجودَة في الأمة اليوم؟!!

السببُ الأول: الحسدُ:

وهذا يظهر جلياً من قصة ابنّي آدم، فقد قتل قابيلُ أخاهُ هابيلَ حسدًا عندما قَربا قرباناً فتقبلَ اللهُ من هابيلَ المؤمنِ التقيِّ ولم يتقبل من قابيلَ الشقي.

﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [المائدة].

ويظهر الحسدُ أيضاً في إخوةِ يوسفَ، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴿٧﴾ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨﴾ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف].

السببُ الثاني: التكفيرُ:

إذا انتشر فكرُ التكفير في الأمة انتشر القتلُ، وذلك لأن الذي يُكفِّرُ أخاهُ المسلم يقع في مصيبتين:

المصيبة الأولى: أنه استحلَ دمهُ وماله وعرضه وهذا حرام؛ لقوله ﷺ: «**كُلُّ الْـمُسْلِمِ عَلَى الْـمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»(١).

والمصيبة الثانية: أنه حكم على أخيه بأن اللهَ لا يغفرُ له أبدًا ولا يرحمُه ولا يُدخله الجنة، ويخلده في النار، وهذا من أعظمِ البغي.

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (٢٥٦٤).

السببُ الثالث: الشيطان:

يقول ﷺ: «إِذَا أَصْبَحَ إِبْلِيسُ بَثَّ جُنُودَهُ، فَيَقُولُ: مَنْ أَضَلَّ الْيَوْمَ مُسْلِمًا أَلْبَسْتُهُ التَّاجَ، قَالَ: فَيَخْرُجُ هَذَا، فَيَقُولُ: لَمْ أَزَلْ بِهِ حَتَّى طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَيَقُولُ: أَوْشَكَ أَنْ يَتَزَوَّجَ، وَيَجِيءُ هَذَا فَيَقُولُ: لَمْ أَزَلْ بِهِ حَتَّى عَقَّ وَالِدَيْهِ، فَيَقُولُ: أَوْشَكَ أَنْ يَبَرَّ،.... وَيَجِيءُ هَذَا، فَيَقُولُ: لَمْ أَزَلْ بِهِ حَتَّى قَتَلَ فَيَقُولُ: أَنْتَ أَنْتَ، وَيُلْبِسُهُ التَّاجَ»(1).

فسفكُ الدماءِ والقتلُ من أحبِّ الأعمالِ إلى الشيطانِ، ولذلك فهو حريصٌ على أن يوقعَ العداوةَ والبغضاءَ بين المسلمين ليقتلَ بعضُهم بعضاً.

ولذلك قال ربُّ العزة لعبادهِ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة].

وقال تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿٥٣﴾﴾ [الإسراء].

السببُ الرابع: مرضُ القلبِ بالشهواتِ والشبهات.

فصاحبُ القلبِ المريض بالشهواتِ يقتلُ أخاهُ المسلم ليصلَ إلى شهوته من المنصب والمال والدنيا الفانية، وصاحبُ القلب المريض بالشبهات يستحلُ قتل أخيه المسلم بعد تكفيره بهذه الشبهات، وهذا يظهر جلياً في الشيعةِ والخوارجِ ومن سلك سبيلهم منَ الحزبيين المتعصبين.

(1) **صحيح**: رواه ابن حبان (٦١٨٩)، والحاكم (٨٠٢٧)، [«السلسلة الصحيحة» (١٢٨٠)].

السببُ الخامسُ: الجهلُ بالدين:

فالجهلُ يدفعُ صاحبَهُ إلى الغلوِّ في الدين وإلى كلِّ شر، فهاهم الخوارج بسبب الجهلِ غَلَوْا في دينهم، ودفعهم هذا الغلوُّ إلى أن قتلوا عثمانَ بن عفان ﷺ، وخرجوا على عليٍّ بين أبي طالبٍ ﷺ وقتلوه.

ولذلك جاء الإسلامُ ينهى عن الغلوِ في الدين.

فقال تعالى: ﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة].

وقال ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ**»(١).

فعليكم يا عباد الله! بالعلم الشرعي، فإن العلمَ الشرعيَّ يورثُ صاحبَهُ الخوفَ من الله، والخوفُ من الله يمنع صاحبه من الوقوع في جريمة القتل.

ولذلك لما قال قابيلُ لأخيه: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [المائدة:٢٧].

قال له هابيل المؤمن الذي يخاف من الله: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾﴾ [المائدة].

(١) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٣٠٢٩)، والنسائي (٣٠٥٧)، وأحمد (١/ ٣٤٧)، وابن خزيمة (٢٨٦٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٨)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٨٩/ ٧٤٢)، [«السلسلة الصحيحة» (١٢٨٣)].

وقد جمع النبيُّ ﷺ بين قبض العلم وظهور الجهل والهرج «القتل».

فقال ﷺ: «**إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لأَيَّامًا يَنْزِلُ فِيهَا الْـجَهْلُ، وَيُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْـمُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ، وَالْهَرْجُ: الْقَتْلُ**»[1].

السببُ السادسُ: المظاهرات والخروجُ على ولاةِ الأمرِ:

وما يحدث في بلاد المسلمين اليوم أكبرُ شاهدٍ على ذلك.

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٦٣)، ومسلم (٢٦٧٢) واللفظ للبخاري.

الأمر العاشر
المنهج الشرعي المنضبط
بالكتاب والسنة في التعامل مع الفتن

أولاً: موقف المؤمن من الفتنِ حين حدوثِها.

من أجلِ أن يُحسنَ المسلمُ كيفيةَ التعاملِ معَ هذه الفتنِ حين تحدثُ في محيطِ الأمةِ وتعصفُ بواقعها، فلا بد من أن يكونَ له منها موقفٌ رشيدٌ، وهذا الموقفُ الرشيدُ يتحققُ بأمورٍ أساسية هي: العواصمُ -بتوفيق الله تبارك وتعالى وعونه- من قواصمِ الغِوايةِ ومُضِلاتِ الهوى.

وتلكَ الأمورُ الأساسيةُ ثلاثةٌ، هي على النحوِ الآتي:

الأمرُ الأول: التثبُّتُ في الفتنةِ، وذلكَ بسلوك مسلكين رئيسيين:

المسلكُ الأولُ: التأكدُ التامُّ من أن هذه الفتنةَ هي المعنيَّةُ بذاتها في النصِّ الشرعي الواردِ عن النبيِّ ﷺ، فلا يجوزُ للمسلمِ عندَ حدوثِ أية فتنةٍ أن يجزمَ بأنَّ هذه الفتنةَ هي ما أخبرَ به النبيُّ ﷺ في حديث كذا وكذا، وهو لم يتبيَّنْ بَعْدُ حقيقةَ الأمرِ، بل غايةُ ما لديه ظنٌّ وتخمين، وهذا ضربٌ من ضروبِ القَفْوِ بغيرِ علمٍ الذي نهى اللهُ تباركَ وتعالى عنه بقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦].

والتأكدُ التامُّ من عينِ الفتنةِ الحادثةِ إنما يكونُ بالرجوعِ إلى أهلِ العلمِ، فهمُ الأقدرُ على تجليةِ حقيقةِ الأمرِ، ولذلك فقد أرشدَ اللهُ جل شأنه عبادَه إلى هذا المسلكِ بقوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ ﴾ [النساء:٨٣].

المسلكُ الثاني: كفُّ اللسانِ في الفتنةِ، فلا يجوزُ التخوُّضُ فيها بتحريضِ بعضِ المسلمينَ على بعضٍ بما يفضي إلى تأجيجِ نارِها وتوسيعِ دائرةِ البلاءِ بها، فإن آفةَ اللسانِ هنا خطيرةٌ جداً، ولذلك فقد حذّر النبيُّ ﷺ من إطلاقِ اللسانِ عامةً وفي الفتن خاصةً.

فعن سفيانَ بنِ عبدِالله رضي الله عنه قال: قلتُ: يَا رَسُولَ الله! حَدِّثْنِي بِأَمْرٍ أَعْتَصِمُ بِهِ، قَالَ: «**قُلْ رَبِّيَ اللهُ، ثُمَّ اسْتَقِمْ**» قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! مَا أَكْثَرُ مَا تَخَافُ عَلَيَّ؟ فَأَخَذَ رَسُولُ الله ﷺ بِلِسَانِ نَفْسِهِ ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا**»[1].

وَعن عقبةَ بن عامرٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله مَا النَّجَاةُ؟ قَالَ: «**امْلِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَلْيَسَعْكَ بَيْتُكَ، وَابْكِ عَلَى خَطِيئَتِكَ**»[2].

وقال ﷺ: «**أَكْثَرُ خَطَايَا ابنِ آدَمَ فِي لِسَانِهِ**»[3].

(١) **حسن صحيح**: رواه الترمذي (٢٤١٠)، وابن ماجه (٣٩٧٢)، وأحمد (٣/ ٤١٣)، وابن حبان (٥٦٩٩)، والحاكم (٧٨٧٤)، [«صحيح الترغيب» (٢٨٦٢)].

(٢) **صحيح لغيره**: رواه الترمذي (٢٤٠٦)، وأحمد (٥/ ٢٥٩)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٢٧١/ ٧٤١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩)، والبيهقي في «الشعب» (٧٨٤)، [«صحيح الترغيب» (٢٧٤١)].

(٣) **صحيح**: رواه الطبراني في «الكبير» (١٠٤٤٦)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٣/ ١٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٧)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥٨٤)، [«صحيح الترغيب» (٢٨٧٢)].

وهل اشتعلت الفتنة في بلادِ المسلمين إلا بألسنة المنافقين الذين لا يخافون الله ولذلك قالَ ﷺ: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ**»(١).

الأمرُ الثاني: الثباتَ على الدينِ الحقِّ، فإذا تَبيَّنَ المسلمُ أن هذه الفتنةَ الواقعةَ هي التي عناها النبيُّ ﷺ في خبرِه، فليثبتْ حينئذ على دينِهِ الحقِّ وعلى معتقدِه الصحيحِ، حتى لا تزلَّ به القدمُ فيجرفَه تيارُ تلك الفتنةِ فيخسرَ الدنيا والآخرة، وهذا ما حذَّرَ منه المولى تبارك وتعالى أشدَّ التحذير، حينَ قال سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١١﴾﴾ [الحج].

وحين قال سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت:١٠].

فالفتنةُ إذا وقعت واستحكمت انقسمَ الناسُ فيها فريقين: ساقطٌ مخدوشٌ، وناجٍ مُسَلَّم، ومن هنا فإن النبيَّ ﷺ قد أرشدَنا إلى أن ندعوَ بهذا الدعاءِ في ختامِ التشهدِ الأخيرِ: «**ونعوذُ بكَ منْ فتنةِ المحيا والمات، ومنْ فتنةِ المسيحِ الدجال**»(٢).

الأمرُ الثالث: الصبرُ على شدةِ الفتنِ، واحتسابُ الأجرِ فيها عندَ الله تبارك وتعالى، فذلك طريقُ الرحمةِ وسبيلُ الهدايةَ، كما قال المولى سبحانه: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾

(١) **صحيح**: رواه أحمد (١/ ٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٤١)، والبزار (٣٠٥) بلفظ قريب، [«صحيح الجامع» (١٥٥٤)].

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (٥٨٨).

﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ (١٥٦) أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ (١٥٧)﴾ [البقرة].

فالصبرُ هو سلاحُ المؤمنِ الذي يتقي به شرَّ تلكَ الفتنِ، ومن هنا فقد أمرَ به النبيُّ ﷺ أمتَه، ففي الحديثِ الذي رواه الصحابيُّ الجليلُ أنسُ بنُ مالكٍ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ**»(١).

ثانياً: أقوالٌ ومواقفُ للسلفِ الصالحِ في الفتن

عن عُديسة بنت أُهبان قالت: (لما جاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه هاهنا (البصرة)، دخل على أبي، فقال: يا أبا مسلم ألا تعينني على هؤلاء القوم؟ قال: بلى! قال: فدعا جارية له، فقال: يا جارية، أخرجي سيفي، قال: فأخرجته، فسل منه قدر شبر، فإذا هو خشب، فقال: إِنَّ خَلِيلِي وَابْنَ عَمِّكَ ﷺ عَهِدَ إِلَيَّ: «**إِذَا كَانَتِ الْفِتْنَةُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَاتَّخِذْ سَيْفًا مِنْ خَشَبٍ**». فَإِنْ شِئْتَ خَرَجْتُ مَعَكَ، قَالَ: لاَ حَاجَةَ لِي فِيكَ وَلاَ فِي سَيْفِكَ)(٢).

وعن عبد الله بن الصامت قال: (قَدِمَ أَبُو ذَرٍّ عَلَى عُثْمَانَ مِنَ الشَّامِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، افْتَحِ الْبَابَ حَتَّى يَدْخُلَ النَّاسُ، أَتَحْسِبُنِي مِنْ قَوْمٍ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ

---

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٧٠٦٨).

(٢) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٣٩٦٠)، والترمذي (٢٢٠٣)، وأحمد (٥/ ٦٩)، والطبراني في «الأوسط» (٨٤٥٧)، [«السلسلة الصحيحة» (١٣٨٠)].

لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ؟ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ[١] ثُمَّ لاَ يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ عَلَى فُوقِهِ[٢] هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ؟! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَمَرْتَنِي أَنْ أَقْعُدَ لَمَا قُمْتُ، وَلَوْ أَمَرْتَنِي أَنْ أَكُونَ قَائِمًا لَقُمْتُ مَا أَمْكَنَتْنِي رِجْلاَيَ، وَلَوْ رَبَطْتَنِي عَلَى بَعِيرٍ لَمْ أُطْلِقْ نَفْسِي حَتَّى تَكُونَ أَنْتَ الَّذِي تُطْلِقُنِي، ثُمَّ اسْتَأْذَنَهُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّبَذَةَ، فَأَذِنَ لَهُ فَأَتَاهَا، فَإِذَا عَبْدٌ يَؤُمُّهُمْ، فَقَالُوا: أَبُو ذَرٍّ! فَنَكَصَ الْعَبْدُ، فَقِيلَ لَهُ: تَقَدَّمْ، فَقَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلاَثٍ «**أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَلَوْ لِعَبْدٍ حَبَشِيٍّ مُجَدَّعِ الأَطْرَافِ**[٣]»[٤].

وهناك حديث أكثر بيانًا في هذا المقام، يرويه أبو ذر رضي الله عنه، قال: أَتَانِي نَبِيُّ الله ﷺ وَأَنَا نَائِمٌ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، فَضَرَبَنِي بِرِجْلِهِ، فَقَالَ: «**أَلاَ أَرَاكَ نَائِمًا فِيهِ؟**» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ الله! غَلَبَتْنِي عَيْنِي، قَالَ: «**فَكَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْهُ؟**» قُلْتُ: مَا أَصْنَعُ يَا نَبِيَّ الله، أَضْرِبُ بِسَيْفِي؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَلاَ أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَقْرَبُ رُشْدًا؟ تَسْمَعُ وَتُطِيعُ، وَتَنْسَاقُ لَهُمْ حَيْثُ سَاقُوكَ**[٥]»[٦].

---

(١) الرمية: الصيد الذي ترميه فتقصده، وينفُذُ فيه سهمك. «النهاية».

(٢) على فوقه: موضع الوتر من السهم، وهذا تعليق بالمحال، فإن ارتداد السهم على الفوق محال، فرجوعهم إلى الدين أيضاً محال. «عون المعبود».

(٣) أي: مقطع الأعضاء.

(٤) **صحيح**: رواه الطيالسي (٤٥٢)،و ابن حبان (٥٩٦٤)،[«صحيح موارد الظمآن» (١٢٨٦)].

(٥) وهذا ما لم يكن في معصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

(٦) **حسن**: رواه أحمد (٥/ ١٥٦)، وابن حبان (٦٦٦٨)، [«صحيح موارد الظمآن» (١٢٨٥)]

وعن ربعي بن حراش عن حذيفة رضي الله عنه أنه قيل له: (يا أبا عبد الله ما تأمرنا إذا اقتتل المصلون؟ قال: آمرُك أن تنظرَ أقصى بيتٍ من دارك فتلجَ فيه، فإنْ دخل عليك فتقول: ها بُؤْ بإثمي وإثمك، فتكوَن كابن آدم)(١).

وعن سعيد بن جبير قال: (خَرَجَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ فَرَجَوْنَا أَنْ يُحَدِّثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا قَالَ: فَبَادَرَنَا إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! حَدِّثْنَا عَنِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ وَاللهُ يَقُولُ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، فَقَالَ: هَلْ تَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ؟ إِنَّمَا كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَ الدُّخُولُ فِي دِينِهِمْ فِتْنَةً وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى الْمُلْكِ)(٢).

قال مُطَرِّفٌ: (إن الفتنة ليست تأتي تهدي الناس، ولكن إنّما تأتي تقارع المؤمن عن دينه، وَلأن يقولَ اللهُ: لم لا قتلت فلاناً؟ أحبُّ إلي من أن يقولَ: لم قتلتَ فلاناً)(٣).

وقال أيضاً: (إِنَّ الْفِتْنَةَ لاَ تَجِيءُ حِينَ تَجِيءُ لِتَهْدِيَ، وَلَكِنْ لِتُقَارِعَ الْمُؤْمِنَ عَنْ نَفْسِهِ)(٤).

قال مُطرّف: (لأَنْ آخُذَ بِالثِّقَةِ فِي القُعُودِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْتَمِسَ -أو قال: أطلب- فَضْلَ الجِهَادِ بِالتَّغْرِيْرِ)(٥).

---

(١) **صحيح**: رواه الحاكم (٨٣٧٤)، وعبد الرزاق (٣٧١٤٣)، [«الإرواء» (٨/ ١٠٢)].

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٧٠٩٥).

(٣) رواه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ٢٠٤).

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٤٢).

(٥) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢١٢).

وقال كذلك: (لأَنْ يَسْأَلَنِي اللهُ -تَعَالَى- يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا مُطَرِّفُ، أَلاَ فَعَلْتَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَقُوْلَ: لِمَ فَعَلْتَ؟)[1].

قال حميد بن هلال: (أَتَى مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللهِ زَمَانَ ابْنِ الأَشْعَثِ نَاسٌ يَدْعُونَهُ إِلَى قِتَالِ الْحَجَّاجِ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ قَالَ: أَرَأَيْتُمْ هَذَا الَّذِي تَدْعُونِي إِلَيْهِ، هَلْ يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَكُونَ جِهَادًا فِي سَبِيلِ اللهِ؟ قَالُوا: لاَ قَالَ: فَإِنِّي لاَ أُخَاطِرُ بَيْنَ هَلَكَةٍ أَقَعُ فِيهَا، وَبَيْنَ فَضْلٍ أُصِيبُهُ)[2].

وقال الحسن: (لَوْ أَنَّ النَّاسَ إِذَا ابْتُلُوا مِنْ قِبَلِ سُلْطَانِهِمْ صَبَرُوا مَا لَبِثُوا أَنْ يُفْرَجَ عَنْهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ يَجْزَعُونَ إِلَى السَّيْفِ، فَيُوَكَّلُونَ إِلَيْهِ، فَوَاللهِ مَا جَاؤُوا بِيَوْمِ خَيْرٍ قَطُّ)[3].

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: (إِنَّ الْأَمْرَ بِالْـمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْـمُنْكَرِ لَحَسَنٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَرْفَعَ السِّلَاحَ عَلَى إِمَامِكَ)[4].

وعن سويد بن غفلة قال: (قال لي عمر رضي الله عنه: لعلك تبقى حتى تدرك الفتنة، فاسمع وأطع، وإن كان عليك عبد حبشي، إن ضربك فاصبر، أو حرمك أو ظلمك فاصبر، وإن أرادك على أمر يُنقصك في دينك فقل: سمعاً وطاعة، دمي دون ديني)[5].

---

(١) رواه البيهقي في «الزهد الكبير» (٢/ ٣٦٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٣١٥).

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٤٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٣١٥).

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٦٤).

(٤) رواه ابن أبي شيبة (٣٧٦١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧٠٩٨).

(٥) رواه المروزي في «الفتن» (٣٨٩).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أتاه رجلان في فتنة ابن الزبير، فقالا: (إن الناس قد صنعوا ما ترى، وأنت ابنُ عمر بن الخطاب، وصاحبُ رسول الله ﷺ، فما يمنعك أن تخرج؟ قال: يمنعني أن الله تعالى حرَّم علي دم أخي المسلم، قالا: أو لم يقل الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٣]، قال: فقد قاتلْنا حتى لم تكن فتنة، وكان الدين لله، فأنتم تريدون أن نقاتل حتى تكون فتنة، ويكون الدين لغير الله)[(١)].

وقال عمر بن عبد العزيز: (إذا كان لك إمام يعمل بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ؛ فقاتل مع إمامك، وإذا كان عليك إمام لا يعمل بكتاب الله، ولا سنة رسول الله ﷺ؛ فخرج عليه خارجي، يدعو إلى كتاب الله، وسنة رسول الله؛ فاجلس في بيتك)[(٢)].

أقول: لأن الأمر غالباً سيفضي إلى إهراقِ الدماء، وعدمِ العمل بكتابِ الله، وسنةِ رسوله ﷺ.

ثالثاً: كيف تنجو من الفتن؟

نحنُ في زمنٍ كثُرَتْ فيه الفتنُ وماجَتْ كموجِ البحرِ فكثُرَ القتلُ، وقلَّ العلمُ، وكثرَ الجهلُ ونطقَ الرويبضةُ، واتخذَ الناسُ رؤوساً جُهالاً فسُئِلُوا فأَفْتَوْا بغيرِ علمٍ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا.

---

(١) رواه المروزي في «الفتن» (٤٣٤).

(٢) رواه المروزي في «الفتن» (٤٥٨).

وانطلاقاً من قوله ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»[(١)] فها أنا أضعُ أمامَكُمْ أسبابَ النجاةِ منَ الفتنِ ليهلِكَ من هلَكَ عن بينةٍ ويَحْيى من حيَّ عن بينةٍ.

أيها المسلمُ في كل مكان! إذا أردتَ أن تنجوَ منَ الفتنِ فعليك:

أولاً: بتقوى اللهِ في السرِّ والعلنِ، والسمعِ والطاعةِ لوليِّ الأمرِ المسلمِ.

- عن العرباضِ بن ساريةَ رضي الله عنه قال: (وَعَظَنَا رَسُولُ الله ﷺ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقَلنا: يَا رَسُولَ الله! كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَأَوْصِنَا، قَالَ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى الله وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيّاً**»)[(٢)].

- وعن حذيفةَ رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال: «**يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**»، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»)[(٣)].

- وعن عوفِ بن مالكٍ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ قال: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله! أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم(٥٥).

(٢) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦)، والدارمي (٩٥) واللفظ له [«صحيح الترغيب » (٣٧)].

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٧).

فَقَالَ: «لَا؛ مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[1].

ثانياً: أنْ تلزمَ جماعةَ المسلمينَ وإمامَهم، فإنْ لم يكنْ لهم جماعةٌ ولا إمام فاعتزِلْ تلكَ الفرقَ كلَّها، ولا تكن رأساً في الفتنةِ.

- قال ﷺ: لحذيفة بنِ اليمانِ رضي الله عنه: «**تلزمُ جماعةَ المسلمينَ وإمامَهم**».

قال حذيفة: فإنْ لم يكنْ لهم جماعةٌ ولا إمامٌ؟

- قال ﷺ: «**فاعتزلْ تلكَ الفِرَقَ كُلَّها، ولو أنْ تعَضَّ بأصلِ شجرةٍ حتى يُدرِكَكَ الموتُ وأنتَ على ذلك**»[2].

- وقال ﷺ: «**إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتَنٌ، أَلَا ثُمَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ: الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنْ الْمَاشِي فِيهَا، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنْ السَّاعِي إِلَيْهَا، أَلَا فَإِذَا نَزَلَتْ أَوْ وَقَعَتْ فَمَنْ كَانَ لَهُ إِبِلٌ فَلْيَلْحَقْ بِإِبِلِهِ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ فَلْيَلْحَقْ بِغَنَمِهِ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَلْحَقْ بِأَرْضِهِ**»... الحديث[3].

ثالثاً: أن تُكثرَ منَ العبادة عامةً ومنْ قيامِ الليلِ خاصةً.

- قال ﷺ: «**عِبَادَةٌ فِي الْهَرْجِ كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ**»[4].

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٥٥).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧)، واللفظ له.

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (٢٨٨٧).

(٤) **صحيح**: رواه مسلم (٢٩٤٨).

- وتقولُ أمُّ سلمةَ رضي الله عنها زوجُ النبيِّ ﷺ: اسْتَيْقَظَ رَسُولُ الله ﷺ لَيْلَةً فَزِعًا يَقُولُ: «**سُبْحَانَ اللهِ؛ مَاذَا أَنْزَلَ الله مِنَ الْخزَائِنِ، وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْفِتَنِ؟ مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحجُرَاتِ** -يُرِيدُ أَزْوَاجَهُ- **لِكَيْ يُصَلِّينَ؟ رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ**»[1].

رابعاً: أن تلزَمَ بيتَك، وتُمْسِكَ لسانَكَ.

- قال ﷺ: («**إِنَّ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْماشِي، وَالْماشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي**».

قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟

قَالَ: «**كُونُوا أَحْلاَسَ بُيُوتِكُمْ**»)[2].

- وقال رجلٌ: (يَا رَسُولَ الله! مَا النَّجَاةُ؟ قَالَ: «**أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَلْيَسَعْكَ بَيْتُكَ، وَابْكِ عَلَى خَطِيئَتِكَ**»)[3].

- وقال حذيفةُ بنُ اليمانِ رضي الله عنه: (إِيَّاكم وَالْفِتَنَ، لاَ يَشْخَصُ -أي: لا يتطلعُ- إِلَيهَا أَحَدٌ، فَوَالله مَا شَخَصَ فيهَا أَحَدٌ إِلَّا نَسَفَتْهُ كَمَا يَنْسِفُ السَّيْلُ

---

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٧٠٦٩).

(٢) **صحيح لغيره**: رواه أبو داود (٤٢٦٢)، وأحمد (٤/ ٤٠٨)، [«صحيح الترغيب» (٢٧٤٢)].

(٣) **صحيح لغيره**: رواه الترمذي (٢٤٠٦)، وأحمد (٥/ ٢٥٩)، [«صحيح الترغيب» (٢٧٤١)].

الدِّمَنَ[1]، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا؛ فَاجْتَمِعُوا فِي بُيُوتِكُمْ، وَكَسِّرُوا سُيُوفَكُمْ، وَقَطِّعُوا أَوْتَارَكُمْ)[2].

خامساً: أن تستعيذَ بالله من الفتنِ.

- يقول ﷺ: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ**»[3].

عَلَّمَنا النبيُّ ﷺ أن نستعِيذَ باللهِ في كلِّ صلاةٍ من الفتنِ.

- قال ﷺ: «**إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ:**

يَقُولُ: اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»[4].

وعَلَّمَ ربنا جل وعلا عباده في كتابه أن يَلْتجِؤوا إليه بالدعاء عند نزول الفتن، فقال تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٨٥﴾ وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [يونس].

وقال تعالى: ﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٥﴾﴾ [الممتحنة].

---

(١) الدِّمَنَ: ما اختلط من البَعر والطين.

(٢) رواه الحاكم (٨٣٨٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٧٣)

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (٢٨٦٧).

(٤) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (٥٨٨) واللفظ له.

وأخيراً فهذه وصايا النبيِّ ﷺ والتي قال فيها:

«إِنَّ السَّعِيدَ لَمَنْ جُنِّبَ الْفِتَنَ، إِنَّ السَّعِيدَ لَمَنْ جُنِّبَ الْفِتَنَ، إِنَّ السَّعِيدَ لَمَنْ جُنِّبَ الْفِتَنَ، وَلَمَنِ ابْتُلِيَ فَصَبَرَ فَوَاهًا»(١).

وقال ﷺ: «**سلامةُ الرجلِ في الفتنةِ أنْ يلزمَ بيته**»(٢).

فهل يليق بك أيها المسلم العاقل أن تخالفَ وصايا نبيك وحبيبك هذه وتخرجَ إلى الشوارع في المظاهرات التي سَمَّوْها لك سلميَّةً وهي اليومَ كما ترى دمويةً، يقتل فيها المسلمُ أخاه المسلمَ من أجل غايات دنيوية؟

نسأل الله تعالى أن يحفظنا والمسلمين من الفتن ما ظهر منها وما بطن، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

---

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٢٦٣)، والبزار (٢١١٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٥٢/ ٥٩٨)، [«صحيح الترغيب»(٢٧٤٣)].

(٢) **حسن**: رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٥٠٧)، [(«صحيح الجامع» (٣٦٤٩)].

الأمر الحادي عشر

معرفةُ أنَّ العلماءَ هم ورثةُ الأنبياءِ، وهم الدعاةُ إلى اللهِ على بصيرةٍ، وهم المرجعُ عند نزولِ الفتنِ[1]

قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف].

عن عبدِ اللهِ بنِ عمروٍ رضي الله عنهما قال: (سمعتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يقول: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[2].

وفي رواية: «**فيبقى ناسٌ جُهالٌ يُستَفْتَوْنَ، فَيُفتونَ برأيِهم، فَيُضِلّون وَيضِلّون**»[3].

عن أبي الدَّرداءِ رضي الله عنه قال: (سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْماً سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضاً لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، والْحِيتَانُ فِي جوفِ الْمَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ ليلةَ البدرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ؛ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»[4].

---

(١) هذا الأمر مأخوذ من كتاب: «بصائر ذوي الشرف» بشيءٍ من التصرف والاختصار.

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٤) **حسن**: رواه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد (٥/ ١٩٦)، =

العلماءُ هـمُ الـدعاةُ إلى اللهِ خلافـاً لمـا شـاعَ بـينَ كثـيرٍ مـنَ الـدعاةِ المنتسبين للحركـاتِ الحزبيـةِ المعـاصرةِ: أنَّ العلـماءَ غـيرُ الـدعاةِ، وهـذا تفلـيسٌ للعلـماءِ مـن دَورِهِمُ الرِّياديِّ القياديِّ ليخلوَ الجَوُّ لأنصافِ الفقهاءِ، حُدثاءِ أمتِهم؛ فيصفونهم بعلماءِ الحَيضِ والنِّفاسِ، وأن فقهَهم لا يتعدى سراويلَ امرأةٍ، وعلماءِ ذيلِ بغلةِ السلطانِ، بينما الدعاةُ فَهُـمْ فقهاءُ الواقعِ، والمَنَظِّرونَ، والمُفَكرون، والموجِّهون، والمُرشدون، والحَركيون.

وأنَّ العلماءَ نَفْعُهُمْ يقتصرُ على مَنْ حولَهم؛ فهم كالبئرِ، بينما الدعاةُ نفعُهم يعمُّ الأمةَ؛ لأنهم كالغيثِ يأتي الناسَ في ديارِهم وحيثُ وقَعَ نَفَعَ.

وهذه البدعةُ الحزبيةُ باطلةٌ من وجوهٍ منها:

١ - لقد بَيَّنَ اللهُ سبحانَه وتعالى أنَّ أهلَ البصيرةِ هم أتباعُ رسولِ اللهِ ﷺ؛ كما قالَ الإمامُ ابنُ قَيم الجوزيةِ: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ إنْ كانَ عطفاً على الضميرِ في ﴿أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾؛ فهو دليلٌ على أنَّ أتباعَه هم الدعاةُ إلى اللهِ، وإنْ كانَ عطفاً على الضمير المنفصل، فهو صريحٌ أنَّ أتباعَه هم أهلُ البصيرةِ فيما جاءَ به دونَ مَنْ عَداهم.

والتحقيقُ: أنَّ العطفَ يتضمنُ المَعْنَيين؛ فأتباعُه هم أهلُ البصيرةِ الذين يدعونَ إلى اللهِ[1].

=[«التعليقات الحسان» (٨٨)].

(١) «الصواعق المرسلة» (١/ ١٥٥).

وأوضحَ رسولُ اللهِ ﷺ: أن العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ؛ كما في حديثِ أبي الدرداءِ المذكورِ عنه، والأنبياءُ هم أئمةُ الدعاةِ، **إذاً العلماءُ هم الدعاةُ إلى اللهِ.**

٢- والعلماءُ هم أئمةُ الدينِ، وأمناءُ الشريعةِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة].

والإمامةُ في الدينِ تقتضي الإمامةَ في الدعوةِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾ [الفرقان]؛ **إذاً العلماءُ هم الدعاةُ إلى الله.**

٣- والعلماءُ أفضلُ الناسِ بعدَ الأنبياءِ، كما قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة:١١].

وأفضلُ مقاماتِ العبدِ هو الدعوةُ إلى اللهِ: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾ [الجن].

ولذلك؛ فإنَّ الدعوةَ إلى اللهِ التي هي أشرفُ مقاماتِ العبادِ وأجلُّها وأفضلُها لا تَحْصُلُ إلى بالعلمِ الذي يدعو -أي العبدُ- به وإليه، بل لا بدَّ في كمالِ الدعوةِ من الرسوخَ في العلمِ، ولكلِّ مقامٍ رجالٌ، وأشرفُ المقاماتِ وأعلاها يتربعُ على عَرْشِها أفضلُ الناسِ بعدَ الأنبياءِ، **وهذا يدلُّ على أنَّ العلماءَ همُ الدعاةُ إلى اللهِ.**

٤- والعلماءُ حجةُ اللهِ على العبادِ، والمُوَقِّعونَ عن ربِّ العالمين؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء].

٥- والعلماءُ هم أولو الأمرِ الذين تجبُ طاعتُهم كما قالَ جمهورُ السلفِ في قولِه تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩].

٦- والعلماءُ هم أمناءُ الشريعةِ وأهلُها؛ كما قالَ ابنُ قيمِ الجوزيةِ: (أنَّ اللهَ جعلَ العلماءَ وكلاءَ وأمناءَ على دينهِ وَوَحيِهِ، وارتضاهم لحفظِه والقيامِ بهِ والذَّبِّ عنه وناهيكَ بها منزلةً شريفةً، ومَنْقَبةً عظيمةً. قالَ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٨٨ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمٗا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ٨٩﴾ [الأنعام])[1]، **ولذلك فالعلماء أجدر الناس بالدعوة إلى الله.**

٧- والعلماءُ هم أهلُ الذكرِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣﴾ [النحل]، والذكرُ هو العلمُ والدعوةُ، **فعلى هذا فالعلماءُ هم أهلُ الدعوةِ إلى اللهِ.**

وعلى ذلك؛ فالعلماءُ همُ القادةُ الذين يتصدرون الدعوةَ إلى اللهِ ليوجهوا مسارَها ويُرشدوا يَقَظَتَها، ويُعمقوا فَهمَها، ويوجهوا شَبابَها، فإن لم يكنِ الأمرُ كذلك حدثَ الخللُ، ودخلَ الدَّخَنُ، وحَلَّ الوَهْنُ، كما نبهَ عليه رسولُ اللهِ ﷺ في حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ في رفعِ العلمِ بقبضِ العلماءِ، يتخذُ الناسُ رؤوساً جُهالاً؛ فتغرقُ السفينةُ بانحرافِ الدعوةِ عن سبيلِ اللهِ.

(١) «تنقيح الإفادة المنتقى من مفتاح دار السعادة» (ص٢٦٧).

• قال الدكتورُ ناصرُ بنُ عبدِ الكريمِ العقلِ حفظَه الله: (بسببِ فصلِ بعضِ الدُّعاءِ بينَ الشيخِ (العلامِ) والدَّاعيةِ، ظَهَرَت أمورٌ سلبيةٌ نراها جليةً في كثيرٍ منَ الدعواتِ الإِسلاميةِ، من هذه الأمور:

أولاً: اتخاذُهُمْ رؤساءَ جهَّالاً، أغلبُهم لا يفقهون منَ الدينِ إلا ما يحلوا لهم، وغايةُ ما يملكُ بعضُهم من العلمِ إنما هو مجردُ أفكارٍ وثقافاتٍ أشتاتٍ، زادُ كثيرٍ منهم: مجردُ العواطفِ والحركةِ، حتى كادَ أن يكونَ مصطَلَحُ الداعيةِ عندَهم: مَنْ ليسَ بعالمٍ، وأنَّ العالِمَ ليس بداعيةٍ، وأحياناً يقولون: فلانٌ داعيةٌ؛ -أي: ليسَ بعالمٍ-، وفلانٌ شيخٌ منَ المشايخِ، -أي: ليسَ بداعيةٍ، وهذا وقوعٌ فيما حذَّرَ منه الرسولُ ﷺ منَ اتخاذِ رؤوساً جهالاً: يُفْتونَ بغيرِ علمٍ، فَيضِلُّوا ويُضِلُّوا.

ثانياً: قلَّةُ وجودِ العلماءِ والمشايخِ، والمتفقهين في الدينِ، المتَضَلِّعينَ في العلومِ الشرعيةِ بينهم، في أكثرِ الدعواتِ المعاصرةِ مع أنَّ وجودَ أهلِ العلمِ المتفقهين في الدين شرطٌ من شروطِ الدعوةِ إلى اللهِ -سبحانه وتعالى-، خاصةً في الدَّعَواتِ الكبرى، التي ينضوي تحتَ لوائِها جماعاتٌ وفئامٌ منَ الناس، فهذه لا ينبغي أن يُفْقَدَ فيها العالِمُ، أو أنْ يكونَ العالمُ فيها مغموراً، أو لا يَتصدَّرُ الدعوةَ.

ثالثاً: قصورُ النظرةِ في فهمِ قَدْرِ العلماءِ والمشايخِ، وبمنزلتهم عندَ كثيرٍ من أتباعِ هذه الدعواتِ، فمن هنا وُجِدَ من بعضِهم إتهامٌ للعلماءِ بالقصورِ أو

التقصيرِ أو قلةِ الوعي، أو أيِّ نوعٍ منْ أنواعِ التنقيصِ لتبريرِ عدمِ صلةِ الدعاةِ بالعلماءِ. بل إنَّ بعضَ الدُّعاةِ يرفعُ نفسَه ودعوتَه على حسابِ الكلامِ في أعراضِ العلماءِ، وهذا الأمرُ وإنْ كان مُؤْلِماً لكنْ لابدَّ مِنْ ذكرِه، ولابدَّ مِنَ السعيِ لعلاجِه.

رابعاً: توريطُ بعضِ شبابِ الأمةِ بالانتماءِ للشعاراتِ والقياداتِ الدَّعَويةِ، وليسَ للمشايخِ والعلماءِ، بل أصبحَ الانتماءُ للشعارِ والجماعةِ أكثرَ منه للسُّنةِ والجماعةِ وأهلِ العلمِ.

خامساً: فصلُ الشبابِ أئمتِهم وعن مشايخِهم وعن عُلمائِهم، ومِنْ ثَمَّ حَجْبِهم عنِ النظرةِ الشرعيةِ الشُّموليةِ للدعوةِ إلى اللهِ -سبحانَه وتعالى- وغاياتِها ومنهاجِها، وحَجْبِهم عن الاهتداءِ بهدي أئمةِ السُنَّةِ قديماً وحديثاً، بل إنَّ بعضَ الجماعاتِ تُربي شبابَها على جوانبَ منْ مناهجِ السلفِ تخدمُ أهدافَها، أو تخدمُ الجماعةَ وشعاراتِها، وتُغفِلُ الجوانبَ الأخرى والسنةَ والعلمَ وسِيَرَ أهلِ العلمِ،

وهذه من أساليبِ أهلِ الأهواءِ وأهلِ البدعِ: يأخذونَ منَ الأئمةِ ما يحلو لهم من قولٍ أو فعلٍ، ويتركونَ الباقي.

وهذا خللٌ في النظرةِ، وخللٌ في النهجِ.

سادساً: نتجَ عن الفصلِ بينَ الدعاةِ والعلماءِ: كثرةُ الشعاراتِ والأهواءِ والانتماءاتِ والافتراقاتِ والعصبياتِ لجماعاتٍ أو لأشخاصٍ، معَ العلمِ أنَّ

الأمةَ لا يجمعُها على السنَّةِ والخيرِ إلا علماؤُها، ومهما بالَغَتِ الفِرَقُ، أو مهما بالغـتِ الجماعـاتُ والـدعاةُ في أيِّ مكـانٍ، وفي أيِّ زمـانٍ للـسعيِ إلى جمـعِ المـسلمينَ دونَ الاسترشـادِ بأهـلِ العلـمِ، ودونَ أن يجعلـوا العلـماءَ قـادةً ومُوَجِّهين ومُرشدين وأئمةً للدَّعَوات؛ فإنَّ الشَّمْلَ لـن يجتمعَ، نَعَمْ! لـن يجتمعَ شملُ الأمةِ إلا بالالتفافِ حولَ علمائِها، مهما بلغتِ الدَّعَواتُ من الـسعي إلى وسـائلِ الجمـعِ وأسـاليبِهِ، وهـذا الخلـلُ سـببٌ رئيـسيٌّ في كـونِ الجماعاتِ تتنافرُ ولا تتفاهمُ، وتفترقُ وتُفَرِّقُ أكثرَ مما تجتمعُ وتُجَمِّعُ، وواقعُها شاهدٌ بذلك.

سـابعاً: نـتجَ عـن العـزلِ بـينَ العلـماءِ وبعـضِ الـدعواتِ المعـاصرةِ: أنْ نَـشَأَت لبعضِ الدَّعَواتِ مناهجُ وأفكارٌ وكتبٌ و مؤلفاتٌ معزولةٌ عن السُّنَنِ، وعنِ العلـومِ الـشرعيةِ بـشموليتِها، بـل وحتـى بتفـصيلاتِها، وصـارت كُلُّ طائفـةٍ تأخذُ منَ العلومِ الشرعيةِ ما يناسبُ أوضاعَها، وهذا أسلوبٌ من الأساليبِ الخاطئةِ التي تخالفُ منهجَ السلفِ، وحتى نشأ للدَّعوةِ في العالمِ الإسلاميِّ علمٌ يشبهُ علمَ الكلامِ لدى الجماعاتِ في ارتباطِهِ بالأهواءِ والأشخاصِ، لا بارتباطِهِ بالسنةِ وبالأئمةِ.

وقد بَرَزَتْ في الآونةِ الأخيرةِ، نتيجةً لهذا الفصلِ بينَ الدعاةِ والعلماءِ: دَعَواتٌ كبرى، قُوامُها وركائزُها، رؤساءُ ليسوا بعلماءَ، وتعتمدُ على أفكارٍ وحركاتٍ مُحْدَثَةٍ، تخالفُ هديَ الإسلامِ، وعلى عواطفَ لا تَضْبِطُها القواعدُ الشرعيةُ ولا المصالحُ المعتبَرَةُ.

ثامناً: كما نتجَ عن هذا التقصيرِ في طلبِ العلمِ الشرعيِّ على أصولِه وعلى مناهجِه السليمةِ الصحيحةِ، بل ونتجَ من ذلكَ عندَ أصحابِ الدَّعَواتِ التي تفصلُ بينَ العلماءِ والدعاةِ: الحيلولةُ بينَ أَتباعِها وبينَ تحصيلِ العلمِ منَ المشايخِ، بل كثيراً ما تَرِدُ إشكالاتٌ من بعضِ الشبابِ في شتى بلادِ العالمِ الإسلاميِّ مِنَ صرفِ بعضِ الدعاةِ لأتباعِهم عنِ العلماءِ بذرائعَ شتى، حتى أنَّ بعضَهم قد يعاقبُ الشابَّ الذي ينتمي إليه: لماذا جلسَ يطلبُ العلمَ الشرعيَّ على الشيخِ فلانٍ.

ونتيجةً لذلك حصلَ الخللُ في المفهومِ، فقد فهمَ بعضُ الدعاةِ -هداهمُ اللهُ- بسببِ العُزلةِ بينَهم وبينَ المشايخِ: أنَّ المشايخَ خصومٌ أو أعداءٌ للدعوةِ، أو أنَّ لديهم ما يضرُّ بالمنتسبِ للدعوةِ، أو ما يشوشُ أفكارَه عليها.

وسببُ ذلك: أنَّ في دعواتِهم أمراضاً ومصائبَ لا يرضاها العلماءُ، وقد ينتقدونها، ومن هنا تَعَلَّلوا بصرفِ شبابِهم عن العلماءِ وأهلِ العلمِ والفقهِ في الدينِ.

وهذا من مسلكٌ خطيرٌ يجبُ ألا يستمرَّ عليه مَنْ يَنْشُدُ الحَقَّ والإصلاحَ، ولذلك وجبَ مناصحةُ أولئكَ الدعاةِ وبيانُ الحَقِّ لهم.

تاسعاً: في بعضِ الدعواتِ التي تسلكُ هذا المسلكَ ظهرت فئامٌ من الجماعاتِ والدعاةِ والشبابِ في البلادِ الإسلاميةِ وغيرِها عددُها ليسَ بالقليل، بعضُ شيوخِهم على قلةٍ في الفقهِ، وضعفٍ في العلمِ، أو تَتَلْمذوا على الأقلِّ علماً،

واتخذوا شيوخَهم الأصاغرَ، ولذلك حذّر النبيُّ ﷺ من ذلكَ حيثُ قال: «**إنَّ منْ أشراطِ الساعةِ: أن يُلتمسَ العلمُ عندَ الأصاغرِ**»[١].

وهذا يَشْمَلُ الأصاغرَ في العلمِ والقَدْرِ والسِّنِّ، وكلُّ ذلكَ حاصلٌ في هؤلاءِ، أو شيوخِهم: كتبِهم، وما يُرْشَحونَه[٢] من كتبٍ فكريةٍ أو ثقافيةٍ.

وأغلبُ ما تعتمدُ هذه الجماعاتُ على الكتبِ الفكريةِ والثقافيةِ أكثرَ منَ الكتبِ الشرعيةِ، بل فيهم من يتنكرُ لكتبِ السلفِ؛ وقادتُهم جُهالُهم، وأحكامُهم أهواءُهم، مما أدى إلى الخَلطِ وإلى الخَبْطِ والاضطرابِ عندَ بعضِ هؤلاءِ في العقائدِ وفي الأحكامِ، وفي المواقفِ، وفي التعاملِ معَ الآخرين، وفي النظرةِ إلى قضايا الأمةِ الكبرى، وفي التصرفاتِ الطائشةِ التي تَحْدُثُ مِنْ بعضِهم، وفي صدورِ الأحكامِ المتعجلةِ، ونحوِ ذلكَ من المظاهرِ التي نراها في فئةٍ منَ الشبابِ، وإن كانَتْ والحمدُ للهِ قليلةً، لكنَّ القليلَ في مثلِ هذهِ الأمورِ لا ينبغي الاستهانةُ به، بل ينبغي علاجُه؛ لأنه إذا كَثُرَ قد يَصْعُبُ، بل قد يَستحيلُ علاجُه)[٣].

---

(١) **صحيح**: رواه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٦١)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٦١/ رقم ٩٠٨)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٤٣٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٠٢)، [«الصحيحة» (٦٩٥)].

وقد فسر ابن المبارك الأصاغر بـ: (أهل الأهواء والبدع).

(٢) يُرَشِّحُونَه: يختارونه لأتباعهم من كتب وثقَافة.

(٣) «العلماء هم الدعاة» (ص١٧-٢٤).

الأمر الثاني عشر

معرفةُ شُبُهاتِ المُجيزين للمظاهراتِ والتفجيراتِ والاغتيالاتِ والخروجِ على ولاةِ الأمرِ والردُّ عليها[1]

لا شك أن كثيرًا منَ المخالفينَ -فيما أحسب- يريدون بأعمالهم هذه أن يُرضوا اللهَ عز وجل حتى إن المرءَ لَيَتَقَرَّبُ بأحبِّ شيءٍ عنده -في هذه الدنيا- وهو حياتُه، فَيُقدمها رخيصةً في سبيلِ ما يعتقدُ!! إلا أن ذلك وحدَه لا يكفي، فهل مَرَقَتِ المارقةُ[2] إلا بنحوِ ذلك؟!

ولا شك أنَ الذي حملهم على ذلك: فهمُهم الخاطئُ لأدلةٍ من الكتابِ والسنةِ، ومن كلامِ سلفِ الأمةِ، سواءٌ تلقَّوْها عن كبارِهم، أو أدَّاهم إليها اجتهادُهم الخاطئ!!

وقد كان من منهجِ بعضِ السلفِ: مناظرةُ المخالفِ -وإن حَسُنَتْ نِيْتُه-، ولذلك ضوابطُ معروفةٌ عندهم، وكذا من منهجِ كثيرٍ منهم -أيضاً- الردُّ على شُبهاتِ المخالفين، وجَعْلُ ذلك في مؤلّفاتٍ ينفعُ اللهُ بها ما بقيَ الليلُ والنهارُ، وهذا الأسلوبُ في السلفِ أشهرُ من الأسلوبِ الأولِ.

والردُّ على المخالفين قد يُقتصرُ فيه على ذكرِ الأدلةِ الدالةِ على فسادِ مذاهبِهم، ولا يُتوسَّعُ في ذكرِ الإيراداتِ والردِّ عليها، وهذا كان منهجُ المتقدمين من هذه

(١) هذا الأمر مأخوذ من كتاب: «فتنة التفجيرات والاغتيالات» بشيءٍ من التصرف والاختصار.

(٢) المارقة: الخوارج.

الأمةِ -في الغالب- فلما كَثُرتْ شُبهاتُ وإيراداتُ المخالفين، وعَمِلَ التأويلُ الفاسدُ عملَه في صدِّ الناسِ عن فهمِ الأدلةِ فهمًا صحيحًا؛ احتاجَ أهلُ السنة للتوسُّعِ في الرَّدِّ، وإلزامِ المخالِف بلازمِ قولِهِ، حتى يرجَع عنه، والتسليمِ للمخالفِ -جدلًا- ببعضِ ما يقولُ؛ من أجلِ نقضِه وَردِّه، وغيرِ ذلك من أساليبِ علماءِ السُّنة المتأخرين، الذين ابْتُلوا بكبارِ النُّظَّارِ والمجادلين، كما هو الحالُ في شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ -رحمه الله تعالى- وغيرِه من الأئمةِ، فلابدَّ من إزالةِ الشبهةِ بأدلةٍ نقليةٍ وعقليةٍ وواقعيةٍ، حتى ينتفعَ المخالفُ، ويأمنَ الموافقُ من اللَّبسِ، وإلا فلو اقتصرنا على الأسلوبِ الأولِ؛ ربما أدى ذلك إلى استفحالِ شرِّ المخالفين، وتشغيبِهم على عوامِّ أهلِ السُّنةِ؛ ولذلك فقد قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ كما في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦٤-١٦٥): (... فكلُّ من لم يناظرْ أهلَ الإلحادِ والبدعِ مناظرةً تقطعُ دابرَهم؛ لم يكن أعطى الإسلامَ حَقَّه، ولا وفَّى بموجَبِ العلمِ والإيمان، ولا حصلَ بكلامه شفاءُ الصدورِ، وطمأنينةُ النفوسِ، ولا أفاد كلامُه العلمَ واليقينَ).

ومن تأمّل ردودَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ وتلميذِهِ الإمامِ ابنِ القيمِ -رحمهما الله تعالى- عَلِمَ صِدْق ما ذكرتُ؛ ولذلك فقد سَلَكْتُ هذا المسلَكَ في هذا الفصل -حسب علمي وقدرتي- وأسألُ اللهَ البركةَ والخيرَ، إنه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

الشبهة الأولى

لو قال قائلٌ: لقد أكثرتَ من قولك: لابد من الرجوع في النوازلِ إلى أهلِ العلمِ الراسخين، ولا عبرةَ بقولِ الشبابِ المتحمسين!! ونحنُ لا نُسَلِّمُ بأنَّ ابنَ بازٍ، وابنَ عثيمينَ، والألبانيَّ، ومَن كان على شاكلتهم من جملةِ العلماءِ أصلاً، فلا نرجعُ إليهم فيما هو دونَ هذه المسائلِ، فكيف بهذهِ النوازلِ العامةِ؟! وطَعْنُنا فيهم ليسَ طعنًا في العلماءِ أصلاً!!

فالجوابُ: أن هذه هي الفتنةُ في الدين!! فالخوارجُ لم يَرْضَوا بعدالةِ ولا عِلْمِ الصحابة، فَضَلُّوا وأضلوا، وفي هذا العصرِ نجدُ شبابًا خالفوا العلماءَ، وطعنوا فيهم، بل كفَّروهم، فَضَلُّوا وأضلوا، هذا، وسأوردُ -إنْ شاءَ الله تعالى- على هؤلاء الشبابِ المنكرين مكانَةَ علمائِنا حُجَّةً تُلزِمُهم بأنَّ هؤلاءِ المذكورين مِنْ علمائِنا -ومن جرى مجراهم- هم العلماءُ، وهم المرجعُ في النوازلِ، وذلك: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ عامٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»(١).

وقد جرى صنيعُ السلفِ في عَدِّ المجددينَ في كُلِّ قرنٍ باعتبارِ رأسِ المئةِ الهجرية، فَعَدُّوا عمرَ بنَ عبدِ العزيز في المائةِ الأولى، والشافعيَّ في المائةِ الثانية.

المهمُّ أن المُعْتَمَدَ رأسُ المائة الهجريةِ، فنحنُ جميعًا قد عاصرنا رأسَ القرنِ الخامسَ عشرَ الهجريِّ.

فإن قلتم: لم يوجدْ على رأسِ المائةِ الخامسةَ عشرَ هذه مجددٌ؛ كَذَّبتم خبرَ الرسولِ ﷺ في قوله: «**عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ عامٍ**»!! وردُّكم هذا فيه ما فيه.

---

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٤٢٩١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٢٧)، [«الصحيحة» (٥٩٩)].

وإن قلتم: هناك مجددٌ أو مجددونَ على رأسِ المائةِ الخامسةَ عشرَ، لكننا لا نعرفُهم.

فالجواب: كيف يكون المجددُ مجهولًا غيرَ معروف؟ وكيف يجددُ وهو على هذا الحال؟!

فإن قلتم: نُقرُّ بأنَّ هناك مجددين، **فالسؤال:** مَنْ هم هؤلاءِ المجددون، سَمُّوهم لنا، والواقعُ حَكَمٌ بيننا؟!

فإن قلتم: همُ ابنُ بازٍ، والألبانيُّ، وابنُ عثيمينَ، وغيرُهم من كبارِ العلماءِ، الذين أدركهم ذلك التاريخُ، وهم أئمةٌ، وعليهم تدورُ الفتوى، وتطيرُ إليهم الرقاعُ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ وصَوْب.

فإن سَلَّمتم بهذا، وأقررتم بأن المذكورين -ومَنْ جرى مجراهم- على رأسِ هذه المائةِ هم المجددون؛ حُجِجْتُم؛ لأنه يقالُ لكم: إذا كان هؤلاءِ مجددين للدين؛ فلماذا تخالفونَ منهجَ المجددين؟! لاسيما في هذا الأمرِ الذي أجمعوا عليه تَبَعَاً لسلفِ الأمةِ، وأخذًا بالنصوصِ النبويةِ؟!

وإن قلتم: لا، ليسَ هؤلاءِ مجددين؛ عَجَزْتم أن تُسَمُّوا لنا مَنْ هو مِنْ مراجعِكم وأئمتِكم اليوم، أنه كان بهذه المثابةِ العلميةِ التي ذكرتها سابقًا.

إذًا يلزَمُكم أحدُ أمورٍ: إما أن تخالفوا الخبرَ النبويَّ، وتُعَرُّوا هذا القرنَ من مجدد!! وفي هذا ما فيه!! أو أن تَدَّعوا وجودَ مجددٍ مع جهالتِه وعدمِ معرفةِ الأمةِ بعينه فضلًا عن آثارِه!!، فيه ما فيه!!

وإما أن تُسَموا مجددًا لم تتوافرْ فيه صفاتُ المجددِ، كما سبقَ ذكرُها، فيه ما فيه أيضًا!! وإما أن تُسَلِّموا بأن سماحةَ الشيخِ ابنِ بازٍ -رحمه الله تعالى- ومَنْ جرى مجراه من كبارِ الأئمةِ همُ المجددون لهذا القرن، وهذا قولُنا، ويلزمُكم على حسبِ ما سبق.

وإما أن تُكابروا؛ فَتسقُطَ حجتُكم!!

الشبهة الثانية

وقد ناظرتُ بعضَ الأعاجمِ الذين ابْتُلوا بهذا الفكرِ المائلِ، وذكرتُ له مكانةَ العلماءِ الكبارِ في هذا الدين، وشرحتُ له الواجبَ علينا تُجاهَهم، ونقلتُ له من الأدلةِ والآثارِ الدالةِ على ذلك حسَبَ ما يسَّر اللهُ به في ذلكَ المجلسِ، وختمتُ له ذلك ببيانِ أن منهجَ العلماءِ على خلافِ طريقتهم!!

فقالَ: نحن لا نقبلُ الفتاوى من العلماءِ الآمنينَ المطمئنينَ، الذين هم خارجَ السجونِ، ولا نقبلُ الفتاوى من العلماءِ الذين يأخذون الرواتبَ والمعاشاتِ من الدولةِ، فلا زعامَة للقاعدين!! ولا تُقْبَل فتواهم في أمرِ الجهادِ، وذَكَرَ أنه وإخوانَه لم يتعلموا علمَهم في حلقاتِ المساجدِ، ولا فوقَ مقاعدِ المدارسِ والجامعاتِ، وإنما أخذوه في بطونِ الزنازينِ، وغياهبِ السجونِ، وأنهم تلقَّوْا العلمَ والقيودُ ترسُفُ في أرجلِهم... إلخ.

والجوابُ: أن هذا كلامٌ ثوريٌّ حماسيٌّ، ليسَ فيه أَثارةٌ من علمٍ، وهو قائمٌ على جهلٍ مُرَكَّب، وظنٍّ فاسدٍ، وبيانُ ذلك من وجوهٍ -إن شاء الله تعالى-:

الأول: لا يلزمُ من كونِ العالِمِ آمنًا مطمئنًا بينَ أهلِهِ وطلابِهِ، وكونِهِ خارجَ السجنِ؛ أنه ليسَ بعالمٍ رباني!!

الثاني: أنَّ العالِمَ المتمسكَ بدينه وعلمِه إذا عافاه اللهُ من السجونِ الابتلاءاتِ؛ فإن ذلك مما يعينُه على زيادةِ الحصيلةِ العلميةِ، التي تظهرُ آثارُها على فتواه ومنهجِه،

بخلافِ الشبابِ الذين سلكوا مسلكًا غيرَ مسلكِ كبارِ العلماءِ، وزُجَّ بهم في السجونِ -وهم لم يرسخوا بعدُ في العلمِ- ولا شكَّ أنَّ هذا يُفضي إلى تخبطٍ في فتواهم، وتخليطٍ في منهجِهم الذي يُرَبُّونَ عليه أتباعَهم، فأيُّ الفريقين أحقُّ بالاتباعِ والثقةِ في علمهِ ونهجهِ إن كنتم تعلمون؟!

الثالثُ: أن الواقعَ خيرُ شاهدٍ على آثارِ الفريقين على الأمةِ: فالعلماءُ نشروا العلمَ والدعوةَ في المشارقِ والمغاربِ، بل إنَّ هؤلاءِ المنحرفين عليهم ثمرةٌ من ثمراتِهم قبل أن يُبْتَلَوْا بهذا الفكرِ، ويستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير!!

وبالعلماءِ دخَلَ مَنْ دخلَ في الإسلامِ أو السنةِ، وبهم عُرفَ التوحيدُ، ودخلت الدعوةُ في عُقرِ ديارِ الكفارِ، أما آثارُ هؤلاءِ الشبابِ: فقد أزْكَمَتِ الأنوفَ، وضيَّعتِ المئاتِ والألوفَ، وحَسْبُ الواحدِ منهم إذا أحدث فتنةً أن ينجوَ بنفسِهِ وأهلِه، وكثيرٌ منهم ما استقر له قرار، إلا في دولِ المشركينَ والكفار!!

الرابعُ: قولُ القائلِ: (لا نقبلُ الفتاوى ممن لهم معاشاتٌ ورواتبُ في الدولةِ) قولٌ ساقطٌ؛ لأنه لا يلزمُ من ذلكَ أن يكونَ العالمُ ممن يبيعُ دينَه بيعًا رخيصًا.

ثم هل ثبتَ أنَّ هؤلاءِ العلماءَ الكبارَ خالفوا الحقَّ الجليَّ طمعًا في رضى السلطان؟! ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ [النور].

الخامسُ: وكونُهم لم يتعلموا علمَهم في حلقاتِ المساجدِ، ومقاعدِ المدارسِ والجامعاتِ الإسلاميةِ الموثوقِ بها!! فليسَ هذا مما يُحْمَدون به على الإطلاقِ، بل هذا إلى ذمِّهم أقربُ منه إلى مَدحِهم!!

ولـو سـألتَ هـؤلاءِ عـن مـشايخهم؛ لـرأيتَهم يُسَمُّون مَـنْ درسَ في المـساجدِ، والجامعاتِ، والمعاهدِ، فيلزمُهم -بناءً على شُبهتهم هذه- أنَّ علمَ شيوخِهم لا يوثَقُ به!! وإذا كانَ علمُ شيوخهم لذلك ليسَ حجةً، فما ظَنُّك بطلابهم؟!

السادسُ: ومنشأُ هذه الشبهةِ: سوءُ الظَّنِّ مِنْ هؤلاءِ الشبابِ بعلماءِ الأمةِ الأَجِلَّاء، وقد سبقَ أن العلماءَ همُ المجددون لما انْدَرَسَ من هذا الدين، فماذا بقي من خير إذا كان هؤلاءِ المجددون لا قيمةَ لفتواهم؟ وفي أيِّ شيءٍ عُدَّ هؤلاء مجددين؟ وأيُّ خيرٍ يُرجى فيمن يلتمسُ التأويلاتِ، ويتعسفُ ويتكلفُ في الاعتذارِ عن أخطاءِ الصغارِ، ولكنه يتهوَّرُ ويسيءُ الظَّنَّ بالشيوخِ الكبارِ؟! فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

السابعُ: ثم ألا يَعتبرُ هؤلاءِ المتهوِّرون بتراجعِ مَنْ سبقهم في هذا المضمارِ بعد إصرارِهم على هذا المنهجِ نحوَ عشرين عامًا أو أكثرَ، ثم أدركوا أنَّ السلامةَ والنفعَ للأمةِ في منهجِ كبارِ الأئمةِ؟! ألم يسمعوا تراجعَ حَمَلَةِ هذه الشبهاتِ -من قبلُ- في مصرَ وغيرِها من بلاد المسلمين؟! ألا يكفي المؤمنَ أن يُلدغَ مراتٍ ومراتٍ من جحرٍ واحدٍ؟ ألا نستفيدُ من أخطاءِ غيرِنا، ونعتبرُ بمن سبقنا؟ ونبدأ مِنْ حيثُ انتهوا، لا من حيثُ بدؤوا؟! إن هذا لشيءٌ عجابٌ!!

الشبهة الثالثة

قال كثيرٌ منهم: لقد رأينا تناقضَ هؤلاءِ العلماءِ، الذين تَدْعُونَ الناسَ إلى لزوم غَرْزِهم، فوجدناهم يُفتون بالجهادِ في أفغانستانَ ضدَّ الروسِ، لَمَّا أَذِنَتْ لهم أمريكا، ولم نَرَهم يُفتون بذلك في العراقِ ضدَّ التحالفِ الذي اجتاحَ العراقَ، لأن أمريكا هي الخصمُ الآن، ومَنْ كان كذلك؛ فلا نأخذ بفتواه!!

والجوابُ:

أ- لو سَلَّمنا جدلًا بخطأِ العلماءِ في هذا وهو: أن العلماءَ عموماً سلفًا وخلفًا -جزاهم اللهُ عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرًا- ليسوا بمعصومين إلا إذا أجمعوا، فهم بشر، يجتهدون حسبما آتاهم اللهُ من علمٍ وفهمٍ، وقد يُخطئون، لكنهم في الغالبِ يُصيبون، وإلا فلو كانت أغلبُ الفتاوى من نوعِ الخطأِ؛ لزعزعَ ذلكَ في مكانةِ العالِمِ من الناحيةِ العلميةِ، بل لا يُعَدُّ -عندئذٍ- من العلماءِ الذين يُرْجَعُ إليهم.

وإذا كانَ العالمُ يصيبُ ويخطئ -وهذا مقتضى البشرية- فلا بد أن نتعاملَ معه بالشرعِ لا بالهوى، ويتلخصُ الموقفُ الشرعيُّ هنا في مواضع:

١- أن نُقِرَّ له -في الجملة- بالجزاءِ الذي وردَ في قول الرسول ﷺ: «**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ؛ ويُغفرُ له خطؤه**»(١)، وهذا في علمائِنا الصادقين، الذينَ يهُمهم أمرُ التوحيدِ والسُّنة، فجزاهم اللهُ عنا وعن الإسلامِ والمسلمين خيرًا.

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

٢- لا نتابعُه على خطئِه -وذلك إذا أخطأَ حقّاً لا توهماً- ونستغفرُ له، ونناصحُه بالتي هي أحسن، بما يليقُ بمقامِه، ولا يُضَيَّع حقُّ الشريعةِ -**أيضًا**- بمجاملته وعدمِ نُصحِه، وبهذا نكونُ قد حافظنا على كرامةِ الشريعةِ وكرامةِ حَمَلَتِها.

٣- أن نُجلَّه ونُكرمَه، ولا نهدرَ حسناتِه لاجتهادٍ أخطأَ فيه، ولا نُعْرِضُ عنه لاجتهادٍ جانَبَ فيه الصوابَ، وهذا مقتضى العدلِ الذي أمرَنا الله -عز وجل- به خلافًا لأهلِ البدع، أهلِ الإفراطِ والتفريطِ؛ فقال سبحانه: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾ [الأنعام:١٥٢]، وقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، وقال -عز وجل- : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة:٢] ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ﴾ [الشورى:١٥]، وقد صرح السلفُ -رحمهم الله تعالى- بعدمِ إهدارِ حسنةِ مَنْ أخطأَ من العلماءِ؛ لأنَّ في ذلكَ فسادًا عظيمًا، فقد قالَ ابنُ القيم -رحمه الله تعالى- في «مدارج السالكين» (٢/٣٩-٤٠): (...فلو كان كلُّ مَنْ أخطأ أو غَلَطَ تُرِكَ جملةً، وأُهدِرتْ محاسنُه؛ لفسدتِ العلومُ والصناعاتُ والحِكَمُ، وتعطلت معالمُها...) اهـ.

وقال الذهبي في «النبلاء»: (... ولو أنَّ كُلَّ مَنْ أخطأَ في اجتهادِه -معَ صحة إيمانِه، وتَوَخِّيه لاتباعِ السنةِ- أهدرناه، وَبَدَّعْناه؛ لقلَّ مَنْ يَسْلَمُ من الأئمةِ معنا، رحم الله الجميع بمنِّه وكرمه) اهـ[1].

وقال في «النبلاء» -أيضاً-: (...ولو أنَّ كُلما أخطأ إمامٌ في اجتهادهِ في آحادِ المسائلِ، خطأً مغفورًا له، قُمنا عليه، وبدَّعناه، وهجرناه -لما سلم معنا لا ابنُ نصرٍ، ولا ابنُ مَندَه، ولا مَنْ هو أكبرُ منهما، واللهُ هو هادي الخلقِ إلى الحقِّ، وهو أرحمُ الراحمين، فنعوذُ بالله من الهوى والفظاظة) اهـ[2].

وقال في «النبلاء» (٥/ ٢٧١) في ترجمة قتادة: (ثم إن الكبيرَ من أئمةِ العلمِ، إذا كَثُر صوابُه، وعُلِمَ تَحرِّيه للحقِّ، واتسعَ علمُه، وظهرَ ذكاؤُه، وعُرفَ صلاحُه وورعُه واتِّباعُه؛ يُغْفرُ له زلَلُهُ، ولا نضَلِّله ونطرحُه، وننسى محاسنَه، نعم ولا نقتدي به في بدعتِه وخطئِه، ونرجو له التوبةَ من ذلك) اهـ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -رحمه الله تعالى- كما في «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٥-١٦): (ثم الناسُ في الحبِّ والبغضِ، والمولاةِ والمعاداةِ: هم أيضاً مجتهدون، يصيبون تارةً، ويخطئون تارةً، وكثيرٌ منَ الناسِ إذا علمَ من الرجلِ ما يحبُّه؛ أحبَّ الرجلَ مطلقًا، وأعرضَ عن سيئاتِهِ، وإذا عَلِمَ منه ما يُبغضُه؛ أبغضَه

(١) (١٤/ ٣٧٤-٣٧٦) في ترجمة ابن خزيمة.

(٢) (١٤/ ٣٩-٤٠) في ترجمة محمد بن نصر المروزي.

مطلقًا، وأعرضَ عن حسناتِه، وهذا من أقوالِ أهلِ البدعِ، والخوارجِ، والمعتزلةِ، والمرجئةِ؛ وأهلُ السنةِ يقولون ما دلَّ عليه الكتابُ والسنةُ والإجماعُ...) اهـ.

ب- هذا كلُّه لو سَلَّمنا بأنَّ العلماءَ قد أخطؤوا، ويجبُ أن تعرفَ - خي الكريم-:

أن نظرَة العلماءِ -جزاهم الله خيرًا عن الإسلامِ والمسلمين- للنوازلِ التي تنزلُ بالأمةِ، والأمورِ المدْلَهِمَّةِ؛ تختلف عن نظرةِ الحزْبِيِّ المتحرِّق، أو العامِّيِّ صاحبِ الحماسِ المتدفق، أو الشابِّ الغيورِ مع قلةِ البصيرةِ في هذه الأمور؛ وذلك: أن العلماءَ ينظرون للحالِ والمآلِ، ويرون ما يراه الناسُ -وزيادةً- مِنْ ظلمٍ وبطشٍ وغطرسةٍ، لكنهم لا يَنْجَرُّون وراءَ عواطِفهم، ولا عواطفِ العوام؛ لأنهم يعرفون ما لا يعرفُ الناسُ من عواقبِ الأمورِ، فيرجعونَ إلى فهمِ السلفِ، وقواعدِهم، وتجاربِهم، ونصائحِهم، فَيَرون أن المواجهةَ المسلحةَ -في بعض المواضع، وفي بعضِ الأزمنة- تُفضي إلى فسادٍ عظيمٍ، فيتسعُ الخَرقُ على الراقع، ولا يُغيِّرُ ذلك مما هو واقع، إلا بما يزيلُ ما بقي من خير ومنافع!! فعند ذلك يُوصُون الناسَ بالصبرِ والاستكانةِ إلى الله -عز وجل- والتضرعِ والابتهالِ إليه، وإصلاحِ ما فسدَ من الأمةِ في عقيدتِها وعباداتِها ومعاملاتِها، لأنَّ ذلكَ هو سببُ هذه الفتنة، لقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم].

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -رحمه الله تعالى-: (وحيثُ ظَهَر الكفارُ فإنما ذاك لذنوبِ المسلمينَ التي أوجَبت نقصَ إيمانهم، ثم إذا تابوا بتكميلِ إيمانهم

نصرهمُ اللهُ، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمـران]، وقال: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ﴾ [آل عمران:١٦٥]) اهـ من «الجواب الصحيح» (٦/ ٤٥٠).

وقال أيضاً: (وإذا كان في المسلمين ضعفٌ، وكان عدوُّهم مُسْتَظْهَرًا عليهم؛ كان ذلك بسببِ ذنوبِهم وخطاياهُم: إما لتفريطٍ في أداءِ الواجباتِ باطنًا وظاهرًا، وإما لعدوانِهم بتعدي الحدودِ باطنًا وظاهرًا، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ ۖ﴾ [آل عمران:١٥٥]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ﴾ [آل عمران:١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج:٤١] اهـ. من «مجموع الفتاوى» (١١/ ٦٤٥).

إذًا، فالعلماءُ ينطلقونَ من قواعدَ محكمةٍ، لا عواطفَ مدمِّرة، والواقعُ يشهدُ بصحةِ اجتهادِهم: فعندما كانَ المسلمونَ قادرين على إخراجِ الروسِ من أفغانستان؛ استعانوا باللهِ -عز وجل- أولًا، ثم استفادوا من وجودِ ظروفٍ أخرى مساعِدةٍ على ذلك: كالتنافسِ الموجودِ بينَ الدولتين المتصارعتين -آنذاك- وكونِ الوَهْنِ قد دبّ دبيبَه في صفوفِ الروس، ووجودِ شِبْه إجماعٍ منَ الطوائفِ

-في داخل أفغانستانَ وخارجِها- على قتال الروس، وموافقةِ ولاةِ الأمورِ في عدةِ دولٍ على ذلك، -سواءٌ كان ذلكَ منهم مباشرةً أو من غيرِهم- المهمُّ لقد تهيأتْ ظروفٌ صالحةٌ للفتوى بالجهادِ ضدَّ الروس، والعلماءُ ينطلقونَ من قولِه تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن:١٦]، وقوله ﷺ: «**وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»[(١)].

وينطلقون -أيضاً- من القاعدةِ الشرعيةِ: (ما لا يُدْرَك كله؛ لا يُتْرَك جُلُّه) فمن أجل هذا وذاك وذلك؛ أفتى العلماءُ بالجهادِ في أفغانستان، وأجرى اللهُ بذلك خيرًا، وطُرِد الروسُ، ولولا أن قَدَّر اللهُ أمورًا أخرى داخلِ الصفوفِ هناك - فكان من أمر الله ما كان- لكان لتلكمُ الجهودِ شأنٌ آخرُ ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦﴾ [البقرة].

ولما لم تتهيأِ الظروفُ السابقةُ فيما حدث بَعْدُ مِنْ فتن، بل اجتمعَ الأعداءُ جميعًا على الأمةِ بصورٍ مختلفةٍ، وَرَفَعَت الفتنةُ والاضطراباتُ عَقيرتَها بين الشعوبِ والحكامِ؛ رأى العلماءُ الإمساكَ عن الفتوى بذلك؛ خشيةَ أن تجرَّ هذه الفتوى على الأمةِ مالا طاقةَ لها به، وحذرًا من أن تكونَ الفتوى سببًا في اجتياحِ ما بقي من بقايا الخيرِ في الأمة، فرأوا أن ارتكابَ المفسدةِ الصغرى؛ أهونُ منَ ارتكابِ المفسدةِ العظمى، وهذا قواعدُ السلف.

---

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) واللفظ للبخاري.

(**تنبيه**): لقد أمسكَ أبو هريرةَ ﷺ عن ذكرِ أحاديثِ الفتنِ خشيةً على نفسِه، ولأن كثيرًا من الناس لا يُحسنون فهمَها، وقد يَؤول أمرُ بثِّها ونشرِها في الناسِ إلى ما هو أعظمُ، فقد جاء في «البخاري»[(1)] قال أبو هريرة ﷺ: (حَفِظْتُ مِنْ رسول الله ﷺ وعاءَين؛ فأما أحدُهما فبَثَثْتُه، وأما الآخر فلو بثثْتُه؛ قُطعَ هذا البلعومُ)، فهل رماه أحدٌ من علماء الأمةِ -سلفًا وخلفًا- بما يرمي به هؤلاءِ علماءَنَا من جبنٍ وضعفٍ وعمالةٍ، بل كُفْرٍ؟!

وعلى مذهبِ هؤلاءِ لا يَسْلَمُ أبو هريرةَ منْ أن يُقال له: لم كتمتْ العلمَ الذي فيه مصلحةُ البيان، وإنهاءُ الفتنِ في أقربِ وقتٍ، وذلك إذا عُلمَ المصيبُ من المخطئِ من خلال هذه الأحاديث؟... الخ، لكنَّ أبا هريرة ﷺ يعلم أنَّ تأويلَ المخالفِ للأدلةِ بَحْرٌ لا ساحلَ له -لاسيما في زمن الفتنة- ولا يكونُ من وراءِ بَثِّها خيرٌ يُذْكَر بجانب الشرِّ الذي سيقع -والله أعلم-.

وقد أذنَ رسولُ اللهِ ﷺ لمعاذٍ في نحوِ ذلكَ بقوله: «**لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا**»[(2)] وانظر ما نقله الحافظ في «الفتح» (١/٢٩٨) عن بعض أئمةِ السُّنةِ من كراهيةِ التحدثِ بما يُثيرُ الفتنة، وهذا الذي عليه علماؤُنا، فكان ماذا؟!

وهذا الحديثُ -وغيره- فيه جوازُ كتمانِ العلمِ للمصلحةِ، أما المخالفون: فكتمانُ العلم الذي يتصلُ بالأمراءِ والفتنِ -عندهم- لا يكونُ إلا عمالةً ورُكونًا إلى الدنيا!! مع أن أبا هريرة كتمَ ذلك للمصلحةِ.

---

(١) **صحيح**: رواه البخاري (١٢٠).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).

والرسول ﷺ لم يُشْهِر وصْفَ الأُغَيلِمَةِ الذين يكون هلاكُ الأمةِ على أيديهم، فلم يجعلْ وصفَهم عامًا للناسِ جميعًا، إنما خصَّ به أبا هريرةَ دونَ الصحابة، وهذا كلُّه يدلُّ على أن الهدْيَ النبويَّ عدمُ إشهارِ الكلامِ على الحكام، وأما اليومَ فإنك تجدُ الجدلَ والنزاعَ وارتفاعَ الأصواتِ في المساجدِ، والمجالسِ، وناقلاتِ الركابِ، وفي الأسواقِ، والشوارعِ، وغيرِ ذلك بين الكبيرِ والصغيرِ، والذكرِ والأنثى في هذه الأمورِ!! فأينَ هؤلاءِ من خيرِ الهَدْي؟!

هذا، وقد رأينا بعضَ الطاعنين في علمائِنا عندما يقتربُ من الحكامِ، ويدنو منهم؛ يفعلُ منَ المخالفاتِ ما لا يُتصوَّرُ من مثلِه، بدعوى: أن مصلحةَ الدعوةِ تقتضي هذا!! معَ أن علماءَنا لم يفعلوا ذلك، ولهم قَدَمُ صِدْقٍ، ويدٌ بيضاءُ، ومواقفُ لا يجحدُها إلا جاهلٌ أو متحاملٌ، لكنَّ أعذارَهم الشرعيةَ مرفوضةٌ عند القوم!! وتَعَلُّلاتِ أصحابِهم الحزبيةَ، وتأويلاتِهم الحركيةَ، مقبولةٌ عندَهم، وتشهدُ لها الأدلةُ والقواعدُ -في نظرهم-!!، وصدق من قال:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيْلَةٌ ... وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيا

وإذا كان علماؤُنا يتبعون منهجَ السلفِ، وعُدَّ ذلك من معايبِهم؛ فماذا يقولون إذًا؟! وصدق من قال:

إذا محاسنيَ اللاتي أُدِلُّ بها ... عُدَّتْ ذنوبًا فقُل لي كيف أعتذرُ؟!

فإن قيلَ: إننا نرى هؤلاءِ العلماءَ يتبعونَ ما جاءهم من قادتِهم، فإذا جرى نزاعٌ سياسيٌّ مع الروافضِ، فَزِعَ عبيدُ العبيدِ -يعنون بذلك العلماءَ!!- إلى ذِكْرِ الأدلةِ

الكاشفةِ لسترِ الروافضِ، وإذا حصلَ انسجامٌ سياسيٌّ بينَ قادتِهم وقادةِ الروافضِ؛ سكتوا، أو غيَّروا كلامَهم، وكذا وجدنا موقفَهم مع غيرِ الروافضِ!!

فالجوابُ: إن هذه نظرةُ مَن ساءَ ظنُّه في علماءِ الأمةِ، ولا خيرَ في أمةٍ يتْهمُ صغارُها كبارَها، وعوامُّها علماءَها، وقد سبقَ بيانُ الموقِف الصحيحِ -**مجملًا ومفصلًا**- من العلماء، ومع ذلك؛ فسأجيبُ على هذه الشبهة -إن شاءَ الله تعالى- فأقول:

إذا اختلفَ قادةُ السُّنَّةِ السياسيون مع قادةِ الروافضِ، وبَيَّنَ العلماءُ عقيدةَ الروافض -في هذه الحالة- فالمقامُ لا يخلو من فائدة، ولا عيبَ على مَن كان عملُه مفيدًا للإسلام والمسلمين، و«**الأعمال بالنيات**»(1)، فلماذا لا تَحملون ذلك الصنيعَ من العلماءِ الكبارِ إلا على القصدِ السيئِ؟!

فإذا اتفقَ القادةُ مع قادةِ الروافضِ منَ الناحية السياسيةِ، فالمقامُ لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكونَ القادةُ السياسيونَ مصيبين في هذا الاتفاقِ، وأنَّ المصلحةَ من ورائِه راجحةٌ للسنةِ وأهلِها، سواءٌ كانت جَلْبًا لمصلحةٍ، أو درءًا لمفسدةٍ.

وعلى ذلك: فسكوتُ العلماء -إنْ سَلَّمنا بذلك في هذه الحالة- أمرٌ يُساعدُ على الحفاظِ على هذه المصلحةِ المرجوَّة من وراءِ هذا الصلح، ولا

---

(1) **متفق عليه**: رواه البخاري (1)، ومسلم (1907) بلفظ بالنية.

عيب عليهم في ذلك -إلا عند مَن يسيئون بهم الظن!!- فإن المصلحةَ تقتضي ذلك.

الحالةُ الثانية: أن يكونَ ما فعله القادةُ السياسيونَ من الصلحِ -على أسوأِ الأحوالِ- مخالفًا لشرعِ الله -عز وجل- سواءٌ كانَ ذلك في مسألةٍ اجتهاديةٍ، أو أعظمَ من ذلك، فإذا رأى العلماءُ أن كلامَهم سيأتي بشرٍّ أكبرَ فسكتوا؛ فما العيبُ عليهم في ذلك؟ أليس هذا موافقًا لقواعِد الشريعة؟! ثم هل تَراجعوا عن كلامِهم الأولِ في الروافضِ وغيرِهم؟! هل مدحوا الروافضَ، ووصفوهم بوصفٍ يخالفُ ما عليه سلفُ الأمة؟! هل يلزمهم أن يتكلموا في كلِّ حال، سواءٌ جرى بهذا الكلام خيرٌ أم شر؟! ألا يجوزُ كتمانُ العلمِ للمصلحةِ؟ هل يلزمُ العلماءَ أن يأخذوا بتقديرِكم أنتم للمصالحِ والمفاسدِ؟ وإلا كانوا متناقضين، يبيعون دينَهم بيعًا رخيصًا؟!

(**تنبيه**): لو سَلَّمتُ بما قال المخالفون في علمائِنا؛ فهذا جوابي عن العلماءِ، ودفاعي عن عِرْضِهم وصِدْقهم وفهْمِهم، إلا أنني لا أسَلِّمُ لهؤلاءِ بأنَّ علماءَنا لم يتكلموا في عقيدةِ الروافضِ وغيرِهم إلا في الحالةِ التي ذكرَها المخالفون، ففتاواهم وكتُبهم ومجالسُهم ودروسُهم شاهدةٌ بهذا كلِّه، لكنَّ سوءَ الظنِّ يقلبُ الحقائق، ويجعلُ الحسَن قبيحًا، واللهُ المستعانُ، وصدقَ مَنْ قال:

لَوْ كنتَ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ عَذَرْتَني ... أَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا تَقُولُ عَذَلْتُكاْ
لكنْ جَهِلْتَ مَقَالتي فعَذلْتني ... وعلمْتُ أنَّك جَاهِلٌ فعذَرْتُكاْ

وأختمُ كلامي هنا بما قاله الحافظُ ابنُ عساكر -رحمه الله تعالى- في «تبيين كذب المفترى»(١)، فقد قالَ: (وقد قيلَ في المثلِ: (لن تُعدَمَ الحسناءُ ذامًّا) وقلَّما انفكَّ عصرٌ من الأعصارِ من غاوٍ يقدحُ في الدين، ويُغوي إبهامًا، وعاوٍ يُجرِّح بلسانه أئمةَ المسلمين، ويَعْوِي إيهامًا، ويستزلّ من العامةِ طوائفَ جهالاً؛ وزعانفَ أغتامًا، ويحملُ -بجهله- على سبِّ العلماءِ والتشنيعِ عليهم سفهاءَ طغامًا، لكنَّ العلماءَ إذا سمعوا بمكرهم؛ عَدُّوه منهم عَرامًا -يعني: شَغَباً- وإذا ما مَرُّوا بِلَغْوهم في الكبار من الأئمة مرُّوا كرامًا، وإذا خاطبهم الجاهلون منهم قالوا سلامًا...) إلى أن قال -رحمه الله تعالى-: (واعلم أخي -وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجَعَلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته-: أن لحومَ العلماء -رحمةُ الله عليهم- مسمومةٌ، وعادةُ اللهِ في هتكِ أستارِ منتقصيهم معلومةٌ، لأنَّ الوقيعَة فيهم بما هم منه براءٌ أمرٌ عظيم، والتناولَ لأعراضِهم بالزورِ والافتراءِ مرتعٌ وخيم، والاختلاقَ على مَن اختارَه اللهُ منهم لنَعْشِ العلمِ خُلُقٌ ذميم، والاقتداءَ بما مدحَ اللهُ به قولَ المتبعين من الاستغفارِ لمن سبقهم وصْفٌ كريم؛ إذْ قال مُثْنيًا عليهم في كتابه -وهو بمكارمِ الأخلاقِ وضدِّها عليمٌ- : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر]، والارتكابَ لنهي النبيِّ ﷺ عن الاغتيابِ وسبِّ الأمواتِ جسيمٌ ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٦٣﴾ [النور]) اهـ.

(١) (ص٢٧، ٢٩) ط. دار الكتاب العربي.

الشبهة الرابعة

قال بعضُهم: (ومنْ تناقُضِ هؤلاءِ العلماءِ -أيضاً-: أنهم كانوا يَدْعُون -هم والمسلمون- على أعداءِ الإسلامِ والمسلمينَ، ويسألونَ اللهَ أن يُذلَّ الشركَ والمشركين، وأن يُهلكَ اليهودَ ومَنْ وراءَهم، فلما وقعَ شيءٌ من ذلكَ بأمريكا استنكروا، وأصدروا الفتاوى التي تشجبُ هذا الفعلَ، وحَذَّروا من هذا المنهج!! مع أن هذا الفعلَ جزءٌ من استجابةِ اللهِ عز وجل لدعائِهم ودعاءِ المسلمينَ، فهل بعد هذا من تناقض؟!).

والجوابُ: أنَّ الدعاءَ على الكفارِ الذين يَصدون عن سبيل الله، ويقاتلون المسلمين، ويُخرجونَهم من ديارهم، ويُظاهرون على إخراجِهم؛ أمرٌ مشروعٌ، فإنْ كان المسلمون أقوياءَ، جمعوا بين الدعاءِ والمواجهةِ للدفاعِ عن دينِهم وعِرضِهم وأرضِهم التي يعبدونَ اللهَ عليها، وإن كان المسلمون ضعفاءَ اكتفوا بالدعاءِ، لأنه الميسورُ لهم، ولأنَّ غيرَه من الأساليبِ المخالفةِ سيضرُّ أكثرَ وأكثرَ، ويريدون بدعائهم -والحالُ هذه- أن اللهَ عز وجل يُنزِلُ بِعَدُوِّهِمْ ما يَشفي صدورَ قومٍ مؤمنين، ويُذْهبُ غيظَ قلوبِهم، أو أنَّ اللهَ عز وجل يَمُنُّ على المسلمين بقوة وبأس، ليدفعوا بذلك عن أنفسِهم ودينِهم، فإنْ يَسَّرَ اللهُ عز وجل لهم بذلك فرحَ المؤمنون بنصرِ اللهِ عز وجل، دونَ أن يَجُرُّوا على أنفسِهم شرًّا.

أما أن يتعجلَ بعضُ المسلمين، ويقوموا بأمورٍ تجرُّ على المسلمين ويلاتٍ وفتنًا، فإذا أنكرَ عليهم العلماءُ؛ قالوا: هذا تناقضٌ، لماذا تحزنون من استجابةِ اللهِ دعاءَكم؟! إن هذا لشيءٌ عُجَاب!!

وإذا نظرنا في هديه ﷺ في هذا البابِ العظيمِ ورأينا ما عليه علماؤُنا؛ لرأينا علماءَنا متَّبعين لهديهِ ﷺ: فقد دعا رسولُ اللهِ ﷺ على قريشٍ، فقال: «**اللّٰهم**

عليكَ بقريشٍ، اللَّهم عليك بقريش، اللَّهم عليك بقريش»[1] لأبي جهلِ بنِ هشامٍ، وعتبةَ بنِ ربيعةَ، وشيبةَ بنِ ربيعةِ، والوليدِ بنِ عتبةَ، وأُبيِّ بنِ خلفٍ، وعقبةَ بن أبي مُعيطٍ، قال ابنُ مسعود: (فلقد رأيتُهم في قَليبِ بدرٍ قتلى)[2] وذلك عندما وضعوا على رأسه الشريفةِ السَّلى، ومع ذلك لما استُؤذنَ في قتالهم؛ قال: «**لقد أُمِرْت بالعفوِ**»[3] كما في «سنن النسائي» بسندٍ صحيح، ولما بويع النبيُّ ﷺ يومَ بيعةِ العقبةِ الثانيةِ؛ قال له العباسُ بن عبادةَ بنُ نَضلةَ: والذي بعثك بالحقِّ، لئن شئتَ لنَمِيلَنَّ على أهل مِنى غدًا بأسيافنا، فقال الرسول ﷺ: «**لم أُومَرْ بذلك**»[4].

فليس كلُّ مَنْ شُرِع لنا أن نَدْعُوَ عليه؛ يُشْرَعُ لنا أن نواجهَه بالسلاحِ في كُلِّ الأحوال، فقد لا نستطيع ذلك -كما هو حاصلٌ الآن- والإنكارُ على المتعجلين في هذا البابِ ليس تناقضًا ولا اضطرابًا!!

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٥٢٠)، ومسلم (١٧٩٤).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٢٩٣٤)، ومسلم (١٧٩٤) واللفظ للبخاري.

(٣) **صحيح**: رواه النسائي (٣٠٨٦)، والحاكم (٣٢٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩/٩) جميعهم بلفظ (إني أمرت)، [«صحيح سنن النسائي»].

(٤) **حسن**: رواه أحمد (٣/ ٤٦٠)، [محققو المسند].

الشبهة الخامسة

فإنْ قالَ قائلٌ: نحنُ نسلِّم بقاعدةِ مراعاةِ المصالحِ والمفاسدِ، لكننا نرى عكسَ ما تَرون، ونرى أن المصالحَ في المظاهرات والخروج على الحكام والتفجيراتِ والاغتيالاتِ أكثرُ من المفاسدِ، وأنكم تَعُدون المصالحَ مفاسدَ، ولا تُلْزمونا برأيكم واجتهادِكم!!

فالجوابُ: أنَّ كلَّ إنسانٍ يستطيعُ أن يدَّعيَ هذه الدعوى، **والفتنُ إذا أقبلت عرفَها العلماءُ، وإذا أدبَرت عرفَها الناسُ كُلُّهم أو جُلُّهم**، وقد سبقَ ذكرُ عددٍ من المفاسدِ المُرْدِية، بما لا يختلفُ فيه مُنصفان، فهل نُصَدِّق رجلًا يقولُ: قَتْلُ المئاتِ من المسلمينَ الأبرياءِ، فيه مصلحةٌ عظمى للإسلامِ وأهلِه؟! وهل نقبلُ من رجلٍ يقولُ: إن سقوطَ الدولةِ المسلمةِ -على ما فيها من جَور- فيه مصلحةٌ كبرى، لأننا سنقيمُ الدينَ كُلَّه بعدَها؟! ونحنُ نرى أنَّ مَنْ فعلَ ذلك؛ جرَّ ويلاتٍ أشدَّ وأنكى مما كان يريدُ إزالتَه؟ ألا نعتبرُ بما حلَّ بالمسلمين في الدول الأخرى بسببِ هذا الشَّغبِ؟! أليسَ السعيدُ من وُعظَ بغيره؟ أليسَ اللهُ قد حَثَّنا على السيرِ في الأرضِ للتدبرِ والاتعاظِ بما حلَّ بغيرِنا؟! واللهُ عز وجل يقول: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [آل عمران]، ويقول سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴿٢١﴾﴾ [غافر]، ويقول سبحانه: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [آل عمران:١٣٧]، فما هي ثمرةُ أفكارِكم هذه في الجزائرِ، والمغربِ، ومصرَ، واليمنِ، والسعوديةِ، والكويتِ، والصومالِ، وأندونيسيا وغيرِ ذلك من بلدان؟!

وهل نصدِّق مَنْ كان كذلك، وشيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -رحمه الله تعالى- يقول كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/٣٩١) في سياق ذِكْر الصبرِ على جَوْرِ الحكام، وتركِ الخروجِ عليهم، لأنَّ الخروجَ على الحكام فيه مفسدةٌ كبرى، فقال -رحمه الله تعالى-:

(...ويقال: ستون سنةً من إمامٍ جائرٍ؛ أصلحُ من ليلةٍ واحدةٍ بلا سلطانٍ؛ والتجربةُ تبينُ ذلك) اهـ، فهل نُلغي عقولَنا، ونُهملُ اجتهاداتِ علماءِ عصرِنا -وهم أهلُ الاستنباطِ والمرجعُ في النوازلِ- ونرفضُ تجربةَ سلفِنا، وأحاديثَ نبيِّنا ﷺ في الصبرِ على الجَوْرِ، لقول رجلٍ لم تحصلْ له أهليةُ النظرِ في مثلِ هذه الأمورِ، أو له أهليةٌ -على أحسنِ الأحوالِ- إلا أنه أخطأَ خطأً فاحشاً؟!

وقد قالَ الإمامُ ابنُ القيمِ في «إعلام الموقعين»: (... وهذا كالإنكارِ على الملوكِ والولاةِ بالخروجِ عليهم، فإنه أساسُ كُلِّ شرٍّ وفتنةٍ إلى آخرِ الدهرِ... ومَنْ تأملَ ما جرى للإسلام في الفتنِ الكبارِ والصغارِ رآها من إضاعةِ هذا الأصلِ، وعدمِ الصبرِ على مُنكَرٍ، فطلبَ إزالتَه، فتولَّد منه ما هو أكبرُ منه...) اهـ.

والنبي ﷺ يقول: «**لا يُلدغُ المؤمنُ من جُحْرٍ مرتين**»[(١)]، ونحن قد لُدغنا مراتٍ ومراتٍ!!

وقُلْ للعُيُونِ الرُّمْدِ: لا تَتَقَدَّمِي   إِلى الشمْسِ واستغْشِي ظلامَ اللياليا

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦١٣٣)، ومسلم (٢٩٩٨).

الشبهة السادسةُ

يقولُ بعضُ هؤلاءِ الثوريين: لماذا تقولون لنا: لو سَلَّمنا لكم -جدلاً- بكفرِ الحاكمِ؛ فلا يلزمُ من ذلك الخروجُ عليه إلا بتوافرِ شرطِ القدرةِ والاستطاعةِ على الخروجِ؛ لتكونَ المفاسدُ أقلَّ ما يكون؟!

قالوا: وهذا أبو بكرٍ الصديقُ لما كفرَ مَنْ كفرَ مِنَ العربِ بعد وفاةِ رسولِ الله ﷺ وكان المسلمون أضعفَ ما يكونونَ، لم يراعِ أبو بكرٍ والصحابةُ رضي الله عنهم شرطَ القدرةِ والاستطاعةِ، بل جهَّزوا الجيوشَ لحربِ المرتدين، وبعثوا البعوثَ، حتى رجعَ مَنْ رجعَ إلى الإسلام، وقُتِلَ مَنْ قُتِل، وهذا كلُّه يدلُ -بإجماعِ الصحابةِ- على وجوبِ قتالِ المرتدين، وإنْ كان المسلمون قلَّةً عَددًا وعتادًا، وكانوا أضعفَ من عدوِّهم؟!

والجوابُ على ذلكَ من وجوهٍ -إن شاءَ اللهُ تعالى-:

الأول: نحنُ لا نسلِّم بأن المرتدين كانوا أكثرَ وأقوى منَ المؤمنينَ الصادقينَ الثابتينَ على ما تَركهم عليهِ رسولُ اللهِ ﷺ بل الأمرُ بخلافِ ذلكَ، فإنَّ الذين ارتدوا من العربِ كانوا قلةً بالنسبةِ لمن بقيَ على دينِ اللهِ من المؤمنين، وقد قال ابن حزم -رحمه الله تعالى- في «الملل والنحل»: (انقسمتِ العربُ بعد موتِ النبيِّ ﷺ على أربعةِ أقسام:

طائفةٌ بقيت على ما كانت عليه في حياتِه ﷺ وهم الجمهورُ.

وطائفةٌ بقيت على الإسلامِ أيضاً، إلا أنهم قالوا: نقيمُ الشرائعَ إلا الزكاةَ، وهم كثير، لكنهم قليلٌ بالنسبةِ إلى الطائفةِ الأولى.

والثالثةُ: أعلنتِ بالكفرِ والردةِ، كأصحابِ طُليحةَ وسجاحٍ، وهم قليلٌ بالنسبةِ لمن قبلهم، إلا أنه كان في كلِّ قبيلةٍ من يقاوم مَن ارتدَّ.

وطائفةٌ توقفت، فلم تُطعْ أحدًا منَ الطوائفِ الثلاثِ، وتربَّصوا لمن تكونُ الغلبةُ.

فأخرج أبو بكر إليهم البُعوثَ، وكان فيروزُ ومن معه غَلبوا على بلادِ الأَسْوَدِ، وقتلوه، وقُتلَ مُسيلمةُ باليمامةِ، وعادَ طُليحةُ إلى الإسلامِ، وكذا سجاح، ورجعَ غالبُ مَن كان ارتدَّ إلى الإسلامِ، **فلم يَحُلِ الحولُ إلا والجميعُ راجعوا دينَ الإسلامِ** -ولله الحمد-) للحافظ ابن حجر (١/٢٧٦).

فهذا يدلُّ على أنَّ المرتدينَ قلةٌ بالنسبةِ للثابتين، وهذا بخلافِ دعوى هؤلاءِ الشباب.

الثاني: كيف يَدَّعي المخالف بأنَّ المسلمينَ كانوا أضعفَ ما يكونون زمنَ الردةِ، وها هو يذكر أن أبا بكر ﷺ جهّز الجيوشَ، وبعثَ البعوثَ هنا وهناك وهنالك لحربِ المرتدين!! فهل من يفعلُ هذا يكونُ أضعَف ما يكونُ؟! فيالِلَّه العجبُ!!

الثالثُ: الواقعُ يدلُّ على صحةِ ما قال ابن حزم -رحمه الله تعالى- فلو كانَ الثابتون على دينهم قلةً ضعفاءَ، لطالَ زمنُ الفتنةِ -في العادة- ولقويت شوكةُ المرتدين.

الرابعُ: لقد كان لأبي بكر ومن معه -رضي الله عنهم جميعًا- خلافةٌ ودولةٌ، وأرضٌ ينطلقون منها وإليها، وجمهورُ المسلمينَ يؤيدونهم.

أما المخالفونَ: فأينَ خلافتُهم، وأين دولتُهم، وأرضُهم، وأينَ الجمهورُ من المسلمين الذين يؤيدونهم على ما يفعلونَ من إراقةِ الدماءِ، وإزهاقِ أرواحِ الأبرياءِ، وأينَ إجماعُ العلماءِ على الفتوى بصحةِ ما همْ عليه؟!

الخامسُ: شرطُ القدرةِ والاستطاعةِ في القيامِ بالأوامرِ: شرطٌ ثابتٌ بالكتابِ والسنةِ، وإجماعِ الأمةِ، وقواعدِ الأئمةِ، والعقلِ، والواقع.

الشبهة السابعةُ

قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الأدلةَ التي ذكرتَها من طاعةِ ولاةِ الأمورِ، والصبرِ على ظلمهم -وإن جاروا- إنما يكون ذلك في حق حكامٍ مسلمينَ، صحَّ لهم عقْدُ الإسلامِ -وإن خالفوا-، أما ملوكُ ورؤساءُ وأمراءُ وشيوخُ زماننا فكفارٌ ليسوا مسلمين، وعلى ذلك فلا صبرَ عليهم، ولا طاعةَ لهم، بل يجبُ الخروجُ عليهم؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ بايعَ الصحابةَ على السمعِ والطاعةِ للأمراءِ في المَنْشَطِ والمَكْرَه، والعُسْرِ واليُسْرِ، إلا أن يَروا كفرًا بَواحًا، لهم فيه من اللهِ برهانٌ، وقد رأينا نحنُ في زماننا الكفرَ البواحَ، فلا سمعَ ولا طاعةَ، ولا صبرَ على هؤلاءِ الحكامِ، بل دماؤُهم وأموالُهم حلالٌ!! وكذلك لقد نُهيَ عن الخروجِ عليهم بقوله ﷺ: «لا، ما صَلَّوْا» وكثيرٌ من حكامِ زمانِنا لا يُصلُّون، ومن صلى منهم؛ كفرَ من بابٍ آخر!!

والجوابُ -إن شاء الله تعالى- **من وجوه:**

الأول: أنني لستُ بصددِ الكلامِ معكم على كُفرِ الحاكمِ أو إسلامِه، فإنَّ لهذا موضعًا آخر، وفيه تفاصيلُ أُخَر.

الثاني: ومع هذا كُلِّه: فلو سلَّمْتُ لكم -جدلًا- بما تقولون؛ فهل يلزمُ منْ ذلكَ جوازُ قيامكم بالتفجيراتِ والاغتيالاتِ -وقد سبقَ ذكرُ كثيرٍ من مفاسدِها-؟

ألا تُفرِّقون بينَ حالةِ القوةِ والضعفِ؟ ألا تعلمون أن التكاليفَ الشرعيةَ مقيدةٌ بالاستطاعةِ، لقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن:١٦] وقوله -عز وجل-: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقوله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَاۚ﴾ [الطلاق:٧]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٍۚ﴾ [الحج:٧٨]، وقوله ﷺ: «**ما أَمَرْتُكُمْ بِالأَمْرِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»(١)؟

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، وابن حبان (٢٠) واللفظ له.

وقد قال سماحةُ الشيخُ ابنُ بازٍ -رحمه الله تعالى- كما في: «مراجعاتٌ في فقهِ الواقعِ السياسيِّ والفكريِّ على ضوءِ الكتابِ والسنة» (ص٢٥-٢٦) وقد ذكر عدةَ أدلةٍ في السمعِ والطاعةِ في المعروفِ، والصبرِ على الجَوْرِ، ثم قالَ:

(هذا يدلُّ على أنهم لا يجوزُ لهم منازعةُ ولاةِ الأمورِ، ولا الخروجُ عليهم، إلا أنْ يَرَوْا كفرًا بَواحًا عندهم من الله فيه برهان، وما ذاك إلا لأنَّ الخروجَ على ولاةِ الأمورِ يسببُ فسادًا كبيرًا وشرًّا عظيمًا، فيختلُّ به الأمنُ، وتضيعُ الحقوقُ، ولا يتيسرُ رَدعُ الظالم، ولا نصرةُ المظلومِ، وتختلُ السُّبُلُ ولا تُؤَمَّنُ، فيترتبُ على الخروجِ على ولاةِ الأمورِ فسادٌ عظيمٌ وشرٌ كبيرٌ.

إلا إذا رأى المسلمون كُفرًا بَواحًا عندهم من الله فيه برهان؛ فلا بأسَ أن يخرجوا على هذا السلطانِ لإزالتِه إذا كانَ عندهم قدرةٌ، أما إذا لم تكنْ عندهم قدرةٌ فلا يخرجون، أو كانَ الخروجُ يسببُ شرًّا أكثرَ؛ فليسَ لهمُ الخروجُ؛ رعايةً للمصالحِ العامةِ، والقاعدةُ الشرعيةُ المجمعُ عليها: أنه لا يجوزُ إزالةُ الشرِّ بما هو أشرُّ منه، بل يجبُ درءُ الشَّرِّ بما يزيلُه أو يخففُه، أما درءُ الشَّرِّ بشَرٍّ أكثرَ فلا يجوزُ بإجماعِ المسلمينَ...، بل يجبُ الصبرُ والسمعُ والطاعةُ في المعروفِ، ومناصحةُ ولاةِ الأمورِ، والدعوةُ لهم بالخيرِ، والاجتهادُ في تخفيفِ الشر، وتقليلِه، وتكثيرِ الخيرِ، هذا هو الطريقُ السَّوِيُّ الذي يجبُ أن يُسْلَكَ؛ لأن في ذلك مصالحَ المسلمينَ عامةً، ولأنَّ في ذلك تقليلَ الشرِّ، وتكثيرَ الخيرِ، ولأنَّ في ذلكَ حفظَ الأمنِ، وسلامةَ المسلمينَ من شرٍّ أكثرَ، نسألُ اللهَ للجميعِ التوفيقَ والهدايةَ» اهـ.

وقال فضيلةُ الشيخِ صالحِ الفوزان -حفظه اللهُ تعالى-: (وأما التعاملُ مع الحاكمِ الكافرِ؛ فهذا يختلفُ باختلافِ الأحوالِ: فإنْ كان في المسلمين قوةٌ، وفيهم استطاعةٌ لمقاتلتِه وتنحيتِه عن الحكم، وإيجادِ حاكمٍ مسلمٍ؛ فإنه يجبُ عليهم ذلك، وهذا من الجهادِ في سبيلِ اللهِ، أما إذا كانوا لا يستطيعون إزالتَه؛ فلا يجوزُ لهم أن يتحرشوا بالظَّلَمةِ والكَفَرةِ؛ لأنَّ هذا يعودُ على المسلمينَ بالضررِ والإبادةِ، والنبي ﷺ عاش في مكةَ ثلاثَ عَشْرَةَ سنةً بعد البعثةِ والولايةُ فيها للكفار، ومعه من أسلمَ من أصحابِهِ، ولم يُنازلوا الكفارَ، بل كانوا مَنْهيينَ عن قتالِ الكفارِ في هذه الحِقْبةِ، ولم يُؤْمروا بالقتال إلا بعد ما هاجر ﷺ، وصار له دولةٌ وجماعةٌ، يستطيعُ بهم أن يقاتلَ الكفارَ، هذا هو منهجُ الإسلامِ، فإذا كان المسلمون تحتَ ولايةٍ كافرةٍ، ولا يستطيعون إزالتَها؛ فإنهم يتمسكون بإسلامِهم وبعقيدتِهم، ولكنْ لا يخاطرون بأنفسِهم، ويغامرونَ في مجابهةِ الكفارِ، لأنَّ ذلك يعودُ عليهم بالإبادةِ والقضاءِ على الدعوةِ، أما إذا كانت لهم قوةٌ يستطيعون بها الجهادَ؛ فإنهم يجاهدون في سبيلِ اللهِ على الضوابطِ الشرعيةِ المعروفةِ) اهـ.

الثالثُ: فإنْ قيل: إنَّ النصوصَ الدالةَ على العفوِ والإعراضِ عن الكفارِ والمشركينَ في حالةِ الضعفِ نُسِخَت بآيةِ السيفِ، فلا بدَّ من قتالِهم!! وأنَّ العهدَ المكيَّ قد نُسخَ بالعهدِ المدنيِّ، فلا بد من العمل بنصوصِ القتالِ للكفارِ!!

فالجوابُ: إنما ذلك يكونُ عندَ القوةِ والتمكينِ للمسلمين، كما أنه يكونُ عندَ الأمنِ من وقوعِ مفاسدَ ليست خفيفةً، أما في حالةِ ضعفِ المسلمينَ -كما هو حاصل- فإنهم يعملون بأدلةِ الصبرِ والإعراضِ، وذلكَ من وجهين:

الوجهُ الأول: أنَّ الله -عز وجل- لم يكلفْ إلا المستطيعَ، وقد سبقت أدلةُ ذلكَ قريبًا، والمسلمونَ -بحالهم هذا- غيرُ قادرين على مواجهةِ غيرِهم.

الوجهُ الثاني: أنَّ شيخَ الإسلامِ ابن تيميةَ -رحمه الله تعالى- قرّر ذلك[1] فذكرَ -رحمه الله تعالى- أن المسلمَ إذا كان في حالِ ضعفٍ؛ فيأخذُ بنصوصِ العفوِ والصفحِ والصبرِ، وإذا كان في حالِ قوةٍ؛ فيأخذُ بالنصوصِ الدالةِ على قتالِ الكفارِ، وقد ذكرَ شيخُ الإسلامِ هذا وغيرُه في سياقِ الرد على من استدلَّ بقولِ اللهِ تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾﴾ [آل عمران]، فاستدلَّ المعترضُ بذلك ونحوِه على تركِ قتلِ أهلِ الذمةِ، وإن طعنوا في كتابِ اللهِ ودينهِ ورسولهِ ﷺ!!

فردَّ عليه شيخُ الإسلامِ بردودٍ كثيرةٍ، ومنها قولهُ: (إن الأمرَ بالصبرِ على أذاهم، وبتقوى الله؛ لا يمنعُ قتالَهم عند المُكْنَةِ، وإقامةَ حدِّ اللهِ عليهم عندَ القدرةِ...) وذكرَ أن هذه الآيةَ وما شابهها منسوخٌ من بعضِ الوجوهِ، ونقلَ أن الناسخَ قولُه تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾ [التوبة]، وقوله تعالى: ﴿ قَٰتِلُوا۟

(١) في «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (٢/ ٤٠٢-٤١٨ ط. رمادي للنشر).

﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [التوبة] ... إلى أن قال: (... وصارت تلك الآيةُ في حَقِّ كُلِّ مؤمنٍ مُستضْعَفٍ، لا يمكنُه نصرُ اللهِ ورسولِهِ بيدِهِ ولا لسانِهِ، فينتصرُ بما يَقْدِرُ عليه من القلبِ ونحوِهِ، وصارت آيةُ الصَّغارِ على المعاهِدين في حَقِّ كُلِّ مؤمنٍ قويٍ يَقْدِرُ على نصرِ اللهِ ورسولِهِ بيدِهِ أو لسانِهِ، وبهذه الآيةِ ونحوِها كانَ المسلمون يعملونَ في آخرِ عُمُرِ رسولِ اللهِ ﷺ، وعلى عهدِ خلفائِه الراشدينَ، وكذلك هو إلى قيامِ الساعةِ، لا تزالُ طائفةٌ من هذه الأمةِ قائمين على الحقِّ ينصرونَ اللهَ ورسولَه النصرَ التام، فمَنْ كان من المؤمنين بأرضٍ هو فيها مستضعَفٌ، أو في وقتٍ هو فيه مستضعفٌ؛ فليعملْ بآيةِ الصبرِ والصفحِ عمن يؤذي اللهَ ورسولَه منَ الذين أوتوا الكتابَ والمشركين، وأما أهلُ القوةِ: فإنما يعملونَ بآيةِ قتالِ أئمةِ الكفرِ الذين يطعنون في الدينِ، وبآيةِ قتالِ الذين أوتوا الكتابَ حتى يعطوا الجزيةَ عن يدٍ وهم صاغرون...) اهـ.

الرابعُ: إذا تقررَ أن الخروجَ على الحاكمِ وقتالَه مُقَيَّدٌ بوجودِ الكفرِ البَواحِ، والقدرةِ على عزلِ الحاكمِ دونَ شرٍّ كبيرٍ؛ فهناك عدةُ وقائعَ في التاريخِ تدلُّ على مراعاةِ ذلكَ أيضاً، فمن ذلك:

١ - أن الإمامَ أحمدَ قد عاصرَ من قال بالتعطيل، واتفقَ العلماءُ على كفرِ الجهميةِ المعطلةِ الذين يقولون بخلقِ القرآنِ ومع ذلك فقد أنكرَ الإمامُ أحمدُ على من أراد الخروجَ على الواثقِ، وعلّلَ ذلك بالدماءِ والفتنةِ.

٢- في زمنِ شيخِ الإسلامِ ابن تيميةَ -رحمه الله تعالى- كان هناك كثيرٌ من الحكامِ يقولون بقولِ الروافضِ الباطنيةِ، أو بقولِ غُلاة الصوفيةِ الحُلوليةِ، أو بقولِ متكلمةِ الصوفيةِ الجهميةِ المعطِّلةِ، ومعَ ذلك لم يعلنِ الجهادَ على أمراءِ البلادِ المسلمةِ، إنما كانَ ينصحُ ويأمرُ وينهى بالحكمةِ، ويردُّ على شُبهاتِ علماءِ هذه الفرقِ، ولم يرفعْ لواءً لحربِ حكامِ زمانِه -على ما فيهم-؛ لأنه يعلمُ ما وراءَ ذلك من الفتنِ!!

٣- في زمن الدولةِ العثمانيةِ، حصلت أمورٌ منكَرةٌ، من عبادةِ القبورِ، وجَلْبِ كثيرٍ من قوانينِ أوْربا، وعُمِلَ بأحكامٍ مستوردةٍ في ميادينَ كثيرةٍ، ومعَ ذلك فالمخالفون هنا مُسَلِّمون بأنها خلافةٌ إسلاميةٌ، ولا يجوزُ الخروجُ عليها، وعلماءُ المسلمينَ لم يُفتوا بالخروجِ عليهم -فيما أعلمُ- إنما رأَوُا التعاونَ معَهم في المعروفِ، وإصلاحِ ما يقدرون على إصلاحِه من الخطأِ، وهذا دأبُ العلماءِ المصلحين سلفًا وخلفًا.

وقد ردَّ الشيخُ الألبانيُّ -رحمه الله تعالى- على من أطلقَ تكفيرَ حكامِ المسلمين، ثم قال: «ثم كنتُ -ولا أزالُ- أقولُ لهؤلاءِ الذين يُدندنونَ حولَ تكفيرِ حكامِ المسلمينَ: هَبُوا أنَّ هؤلاءِ كفارٌ كُفْرَ رِدَّةٍ، وأنهم لو كانَ هناكَ حاكمٌ أعلى عليهم، واكتشفَ منهم أن كفرَهم كفرَ رِدَّةٍ؛ لوجبَ على ذلك الحاكمِ أن يطبقَ فيهم الحدَّ، فالآنَ ما تستفيدون أنتم من الناحيةِ العمليةِ إذا سَلَّمنا جدلًا أنَّ كُلَّ هؤلاءِ الحكامِ كفارٌ كفرَ ردة؟ ماذا يمكنُ أن تعملوه؟ هؤلاءِ الكفارُ احتلوا من

بلادِ الإسلامِ، ونحنُ هنا -مع الأسفِ- ابتُلينا باحتلالِ اليهودِ لفلسطينَ، فماذا نستطيعُ نحنُ وأنتم أن نعملَ مع هؤلاءِ، حتى تستطيعوا أنتم معَ الحكامِ الذين تظنون أنهم من الكفارِ؟ » اهـ.

الخامس: إنَّ هذا كُلَّه يوضحُ لنا أن حديثَ رسولِ اللهِ ﷺ: «**إِلاَّ أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، لَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ**»[1] ليس معناه: أنك إذا رأيتَ كفرًا من الحاكمِ، أو في دولتِه، ولم يُغَيِّرْه؛ فاخرجْ عليه، وإن جرى من الفسادِ ما جرى!! إنما في الأمرِ تفصيلٌ، راجعٌ إلى كونِ الحاكمِ كافرًا بعينِهِ، أم لا؟ فإنه لا يلزمُ من قولِ الكفرِ أو فِعْلِه؛ أن يكونَ القائلُ أو الفاعلُ كافرًا بعينِهِ، إلا بعدَ استيفاءِ الشروطِ، وانتفاءِ الموانعِ، وهذا أمر يُراعى في حقِّ آحادِ المسلمينَ، فكيفَ برؤسائِهم وأهلِ الشوكةِ فيهم؟!

وأيضاً ففي الأمرِ تفصيلٌ ثانٍ -بعدَ الحكمِ بالكفرِ على الحاكمِ بعينِهِ- راجعٌ إلى القدرةِ أوالشوكةِ وعدمِها أو ضعفِها، وأيضاً ففي الأمرِ تفصيلٌ ثالثٌ -بعدَ وجودِ أصلِ القدرةِ والشوكةِ- راجعٌ إلى كونِها قدرةً كافيةً، تجلبُ المصالحَ، وتدرأُ المفاسدَ أم لا؟!

ثُم إن كثيرًا ممن يرونَ هذا الفكرَ يعيشون في البلادِ الكافرةِ في الشرقِ والغربِ، فهل هؤلاءِ المخالفونَ لم يروا هناكَ كفرًا بَواحًا عندما نراهم ساكتين هناك وهنالك -وإن كانوا يُشْكَرون على تركِ الفتن- أم أنهم لا يرون كفرًا بَواحًا إلا في البلادِ الإسلاميةِ؟! فاللهُ المستعانُ، وإليه المشتكى، وعليه التُّكْلان.

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

الشبهة الثامنة

فإن قالَ قائلٌ: لو سلمنا لكم بأن الحكامَ ليسوا بكفارٍ، فنحن نرى الخروجَ على الحكام؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد اختلفَ فيه السلفُ، وطالما أن المسأَلة خلافيةٌ فلا يجوزُ لكم أن تُلزمونا برأيكم، وهو عدمُ الخروج على هؤلاءِ الولاة!!

والجوابُ: أن الخلافَ كان قبلَ أن تظهَر -بجلاء- مفاسدُ هذا الأمرِ، وكانَ للحقِّ أعوانٌ وأنصارٌ كُثُر -في نظر مَن خرج- ولما لم يأتِ الخروجُ بخيرٍ؛ اتفقتْ كلمةُ السلفِ على تركِ الخروجِ على الأئمةِ -وإنْ جاروا-.

وقد نصَّ غيرُ واحدٍ على هذا الاتفاقِ، فمن ذلك:

١- ما أخرجه اللالكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»[١] بسنده إلى البخاري في ذكر ما يعتقده البخاريُّ -رحمه الله تعالى- قال: (لقيتُ أكثرَ مِنْ ألفِ رجلٍ مِنْ أهلِ العلمِ) فذكر بعضَ أسمائهم، ثم ذكرَ بعضَ مسائلِ الاعتقادِ، ومنها قولُه: (... وألَّا ننازعَ الأمرَ أهلَه... وأَلَّا يُرى السيفُ على أمةِ محمدٍ ﷺ وقال الفُضَيلُ: لو كان لي دعوةٌ مستجابةٌ؛ لم أجعلْها إلا في إمامٍ؛ لأنه إذا صلَح الإمامُ أَمَّنَ البلادَ والعبادَ، قال ابنُ المبارك: يا معلمَ الخيرِ، من يجترئُ على هذا غيرُك» اهـ.

٢- وذكر اللالكائيُّ -أيضاً-[٢] سندَه إلى ابن أبي حاتمٍ الرازيِّ في بيانِ مُعْتَقَدِ أبيه وأبي زُرعةَ، فقال: (سألتُ أبي وأبا زرعةَ عن مذهبِ أهل السنةِ في أصولِ الدينِ، وما أدركا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصارِ، وما يعتقدانِ من ذلك؟

---

(١) (٢/ ١٩٣- ١٩٧/ برقم٣٢٠).(شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (٣٢٠)، وابن حجر في (فتح الباري) (١/ ٤٧).

(٢) في (٢/ ١٩٧-١٩٨/ برقم ٣٢١).

فقالا: أدركنا العلماءَ في جميعِ الأمصارِ -حِجازًا، وعراقًا، وشامًا، ويمنًا-، فكان من مذهبِهم...) فذكر أمورًا كثيرة منها: (ولا نرى الخروجَ على الأئمةِ، ولا القتالَ في الفتنةِ، ونسمعُ ونطيعُ لمن ولاهُ اللهُ -عز وجل- أمرَنا، ولا ننزعُ يدًا من طاعتِه، ونَتَّبعُ السنةَ والجماعة، ونجتنبُ الشذوذَ والخلافَ والفرقةَ» اهـ.

٣- قلّما تجدُ إمامًا مُصَنِّفًا في بيانِ معتقدِ أهلِ السنةِ إلا ويذكرُ عدمَ الخروجِ على الولاةِ -وإن جاروا- والسمعَ والطاعةَ في المعروفِ، وجعلوا هذا من أصولهم، وأنَّ مَنْ خالفهم في ذلك؛ فهو من أهل الأهواء.

فقد قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -رحمه الله تعالى- كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٧٩): (... كان من العلم والعدل المأمور به: الصبر على ظلم الأئمة وجورهم، كما هو من أصول أهل السنة والجماعة) اهـ.

٤- ذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٣) في ترجمةِ الحسنِ بنِ صالحِ بنِ حَيٍّ، أن منهم من قال فيه: كان يرى السيفَ، فقال الحافظُ: (وقولُهم:كان يرى السيفَ، يعني كانَ يرى الخروجَ بالسيفِ على أئمةِ الجَور، وهذا مذهبٌ للسلفِ قديمٌ، لكنِ استقرَّ الأمرُ على تركِ ذلكَ؛ لَما رأَوْه قد أفضى إلى أشدَّ منه، ففي وقعةِ الحَرَّة، ووقعةِ ابنِ الأشعثِ، وغيرِهما؛ عِظةٌ لمن تدبّر) اهـ.

فمنِ احتجَّ بالخلافِ القديمِ -بعد هذا وغيرِه- فهو محجوجٌ بالإجماعِ اللاحقِ، ولا يخالفُ الإجماعَ هذا إلا مَنْ ضلَّ السبيلَ، كما صرح بذلك السلفُ، لاسيما وما سيترتبُ على هذه المخالفةِ من إهلاكِ الحرثِ والنسلِ، وانفلاتِ الزمامِ، وتصدُّرِ الجَهَلةِ، وترؤسِ السَّفَلَةِ، وانفراطِ النَّظْم، واللهُ المستعانُ.

الشبهة التاسعة

قد يقولُ قائلٌ: سَلَّمنا بأنَّ الخروجَ على الحكامِ خلافُ مذهبِ أهلِ السنةِ جميعاً؛ إلا أننا لم نَخْرُجْ جميعًا على الحكامِ، بل بعضُنا ينكرُ هذه التفجيراتِ، لكنْ بيانُ عيوبِ الحكامِ، وذِكْرُ مثالبِهم، لِيَحْذَرَ الناسُ منهم؛ ليسَ خروجًا؟!

فالجوابُ: منَ المعلومِ أنَّ الفعلَ يسبقُه الكلامُ، وأنَّ الفتنَ العظامَ قد يكونُ أصلُها كلامًا لا يبالي به قائلُه، وأصلُ الخوارجِ رجلٌ قالَ: (اعدلْ يا محمد) ولم يُشْهِرْ سيفًا آنذاك، ثم جاءَ بعده مَنْ كفَّر المبشَّرين بالجنةِ عثمانَ وعليًّا وغيرَهما رضي الله عنهم وقتلَ أهلَ الإسلامِ، وتركَ أهلَ الأوثانِ!!

وكما مَرَّ بنا أن الفكرَ الذي أفضى إلى التفجيراتِ، قد مَرَّ بمرحلتين قبل التنفيذ، ولم يكن فيهما إلا مجردُ الكلامِ من فوقِ المنابرِ، وفي المحافلِ العامةِ والخاصةِ، فَمَنِ الذي أجازَ لكمُ الكلامَ المُفضي إلى الفسادِ؟ أليسَ الإسلامُ يقضي بسدِّ الذرائعِ؟

قال ابنُ سعدٍ في «الطبقات الكبرى»[(١)]: أخبرَنا عبدُ الله بنُ إدريسَ عن محمدِ ابنِ أبي أيوبَ، عن هلالِ بنِ أبي حُميدٍ قالَ: سمعتُ عبدَ الله بنَ عكيم يقول: لا أُعينُ على دمِ خليفةٍ أبدًا بعدَ عثمانَ، فقيلَ له: يا أبا معبد، أوَ أعَنْتَ على دمِه؟ فيقول: (إني أَعُدُّ ذِكْر مساويه عونًا على دمِه) اهـ.

وهذا سندٌ حسنٌ، رجاله كلُّهم ثقاتٌ، ومحمدُ بنُ أبي أيوبَ صدوقٌ، وابنُ عكيم: ثقةٌ مخضرمٌ، أدركَ حياةَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

---

(١) (٦/ ١١٥)ط. دار الصادر.

ثم إنَّ أهلَ السنةِ -أيضاً- لم يُرَخِّصوا لرجلٍ أن يلعنَ أميرًا أو ذا سلطانٍ، أو يدعوَ عليه -وهذا مجردُ كلام، وليس بإشهارِ سيفٍ- فقد قالَ البربهاريُّ في «شرح السنة»(ص١١٣): (إذا رأيتَ الرجلَ يدعو على السلطانِ؛ فاعلمْ أنه صاحبُ هوى، وإذا رأيتَ الرجلَ يدعو للسلطانِ بالصلاحِ؛ فاعلمْ أنه صاحبُ سنةٍ -إنْ شاء الله-) اهـ.

فأين هذا ممن يقولُ: اللَّهم أَرِنا فيه عجائبَ قدرتِك، وأرنا فيه يومًا كيومِ فرعونَ وهامانَ وقارونَ... إلى غيرِ ذلكَ؟!

وللأسفِ: أنك ترى كثيرًا من الناسِ لا يرفعونَ أصواتَهم بالتأمينِ في القنوتِ وغيرِه في جميعِ الأدعيةِ الأخرى، كما يرفعونها ويَضِجُّون بها عندَ الدعاءِ على وليِّ أمرِهم، فهل هؤلاءِ على ملةٍ أهدى من ملةِ محمدٍ ﷺ أم أنهم مفتتحوا بابَ ضلالةٍ؟!

وقد سُئلَ صاحبُ الفضيلةُ الشيخُ صالحُ الفوزان -حفظه الله تعالى-: هل الخروجُ على الأئمةِ يكونُ بالسيفِ فقط، أم يدخلُ في ذلك الطعنُ فيهم، وتحريضُ الناسِ على منابذتِهم والتظاهرِ ضدَّهم؟ فأجابَ -حفظه الله تعالى- بقوله: (الخروجُ على الأئمةِ يكونُ بالسيفِ، وهذا أشدُّ الخروجِ، ويكونُ بالكلامِ: بسبِّهم، وشتمِهم، والكلامِ فيهم في المجالسِ، وعلى المنابرِ، هذا يُهَيِّجُ الناسَ ويحثُّهم على الخروجِ على وليِّ الأمرِ، ويُنقصُ قَدْرَ الولاةِ عندهم، فالكلامُ خروجٌ) اهـ.

الشبهة العاشرة

قد يقولُ قائلٌ: سَلَّمْنا بأنَّ هؤلاءِ الحكامَ مسلمون، ولا يجوزُ الخروجُ على الحاكمِ المسلمِ -وإن جار- لكنَّ هذا الأصلَ عند أهلِ السنةِ إذا كانَ أميرُ المسلمينَ واحداً، أما إذا تعددَ الأمراءُ، -كما هو حاصل الآن- فلا سمعَ لأحدٍ منهم ولا طاعةَ، وإمارتُهم غيرُ شرعية، ومن هنا شُرِعَ الخروجُ عليهم!!

فالجوابُ: الأصلُ أن المسلمينَ يجبُ عليهم أن يكونوا أمةً واحدةً معتصمةً بالكتابِ والسنةِ، وليسَ لهم إلا أميرٌ واحدٌ يسوسُهم بالكتابِ المستبينِ، والسنةِ الثابتةِ؛ لكنَّ هذا الأمرَ إذا لم يتحققْ -كما قد حصل من قبل، وكما هو حاصلٌ الآن- فهل يُجيزُ أهلُ السنةِ الافتئاتَ على جميعِ الحكامِ، وإنْ أدى إلى اشتعالِ الفتنةِ في كلِّ دولةٍ بينَ حاكمِها وشعبِها؟! أم يجبُ عليهم أن يسمعوا لكلِّ حاكمٍ في المعروفِ، في حدودِ سلطانِه.

إن الذي يَفقهُ روحَ الشريعةِ، ويعرفُ مقاصدَها وكلياتِها، ويبحثُ عن كلامِ السلفِ، الذين أدركوا نحوَ هذا الحال؛ لا يترددُ في القولِ بالمذهبِ الثاني، وهو السمعُ والطاعةُ فيما يرضي الله، وهذا كلُّه مأخوذٌ من أدلةٍ كثيرةٍ، منها قولُه تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن:١٦]، وقولُه ﷺ: «**وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»(١).

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ كما في «مجموع الفتاوى» (٣٤/ ١٧٥-١٧٦): (والسنةُ أن يكونَ للمسلمينَ إمامٌ واحدٌ، والباقون نوّابُه، فإذا فُرِضَ أنَّ الأمةَ

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) واللفظ للبخاري.

خرجت عن ذلك -لمعصيةٍ مِنْ بعضها، وعَجْزٍ منَ الباقين- فكان لها عدةُ أئمةٍ؛ لكانَ يجبُ على كلِّ إمامٍ أن يقيمَ الحدودَ، ويستوفي الحقوقَ...) اهـ.

وقال الإمامُ المجددُ محمدُ بنُ عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- كما في «الدرر السنية» (٧/٢٣٩): (الأئمةُ مُجمعون في كُلِّ مذهبٍ: على أن من تغلَّبَ على بلدٍ أو بلدانٍ؛ له حكمُ الإمامِ في جميعِ الأشياءِ، ولولا هذا مااستقامت الدنيا، لأنَّ الناسَ من زمنٍ طويل -قبلَ الإمامِ أحمدَ إلى يومِنا هذا- ما اجتمعوا على إمامٍ واحدٍ، ولا يعرفون أحدًا من العلماءِ ذكرَ أن شيئًا منَ الأحكامِ لا يصحُّ إلا بالإمامِ الأعظمِ) اهـ.

وقال العلامةُ الصنعانيُّ محمدُ بنُ إسماعيلَ الأميرُ -رحمه الله تعالى- في «سبل السلام» (٣/٤٩٩) في شرح قولِه ﷺ: «**مَنْ خَرَجَ عن الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ؛ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ**»[1] فقال -رحمه الله تعالى-: (قوله: «**عن الطاعة**»: أي: طاعةِ الخليفةِ الذي وقعَ الإجماعُ عليه، وكأنَّ المرادَ خليفةُ أيِّ قطرٍ من الأقطارِ، إذْ لم يجتمع الناسُ على خليفةٍ في جميعِ البلادِ الإسلاميةِ، من أثناءِ الدولةِ العباسيةِ، بل استقلَّ أهلُ كلِّ إقليمٍ بقائمٍ بأمورِهم، إذ لو حُمِلَ الحديثُ على خليفةٍ اجتمعَ عليه أهلُ الإسلامِ؛ لقلَّت فائدتُه...) اهـ.

---

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٨)، وأحمد (٢/٢٩٦) واللفظ له.

وقـال الإمـامُ الـشوكانيُّ -رحمـه الله تعـالى- في «الـسيل الجـرار» (٤/ ٥١٢) شارحًا قولَ صاحبِ «الأزهار»: (ولا يصحُّ إمامان)، فقال الشوكاني: (وأما بعدَ انتشارِ الإسلامِ، واتساعِ رقعتِه، وتباعُدِ أطرافِه؛ فمعلومٌ أنه قد صارَ في كُلِّ قطرٍ - أو أقطارٍ الولايةُ إلى إمامٍ أو سلطانٍ، وفي القطرِ الآخرِ كذلك، ولا ينعقدُ لبعضِهم أمرٌ ولا نهيٌ في قطرِ الآخرِ أو أقطارِه التي رجعت إلى ولايتِه، فلا بأسَ بتعددِ الأئمةِ والسلاطينِ، ويجبُ الطاعةُ لكلِّ واحدٍ منهم بعدَ البيعةِ له على أهلِ القطرِ الذي ينفذُ فيه أوامرُه ونواهيه، وكذلك صاحبُ القطرِ الآخَرِ، فإذا قامَ مَنْ ينازعُه في القطرِ الذي ثبتت فيه ولايتُه، وبايعه أهلُه؛كان الحكمُ فيه: أن يُقْتَلَ إذا لم يتبْ، ولا تجبُ على أهلِ القطرِ الآخرِ طاعتُه، ولا الدخولُ تحت ولايتِهِ؛ لتباعدِ الأقطارِ، فإنه قد لا يبلغُ إلى ما تباعدَ منها خبرُ إمامِها أو سلطانُه، ولا يُدرى مَن قامَ منهم أو ماتَ، فالتكاليفُ بالطاعةِ -والحالُ هذا- تكليفٌ بما لا يُطاقُ، وهذا معلومٌ لكلِّ مَنْ له اطلاعٌ على أحوالِ العبادِ والبلادِ.

فاعرفْ هذا، فإنه المناسبُ للقواعدِ الشرعيةِ، والمطابقُ لما تدلُّ عليهِ الأدلةُ، ودعْ عنك ما يُقالُ في مخالفتِه؛ فإنَّ الفَرْقَ بين ما كانت عليه الولايةُ الإسلاميةُ في أولِ الإسلامِ وما هي عليه الآنَ أوضحُ من شمسِ النهارِ، ومَنْ أنكرَ هذا فهو مباهِتٌ لا يَستحقُّ أن يُخاطَبَ بالحُجةِ؛ لأنه لا يعقِلُها) اهـ.

الشبهة الحدية عشر

قد يقولُ قائلٌ: نحن لم نخرجْ على الحكامِ، إنما أردنا الأمرَ بالمعروفِ والنهيَ عن المنكر، وذلك عندما رأينا شيوعَ المنكراتِ، وعدمَ إنكارِها، وقد وردت أدلةٌ كثيرةٌ في فضلِ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكرِ، فلماذا تنكرونَ علينا، ونحنُ قد رأينا المنكرَ، والرسولُ ﷺ يقولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ» وفي رواية: «وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»؟

فالجوابُ: إن تسميةَ الأشياءِ بغيرِ اسمِها -بما يورثُ مفسدةً، أو يخالفُ الشرعَ- ليس من عملِ أهلِ العلمِ والفضلِ، وعند الخَلَّال في «الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكرِ»[1]: (وأخبرني محمدُ بنُ عليٍّ، حدثنا صالحٌ، أن أباه -يعني: أحمدَ بنَ حنبل- قال: التغييرُ باليدِ: ليسَ بالسيفِ والسلاحِ) اهـ.

فهذا يدلُّ على أنَّ التفجيراتِ ليست من منهجِ أهلِ السنةِ والجماعةِ في تغييرِ المنكرِ باليدِ على ولاةِ الأمورِ، هذا إن قلنا بقولِ مَن يرى أن التغييرَ باليدِ لآحادِ الرعيةِ في هذا الموضعِ، واللهُ أعلم.

ولا يخفى أن المعتزلةَ سمّوا الخروجَ على الحكامِ الظَّلَمةِ أمرًا بالمعروفِ، ونهيًا عن المنكرِ!! وهذا أحدُ أصولِهمُ الخمسةِ!! فما هو الفرقُ إذًا؟! وسمّوا تعطيلَ الصفاتِ توحيدًا، وسَمَّوْا قولَهُمُ المنحرفَ في القَدَرِ عدلاً، وكذا سمى الجهميةُ تعطيلَهم تنزيهًا وتوحيدًا، وسمَّوا أهلَ السنةِ مُجسّمةً ومشبهةً، وسمى الصوفيةُ خرافاتِهم تخليةً وتزكيةً، وسمى الروافضُ تكفيرَ الصحابةِ حُبًّا لأهلِ البيتِ ... وهكذا!

(١) (ص ٤٤) برقم (٢٨) ط. دار الكتب العلمية، ت/ عبدالقادر أحمد عطا.

فمن ذا الذي يُسَلِّم منكم أن قتلَ الحاكمِ الفلانيِّ ليس خروجًا عليه، وإنما هو أمرٌ له بالمعروفِ، ونهيٌ عن المنكرِ؟ فأيَّ شيءٍ أبقيتموه له -بعد قتله- وأنتم تريدون له التحلي بالفضائلِ، والتخلي عن الرذائل؟!

وأيضاً من ذا الذي سيغترُّ بذلك، وهو يرى دماءَ المسلمينَ من أطفالٍ ونساءٍ وشيبانٍ وأبرياءَ تختلطُ بالثيابِ والترابِ، وتتطايرُ لحومُهم نُتَفًا نُتَفًا؟! مَن ذا الذي سيقولُ: هذا هو الأمرُ بالمعروفِ الذي مدحَ اللهُ به المسلمينَ، وجعلَه أصلًا في دينهِم؟!

أليسَ الآمرُ بالمعروفِ والناهي عن المنكرِ يُشترَطُ فيه أن يكونَ عليمًا بما يأمرُ،حليمًا في ما يأمرُ به؟ أيُّ حلمٍ في القتلِ والجرحِ وترويعِ الآمنين؟!

الشبهة الثانية عشر

فإن قال قائلٌ: مستدلاً على جوازِ قتلِ المعاهَدين والمستَأْمَنين: نحنُ اختلفنا معكم في الأصل، ألا وهو: ما حكمُ من يحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ؟ فنحنُ نراهم كفارًا بلا استثناء، وأنتم تخالفوننا في ذلك، ونحن بناءً على مذهبِنا؛ فلا نرى الأمانَ الذي يعطيه هؤلاءِ الكَفَرَةُ لليهودِ والنصارى وغيرِهم في بلادِنا أمانًا، وعلى ذلك فنحن نقتلُ هؤلاءِ الكفارَ، لأنهم لا أمانَ لهم، ولأنهم محاربون، وأنتم تنكرونَ ذلك، طردًا لأصلِكم الذي خالفناكم من أجله!!

فالجوابُ: لقد سبقَ الجوابُ عن كونهِم محاربين بما يغني عن إعادتِه هنا.

وأيضاً فالحكامُ -وإن كفَّرتموهم جميعًا على أصلِكم- فلا بدَّ أن يُؤَمَّنَ مَنْ أَمَّنه الحاكمُ وإن كَفَّرْتموه، لأنَّ المعاهَدَ عَدَّ ذلك أمانًا، ولو كانَ أمانًا فاسدًا -في نظرِكم- فهو أمانٌ صحيحٌ عندَ المعاهَدِ، والعبرةُ في اعتبارِ الأمانِ وعدمِه: ما يعتقدُه المعاهَدُ، لا ما تتأولونه أنتم وغيرُكم، لأننا لو قتلناه أو آذيناه -والحالُ

هذه- لَعُدَّ ذلكَ غدرًا من المسلمينَ، وإذا عُدَّ هذا غَدْرًا؛ شنَّعَ أعداءُ الإسلامِ على المسلمينَ بذلك، وصيانةُ عِرضِ الإسلامِ وأهلِه من شماتةِ المتربصين به واجبٌ شرعيٌّ، فنقومُ به في حدود الشرع.

ولأجلِ هذا صرَّح أئمةُ الإسلامِ بأنَّ العبرَة في الأمانِ بما فهمه الكافرُ، فقد قال الإمامُ أحمد -رحمه الله تعالى-: (إذا أُشيرَ إليه -أي: الكافر- بشيءٍ غيرِ الأمانِ، فظنه أمانًا؛ فهو أمانٌ) قال الفتوحي: (وذلك تغليبًا لحقنِ الدماءِ، كما حُقِنَ دمُ مَنْ له شبهةُ كتابٍ، تغليبًا لحقنِ دمِه...)[1] اهـ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -رحمه الله تعالى-: (جاءت السُّنةُ بأنَّ كُلَّ ما فَهِمَ الكافرُ أنه أمانٌ كان أمانًا؛ لئلا يكونَ مخدوعًا، وإن لم يُقصَدْ خَدْعُه) اهـ. من «بيان الدليل» (ص٦٤).

وقال -أيضاً-[2]: (ومعلومٌ أن شبهةَ الأمانِ كحقيقتِه في حقنِ الدم...» اهـ.

(١) من «المعونة» للفتوحي (٣/ ٧٣٣) ط.دار خضر.

(٢) في «الصارم المسلول» (٢/ ٥٢٢) ط.رمادي للنشر.

الشبهة الثالثة عشر

فإن قيل: إنَّ أمانَ هؤلاءِ الحكامِ للكفارِ لا ينعقدُ؛ لأنهم مُسْتَضْعَفون، مُكْرَهون عليه، والمُكْرَهُ لا يُعْتَمَدُ على عقودِه.

فالجوابُ من وجوهٍ -إن شاء الله تعالى-:

١- نحمدُ اللهَ أنك سَلَّمْتَ بأنَّ المسلمينَ مستضعَفونَ أمامَ هذه الدول، وكثيرٌ منهم مُكْرَهٌ على كثيرٍ منَ الأمورِ، وإذا كان هذا في حكامِهم -كما صَرَّحْتَ بذلك- فما ظنُّك بأفرادِهم؟!

٢- إذا كانَ المسلمونَ مستضعَفين؛ فلماذا تتصرفون تصرفاتِ أهلِ الشَّوْكةِ والنكايةِ بالعدو؟! فَتَجُرُّونَ على الأمة شرًّا، وتزيدونها وَهْنًا على وَهْنٍ؟!

٣- معلومٌ أن عقودَ الأمانِ: إما أن تكونَ لجلبِ مصلحةٍ أو دفعِ مفسدةٍ، والحاجةُ إلى دَفْعِ المفسدةِ -هنا- غالبًا تكونُ بسببِ الضعفِ، فكيفَ تُبطلونَ عقدَ المستضْعَفِ الذي يريد درءَ المفسدةِ العظمى بعقدِه ذلك؟!

٤- لو كنتم حكامًا مستضعَفين -كما تقرونَ بذلكَ في حقِّ حكامِ هذا الزمانِ- ولم تعقدوا هدنةً مع الكفارِ: إما بعملِ السفاراتِ، أو بعقودٍ أخرى، فماذا تفعلونَ لو كشَّروا لكمْ عن أنيابِهم؟! هل تدفعونَ المفسدةَ العظمى بعقودِ هدنةٍ -على ما فيها من إجحافٍ- أم سَتُقَدمون شعوبَكم وديارَكم للإبادة؟! فإنْ كانَ الأولُ: فما وجهُ إنكارِكم على الحكامِ وهم قد فعلوا ذلك؟! وما وجهُ إبطالِكم عقدَهم الأمانَ لكافرٍ؟! وإن كانَ الثاني: فهل -بهذا- اعتبرتم القاعدةَ الشرعيةَ العظمى في مراعاةِ المصالحِ والمفاسدِ؟!

٥- ولو سلَّمنا بما قال هذا القائلُ في هذه الشُّبهةِ، وأنَّ هذا الأمانَ فاسدٌ؛ فبقي أن الكفارَ يَعُدُّونه أمانًا، فيُؤَمَّنون بذلك، لما تقدم في الشبهةِ السابقةِ والجوابِ عنها.

٦- وأيضاً: فلو سلَّمنا بعدمِ صحةِ هذهِ الوجوهِ فبقي النظرُ في المفاسدِ التي تعودُ على المسلمينَ مِنْ جَرّاءِ إهدارِ هذا الأمانِ وإلغائِه!! ولا شكَّ أنها مفاسدُ عظيمةٌ -كما تقدم- فنعوذُ بالله من كيدِ الكائدينَ، وعَبثِ العابثينَ، واللهُ المستعانُ.

فإن قيل: سلَّمنا بأن عقدَ الأمانِ منَ المستضعَف يُعملُ به، إلا أنَّ ذلكَ يكونُ إلى مدةٍ مؤقتةٍ، لا بصورةٍ مطلقةٍ،كما هو حاصلٌ الآن!!

فالجوابُ: إذا زالتِ العلةُ التي من أجلِها عُقِد الأمانُ للكفارِ؛ ولم تعدْ هناكَ مصلحةٌ لذلكَ؛ فيُنْبذُ إليهم على سواءٍ، لكن إذا كانت العلةُ باقيةً فالحكم باقٍ، والعبرةُ بجلبِ المصلحةِ، أو دفعِ المفسدةِ، وأما تحديدُ المدةِ، فلا دليلَ عليه -والحالُ هذه- ومَنْ كان عنده دليلٌ على أنَّ المستضعَفَ لا يعقدُ هدنةً إلا مدةً محدودةً، ثم بعدَ ذلك يجودُ بنفسِه وشعبِه وبلادِه للإبادةِ والتدميرِ -مَعَ ضعفِه- فعليه الدليلُ!! ودونَ ذلكَ خرْطُ القَتادِ، نعم: عليه أن يجتهدَ في أمرِ اللهِ عز وجل، ويسعى لإقامةِ الحَقِّ في سلطانه، وعند ذاك يُعِزُّه اللهُ، ويُرغمُ أنفَ أعدائِه، واللهُ المستعانُ، وعليه التُّكْلانُ.

هذا، أما عقدُ هدنةٍ بقيةَ الدهرِ وإن تبدلَ غيرَ الحالِ فلا يجوزُ، كما فصَّل ذلك العلماءُ، والله تعالى أعلمُ.

الشبهة الرابعة عشر

فإن قيل: إنَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ هو السببُ في هذه التفجيرات، ولو أنَّ الحكامَ استقاموا على شريعةِ اللهِ لما كانَ شيءٌ من ذلك، فالبادي أظلمُ!!

فالجوابُ: نعم، إن الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، وشيوعَ المنكراتِ، والتحدياتِ الساخرةِ من الدينِ وحملتِه في كثيرٍ من البلدانِ؛ كلُّ ذلك مخالفٌ لأمرِ اللهِ ورسولِهِ ﷺ، والمخالفةُ هذه لا تأتي إلا بشرٍّ، فقد قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور]، والغلوُّ الحاصلُ من هؤلاءِ الشبابِ أحدُ ثمراتِ هذه الفتنةِ!!

ولقد جاءنا الخبرُ الفصلُ في السُّنةِ النبويةِ، فيما إذا جاءَ الخللُ منَ الحكامِ -فيما بينهم وبينَ رَبِّهم، أو بينَهم وبينَ رعيتِهم- بالصبرِ والسمعِ والطاعةِ لهم في المعروفِ، بل لو وقعوا في الكفرِ؛ ففي المقامِ تفصيلٌ عندَ أهلِ السُّنةِ، وهذا التفصيلُ راجعٌ إلى سببِ الوقوعِ في الكفرِ: هل هو الشبهةُ التي يُعذَرُ مَنْ وقعَ في الكفرِ بسببها، أم لا؟ وهل المسلمونَ قادرونَ على تغييرِ هذا المنكرِ بدونِ مفاسدَ مساويةٍ أو راجحةٍ، أم لا؟! وقد سبقَ أن المرجعَ المأمونَ في تقديرِ ذلكَ: هم كبارُ أهلِ العلمِ من أهلِ السُّنة، أهلِ العلمِ والحلمِ، والفهمِ الصحيحِ للمصالحِ والمفاسدِ.

إذًا فهؤلاء الشبابُ قد خالفوا السُّنةَ بفعلِهم هذا عندما خرجوا على الحكامِ بهذه الزلازلِ والفتنِ، ولا يصحُّ أن يُقال هنا: البادي أظلمُ بمعنى: أنَّ الرادَّ على الحاكمِ

الظالمِ ليس بظالمٍ أيضاً!! فإنَّ الرادَّ عليه بالخروجِ والتشهيرِ -فضلًا عن التفجيرِ والتدميرِ- ظالمٌ بمخالفةِ السنةِ، كما أنَّ الحاكمَ الذي يهملُ العملَ بالشرعِ ظالمٌ بتركِهِ التحاكمَ لشريعةِ اللهِ عز وجل، ولكلٍّ منهما حُكمُه حسبَ تفاصيل الشريعةِ!!

وأيضاً: فهل الحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ هو السببُ الوحيدُ لهذا الغلوِّ والوقوعِ في التفجيرِ والتدميرِ؟!

الجوابُ: لا، فها هي مكةُ والمدينةُ، الحرمانِ الشريفانِ، اللذان يَسْلَمان من شرِّ الدجال، ما سلمتا من غبارِ سيلِ هذهِ الفتنةِ وتلك الأفكارِ.

فلو سلَّمنا -جدلًا، ومعاذَ الله- بأنَّ في البلادِ الأخرى مِنْ بلادِ المسلمينَ ما يُسوِّغُ هذه التفجيراتِ والاغتيالاتِ، فهل اقتصرَ الأمرُ على ذلكَ؟! إنَّ هذا ليدلُّنا على أنَّ هذه المشكلةَ لها أسبابٌ عدةٌ، وجوانبُ متعددةٌ غيرُ الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ الله.

وإن هذا الجوابَ عن هذا الإيرادِ؛ لا يلزمُ منه تسويغُ الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، أو التهوينُ من شأنِه؛ فإنَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ -بدونِ عذرٍ شرعيٍّ- جريمةٌ وجنايةٌ، وقد يصلُ بصاحبِه إلى الكفرِ المجردِ، وقد يَبقى صاحبُه فاسقًا مع وجودِ أصلِ الإيمانِ عنده-على تفاصيلَ معلومةٍ، ليس هذا موضعَها-، ولا يجوزُ لمسلمٍ يخافُ اللهَ أن يَسُنَّ سنةً سيئةً في الإسلامِ، وأن يعصيَ اللهَ بإهمالِ شرعِه، أو الإعراضِ عن حكمِه، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ فَلَا

﴿وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]، وإنما المرادُ -بما سبق- بيانُ أنَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ ليسَ هو السببَ الوحيدَ -وإن كان سببًا عظيمًا في كثيرٍ من الرزايا التي حلَّت بالمسلمين-.

ولو سَلَّمنا بأنه السببُ الوحيدُ فلا يجوزُ أن نقابلَ الخطأَ بخطأ، أو أن نُظْلَمَ، فنَظْلِمَ، فـ«**خيرُ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ وشرُّ الأمورِ محدثاتُها**»[1] وقديمًا قيل:

وكلُّ خيرٍ في اتباعِ مَنْ سلف ... وكلُّ شرٍّ في ابتداعِ مَنْ خلف

الشبهة الخامسة عشر

يقولُ بعضُهم: إذا كنتم ترونَ جوازَ قتالِ العدوِّ الذي احتلَّ بلادَنا، فهؤلاء الحكامُ مِنْ وَضْعِ وتنصيبِ هؤلاءِ الأعداءِ، ويُنَفِّذونَ أوامرَهم في بلادِ المسلمين، فلماذا تمنعونَ علينا قتالَهم، وتَعُدُّون ذلكَ خروجًا عليهم، ومخالفةً لمنهجِ السلفِ؟!

والجوابُ على ذلك من وجوه -إن شاء الله تعالى-:

الأولُ: أن قتالَ المحتلِّ الغاصبِ فرضُ عينٍ على أهلِ البلدِ المغتصَبِ، شريطةَ القدرةِ على ذلكَ، وليسَ على الإطلاقِ كما يدَّعي هؤلاء.

الثاني: جرت العادةُ بأنَّ أهلَ البلدِ يجتمعون -غالبًا- على إخراجِ العدوِّ الخارجيِّ المحتلِّ، ويؤازرُ بعضُهم بعضًا على ذلك، كلٌّ حَسَبَ استطاعتِه، لكن إذا كان حاكمُهم منهم -وإن سَلَّمنا جدلًا بصحةِ إطلاقِ ما جاءَ في هذه الشبهةِ!!- فإن الصفوفَ تفترقُ، والآراءَ تختلفُ ولا تتفقُ.

(١) **صحيح**: رواه مسلم (٨٦٧).

الثالثُ: هناكَ فرقٌ بينَ من يُنفِّذُ مِنَ الحكامِ وغيرِهم بعضَ أوامرِ الأعداءِ عن رغبةٍ وطواعيةٍ في مخالفةِ المقطوعِ بهِ منَ الشريعةِ، وبينَ من يَكْرَهُ ذلكَ أشدَّ الكراهيةِ، لكنه يرى أن ذلكَ من ارتكابِ المفسدةِ الصغرى لدفعِ المفسدةِ العظمى، وإنما يفعلُ هذا لأنه ضعيف، ولأن إخوانَه يخذلونه مِنْ حولِه، وسواءٌ أصابَ في تقديرِه ذلكَ، أم لا، فإن هذا يوجبُ فرقًا واسعًا -ولا بد- في الحكمِ بينَ الأمرين، فلا يُسوِّى بينهما، ويُفتي بإراقةِ الدماءِ بينَ الحكوماتِ المسلمةِ وشعوبِها؛ إلا من حُرِمِ التوفيقَ، وانحرفَ عن جادةِ الطريقِ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

الرابعُ: ثم مَن الذي يُخَوَّلُ له أن يَحكُمَ بكُفْرِ الحكامِ بأعيانِهم، ثم يُقَدِّرَ أن الخروجَ عليهم وقتالَهم مما أوجبَه الله على الشعوبِ، وأنَّ المصلحَة في ذلك راجحةٌ أم لا؟!

هل يُرجَعُ في ذلكَ إلى العلماءِ الراسخين المهديين الذين عُرفت آثارُهم الصالحةُ في المجتمعاتِ، وعُرفوا بالغيرةِ المقَيَّدةِ بالحكمةِ والتُّؤَدةِ، وبُعْدِ النظرِ، وسَعةِ الإدراكِ، وحُسْنِ تقديرِ المصالحِ والمفاسدِ، أم يُرجَعُ في ذلك إلى الشبابِ المتهورين، الذين فتحوا على الأمةِ أبوابَ الفتنةِ في كُلِّ مكانٍ.

الشبهة السادسة عشرة

يقولُ بعضهم: إنَّ الحكامَ الموجودين الآنَ قد وصلَ كثيرٌ منهم إلى الحكمِ عن طريقِ الثورةِ والانقلابِ، وعلى ذلك فولايتُهم غيرُ شرعيةٍ، فلماذا تنكرونَ خروجَنا عليهم، وهم قد خرجوا على مَنْ سبقهم؟! فنحنُ نخرجُ كما خرجوا، وليسَ لهم علينا حقُّ السمعِ والطاعةِ؟!

والجوابُ على ذلكَ من وجوهٍ -إن شاء الله تعالى-:

الأولُ: أنهم وإن ثاروا على مَنْ قبلَهم؛ فقد استقرَّ لهم الأمرُ، وأصبحَ مَنْ أشرتم إليه بما سبق يُسَمَّى أحدُهم رئيسًا لبلادِه، أو مَلكًا، أو قائدًا... ونحوَ ذلك.

فلا يجوزُ أن يُقتدَى بهذا الفعلِ فتخرجوا عليه؛ لأنَّ مَنْ غلب على الإمارةِ بشوكتِه -وإن كان ظالمًا- وسُمِّي أميرًا، أو رئيسًا، أو ملكًا؛ فلا يجوزُ الخروجُ عليه؛ لأن في الخروجِ عليه فتنةً وفسادًا في الأرض، وهذا الحكمُ عامٌّ فيمن ولاّه أهلُ الحَلِّ والعَقدِ، أو غلبَ على الولايةِ بشوكتِه.

وقد قالَ الإمامُ أحمدُ -رحمه الله تعالى- في «رسالة عبدوسِ بنِ مالكٍ العطارِ»: (أصولُ السنةِ عندَنا: التمسكُ بما كانَ عليه أصحابُ رسول الله ﷺ...) فذكرَ أموراً، إلى أن قال: (ومَنْ وليَ الخلافةَ، فأجمعَ عليه الناسُ، ورَضُوا به، ومَنْ غلبَهم بالسيفِ حتى صارَ خليفةً، سُمِّي أميرَ المؤمنين؛ فدَفْعُ الصدقاتِ إليه جائزٌ، برًّا كانَ أو فاجرًا)[1] اهـ.

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٥٢٩)، وانظره مع زيادةٍ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤١-٢٤٢).

وقد قالَ شيخُ الإسلامِ محمدُ بنُ عبدالوهابِ النجديُّ -رحمه الله تعالى-:

(الأئمةُ مُجْمعونَ في كُلِّ مذهبٍ: على أنَّ مَنْ تغلَّبَ على بلدٍ أو بلدانٍ؛ له حكمُ الإمامِ في جميعِ الأشياءِ، ولولا هذا ما استقامتِ الدنيا، لأنَّ الناسَ من زمنٍ طويلٍ -قبلَ الإمامِ أحمدَ إلى يومِنا هذا- ما اجتمعوا على إمامٍ واحدٍ، ولا يعرفونَ أحدًا منَ العلماءِ ذكرَ أن شيئًا من الأحكامِ لا يصحُّ إلى بالإمامِ الأعظمِ)[1] اهـ.

الثاني: قد جرى نحوُ هذا في زمنِ الأئمةِ، ومعَ ذلك فلم يرَ أهلُ السنةِ الخروجَ على من غلبَ عليها بشوكةٍ بهذه الشبهةِ.

الثالثُ: أن من ثارَ مِنْ هؤلاءِ الحكامِ قد وصلَ بثورتِه إلى الحكمِ، واستقرتْ الأمورُ له بعد ذلكَ لشوكتِه، أما أنتم فلم تحصلوا على شيءٍ من ذلكَ لضعفِكم، مما أدى ذلك إلى فتنٍ أعظمَ مما حققتم من أهدافِكم.

الرابعُ: أن مَنْ وصلَ إلى الحكمِ بهذهِ الطريقةِ من الحكامِ؛ لم يَنْسِبْ ذلكَ -غالبًا- إلى الدين، وإنما سمى ذلكَ: ثورةً، وحريةً، وديمقراطيةً... الخ، أما أنتم فتنسبونَ أعمالَكم إلى الدينِ -معَ بُعدها عن منهجِ أهلِ السنةِ والجماعةِ- فكيف تقتدونَ بالحكامِ في ذلك وأنتم تكفِّرونهم؟! وصدقَ مَنْ قالَ:

فَإنَّ الجرْحَ يَنْفِرُ بَعْدَ حَينٍ   إذَا كانَ البِنَاءُ على فَسَادِ

(١) انظر «الدرر السنية» (٧/ ٢٣٩).

الخامسُ: إذا كنتم ترونَ أنَّ مَنْ وصلَ إلى الحكمِ بطريقةِ الانقلابِ والخروجِ على مَن قبله، فيجوزُ أن يُخرَجَ عليه لذلكَ، فهل إذا وصلتم إلى الحكمِ تُجَوِّزون لغيرِكم أن يخرجَ عليكم -أيضاً-؟! فإن أبيتم؛ تناقَضتم، وإن أجزتم ذلك؛ فَتحتُمْ بابَ الشرِّ على المسلمين.

الشبهة السابعة عشر

يقولُ بعضُهم: إنَّ هؤلاءِ الحكامَ لم يُجْمِعِ الناسُ على بيعتِهم، فلا زالَ هناكَ مَنْ يعارضُ ولايتَهم، ونحنُ لم نبايعْهم بأنفسِنا، ولذا فلا حقَّ لهم علينا في السمعِ والطاعةِ، ولا حرمةَ لهم، ويجب الخروجِ عليهم.

والجوابُ من وجوهٍ -بمشيئة الله تعالى-:

الأولُ: أنه لا يُشترطُ فيمن يكونُ إمامًا يُسْمَعُ له ويُطاع: أن يُجْمِعَ الناسُ كُلُّهم عليه فردًا فردًا، ولو كانَ ذلك كذلك لما صحتْ بيعةُ أكثرِ الأئمةِ منَ الصحابةِ فَمَنْ دونَهم؛ لِتَعَذُّرِ حصولِ ذلك!!

إنما المطلوبُ المجزئُ في ذلكَ: بيعةُ جمهورِ أهلِ الشوكةِ، أو أهلِ الحَلِّ والعَقدِ، وتَخَلُّفُ بعضِهم بعدَ ذلك لا يضرُّ، وقد قال شيخُ الإسلامِ ابن تيميةَ -رحمه الله تعالى-[1] في سياقِ رَدِّه على الرافضي الذي ادعى أن أبا بكر رضي الله عنه لم تكنْ ولايتُه إلا بمبايعةِ عمرَ، ورِضى أربعةٍ فقط، فقالَ شيخُ الإسلامِ -مبينًا بما تثبتُ الإمامةُ عند أهلِ السنة-:

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٥٢٧-٥٣١) وانظر -أيضًا- (٨/ ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٥٦).

(بلِ الإمامةُ عندَهم تثبتُ بموافقةِ أهلِ الشوكةِ عليها، ولا يصيرُ الرجلُ إمامًا حتى يوافقَه أهلُ الشوكةِ عليها، الذي يحصلُ بطاعتِهم له مقصودُ الإمامةِ، فإنَّ المقصودَ من الإمامةِ إنما يحصلُ بالقدرةِ والسلطانِ، فإذا بويعَ بيعةً حصلت بها القدرةُ والسلطانُ؛ صارَ إمامًا.

ولهذا قالَ أئمةُ السلفِ: مَنْ صار له قدرةٌ وسلطانٌ، يفعلُ بهما مقصودَ الولايةِ؛ فهو مِنْ أُولي الأمرِ الذين أمرَ اللهُ بطاعتِهم مالم يأمروا بمعصيةِ اللهِ.

وقالَ -رحمه اللهُ تعالى- بعد ذكرِهِ الأمرَ بطاعةِ السلطانِ -وإنْ جار-: (...فتبيَّنَ أنَّ الإمامَ الذي يُطاعُ: هو مَنْ كانَ له سلطانٌ، سواءٌ كانَ عادلًا أو ظالمًا)[(١)] اهـ.

الوجهُ الثاني: أنَّ اشتراطَ اجتماعِ الجميعِ لا يجبُ شرعًا، ولا يتحققُ واقعًا، فإذا كان أيُّ تخلّفٍ عنِ البيعةِ يضرُّ بها فلا تصحُّ إذًا بيعةُ أبي بكرٍ؛ لتخلفِ سعدِ بنِ عبادةَ وغيرِه!! كما لا تصحُّ بيعةُ عليٍّ لتخلفِ أهلِ الشامِ!! وإذا كانَ هذا في هذين الخليفتين الراشدَين؛ فما ظنُّك بمنْ جاءَ بعدَهما منَ الأمراءِ الذين رفضَ بيعتَهم عددٌ كثيرٌ منَ الناسِ، بل خرجوا عليهم؟! وقد قال صاحبُ الفضيلةِ الشيخُ ابنُ عثيمينَ -رحمه الله تعالى- في «شرح رياض الصالحين»[(٢)]:

(قد يقولُ قائلٌ مثلا: نحنُ لم نبايعِ الإمامَ، فليسَ كُلُّ واحدٍ بايعَه!!

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/ ٥٦١) وانظر (٤/ ١٠٦، ١١٢).

(٢) (٤/ ٥٠٣-٥٠٤) ط. دار البصيرة، الحديث رقم (١٨٣٥).

فيقالُ: هذه شبهةٌ شيطانيةٌ باطلةٌ؛ فالصحابةُ ﭬ حينَ بايعوا أبا بكرٍ: هل كُلُّ واحدٍ منهم بايعَ، حتى العجوزُ في بيتِها، والذي في سوقِهِ؟! أبدًا، المبايعةُ لأهلِ الحَلِّ والعقدِ، ومتى بايعوا؛ ثَبَتَتْ على كلِّ أهلِ هذهِ البلادِ شاءَ أو أَبَى، ولا أظنُّ أحدًا من المسلمينَ -بل العقلاءَ- يقولُ: إنه لا بدَّ أن يبايعَ كُلَّ إنسانٍ، ولو في جحرِ بيتِهِ، ولو عجوزًا، أو شيخًا كبيرًا، أو صبيًّا صغيرًا!! ما قالَ أحدٌ بهذا...).

الثالثُ: لو فرضنا أنكم وصلتم إلى الحكمِ، فهل سيُجمِعُ الناسُ عليكم قاطبةً؟ أم سيوجَدُ من لا يرضاكم أيضاً؟!

فإن قلتم: لا يُجمعونَ علينا؛ فهل تُجوِّزون لهم الخروجَ عليكم، كما خرجتم على من سبقكم بحجةِ عدمِ الإجماعِ على بيعتِهم، وأنتم لم يُجمعِ الناسُ عليكم بإقرارِكم هذا؟!

فإن قلتم: لا؛ تناقضتم، وإن قلتم: نعم؛ فتحتم بابَ الفتنِ والهرجِ على المسلمينَ إلى يومِ القيامةِ، وكفى فسادًا بقولٍ هذا حالُه ومآلُه، والله أعلم.

الشبهة الثامنةَ عشر

واستدلّ بعضُهم على جوازِ قتلِ الكفارِ دونَ الرجوعِ إلى وليِّ الأمرِ بما أخرجَه البخاري[1] في قضيةِ صلحِ الحُديبية: أن أبا بصيرٍ قتلَ بعضَ الكفارِ عندَما دفعَه النبيُّ ﷺ إلى رجلين كافرين، وأنَّ أحدَهما رجعَ إلى المدينةِ، ودخلَ المسجدَ يَعْدُو، فقالَ النبيُّ ﷺ عندما رآه: «لقد رأى هذا ذُعْرًا» فلما انتهى إلى النبيِّ ﷺ قال: قُتِل واللهِ صاحبي، وإني لمقتولٌ، فجاءَ أبو بصيرٍ، فقالَ: يانبيَّ اللهِ، قد -واللهِ- أوْفى اللهُ ذمتك، قد رددتني إليهم، ثم أنجاني اللهُ منهم، فقالَ النبيُّ ﷺ: «ويلُ أُمِّه، مِسْعَرَ حربٍ لو كانَ له أحدٌ» فلما سمعَ ذلكَ؛ عرفَ أنه سيردُّه إليهم، فخرج حتى أتى سِيفَ البحرِ، ولحق به أبو جَندلَ بنُ سهيلٍ، فجعلَ لا يخرجُ من قريشٍ رجلٌ قد أسلمَ؛ إلا لحقَ بأبي بصيرٍ، حتى اجتمعت منهم عصابةٌ، فواللهِ ما يسمعونَ بِعيرٍ خرجتْ لقريشٍ إلى الشامِ؛ إلا اعترضوا لها، فقتلوهم، وأخذوا أموالَهم، فأرسلت قريشٌ إلى النبيِّ ﷺ تناشدُه اللهَ والرحمَ، لَما أرسلَ -أي إليهم- فمن أتاه فهو آمنٌ، فأرسلَ النبيُّ ﷺ إليهم... القصة[2].

قالوا: فأبو بصيرٍ قد قَتَل مَنْ قَتَل أولاً، ثم قَتَل هو ومن معه، ونهبوا الأموالَ، كلُّ ذلك دونَ رجوعٍ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فلماذا تنكرونَ علينا الاقتداءَ بهؤلاءِ الصحابةِ؟!

والجوابُ من وجهين -إنْ شاء الله تعالى-:

الأول: أنَّ أبا بصيرٍ ومَنْ لحقَ به بعدَ ذلك كانوا غيرُ داخلينَ في عهدِه ﷺ مع قريشٍ، وهذا مُصَرَّحٌ به في القصة، ولذا ردَّ النبيُّ ﷺ أبا بصيرٍ وأبا جندلَ، لما أصرَّ سهيلٌ على إرجاعِ أبي جندل، ولما أرسلت قريشٌ في طلبِ أبي بصيرٍ حسبَ صلحِ الحديبية، وعلى ذلك فليسوا داخلين في صلح النبيِّ ﷺ مع قريش، وقد قال الحافظُ في فوائدِ هذه القصةِ: (ولا يُعَدُّ ما وقعَ من أبي بصير

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٢٧٣١).
(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٢٧٣٢).

غَدْرًا؛ لأنه لم يكن في جملةِ من دخلَ في المعاقدَةِ التي بين النبيِّ ﷺ وبينَ قريش، لأنه إذ ذاك كان محبوساً بمكة...)[1] اهـ.

وعلى ذلك: فأيُّ ضررٍ يأتي مِنْ تصرُّفِ أبي بصيرٍ؛ فليسَ على المسلمين منه شيءٌ، فمن نظرَ إلى مآل فِعْل أبي بصيرٍ -الذي لم يلحقِ المسلمين منه ضررٌ- ومآلِ فِعْلِ أصحابِ هذه الشبهةِ، الذي ملأ ضررُه بالمسلمينَ السهلَ والجبلَ؛ علمَ الفرقَ بين الدليلِ والدعوى!!

الوجهُ الثاني: أن أَمْرَ أبي بصيرٍ ومَن معه آلَ إلى قوةِ شأنِهم، حتى ناشدتْ قريشٌ الرسولَ ﷺ باللهِ والرحمِ أن يرسلَ إليهم، وأن مَن أتاه فهو آمنٌ، ولا حرجَ على الرسولِ ﷺ في قبولِهم، وهذا بخلاف حالِ المخالفين، كما لا يخفى على أحد.

الشبهة التاسعة عشر

وقال بعضُ من يُعبِّئون الشبابَ هذه التعبئةَ المنحرفةَ: للأمةِ الحقُّ في قتلِ أئمتِهم إذا زاغوا عن الحق، واستدلَّ بقولِ عمرَ: لَوددت أني وإياكم في سفينةٍ في لُجَّة البحرِ، تذهبُ بنا شرقًا وغربًا، فلن يعجَزَ أن يُولوا رجلاً عليهم، فإن استقامَ اتبعوه، وإن جنفَ قتلوه، فقالَ طلحةُ: وما عليكَ لو قلت: (وإنِ اعوجَّ عزلوه) فقال عمر: (لا، القتلُ أنكلُ لمن بعده)!!

والجوابُ: أن هذه دعوةٌ صريحةٌ للخروجِ على الحكامِ بالقتلِ والقتالِ، وهذا مصادمٌ لما عليه أهلُ السنةِ والجماعةِ، وقد سبق تقريرُ ذلك مفصلا، فإلى اللهِ المشتكى!!

---

(١) «الفتح» (٥/ ٤١٤).

ثم ما قَدْرُ الزيغِ والاعوجاجِ الذي يسوغُ معه معاملةُ الأميرِ بهذهِ المعاملةِ المخالفةِ لمنهجِ السلفِ؟ هل إذا وقعَ في معصيةٍ بينهُ وبينَ اللهِ يُعاملُ بهذه المعاملةِ، أم إذا كانت المعصيةُ متعديةً إلى غيرِه؟! كلُّ هذا يحتملُه هذا الأثرُ الباطلُ!!

ومعَ هذه النكارةِ الفاحشةِ في المتنِ: فالأثرُ لا يصحُّ سندُه؛ فقد أخرجه الطبريُّ في «تاريخ الأمم والملوك»(١) من طريق موسى بنِ عقبةَ، أن رهطًا أتوا عمرَ... فذكره مطولاً، وموسى لم يدركْ زمَن عمرَ، فهو أثرٌ منقطعٌ سندًا، مُنكَرٌ مَتْنًا!!

فإن قيل: قد روى ابنُ المباركِ عن ابنِ عينيةَ عن موسى بنِ أبي عيسى، قال: أتى عمرُ مشربةَ بنَ حارثة؛ فوجد محمدَ بنَ مسلمةَ، فقال: يا محمدُ، كيف تراني؟

قال: أراك كما أحبُّ، وكما يحبُّ من يحبُّ لك الخيرَ؛ قويًّا على جَمْعِ المالِ، عفيفًا عنه، عدلًا في قَسْمِه، ولو مِلْتَ؛ عَدَّلْناك كما يُعَدَّلُ السهم في الثقافِ(٢).

قال عمرُ: الحمدُ لله الذي جعلني في قومٍ إذا مِلْتُ عَدَّلوني!!

فالجوابُ: أنَّ هذا سندٌ لا يصحُّ، فموسى لم يدركْ عمر رضي الله عنه وروايتُه عندي إلى الإعضالِ أقربُ منها إلى الانقطاعِ، ومثلُ هذا لا يُحتجُّ به فيما هو دونَ الخروجِ على الأمير ذي الشوكةِ، فكيفَ يُحتجُّ به في الفتنِ التي تعمُّ بها البلوى؟!

---

(١) (٤/ ٢١٣).

(٢) الثقاف: هي الحديدة التي تكون مع القوَّاس والرمَّاح، يُقَوِّم بها الشيء المعوج، وانظر تعريفًا آخر في «اللسان» (٩/ ٢٠).

الشبهة العشرون

قد أُخبِرتُ أن من الشباب من يقول: إن الدعوةَ لا تنشطُ ولا تقْوَى إلا في جوِّ الفتنِ والحروب، وقلقلةِ الأمنِ، لأنَّ الحكوماتِ إذا كانت قويةً فإنها لا تفتحُ المجالَ للدعوةِ، فإذا ضَعُفَتْ؛ تنفَّسَ الدعاةُ إلى الله، وتحركوا في البلادِ شرقًا وغربًا!!

ويُمثِّلون لذلكَ بالصومالِ والعراقِ، فيقولون: إنَّ هذين البلدين لم يكن للدعوةِ فيهما ذكرٌ في زمانِ قوةِ الحكومةِ، فلما سقطَ الحكامُ في هذين البلدين انتشرتِ الدعوةُ!! ومن أجلِ هذا: فإنهم يذهبونَ إلى زعزعةِ الأمنِ، ويُحَرِّضون على وجودِ الاضطراباتِ والتفجيراتِ!!

والجوابُ على ذلك من وجوهٍ -إن شاء الله تعالى-:

الأول: أنَّ هذا الفهمَ مخالفٌ لجميعِ الأدلةِ الآمرةِ بالاجتماعِ والائتلافِ، والناهيةِ عن النزاعِ والاختلافِ.

الثاني: ومخالفٌ -أيضاً- لفهمِ السلفِ الصالحِ، والتجارِبِ التي مَرَّتْ بهم في هذا البابِ، وقد نقلتُ كلامَ بعضِهم في الفصولِ السابقةِ، فهل أنتم أتقى وأعلمُ وأغيرُ منهم على دينِ الله -عز وجل-؟!

الثالثُ: كما أنه مخالفٌ لإجماعِ السلفِ الذين جعلوا الدعوةَ إلى الفُرقةِ والاختلافِ: من شعارِ أهلِ البدعِ، وجعلوا الدعوةَ إلى الائتلافِ وذمِّ التفرقةِ والاختلافِ: من أصولِ أهلِ السنةِ والجماعةِ، فكيفَ نتركُ هذه الأصولَ الراسياتِ، ونتشبثُ بهذه الأوهامِ والتُّرَّهات؟!

الرابع: لماذا لا ينظرُ المخالفون -أيضاً- إلى بلادٍ جعلها الخلافُ خرابًا يَبابًا، ولا زالت رياحُ الفتنِ وأعاصيرُها تهبُّ عليهم: كأفغانستانَ، فهل ترون هذه الفتنَ

العظامَ كانت سببًا في انتشارِ الدعوةِ هناك، أم كانت سببًا في تدميرِها وتحطيمِها؟!

وصدقَ الله عز وجل القائل: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر:٨]، والقائل: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف].

الخامسُ: هل نجعلُ دماءَ المسلمين، وأموالَهم، وأعراضَهم، وبلادَهم: حقْلَ تجاربٍ، فننفخُ في نارِ الفتنِ والحروبِ، رجاءَ أن يُفتحَ مجالٌ للدعوةِ!! وقد يقعُ ذلكَ، والغالبُ أنه لا يقعُ!!

السادس: ثم ألا تنظرون إلى بعضِ بلدانِ المسلمينَ كالسعودية والأردنِّ وغيرِها كيف انتشرت فيها الدعوةُ بسببِ الاستقرارِ والأمانِ؟ وأنه كلما كانت البلدُ أكثرَ أمنًا؛ كانتِ الدعوةُ فيها أكثرَ انتشارًا، وكلما كانت البلدُ مزعزعةَ الأمنِ، كثيرةَ الاضطراباتِ انتُهِكت فيها المحارمُ، وانتشرت فيها المظالمُ؟!

ومن نظرَ إلى الاستقرارِ الأخيرِ الذي شهدته البلادُ الإسلاميةُ الآمنةُ ورأى انتشارَ الدعوةِ المعتدلةِ فيها، عَلِمَ صِدْقَ ذلك.

الشبهة الحادية والعشرون

فإن قالَ قائلٌ: لماذا تنكرونَ الاغتيالاتِ التي نقومُ بها، ونحنُ مُتَّبعون فيها للرسولِ ﷺ والصحابةِ، فقد حَرّض النبيُّ ﷺ أصحابَه على قَتْلِ كعبِ بنِ الأشرفِ، فقال: «مَنْ لِكَعْبِ بنِ الأشرفِ؟ فإنه قد آذى اللهَ ورسولَه» فقام محمدُ بنُ مسلمةَ، فقال: يا رسولَ اللهِ، أتحبُّ أن أقتلَه؟ قال: «نعم»... إلى آخر القصة[1].

فالجوابُ: قَتْلُ كعبِ بنِ الأشرفِ يختلفُ عما يجري منكم، وذلك لوجوه:

١- أن كعبًا كافرٌ بلا نزاع، ومحارِبٌ أيضاً، كما بوّبَ البخاريُّ للقصةِ في كتابِ الجهادِ من «صحيحه» بقوله: (بابُ الفتكِ بأهلِ الحربِ)، وترجم أيضاً: (باب الكذبِ في الحربِ)، وانظر ما قاله الحافظ في «الفتح» (٧/ ٣٤٠) عند الحديث رقم (٤٠٣٧).

٢- أنَّ الرسولَ ﷺ هو وليُّ أمرِ المسلمين، وهو الذي حرّضَ على قتلِه، فهو رسولُ اللهِ، وهو وليُّ الأمرِ، أما أنتم فلستم بهذا، ولا بذاك!!

فهل أذِن لكم وليُّ الأمرِ بقتلِ المعاهَدِ الذي نقضَ عهدَه؟ أو بقتلِ المحاربِ الذي أُذِنَ له بالدخولِ في بلادِ المسلمينَ لأمرٍ ما -حقًّا كانَ أم باطلًا-؟! ألا تعلمون ما في ذلك من مفاسدَ؟!

وقد قالَ الشيخُ صالحُ بنُ فوزان الفوزان -حفظه الله تعالى- جوابًا على من استدلَّ بهذا الدليلِ: (ليسَ في قصةِ قتلِ كعبٍ دليلٌ على جوازِ الاغتيالاتِ؛ فإنَّ

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٠١).

قَتْلَ كعبٍ بن الأشرفِ كان بأمرِ الرسولِ ﷺ، وهو وليُّ الأمرِ، وكعْبٌ مِنْ رعيتِه بموجبِ العهدِ، وقد حصلت منه خيانةٌ للعهدِ اقتضت جوازَ قتلِه كَفًّا لشرِّه عن المسلمينَ، ولم يكن قتلُه بتصرفٍ من آحادِ الناسِ، أو بتصرفِ جماعةٍ منهم من دون وليِّ الأمر، كما هو حالُ الاغتيالاتِ المعروفةِ اليومَ في الساحةِ، فإنَّ هذه فوضى لا يُقرُّها الإسلامُ، لما يترتبُ عليها من المضارِّ العظيمةِ في حقِّ الإسلامِ والمسلمينَ) اهـ.

٣- إن قتلَ كعبِ بنِ الأشرفِ كان فيه عزةٌ للمؤمنينَ، وانكسرَت به شوكةُ اليهودِ بعد ذلك، وما أصبحَ واحدٌ منهم إلا خائفًا، وانظرْ ما ذكره شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -رحمه الله تعالى- في «الصارم المسلول» (٢/ ٤١١-٤١٢).

وأعلنَ المسلمون أنهم هم الذين قتلوا كعبًا، وذلك لقوتِهم، واستعدادِهم لمواجهةِ اليهودِ إن أرادوا شيئًا!! ولو قارنَّا بينَ هذا وبينَ حالِ المسلمينَ في مكةَ، لرأينا أن الأحكامَ في حالةِ القوةِ يختلفُ بعضُها عنها في حالةِ الضعفِ، واللهُ أعلم، أما أنتم فتفعلونَ التفجيراتِ والاغتيالاتِ في كثيرٍ من البلدانِ، وتهربونَ -إنْ سلمتم- ويتعرضُ غيرُكم من الأبرياءِ للابتلاءِ الشديدِ!!

٤- كعْبٌ قتله الصحابةُ وحدَه، لأنه وحدَه المأذونُ لهم في قتلِه، أما أنتم فتُبيدونَ الأخضرَ واليابسَ، لأن المتفجراتِ لا خِطامَ لها ولا زمام!!

وبنحو ما سبق يكون الجواب على من استدل بقصةِ قتل أبي رافعٍ اليهوديِّ ونحوه، والله أعلم.

الشبهة الثانية والعشرون

فإن قال قائل: يجوزُ لنا أن نقتلَ أنفسَنا وغيرَنا لمصلحةِ الإسلامِ، كما فعل غلامُ الأخدودِ، فقد دلّ الطاغيةَ على قتْلِ نفسِه.

قلت: ليسَ في هذه القصة دليلٌ لكم على ما ذهبتم إليه من وجوه:

١ - أن الغلامَ لم يدلَّ إلا على قتلِ نفسِه، أما غيرُه فلم يُقتلْ، وأنتم تقتلونَ أنفسَكم وغيرَكم من الأبرياءِ، أو منَ الكفار الذين لا يجوزُ لكم أن تقتلوهم، كما سبقَ تفصيلُه، بما يغني عن إعادتِه هنا.

٢ - أنَّ الواضحَ من سياقِ القصةِ: أن هذا الغلامَ أحدُ المحدَّثين الملْهَمين في الأممِ السابقةِ، كما قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : «**لقد كانَ فيمن قبلَكم من الأممِ ناسٌ مُحَدَّثون، فإن يكُ في أمتي أحدٌ فهو عمر**»(١).

ومن تأملَ جزمَ الغلامِ بأنه لا يُقْتَلُ إلا بالهيئةِ التفصيليةِ التي حكاها؛ عَلِمَ أن ذلكَ لا يكونُ إلا عن شيءٍ أُلهمَه، ووقعَ في قلبِه، فإنَّ هذا السياقَ لا يكونُ عن محضِ الرأيِ، وقد قالَ القرطبي في «المفهم» (٧/٤٢٥) في مقام ردِّ بعضِ الإشكالاتِ على الحديثِ، فقال: (وعن معونتِه على قتْلِ نفسِه: أنه لما غلبَ على ظَنِّه أنه مقتولٌ ولا بدَّ، أو علمَ بما جعلَ اللهُ في قلبهِ؛ أرشدَهم إلى طريقٍ يُظهرُ اللهُ به كرامتَه وصحةَ الدين الذي كان عليه، ليُسْلمَ الناسُ، وليَدينوا دينَ الحقِّ عند مشاهدةِ ذلك، كما كان) اهـ.

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٨٩) واللفظ له، ومسلم (٢٣٩٨).

٣- ومما يدلُّ على أنَّ الغلامَ كان جازمًا بالمصلحةِ مِنْ فعلِه هذا: وقوعُ الأمرِ كما أخبرَ سواءً بسواءٍ، وقد وقعت المصلحةُ العُظمى، ودخلَ الناسُ في عبادةِ اللهِ -عز وجل- وكفروا بالطاغيةِ، أما اليومَ فقد وقعت مفاسدُ لا يعلمُ مداها إلا اللهُ تعالى.

٤- سبقَ من كلامِ القرطبي أنَّ الغلامَ قد تيقنَ أنه مقتولٌ ولا بدَّ، وأنه لا يستطيعُ أن يدفعَ ذلكَ عن نفسهِ، فحرصَ على أن يكونَ ذلكَ في خدمةِ الدينِ، فأينَ هذا ممن يسعى لقتلِ نفسهِ وغيرِه، ولا يشعرُ به أحدٌ؛ إلا وقد امتلأَ الجوُّ غبارًا ودخانًا، وسالتِ الأرضُ بالدماءِ والبكاءِ؟!

٥- ثم إن مسألَةَ قتلِ النفسِ للنكايةِ بالعدوِّ؛ ليسَ هذا مجالَ الكلامِ عليها قبولا وردًّا، إنما المرادُ بيانُ الفرقِ بينَ الدليلِ الذي استدللتم به، وبين الدعوى التي تَدَّعُونَها، واللهُ أعلم.

الشبهة الثالثة والعشرون

واستدلَّ بعضُهم على جوازِ قتلِ السُّيَّاحِ والمعاهَدين دونَ الرجوعِ إلى ولاةِ الأمور: بقصةِ امرأةٍ منَ العربِ قدمتْ بجَلَبٍ لها، فباعته بسوقِ بني قينُقاع، وجلستْ إلى صائغٍ هناك منهم، فجعلوا يريدونها على كشفِ وجهِها، فأبَتْ، فعمد الصائغُ إلى طرفِ ثوبِها، فعقدَه إلى ظهرِها، فلما قامت، انكشفت سوأتُها، فضحكوا بها، فصاحت، فوثب رجلٌ منَ المسلمينَ على الصائغ، فقتله، وكان يهوديًّا، فشدَّتِ اليهودُ على المسلمِ فقتلوه، فاستصرخَ أهلُ المسلمِ المسلمين، فأُغْضبَ المسلمون، فوقَع الشرُّ بينهم وبينَ بني قَيْنُقاع... إلى آخرِ القصة.

قالوا: فهذا الرجلُ المسلمُ قتلَ اليهوديَّ لفعلِه القبيحِ بالمسلمة، ولم ينكرْ عليه النبيُّ ﷺ فلماذا تنكرون علينا قَتْلَنا لمن يدخلون في بلادِنا من الأجانب، وهم يفعلونَ من المنكراتِ ما هو أشدُّ مما فعلَه ذلك الصائغُ؟!

والجوابُ: أنَّ هذه القصةَ ذكرها ابنُ هشامٍ في «سيرته»[1] فقال: وذكرَ عبدُ الله ابن جعفرٍ بنُ المِسْورِ بنِ مَخْرمةَ عن أبي عَونٍ قال: كان من أمر بني قينقاع... فذكر القصة، وهذا سندٌ لا يُحتَجُّ به -كما هو ظاهر- لأمور:

الأول: أنَّ ابنَ هشامٍ لم يذكر مَنْ حَدَّثَهُ بذلكَ عن عبدِ الله بنِ جعفر.

الثاني: أن أبا عونٍ أحسنُ أحوالِه أن يكونَ مجهولَ الحالِ.

الثالث: أن أبا عونٍ لم يدرك زمنَ النبيِّ ﷺ فروايتُه مرسلةٌ أو مُعضَلةٌ، فهل يُستدلُّ بمثلِ هذه الحكاياتِ التي لا خِطامَ لها ولا زمامَ على سفكِ الدماءِ، وتطايرِ الأشلاءِ، وفتحِ بابِ الفتنةِ على الدَّهماءِ والغَوغاءِ؟!

وأيضاً: لو سَلَّمنا بصحةِ هذه القصةِ، وأن النبيَّ ﷺ أقرَّ ذلكَ الصحابيَّ على فعلِه هذا؛ فحالُنا يختلفُ عن حالِهم في ذلكَ الزمانِ: إذْ كان للمسلمين قوةٌ وهيبةٌ،

---

(١) (٢/ ٤٥٧) برقم (١٠٣٢) ط. دار الصحابة.

مما أدى ذلك إلى إجلاءِ بني قينقاعَ بسببِ فعلتِهم هذه، أما أعمالُ هؤلاءِ الشبابِ اليومَ، فقد آلت إلى شرٍّ عظيمٍ، وضررٍ جسيمٍ، كما لا يخفى، فأينَ الدليلُ، وأين الدعوى؟! ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ۝٢﴾ [الحشر].

الشبهةُ الرابعةُ والعشرون

وقد يستدلُّ بعضُهم على جوازِ اغتيالِ بعضِ مَن دخلَ بلادَ المسلمينَ من الكفارِ، دونَ الرجوعِ إلى وليِّ الأمرِ، بما أخرجه أبو داودَ والنَّسائيُّ وغيرُهما[1] من حديثِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أن أعمى كانت له أمُّ ولدٍ، تشتمُ النبيَّ ﷺ وتقعُ فيه، فينهاها؛ فلا تنتهي، ويزجرُها؛ فلا تنزجرُ، فلما كانت ذاتَ ليلة، جعلتْ تقعُ فيه -أي: في النبي ﷺ- وتشتمُه، فأخذَ -أي: الأعمى- المِغْولَ[2]، ووضعه في بطنِها، واتكأَ عليها، فقتلها، فوقعَ بين رجليها طفلٌ، فلطخت ما هناك بالدمِ، فلما أصبحَ؛ ذُكرَ ذلكَ لرسولِ اللهِ ﷺ فجمعَ الناسَ، فقال: «أَنْشُدُ اللهَ رجلاً فعلَ ما فعلَ؛ لي عليه حقٌّ؛ إلا قام» فقام الأعمى يتخطى الناسَ، وهو يتزلزلُ، حتى قعدَ بين يدي النبيِّ ﷺ فقال: يا رسولَ اللهِ، أنا صاحبُها، كانت تشتمُك، وتقعُ فيك، فأنهاها؛ فلا تنتهي، وأزجُرُها؛ فلا تنزجرُ، ولي منها اثنان مثلُ اللؤلؤتين، وكانت بي رفيقةً، فلما كانت البارحة، جعلت تشتمُك وتقعُ فيك، فأخذتُ المِغْولَ، فوضَعْتُه في بطنِها، واتكأْتُ عليها، حتى قتلتُها، فقال النبيُّ ﷺ: «ألا اشهدوا أن دمَها هدرٌ»[3] اهـ.

قالوا: فهذا الأعمى قتلَها لِسَبِّها رسولَ اللهِ ﷺ ولم ينكرْ عليه رسولُ اللهِ ﷺ ذلك، ونحنُ نرى أن كثيرًا ممن دخلَ بلادَ المسلمينَ مِنْ هؤلاء؛ يضرُّ ببلادِنا أكثرَ من ضررِ هذه الأمَةِ، فلماذا تنكرون علينا قتلَهم، وتوجِبون علينا إرجاعَ أمرِهم إلى ولاةِ الأمورِ؟!

---

(١) صحيح: أبو داود (٤٣٦١)، والنسائي (٤٠٧٠) وانظر التخريج في كتابي «كشف الغمة بيان خصائص رسول الله ﷺ والأمة» (ص٢٣٤).

(٢) المِغول: شِبهُ سيفٍ قصير.

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٤٣٦١)، والنسائي (٤٠٧٠)، والطبراني في «الكبير» (١١٩٨٤)، والدارقطني (٣١٩٥)، [«الإرواء» (١٢٥٠)].

والجواب عُلى ذلكَ من وجوهٍ -إن شاء الله تعالى-:

الأولُ: من المعلومِ أن القاضيَ لا يقضي إلا بالبينةِ -لاسيما في الدماءِ- وفي هذه القصةِ قَبِلَ النبيُّ ﷺ قولَ الأعمى -مع كونه قاتلًا- وعملَ به، وأهدرَ دمَ هذه الأَمَةِ، فهذا حكمٌ خاصٌّ بالنبيِّ ﷺ، وأنه يجوزُ له أن يقضيَ بعلمِه، دونَ الرجوعِ إلى البيناتِ -بخلافِ القضاةِ- ولا يكونُ ذلكَ إلا بوحْيٍ منَ اللهِ عزوجل له ﷺ.

وقد قال السنديُّ في تعليقهِ على «سنن النسائي» (١٠٨/٤/ط.دار الفكر): (ولعله ﷺ علم بالوحي صِدْقَ قوله) اهـ.

الثاني: مما يدلُّ على أن النبيَّ ﷺ لم يكن مُرِّخِّصًا لآحادِ الناسِ بقتلِ مَن استحقَّ القتلَ: أن الأعمى قامَ يتخطى الناسَ، وهو يتزلزل، أي كان خائفًا من فعلِه، وفي رواية: «**يتدلدل**» أي يضطربُ في مشيهِ، فلو كانَ الأعمى يعلمُ أنه مرَخَّصٌ له في فعلِه هذا؛ لما خافَ من عاقبةِ ذلكَ، ولما خَشي من سَخَطِ النبيِّ ﷺ.

الثالثُ: لو سَلَّمنا بأنَّ هذا الحكمَ جائزٌ لآحادِ الناسِ؛ فلا شكَّ أن ذلكَ يكون كذلك إذا لم يؤدِّ إلى مفسدةٍ أكبرَ، والواقعُ بخلافِ هذا، فإنَّ قتلَ المعاهَدين من آحادِ الرعيةِ -لو سَلَّمنا جدلا بجوازه- يؤدي إلى مفاسدَ عظيمةٍ، والواقعُ أكبرُ شاهدٍ على هذا، فأينَ الدليلُ، وأينَ الدعوى؟! واللهُ المستعانُ!!

الشبهة الخامسة والعشرون

قد يقولُ قائلٌ: نحنُ لا نرغبُ في قَتْلِ المسلمينَ، ولا نرى ذلكَ جائزًا، ولا نقصدُهم ابتداءً، لكننا لا نستطيعُ أن نصلَ إلى الكفارِ -في بعضِ الأحيانِ- إلا بقتلِ بعضِ المسلمينَ، فيجوزُ لنا -والحالةُ هذه- أن نقتلَ بعضَ المسلمينَ، كما أفتى الفقهاءُ بنحوِ ذلكَ في مسألةِ التترُّس، ثم هم يُبْعثون على نياتِهم، كما جاء في الحديث!!

والجوابُ: أنَّ الكلامَ معكم -هنا- في أمور:

١ - لقد سبقَ أن قَتْلَ المعاهَدِ الذي لم يفِ بعهدِه، -سواءٌ قتلتم معه مسلمًا أو أكثرَ أم لا- ليسَ لكم، إنما يرجعُ أمرُه لوليِّ الأمرِ، وهو الذي يحكمُ فيه، فإنْ لم يحكمْ فيه بالشرعِ، أو أهملَ في ذلك؛ فيُنظرُ للتفصيلِ السابقِ عن شيخِ الإسلامِ -رحمه الله تعالى- وأما واقعُكم فبعيدٌ عن هذا التفصيلِ، والمفسدةُ فيه -غالبًا- متحققةٌ.

٢ - مسألة التترُّس: عبارةٌ عن أخذِ الكفارِ رهائنَ منَ المسلمينِ معصومي الدم، أو نحوِ ذلك، وجَعْلِهم تُرْسًا بينهم وبينَ المسلمينَ، حتى إذا رماهم المسلمونَ قتلوا إخوانَهم قبلَ الكفارِ، فيكونُ هذا الأسلوبُ سبيلَ ضغطٍ على المسلمينَ حتى لا يرموهم؛ وبذلك يتسنّى للكفارِ الاستمرارُ في خطتهم لاجتياحِ بلادِ المسلمين.

وقد فَصَّل الفقهاءُ في هذه المسألةِ: وجمهورُهم -بل ادعى بعضُهم نفيَ الخلاف- على أن قتلَ المسلمِ لأخيه المسلمِ لا يجوزُ إلا بضوابطَ مجموعةٍ في قولِهم: (ضروريةٌ، قطعيةٌ، كُلِّيةٌ).

مثالُ ذلك: أن يَدْهمَ المسلمين في بلادِهم عَدُوٌّ، وقد تَتَرَّسَ بأسرى المسلمينَ، فإن تركَ المسلمونَ الكفارَ وشأنَهم؛ هلكوا هم والأسرى لاستفحال شرِّ الكفارِ، وإن قاتلوهم -دون قصد منهم لرميِ إخوانِهم المسلمين- ردّوا الكفارَ خاسرين،

وفرحَ المؤمنون بنصرِ الله؛ فيكادُ الإجماع ينعقدُ على وجوبِ قتالِ الكفارِ -والحالةُ هذه، وبالشروطِ السابقةِ-.

فأينَ هذا الحالُ من حالِ الشبابِ الذين يقتلونَ من المسلمينَ أكثرَ من غيرِهم، أو يقتلونَ من لا يجوزُ قتلُه مسلمًا كان أو كافرًا، أو يقتلونَ الكافرَ الذي لا يجوزُ لهم أن يتولوا هم قتلَه؟! ولو جازَ لهم أن يتولوا قتلَه بأنفسِهم، إلا أنَّ المفاسد ستكونُ أعظمَ من مصلحةِ قتلِه؛ لما جاز لهم شرعًا -والحالُ هذه- أن يقتلوه، بل عليهم بالنصحِ والصبرِ.

٣- وأما استدلالُكم بحديثِ عائشةَ[١] أن النبيَّ ﷺ قال: «**يَغْزُو جَيْشٌ الْكَعْبَةَ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنْ الْأَرْضِ يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ**» قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «**يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ**».

فهذا الحديثُ ليسَ لكم فيه حجةٌ على فِعْلِكُم هذا، وذلك:

لأنَّ هذه عقوبةٌ إلهيةٌ، وليس للبشرِ صلةٌ بالتدخلِ فيها، ولله الحكمةُ البالغةُ في الخسفِ بهؤلاءِ الذين ليسوا منهم، وإلا فاللهُ -عز وجل- قادرٌ على أن يُنزلَ العقوبةَ بالظَّلَمةِ منهم فقط، واللهُ -عز وجل- يقولُ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف]، فللهِ حكمةٌ لا يعلمُها على حقيقتِها إلا هو سبحانه تقتضي قتلَ الجميعِ، ويُبعَثُ مَنْ ليس منهم على نياتِهم.

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٢١١٨)، ومسلم (٢٨٨٤) واللفظ للبخاري.

فكيفَ تقيسونَ على ذلكَ قتلَكُمُ المسلمين الآمنين وأنتم الذين خططتم لذلكَ، وتعلمونَ أنكم لن تصلوا إلى مرادِكم إلا بقتلِ الأبرياءِ في الطريقِ؟ فأنتم عاجزونَ عن قتلِ من تريدونَ قتلَه، دونَ من لا تريدونَ قتلَه، وأما ربي -عز وجل- فلا يُعجزُه شيءٌ في الأرضِ ولا في السماءِ، فكيف تقيسونَ هذا على ذاك؟ وتأملْ ما قال الحافظُ في «الفتح» (٣٤١/٤) في شرحِ هذا الحديثِ: (واستنبطَ منه مالكٌ عقوبةَ من يجالسُ شَرَبَة الخمرِ، وإن لم يشربْ، وتعقَّبَهُ ابنُ المنيِّر: بأنَّ العقوبةَ التي في الحديث: هي الهجمةُ السماويةُ، لا يقاسُ عليها العقوبةُ الشرعيةُ، ويؤيدُه آخرُ الحديثِ حيث قال: يُبعثونَ على نياتِهم) اهـ.

فهذا كلُّه يدلُّ على الفَرْقِ بينَ الدليلِ والدعوى، والله أعلم.

الشبهة السادسة والعشرون

واستدلَّ بعضُهم بقولِ اللهِ -عز وجل-: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:١٩١]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:٢١٧]، قالوا: والفتنةُ هي الشركُ، فلو أننا قتلْنا مَنْ قتلْنا من المشركين، فإن القتلَ دونَ جريمتِهم بنصِّ القرآن، فلماذا تنكرونَ علينا، ولا تنكرونَ عليهم ما هم فيهِ من الشرك وفتنةِ المؤمنين؟!

والجوابُ من وجوهٍ -بمشيئةِ اللهِ عز وجل-:

١- من الذي قالَ لكم: إننا لا ننكرُ شركَ المشركين، ولا نحذِّرُ من طريقتِهم المخالفةِ لديننا؟ فإذا كنا ننكرُ البدعةَ على المسلمينَ أفلا ننكرُ الشركَ؟ وإذا كنا ننكرُ الشركَ الذي يقعُ فيه المسلمُ -ولو بجهل- أفلا ننكرُ على من لم يدخلْ في

الإسلامِ أصلًا كُفْرَه وإعراضَه عن دينِ ربِّ العالمين؟! واللهُ تعالى يقول: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [آل عمران]، ويقول عزوجل: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ ﴾ [آل عمران:١٩]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [فُصِّلَت]، إلى غيرِ ذلكَ من آياتٍ في وجوبِ الدخولِ في الإسلامِ كافةً، ونبْذِ ما سواه من الأديانِ المنسوخةِ والمحرّفة، ويقولُ ﷺ: «**والذي نفسي بيده، لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمةِ يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ، ولم يُؤْمنْ بي، إلا أكبَّه اللهُ على وجهه في النار**»(١).

٢- نحن إنما ننكرُ عليكم فهمَكم البعيدَ للآياتِ والأحاديثِ والآثارِ، كما ننكرُ عليكم نسبتَكم هذا الفَهم لمنهجِ أهلِ السنةِ والجماعةِ.

٣- وأما قولُه تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ [البقرة:١٩١]، فبعيدٌ عما ذهبتم إليه؛ وذلك: لأنَّ الآيةَ نزلت في قومٍ مسلمين، قتلوا مشركًا في شهرٍ حرامٍ، فشنّعَ الكفارُ على المسلمين قائلين: إنَّ محمدًا استحلَّ القتالَ في الشهرِ الحرامِ، فأخبرَ اللهُ -عز وجل- أنَّ الإسلامَ لم يُحِلَّ الشهورَ الحُرُمَ، بل أكّد حُرمَتَها، كما في قولِه تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ ﴾ [البقرة:٢١٧]، أي: من الكبائرِ، إلا أن جُرمَكم أيها المشركونَ بكفرِكم باللهِ

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٥٣) بلفظ: «**ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**».

وصدِّكم عن سبيلِ اللهِ أعظمُ جُرمًا، لو كنتم تعقلون، غيرَ أنكم ترونَ الخطأَ من أصحابِ محمدٍ ﷺ، ولا ترونَ ما هو أعظمُ من أخطائِكم!! فليسَ في هذا إقرارٌ لفعلِ المسلمينَ عندما قتلوا في الشهرِ الحرامِ، بل فيه إنكارٌ عليهم بقدرِ فِعْلِهم، وإنكارٌ على الكفارِ بقدر فِعْلِهم، وهذا هو العدلُ والإنصافُ.

إذًا؛ فليسَ في الآية براءةٌ للمؤمنِ إذا أخطأَ، وهذا الذي قررتُه، ولله الحمد.

٤- قد يفهمُ البعضُ أن الآيةَ تأمرُ بالصبرِ على القتل، وعدمِ قولِ الكفرِ؛ لأن الكفرَ أعظمُ منَ القتلِ، إلا أنه ليسُ في الآية: أنَّ المرءَ يجبُ عليه أن يصبرَ على القتلِ، ولا يجيبَ الكفارَ في قولِ أو فعلِ الكفرِ مطلقًا، فإنَّ اللهُ -عز وجل- رخَّص عند الإكراهِ في قولِ كلمةِ الكفرِ، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل:١٠٦].

وقولُه ﷺ: «**إنَّ الله وضعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**»(١)؛ إذًا فليسَ في هذهِ الآيةِ تبرئةٌ لفعلِكم، ولا تصحيحٌ لمنهجِكم، ولا تجاوزٌ للحدِّ عليكم، والله أعلم.

(١) **صحيح**: رواه ابن ماجه (٢٠٤٥)، والطبراني في «الأوسط» (٨٢٧٣)، [«صحيح الجامع» (١٨٣٦)].

الشبهة السابعةُ والعشرون

فإن قالَ قائلٌ: إن الذلَّ الذي أصابَ الأمةَ بسببِ تركِ الجهادِ، وقد قال ﷺ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَاتبعتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلاًّ لاَ يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»(1).

قال: وإذا كانَ ذلك كذلك، فنحنُ نريدُ أن نعيدَ للأمةِ عزَّها، ونرفعَ عنها الذلَّ، ولا يكونُ ذلك إلا بالجهادِ، فلماذا تنكرون علينا؟!

فالجوابُ: لا شكَّ أن تركَ ما أمرَ اللهُ به، والوقوعُ فيما نهى اللهُ عنه؛ سببٌ عظيمٌ في إذلالِ هذهِ الأمةِ وإهانتِها، ونسألُ اللهَ -عز وجل- أن يحييَ قلوبَنا بالإيمانِ، وأن يرزقَ المسلمينَ العزيمةَ عند ورودِ الشهواتِ، والبصيرةَ عندَ ورودِ الشبهاتِ.

واعلمْ أن رفعَ هذا الذلِّ لا يكونُ بالتفجيراتِ والاغتيالاتِ، فإنَّ هذه الأمورَ زادتِ الأمةَ إهانةً وإذلالًا، والشرَّ كثرةً واستفحالاً، والعدوَّ تَسَلُّطًا واخْتيالاً!!

إن الجهادَ في سبيلِ اللهِ ما شُرِع إلا لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا، كما قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٣]، ويقول سبحانه: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ۝١٢﴾ [التوبة]، وقال -عز وجل-: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ

(١) **صحيح لغيره**: رواه أبو داود (٣٤٦٢)، والبزار (٥٨٨٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٤١٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٠٨)، [«صحيح الترغيب» (١٣٨٩)].

﴿وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ١٤﴾ [التوبة]، ففي هذه الآياتِ بيانٌ للغايةِ المرجوَّةِ -في الدنيا- من وراءِ القتالِ، فمن ذلك: دخولُ الناسِ في دينِ اللهِ -عز وجل-، وانتهاءُ الكفارِ عن كفرِهم، وخزيُهم، وشفاءُ صدورِ المؤمنين، وإذهابُ غيظِ قلوبِهم، وأن يحلَّ الأمنُ في ثغورِ بلادِ المسلمينَ -فضلًا عن بَيضةِ الإسلامِ وحَوْزتِه-، فأينَ هذه المصالحُ العامةُ النافعةُ، والبركاتُ السابغةُ، من آثارِ التفجيراتِ التي سبقَ ذِكْرُها؟!

وقد سُئِلَ صاحبُ الفضيلةِ الشيخُ صالحُ الفوزان -حفظه الله تعالى- عمن يستدلُّ على جوازِ التفجيراتِ والاغتيالاتِ بكونِ الجهادِ ماضيًا إلى يومِ القيامةِ، فقال -حفظه الله تعالى-: (نعم، الجهادُ ماضٍ إذا توفرتْ شروطُه ومقوماتُه؛ فهو ماضٍ، أما إذا لم تتوفرْ شروطُه ولا مقوماتُه؛ فإنه يُنْتظَرُ حتى تعودَ للمسلمين قوتُهم، وإمكانيتُهم، واستعدادُهم، ثم يقاتلون عدوَّهم، أنت معك مثلًا سيفٌ أو بندقيةٌ، هل تقابلُ طائراتٍ وقنابلَ وصواريخَ؟ لا؛ لأنَّ هذا بأسٌ شديدٌ... قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]، وهذا يضرُّ بالمسلمينَ أكثرَ مما ينفعُهم -إن كانَ فيه نفعٌ-» اهـ.

ثم إن الحديثَ فيه: «حتى ترجعوا إلى دينِكم» ولم يقل: حتى ترفعوا رايةَ الجهادِ فقط!! والجهادُ جزءٌ من الدينِ، وليسَ كُلُّ الدين!!

فطلبُ العلمِ، وتعليمُه الناسَ، والدفاعُ عن العقيدةِ، وإزالةُ الشبهاتِ، والذبُّ عن الإسلامِ والرسولِ ﷺ وأصحابِه ﷺ وأئمةِ الدينِ سلفًا وخلفًا،

وطباعةُ كتبِ السنةِ، ونشرُها، وتقريرُها في المدارسِ والجامعاتِ، والقضاءُ بالشريعةِ، وإقامةُ الحدودِ، وبذلُ الخيرِ والنفعِ للناسِ شرقًا وغربًا، وشمالاً ويمينًا، ونشرُ الفضيلةِ، ومحاربةُ الرذيلةِ، وإقامةُ الصلواتِ، وإيتاءُ الزكواتِ، وصيامُ رمضانَ، وحجُّ البيتِ، وتربيةُ الأولادِ على الصدقِ والعفافِ والصلةِ... الخ، كلُّ ذلكَ من الرجوعِ إلى الدينِ، وكثيرٌ من ذلك مُمْكِنٌ وميسورٌ -في الجملة ولله الحمدُ- لمن اشتغلَ بذلك.

وقد قال الإمامُ ابن القيمِ -رحمه الله تعالى-: (فَقِوامُ الدينِ بالعلمِ والجهادِ، ولهذا كان الجهادُ نوعين: جهادٌ باليدِ والسِّنانِ، وهذا المشارِكُ فيه كثيرٌ، **والثاني**: الجهادُ بالحجةِ والبيانِ، وهذا جهادُ الخاصةِ من أتباع الرسلِ، وهو جهادُ الأئمةِ، وهو أفضلُ الجهادَين، لعظمِ منفعتهِ، وشدةِ مُؤْنَتِه، وكثرةِ أعدائِه، قال تعالى في سورة الفرقان -وهي مكية-: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ﴿٥١﴾ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان]، فهذا جهادٌ لهم بالقرآنِ، وهو أكبرُ الجهادَين، وهو جهادُ المنافقين)(١) اهـ.

وقال صاحبُ الفضيلةِ الشيخُ محمدُ بنُ صالحِ العثيمين -رحمَه اللهُ تعالى-: (لابد فيه -أي: الجهاد- من شرطٍ، وهو: أن يكونَ عندَ المسلمين قدرةٌ وقوةٌ يستطيعون بها القتالَ، فإن لم يكن لديهم قدرةٌ فإنَّ إقحامَ أنفسِهم في القتالِ إلقاءٌ بأنفسِهم إلى التهلُكةِ؛ ولهذا لم يوجبِ اللهُ سبحانه وتعالى على المسلمينَ القتالَ

(١) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٧٠).

وهم في مكة؛ لأنهم عاجزون ضعفاءُ، فلما هاجروا إلى المدينةِ، وكَوَّنوا الدولةَ الإسلاميةَ، وصارَ لهم شوكةٌ أَمرهم بالقتالِ، وعلى هذا فلابدَّ من هذا الشرطِ، وإلا سقطَ عنهم كسائرِ الواجباتِ، لأن جميعَ الواجباتِ يُشترطُ فيها القدرةُ، لقولهِ سبحانه وتعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]) اهـ.

الشبهة الثامنةُ والعشرونَ

قد يقولُ قائلٌ: سلَّمنا لك بأننا غيرُ قادرينَ على جهاد الطلبِ، لكننا نجاهدُ الآن جهادَ الدفعِ؛ لأنَّ الكفارَ احتلوا بعضَ بلادِ المسلمينَ، ويسعَون للسيطرةِ على ما بقي من البلادِ، فنحنُ نجاهدُ دفاعًا عن أنفسِنا وحرماتِنا وبلادِنا، فلماذا تنكرونَ علينا؟!

فالجوابُ: لا شكَّ أن ما تذكرُه من غطرسةِ الكفارِ، واعتدائِهم على الإسلامِ وأهلِه فسادٌ عظيمٌ، وخطرٌ جسيمٌ، ويالها من أيامٍ تاريخُهَا مظلمٌ، والظلمُ فيها مخيِّمٌ، فأسألُ اللهَ أن ينصرَ الإسلامَ والمسلمينَ، ويُذلَّ الشركَ والمشركينَ.

إلا أنَّ اللهَ -عز وجل- قد قالَ: ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة:١٨٩]، والتفجيراتُ والاغتيالاتُ تزيدُ الطينَ بِلَّةً، والمريضَ علَّةً، والأمةَ ضَعْفًا وذِلَّة!!

وجهادُ الدفعِ واجبٌ من الواجباتِ الشرعيةِ، وهو منوطٌ بالقدرةِ والاستطاعةِ، وعدمُ زيادةِ الشرِّ شرًّا، ولو أنَّ المسلمَ تركَ ما يعجزُ عنه من واجباتٍ لَعَذَره ربُّه، وجعلَ له مخرجًا؛ لأنه مُتَّقٍ لله -عز وجل- في ذلكَ، واللهُ

تعالى يقول: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢﴾ [الطلاق]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ۝٤﴾ [الطلاق]، وكذلك لو اشتغلَ المسلمُ بما يستطيعُ من طلبِ العلمِ والدعوةِ إلى اللهِ تعالى، ووجَّهَ طاقاتِ الأمةِ لخدمةِ الدينِ -حسب استطاعته- كلٌّ في مجالِه وبابِه وحسبَ قدراتِه لآلَ ذلكَ بالنفعِ العميمِ، لكنَّ الأمرَ كما قالَ ﷺ: «**التأني منَ اللهِ، والعجلةُ من الشيطانِ**»[1]، واللهُ المستعان.

وقال صاحبُ الفضيلةِ الشيخُ محمدُ بنُ صالحٍ العُثيمين -رحمه الله تعالى-: (المهمُّ أنه يجبُ على المسلمينَ الجهادُ،حتى تكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا، ويكونَ الدينُ كلُّه لله، لكنِ الآنَ ليسَ بأيدي المسلمينَ ما يستطيعونَ به جهادَ الكفارِ، حتى ولو جهادَ مدافعةٍ، وجهادُ المهاجمةِ ما في شكٍّ الآنَ غيرُ ممكن، حتى يأتيَ اللهُ بأمةٍ واعيةٍ، تستعدُّ إيمانيًّا ونفسيًّا، ثم عسكريًّا، أما نحنُ على هذا الوضعِ فلا يمكنُ أن نجاهدَ) اهـ.

إنني لأدركُ -وقلبي يعتصرُ- أنَّ منَ الشبابِ من يقول: هل نَسْكُتُ والمسلمونَ يحدثُ لهم كذا وكذا؟!

فأقولُ: نحنُ لانريد أن نخالفَ الأدلةَ الشرعيةَ، وإلا خسرنا دينَنا بعدَ دنيانا!! وإن ما تذكرون يُدْمِي القلبَ؛ لكن هل يَهُبُّ بعضُ الناسِ للقتالِ -مع الضعفِ والتخاذلِ- فينزلُ بهم وبغيرِهم البلاءُ؛ فيزدادَ الشرُّ أكثرَ وأكثرَ؟! **فإن قيل**: فماذا نفعلُ إذًا؟!

(١) **حسن**: رواه أبو يعلى (٤٢٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١٠٤)، [«صحيح الترغيب» (١٥٧٢)].

فالجوابُ: إذا صَبرنا، ولزمنا المنهجَ النبويَّ والطريقَ السلفيَّ -وقد تقدم بيانُه- وَأَدَّيْنا الذي علينا، وعَجَزنا عن القتالِ، فسينزلُ نصرُ اللهِ -إن شاءَ اللهُ تعالى- وسيكفينا اللهُ مُؤْنَةَ عدوِّنا، والأدلةُ والتجاربُ تشهدُ بذلكَ، وهل ليس هناك بديلٌ إلا اقتحامُ هولِ الفتنِ وليكن ما يكون؟! إنَّ هذا ليسَ منهجَ السلفِ، والله أعلم.

ثم أقولُ للشبابِ: هل أنتم بعملكم هذا قد أخرجتم العدوَّ من بلادِنا؟! أين فلسطينُ بعد أعمالِكم هذِه؟! وهل بقيت فلسطينُ -وحدَها- مطلبَ المسلمينَ في إخراجِ العدوِّ منها، أم انضمَّ إليها غيرُها من البلدانِ؟! فهل دفعتم بفعلِكم هذا العدوَّ، أم مكنتم له في البلادِ من حيثُ لا تشعرون؟! وصدقَ مَنْ قال:

رام نفعًا فَضَرَّ من غير قصدٍ ... ومِنَ البِرِّ ما يكُونُ عُقُوقَا

إن القومَ يستدلونَ بقولِ امرأةٍ: (وامعتصِماه) فأجابَها بجيوشٍ جرّارةٍ، وأقول -بعد التسليمِ بصحةِ هذه القصةِ-: هذا هو الواجبُ على ولاةِ الأمورِ الذين مكنَّهمُ اللهُ في الأرضِ، فقد قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج]، بل هذه من أخصِّ خصائصِ واجباتِ ولاةِ الأمورِ، لكن إذا لم يقوموا بهذا: فإن كانوا ضعفاءَ عذرناهم من ناحيةٍ، ونصحناهم باستدراكِ ما فاتَ، وتوجيهِ ما بقي من الطاقاتِ للقيامِ بذلك -حسبَ الاستطاعة- وأعنَّاهم على ذلك، وإن كانوا غيرَ معذورين: فيُرْجَعُ إلى منهجِ أهل السُّنةِ في حكمِ الخروجِ

على من ضيَّع منَ الولاةِ واجبًا فأكثرَ، وقد سبقَ هذا مفصلًا، والعلماءُ ينظرونَ فيما تؤولُ إليه الأمورُ، ويسلكون الذي يكونُ أقربَ لمرادِ اللهِ -عز وجل- ولو خرجوا على حكامِهم؛ لأدَّى ذلك إلى ظلمِ البقيةِ من الناسِ، واتساعِ رقعةِ الفسادِ، فهل الدينُ يأمرُ بذلك؟ ألا تُفرِّقون بينَ القوةِ والضعفِ؟ أم أن المرادَ تعبئةُ العامةِ وأشباهِهم بالحماسِ والعواطفِ، وإن أدى ذلك إلى المفاسدِ السابقةِ؟!

فإن قيل: إن هذه الأعمالَ من تفجيراتٍ واغتيالاتٍ تُرْهِبُ الكفارَ، وإن لم تُخرجْهم من بلادِنا هذه الأيامَ فستخرجُهم في المستقبلِ -إنْ شاء الله تعالى- بل تجعلُهم في هَلَع في عُقْر دارِهم؟

فالجوابُ: إننا يجبُ أن نعلمَ أن هذه الأعمالَ ترهبُ الكفارَ -حقًّا- لو كان وراءَها قوةٌ توقِعُ النكايةَ بالعدو، فتكُفُّ شرَّهم، وتدفعُ عن المظلومين ظلمَهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال:٦٠]، فما لم يوقعِ الرهبةَ في العدوِّ فليس بقوةٍ كافيةٍ للقتالِ، كما تشيرُ إليه الآيةُ الكريمةُ، ولا يُعْقَلُ أنَّ العدوَّ يملكُ أسلحةَ الدمارِ الشاملِ، ونحنُ نواجهُه بعصا الراعي وسكينِ المطبخِ كما يقولُ صاحبُ الفضيلةِ الشيخُ ابنُ عثيمينَ -رحمهُ الله تعالى- أو نواجهُه بأسلحةٍ قديمةٍ -مع تفرقِنا والتخبطِ العَقَديِّ في أماكنَ كثيرةٍ، إلا من رحم الله- ولا توقعُ فيه نكايةٌ، ولا تشفي صدرًا، ولا تُذْهبُ غيظًا!!

أضِفْ إلى ذلكَ أن هذه التفجيراتِ أرهبتْ أولياءَ اللهِ -لا أعداءَ اللهِ- وضيَّقت عليهم، وطوت كثيرًا من فراشِ دعوتِهم الذي بَسطوه هنا وهناك، وإنْ أرهبتَ بعضَ الأعداءِ في جهةٍ ما؛ فقد سلطتَهم على آخرينَ في جهاتٍ أكثر وأهمَّ، واللهُ المستعانُ.

الشبهة التاسعة والعشرون

فإن قالَ قائلٌ: ما هو موقفُكم أنتم من هؤلاءِ الحكامِ الذين لا يحكمونَ بما أنزل الله؟ وما هو موقفُكم من قضايا الأمةِ التي تعجُّ بها الساحةُ اليوم؟

فالجوابُ: موقفُنا المجمَلُ: هو لزومُ طريقةِ السلفِ، ومَنْ تبعهم من علماءِ الخلفِ، فلقد علمنا صحةَ هذا المذهبِ دليلًا وتجربةً، والله أعلم.

وموقفُنا المفصلُ -في هذا الباب-: موجودٌ على صفحاتِ هذا الكتابِ المباركِ، وكلُّ ذلكَ مُدَعَّمٌ بالأدلةِ النقليةِ، والعقليةِ، والواقعيةِ، بما يغني عن إعادتِه هنا، فارجعْ إليه إن شئتَ أن تعرفَ موقفَنا بإسنادٍ عالٍ، وإن شئت أن تنسبَ إلينا مالم نُقْل؛ فلسنا بأعزَّ ولا أفضلَ ممن تكلَّمْتَ فيهم بما هو أزُّ وأضرُّ، حسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيل.

الشبهة الثلاثون

فإن قيل: لماذا تتكلمون على أخطائِنا، ولا تتكلمونَ على أخطاءِ الحكام مع كثرتِها واشتهارِها؟!

فالجوابُ: نحنُ لا نخرجُ عن طريقةِ السلفِ -إن شاء الله تعالى- وفي هذا الكتابِ بيانٌ مفصَّلٌ لمنهجِ السلفِ في هذا البابِ -ولله الحمد-.

وموقفُ السلفِ: الردُّ مفصلًا على أخطاءِ من ينتسبُ إلى العلمِ والدعوةِ إذا خالفَ جادةَ أهلِ السنةِ -على تفاصيلَ في ذلك- لاسيما فيما تعمُّ به البلوى، وبطونُ الكتبِ والمجلداتِ التي تئطُّ لها الإبلُ تشهدُ بذلك!!

وموقفُهم تجاهَ الحكامِ: الصبرُ على ظلمِهم، معَ نصحِهم -إن أمكن- سِرًّا، وعدمُ ذِكْرِ مَثالبِهم أمامَ الناسِ، والتعاونُ معهم في حدودِ نُصرةِ الحقِّ، والحذرُ من دنياهم وفتنتِهم في الدينِ والدنيا، وكذا إذا أرادَ أحدٌ أن يخرجَ على الحكامِ نَهَوْه عن ذلك، ووجَّهوا الناسَ للاشتغالِ بما يستطيعونه، وبما ينفعُهم في الدارَين، وخالفهم أهلُ البدعِ في ذلكَ -وذلك بعد استقرارِ الإجماعِ على المنعِ منَ الخروجِ- فلم يصبروا على ما رأوه من منكراتٍ، فسلُّوا سيوفَهم، فعادوا على الأمةِ بِشَرٍّ، وتاريخُ السلفِ شاهدٌ بذلك، ومَنْ تأملَ الأحاديثَ الواردةَ في ذمِّ الخوارجِ، والتهييجِ على قتالِهم، وحَثِّ الناسِ على دَفْعِ شرِّهم، وعدمِ الاغترارِ بما عندَهم من أعمالِ الخيرِ، والتفصيلِ في أعمالِهم وطريقتِهم، حتى ذكرَ النبيُّ ﷺ تحليقَهم رءوسَهم، فمن تأمل هذا، وقارَنَ ذلكَ بالأحاديثِ الواردةِ في الصبرِ على أئمةِ الجَوْرِ -وإن أخذوا الأموالَ، وضربوا الظهورَ- ؛ علم أن منهجَ السلفِ مأخوذٌ من الكتابِ المستبينِ، والسنةِ الثابتةِ، والإجماعِ المُتَيَقَّنِ، ومِن أجل ذلك كانوا وَسطًا بينَ الفرق.

فلو قارنَّا بين الحجاجِ بنِ يوسفَ، وبينَ بعضِ الخوارجِ لرأينا تهتكا وفجورًا في الحَجَّاجِ، وعبادةً وزهدًا في ذاك الخارجيِّ، ومع ذلك فقد فَرَّقَتِ السنةُ في كيفيةِ التعاملِ مع كُلٍّ منهما، ومَنْ كان على شاكلتِهما، والله أعلم.

وليسَ ذلك من بابِ التزلُّفِ للحكامِ -كما يدعي بعضهم!!- ولكنَّ ذلكَ لدرءِ المفاسدِ، والحِفاظِ على بقايا الخيرِ والأمنِ والاستقرارِ، والله أعلم.

وقد قال ابنُ بَطالٍ: (وفي هذا الحديث أيضاً حجةٌ لما تقدم من تركِ القيامِ على السلطانِ -ولو جارَ- لأنه ﷺ أعلمَ أبا هريرةَ بأسماءِ هؤلاءِ وأسماءِ آبائِهم، ولم يأمرْه بالخروجِ عليهم -معَ إخبارِه أنَّ هلاكَ الأمةِ على أيديهم- لكونِ الخروجِ أشدَّ في الهلاكِ، وأقربَ إلى الاستئصالِ من طاعتهم، فاختارَ أخفَّ المفسدَتين، وأيسرَ الأمرين)[1] اهـ.

الشبهة الحاديةِ والثلاثون

فإن قيل: إنَّ المستفيدَ من بيانِكم لهذهِ الأخطاءِ التي عندَنا: همُ الحكامُ الظَّلَمةُ، وأنتم تتزلفونَ لهم بذلك، وليسَ الوقتُ مناسبًا لبيانِ هذهِ الأخطاءِ!!

فالجوابُ: هذا الكلامُ منكم حسبَ فهمِكم القاصرِ، والذي ينطلقُ من سوءِ الظنِّ بمخالِفِكم -وإن كان في علمِ أحمدَ وتُقَى سفيانَ- فترمونه بأنه عميلٌ، أوجاسوسٌ، وأنه متزلِّفٌ لفلانٍ أو لفلانٍ... ونحوَ ذلك، كما أنَّ كلامَكم منطلقٌ من عاطفةٍ جياشةٍ، لا من قواعدِ أهل العلمِ؛ فاحذر -أيها الراغبُ في النجاةِ- منَ الجمعِ بينَ الجهلِ والظلمِ، وقد قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب]، والله المستعان.

---

(١) فتح الباري (١٣/ ١١)، حديث (٧٠٥٨).

فالبيانُ -لهذهِ الأخطاءِ- من علماءِ السنةِ ودُعاتِها وطلابِ العلمِ يُرادُ به أمورٌ، منها:

١- براءةُ الذمةِ ببيانِ الحقِّ للناسِ، فإنَّ اللهَ -عز وجل- قد حَذَّر من مَغَبَّةِ تضييعِ ذلك، فقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران:١٨٧]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة].

وقوله ﷺ: «مَنْ سُئل عن علمٍ فكتمَه؛ ألجمَه اللهُ يومَ القيامةِ بلجامٍ من نارٍ»[1] فالأمرُ دينٌ، فإذا تحققتِ المصلحةُ العظمى من البيانِ وجبَ القيامُ به، دون وكْسٍ ولا شطَطٍ، واللهُ أعلم.

٢- النصحُ للمخالفِ، وإزالةُ الشبهةِ عن قلبِهِ، فالقلوبُ ضعيفةٌ، والشبهاتُ خطّافةٌ، ومَن أزالَ شبهةً عن قلبِ مؤمنٍ؛ فقد نفَّسَ عنه كُربةً من كُربِ الدنيا، وأزاحَ عنه بلاءً، ولا يخفى ثوابُ مَنْ كان كذلك -إذا صدقَ معَ اللهِ عزوجل في ذلك-.

ومعلومٌ أن أقربَ سبيلٍ لذلكَ: الإنصافُ للمخالِف، وسردُ الأدلةِ الدالةِ على الحقِّ، والتلطفُ ما أمكن في العباراتِ، دونَ مجاملةٍ في بيانِ حقيقةِ المخالِف، وهذا ما أرجو أنني قد قمتُ به، وما أبرئُ نفسي من التقصيرِ، فاللهمَّ غفرانَك.

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (٣٦٥٨)، وابن ماجه (٢٦٦)، والترمذي (٢٦٤٩)، وأحمد (٢/ ٤٩٥)، [«صحيح الترغيب» (١٢٠)].

٣- الدفاعُ عن السنةِ ومنهجِ السلفِ الصالحِ، فيُذَبُّ عن السنةِ ما ليسَ منها، فتظهرُ السنةُ في بهائِها وجمالِها، بخلاف ما إذا سكتَ العلماءُ، وتكلمَ الحدثاءُ، فعند ذلك يُوَسَّدُ الأمرُ إلى غيرِ أهلِه، وإذا كان ذلك كذلك؛ فانتظرِ الساعةَ،كما أخبرَ المصطفى -صلواتُ ربي وسلامُه عليه-.

٤- حمايةُ المتمسكين بالسنةِ من دخولِ الشبهاتِ عليهم، وصيانتُهم من هذه الأفكارِ المنحرفةِ والتي عجَّتْ بها الساحةُ!!

٥- لزومُ طريقةِ العلماءِ في الذبِّ عن الدين، وإنْ سخِطَ الناسُ، واحتسابُ ذلك عندَ اللهِ -سبحانه-.

٦- الدفاعُ عن علماءِ الدعوةِ، وبيانُ صحةِ مذهبِهم، وسلامةِ طريقتِهم، واعتدالِ منهجِهم، لاسيما في زمنٍ كثرَ فيه الجفاةُ عنهم، واختلفت مشاربُهم -أصلَحَنا اللهُ وإياهم-.

٧- لو سلمنا بأن جميعَ مخالفيكم غيرُ مخلصين في بيانِ أخطائِكم!! فهذه أدلتُهم - حسبَ علمي- فما هو جوابُكم عنها، سواءٌ كانوا مخلصين أم لا؟ ودَعُوكم من نِيَّتِهم، فهذا بينَهم وبينَ بارئِهم!! ألم يُجِبِ السلفُ عن أدلةِ مخالفِيهم دونَ النظرِ إلى نياتِهم؟! إنَّ هذا الأسلوبَ الذي تسلكونه؛ ليسَ أسلوبَ أهلِ العلمِ، إنما هو أسلوبُ من ينقادُ وراءَ العواطفِ، ويتكئُ على اتهامِ الآخرين في نياتِهم!! فاتركوا نيةَ مخالفِكم وراءَ النجمِ، وأجيبوا على أدلتِهم!!

وعلى كلِّ حالٍ: فأينَ آثارُ من اتهمَ أهلَ السنةِ بذلك، من آثارِ أهلِ السنةِ في الأمةِ سلفًا وخلفًا؟!

ولقد جرَّبْنا كثيرًا من المفلسينَ العاجزينَ في ميدان الحججِ والبراهين يُعَوِّلون -بكثرةٍ- على الطعنِ في نيةِ المخالفِ، ورميِه باللَّهثِ وراءَ الدنيا، والتزلّفِ لفلانٍ أو لفلانٍ، ونحوِ ذلك، وما أشبهَ هذا بما قيل: (رَمَتْني بدائِها وانْسَلَّتْ)!!

فامضوا -يا أهل السنَّةِ- على طريقِ سلفِكم، فلكلِّ خلفٍ سلفٌ، ولكلِّ سلفٍ خلفٌ، وعندَ الله تجتمعُ الخصومُ، والله تعالى أعلمُ وأحكمُ.

خاتمة فيها بشرى!!

تبشيرُه ﷺ للمحافظين على الأمنِ في بلاد المسلمين بسعادة الدنيا والآخرة.

الأمنُ ضِدُّ الخوفِ، فإذا ذهبَ الأمنُ من بلدٍ حلَّ مكانهُ الخوفُ والحزنُ والرُعبُ والفَوضى والنَّهبُ والسَّلبُ وتركُ العبادةِ، وغيرُ ذلك من البلايا.

• وفي ظلِّ الأمنِ يأمَنُ الناسُ على أنفسِهم وأموالِهم وأعراضِهم، ويتَمكَّنونَ من عبادةِ ربِّهم.

قالَ تعالى: ﴿وَكَانُواْ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴿٨٢﴾﴾ [الحجر].

وقالَ تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة:١٩٦].

﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ أي: إذَا تمكّنتم من أداءِ المَناسِكِ.

وقالَ تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾﴾ [البقرة].

ففي هاتين الآيتين عدةُ فوائد:

١ - **منها**: أهميةُ الصَّلاةِ والأمرُ بأدائِها في وقتِها على أيِّ وجهٍ.

٢ - **ومنها**: نعمةُ الأمنِ حيثُ تُؤدّى العبادةُ بوجودِه في أكملِ صورةٍ كما أمرَ اللهُ تعالى.

٣- **ومنها**: أن الأمنَ نعمةٌ تَستحِقُّ شكرَ اللهِ وكثرةَ ذكرِه إذا وُجدَت؛ لقولِه تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة:٢٣٩]؛ فذِكرُ اللهِ حمدٌ وثناءٌ له وعليه، وكلُّ ذلكَ لما يَترتَّبُ على الأمنِ من نعمٍ.

الأمنُ مِنَّةٌ إلهيةٌ ومِنحةٌ ربانيّةٌ وعطيّةٌ من اللهِ -جلَّ وعلا- يَمُنُّ به على من يشاءُ ومتى شاء سبحانه، لأن الأمرَ أمرُه والخلقَ خلقُه ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ٧٨﴾ [الحج]، ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود:١٢٣].

ولذلك سأَلَ إبراهيمُ عليه السلام ربَّهُ نعمةَ الأمنِ لذُريَّتِه قبلَ أن يَسأَلَهُ الرِّزقَ لهم.

قالَ تعالى في سورةِ البقرة: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنٗا وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [البقرة:١٢٦].

وقالَ تعالى في سورةِ إبراهيم: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنٗا وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ٣٥﴾ إلى أن قال: ﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ٣٧﴾ [إبراهيم].

وقد استجابَ اللهُ عزَّ وجلَّ دعوةَ إبراهيمَ عليه السلام وجعلَ مكّةَ حَرَماً آمناً، فقالَ تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا جَعَلۡنَا حَرَمًا ءَامِنٗا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنۡ حَوۡلِهِمۡۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَكۡفُرُونَ ٦٧﴾ [العنكبوت] وامتَنَّ اللهُ على قُريشٍ بنعمةِ الأمنِ وأمرَهم أن يَشكروه عليها.

فقالَ تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ﴿٢﴾ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴿٤﴾﴾ [سورة قريش] فلم يَشكروه على هذه النِّعمةِ العَظيمةِ وكفَروا بالله، ولم يَستجيبوا لرسولهِ ﷺ.

قالَ تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفۡ مِنۡ أَرۡضِنَآۚ أَوَلَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنٗا يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ رِّزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [القصص].

فلما كفَروا بنعمةِ الأمنِ وعصَوا ربَّهم حرَمَهم نِعمَهُ عامةً، ونعمةَ الأمنِ خاصةً، قالَ تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النحل].

ونعمةُ الأمنِ نعمةٌ عظيمةٌ جداً، لا يَعرِفُ قدْرَها إلا من حُرِمَها، وقد جاءَتِ الأدلةُ الكثيرةُ في الكتابِ والسُّنةِ تدلُّ على نعمةِ الأمنِ.

أولاً: الأدلةُ من كتابِ الله.

١ - امتنَّ اللهُ على عبادهِ بنعمةِ الأمنِ في غزوةِ أُحد؛ حيثُ ذكَّرَهم بتلكَ النِّعمةِ في ذلكَ المَوطنِ الصَّعبِ الذي احتاجوا فيه للرَّاحةِ والطُّمأنينة.

قالَ تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ ...﴾ [آل عمران:١٥٤].

٢- وامتنّ اللهُ على موسى عليه السلام بالأمنِ وذهابِ الخوفِ عندما أمرهُ أن يُلقيَ عصاه، فقالَ تعالى مُخاطباً موسى: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْأَمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [القصص].

٣- وامتنَّ اللهُ تعالى على قومِ سبأٍ أو مملكةِ سبأ وأهلِها بعديدٍ من النِّعم:

منها: أمنُ الطَّريق بينَ القُرى والأماكن، معَ وضوحِ الطَّريقِ برؤيةِ القُرى.

قالَ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿١٨﴾﴾ [سبأ].

٤- ولقد مَنَّ اللهُ تعالى على نبيِّه محمَّدٍ ﷺ بنعمةِ دخولِ المسجدِ الحرامِ وهو آمنٌ معَ أصحابِه.

فقالَ تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧].

ثانياً: نعمةُ الأمنِ في السُّنةِ المطهرة

١- قالَ ﷺ: **«مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ؛ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا»**(١).

(١) **حسن لغيره**: رواه الترمذي (٢٣٤٦)، وابن ماجه (٤١٤١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٠٠)، [«صحيح الترغيب» (٨٣٣)].

فتأمَّل يا عبدَ الله! هذا الحديثَ فإنه يَدلُّ على أنَّ من حازَ على ثلاثةِ أشياءَ فكأنه ملكَ الدُّنيا بأسرِها:

أولاً: الأمنُ في النَّفسِ والمالِ والأهلِ والعيال.

ثانياً: الصِّحَّةُ والعافيةُ في الجَسد.

ثالثاً: تَوفُّرُ قوتِ اليوم.

فأولاً بدأ النَّبيُّ ﷺ بنعمةِ الأمنِ؛ لأنه لا لذةَ ولا تمتُّعَ بنعمةِ العافيةِ والطَّعامِ إلا بوجودِ نعمةِ الأمنِ والأمانِ.

٢- وقالَ ﷺ: «**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»(١). قولُه: «**مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»؛ معناه: من لم يُؤذِ مسلماً بقولٍ ولا فعلٍ. وخَصَّ اليدَ بالذِّكر؛ لأن معظمَ الأفعالِ بها(٢).

إذن المسلمُ الكاملُ الإسلامِ من سلمَ النّاسُ من أذاه؛ بيدِه أو بقولِه، ولا شكَّ أن أذيّةَ النّاسِ بالقَتلِ، والتَّفجيرِ، واحتجازَهم كرَهائنَ، وقتلَ أطفالِهم، وإتلافَ أموالِهم، كلُّ ذلكَ داخلٌ تحتَ هذا الحديثِ. فتأمَّل أيُّها المسلم!!

٣- وقالَ ﷺ: «**مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاَحَ فَلَيْسَ مِنَّا**»(٣). وفي لفظ: «**مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا**

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠).

(٢) «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢/ ٢٠١).

(٣) **متفق عليه**: رواه البخاري (٦٨٧٤)، ومسلم (٩٨).

السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا»[1].

فعلى من سوَّلَت له نفسُه أو حرَّضَه غيرُه على قتلِ المسلمِينَ في عُقرِ دارِهم أن يَتمعَّنَ في هذا الحديثِ مَلِيًّا؛ لأن معناه عميقٌ جداً وخطير؛ فهو يُشكِّلُ تهديداً لكلِّ من سوَّلَت له نفسُه بقَتلِ المسلمِينَ سواءٌ بالسَّيفِ أو التَّفجيرِ أو الاغتيال.

٤- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَسِيرُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَانْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلٍ مَعَهُ فَأَخَذَهُ، فَفَزِعَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِمًا**»[2].

قلت: نفيُ الحِلِّ هنا غايةٌ في الزجرِ عن التَّرويعِ والفَزعِ، ودعوةٌ لرَفعِ الرَّوْعِ والخوفِ عن النّاس، فلا ينبغي للمُسلمِ أن يُفزعَ أو يروِّع مُسلماً ولو بأخذِ أبسطِ الأشياءِ عنه كالحَبلِ مثلاً، فكيفَ بالتَّفجيرِ، والإرهابِ، وسَلبِ حياتِه منه، أو أطرافِه أو مالِه أو بيتِه أو عيالِه؟!

الأمنُ في المجتمعِ نعمةٌ عظيمةٌ تُطلبُ من اللهِ وحدَه، ومن رحمةِ الله بعبادهِ أن جعلَ للأمنِ أسباباً؛ من جاءَ بها تحصَّلَ على الأمنِ، وجَعَلَ أيضاً أسباباً لذهابِ الأمنِ؛ فمن فَعلَها حُرِمَ نعمةَ الأمن.

وها أنا أضعُ أمامَ المسلمِينَ في كلِّ مكانٍ حُكَّاماً ومحكومِينَ أسبابَ الأمن ليهلِكَ من هلكَ عن بيِّنةٍ ويحيى من حَيَّ عن بيِّنةٍ.

(١) **صحيح**: رواه مسلم (٩٩).

(٢) **صحيح**: رواه أبو داود (٥٠٠٤)، وأحمد (٥/ ٣٦٢)، انظر: [«صحيح الترغيب» (٢٨٠٥)]

السببُ الأولُ: الإيمانُ الصادقُ والعملُ الصالحُ، والابتعادُ عن كلِّ مظاهرِ الشركِ والمعاصي.

• الإيمانُ الصّادقُ والعملُ الصّالحُ من أهمِّ الأسبابِ التي يَحصلُ بها الأمنُ والأمانُ في بلادِ المسلمِين.

• والشِّركُ والمعاصي سببٌ من أسبابِ غيابِ الأمنِ في كثيرٍ من بلادِ المسلمِين.

قالَ تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [النور].

وقالَ تعالى: ﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [الأنعام].

وقالَ تعالى: ﴿ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [الأنعام]. وإذا انتفى الخوفُ والحُزنُ بسببِ الإيمانِ حَصلَ الأمنُ والأمان.

فالإيمانُ والأمنُ مُترابطانِ إذا وُجِدَ هذا وُجِدَ ذاك، كما أن السَّلامةَ مرتبطةٌ بالإسلام، يَظهرُ ذلك من قولِه ﷺ إذَا رَأَى الهِلَالَ: «**اللهمَّ أَهِلَّهُ عَلَيْنَا بِاليُمْنِ وَالإِيمَانِ وَالسَّلَامَةِ وَالإِسْلَامِ، رَبِّي وَرَبُّكَ الله**»(1).

(١) **صحيح**: رواه الترمذي (٣٤٥١)، وأحمد (١/ ١٦٢)، وأبو يعلى (٦٦١)، والحاكم (٧٧٦٧)، [«السلسلة الصحيحة» (١٨١٦)].

فالأمنُ لَزِيمُ الإيمانِ وقرينُه، والسَّلامةُ لِزيمةُ الإسلامِ وقرينتُه، فمن طَلَبَ الأمنَ والسَّلامةَ فعليه بالإيمانِ والإسلامِ، ولهذا يُربِّي الإيمانُ أهلَه على ما يُحقِّقُ أمنَهم.

قالَ ﷺ: «**الـمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ**»(1).

فمن هذا الحديثِ نعلمُ أن تحقيقَ أهلِ الإيمانِ وأهلِ الإسلامِ للإيمانِ والإسلامِ -على صورتِه الصَّحيحةِ بقواعدِه وضوابطِه الشَّرعيَّةِ- هو الذي يُحقِّقُ لهم الأمنَ، وهو الذي يَجلِبُ لهم السَّلامة.

السببُ الثاني: تطبيقُ الحدودِ التي فيها ردعُ المعتدي، وكفُّ الظالمِ كما جاءت في الشريعة الإسلامية.

قالَ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾[المائدة:٦٦].

وقالَ تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾[البقرة].

---

(١) **صحيح**: رواه الترمذي (٢٦٢٧)، والنسائي (٨/ ١٠٤)، وأحمد (٢/ ٣٧٩)، والحاكم (٢٢)، [«صحيح الجامع» (٧٦١٠)].

فالأمنُ والأمانُ والحياةُ السعيدةُ والبركةُ في ظل شريعة الإسلام.

• فالإسلامُ دينُ الأمنِ والأمانِ، جاءَ لحفظِ الدِّينِ والنَّفسِ والمالِ والعَقلِ والعِرضِ؛ وهي الضَّروراتُ الخَمسُ التي جاءَتِ الأديانُ تَحفظُها وفي مُقدِّمتِها الإسلام.

فحِفاظاً على الدِّينِ شَرعَ اللهُ حدَّ الرِّدَّة، فقالَ ﷺ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»[1].

وحفاظاً على النَّفس شَرعَ اللهُ حدَّ القَتلِ، قالَ تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ...﴾ [المائدة:٤٥].

وحفاظاً على المالِ شَرعَ اللهُ حدَّ السَّرقة، قالَ تعالى: ﴿**وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾**﴾ [المائدة].

وحفاظاً على العَقلِ شَرعَ اللهُ حدَّ الخَمرِ فقالَ ﷺ: «**مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ الثَّانِيَةِ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ الثَّالِثَةِ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ**»[2].

وحفاظاً على العِرضِ شَرَعَ اللهُ حدَّ الزِّنى، قالَ تعالى: ﴿**ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ**﴾ [النور:٢]. والزَّاني المُحصَنُ يُرجمُ حتّى الموتِ.

---

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٣٠١٧).

(٢) **صحيح**: رواه الترمذي (١٤٤٤)، والنسائي في الكبرى (٥٢٩٩)، وأحمد (٤/ ٩٣)، من حديث معاوية، ورواه أبو داود (٤٤٨٤)، وأحمد (٢/ ٢٨٠)، من حديث أبي هريرة، ورواه أحمد (٢/ ٢١٤)، من حديث عبد الله بن عمرو [«صحيح الترغيب» (٢٣٨١)].

ففي ظلِّ شريعةِ اللهِ يكونُ الأمنُ والأمانُ في البلاد، وإذا لم تُطبَّق حدودُ اللهِ غابَ الأمنُ والأمانُ عن المجتمعات.

السببُ الثالث: إعطاءُ الحقوقِ لأصحابها

النَّاسُ إذا أَعطوا حقَّ اللهِ عليهم بأن عبدوهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأطاعوا رسولَهُ ﷺ، وأعطى كلُّ واحدٍ منهم حقَّ الآخرِ سادَ الأمنُ والأمانُ في المجتمع.

• ومن أعظمِ الحقوقِ التي تُوفِّرُ الأمنَ والأمانَ في المجتمعِ حقُّ الرّاعي والرَّعيّة، فما من رعيَّةٍ إلا ولا بدَّ أن يكونَ لها راعٍ، وقد جَعلَ الشرعُ للرَّعيَّةِ حقوقاً على الرّاعي، وجَعلَ للرّاعي حقوقاً على رعيَّتِهِ، فإذَا أدّى كلٌّ من الرَّعيَّةِ والرَّاعي هذه الحقوقَ سادَ الأمنُ في البلاد.

أولاً: حقوقُ الرعية على الراعي.

من حق الرعية على الراعي:

١ - أن يَحكُمَهم بالعَدلِ والحقِّ ولا يَظلِمَهم، ويكونُ ذلكَ في ظلِّ شريعةِ اللهِ، استجابةً لقولِه تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ [المائدة:٤٩]. ولقولِه تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ﴾ [ص:٢٦].

٢ - أن يَنصحَ لهم دائماً ولا يَغُشَّهم.

قالَ ﷺ: «**مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْـمُسْلِمِينَ ثُمَّ لاَ يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ إِلاَّ لَمْ يَدْخُلْ**

مَعَهُمُ الْـجَنَّةَ»[1].

وقالَ ﷺ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ الله رَعِيَّـةً يَمُـوتُ يَـوْمَ يَمُـوتُ وَهُـوَ غَـاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلاَّ حَرَّمَ الله عَلَيْهِ الْجَنَّةَ**»[2].

٣- أن يَرفقَ بهم ولا يَشُقَّ عليهم

قال ﷺ: «**اللهمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْـقُقْ عَلَيْـهِ، وَمَـنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ**»[3].

٤- أن يَتَّخِذَ بطانةً صالحةً تأمرُه بالمعروفِ،وتَصدقُهُ الأخبارَ عن رعيَّتِه.

قالَ ﷺ: «**مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْـهِ ، فَالْمَعْـصُومُ مَنْ عَصَمَ اللهُ تَعَالَى**»[4].

فعلى الرّاعي أن يُؤديَ هذه الحقوقَ لرعيَّتِه لثلاثةِ أمور:

الأمر الأول: لأنَّ اللهَ سائلهُ يومَ القيامةِ عن رعيَّتِه قالَ ﷺ: «**كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُـمْ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...**»[5].

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٤٢).

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (١٤٢).

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٢٨).

(٤) **صحيح**: رواه البخاري (٧١٩٨).

(٥) **متفق عليه**: رواه البخاري (٨٩٣)، ومسلم (١٨٢٩)، واللفظ للبخاري.

الأمر الثاني: ليسودَ الأمنُ والأمانُ في رعيتِه.

الأمر الثالث: ليُغلِقَ الأبوابَ التي يدخلُ منها الخوارجُ والتكفيريّـون والحزبيّـون فيُؤلِّبونَ الرَّعيَّةَ على الرّاعي، ويدفعونَهم ظلماً وبهتاناً للخُروجِ عليه ونَـزعِ يـدِ الطّاعةِ منه، وهذا ما يقعُ في كثيرٍ من بلادِ المسلمَينَ اليوم ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦﴾ [البقرة].

ثانياً: حقوق الراعي على رعيته

١- أن يسمَعوا له ويطيعـوا مـا لم يـأمرْهم بمعـصيةِ الله؛ استجابةً لقولِـه تعـالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩].

ولقولِه ﷺ: «**عَلَى الْـمَرْءِ الْـمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَـبَّ وَكَـرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**»(١).

وقالَ ﷺ: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي**»(٢).

٢- أن لا ينزِعُوا يداً من طاعةٍ، ولا يَخرُجوا عليه استجابةً لقولِه ﷺ: «**مَـنْ خَلَـعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**(٣)**، لَقِيَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَـاتَ وَلَـيْسَ فِي عُنُقِـهِ**

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٢٩٥٧)، ومسلم (١٨٣٥).

(٣) (من خلع يداً من طاعة) أي: خرج عنها بالخروج على الإمام وعدم الانقياد له في غير معصية.

بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[1].

أي: لا يَجوزُ للرَّعيَّةِ أن تَسمعَ للرّاعي إذا أمرَهم بمعصيةِ الله، ومعَ ذلكَ لا يَنزِعوا يداً من طاعتهِ في المعروفِ، ولا يَخرجوا عليه بالسَّيفِ ليسودَ الأمنُ والأمان.

ولقولِه ﷺ: «**إِنَّهَا سَتكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا**»!، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله،! كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللهَ الَّذِي لَكُمْ**»[2].

- وسأل رجلٌ رسول الله ﷺ فقال: يَا نَبِيَّ الله! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهَ ﷺ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ**»[3].
- وقالَ ﷺ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ** -أي: تدعون لهم- **وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**»، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله! أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ -أي: بالسَّيْفِ-؟ قَالَ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا**

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٥١).

(٢) **متفق عليه**: رواه البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (١٨٤٣).

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٦).

فِيكُمُ الصَّلَاةَ»[1].

• وقالَ ﷺ: «أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ الله، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ الله، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[2].

• ولما ذكرَ النَّبيُّ ﷺ لحذيفةَ عن الأئمَّةِ الذين لا يهتدونَ بهديه ولا يستنّونَ بسُنَّتِه: قالَ حذيفة: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله! إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ ﷺ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»[3].

٣- النَّصيحةُ لهُ سِرّاً، ولا يُذيعونَ عُيوبَهُ في مجالسِهم وعلى المنابرِ وفي وسائلِ الإعلام؛ استجابةً لقولِه ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْـمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»[4].

ولقولِه ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ فَلا يُبْدِهِ عَلانِيَةً، وَلَكِنْ يَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيَخْلُو بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ، وَإِلا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ»[5].

(١) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٥٥).

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٥٥).

(٣) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٤٧).

(٤) **صحيح**: رواه مسلم (٥٥).

(٥) **صحيح**: رواه أحمد (٣/ ٤٠٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٨٧٦)، والطبراني في «الشاميين» (٩٧٧)، والحاكم (٥٢٦٩)، [«ظلال الجنة» (١٠٩٦)].

السببُ الرابع: الصبرُ وعدم الاستعجالِ، والرجوعُ في الفتن والنوازل لأهل العلمِ.

استجابةً لقولِه تعالى لرسولِه ﷺ: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡ﴾ [الأحقاف:٣٥].

ولقولِه ﷺ: لخبّابِ بن الأرتِّ: «وَاللهِ لَيُتِمَّنَّ اللهُ هَـذَا الأَمْـرَ، حَتَّـى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ، لاَ يَخَافُ إِلَّا اللهَ، وَالذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ»[١].

وإذا نزلَت الفتنُ فيَجبُ على الناسِ أن يرجِعوا إلى أهلِ العلمِ قبلَ إذاعتِها، قالَ تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٣﴾ [النساء].

• عن الزُّبيرِ بن عديٍّ قالَ: أتَينا أنسَ بنَ مالكٍ رضي الله عنه فشكَونا إليه ما نَلقى من الحَجّاجِ. فقال: «اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لاَ يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ». سمعتُهُ من نبيكُم ﷺ[٢].

قالوا لو وُضِعَ ظلمُ الحجاجِ في كِفَّةٍ ووضِعَ ظلمُ الأمّةِ في كِفّةٍ لرجحَ ظلمُ

(١) **صحيح**: رواه البخاري (٣٦١٢).

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٧٠٦٨).

الحجاجِ، ومعَ ذلكَ عندَما اشتكى الناسُ ظلمَ الحجّاجِ لأنسِ بنِ مالكٍ ﷺ أمرَهم بالصَّبرِ ولم يأمرْهم أن يحرِقوا أنفسَهم، ولم يأمرهم بالخروجِ إلى الشَّوارعِ في مُظاهراتٍ يَهتِفونَ فيها بسُقوطِ الحجّاجِ، ويكسرونَ ويُدمِّرونَ ويَنهبونَ ويَقتلونَ رجالَ الأمنِ. ما هذه الفوضى التي تَحدثُ في بلاد المسلمِينَ يا أمّةَ الإسلامِ؟!

• الأمنُ نعمةٌ عظيمةٌ لا يعرفُ قدرها إلا من فقدها، والمحافظون على الأمن في بلاد المسلمين أجرُهم عند الله عظيم، ولكن من هم المحافظون على الأمنِ في بلاد المسلمين؟

المحافظونَ على الأمنِ في بلادِ المسلمِينَ هم:

١ - العلماءُ الرّبّانيّونَ، والدُّعاةُ المُخلِصون، فهم يُفَقِّهونَ النّاسَ في دينِهم، ويُعرِّفونَهم بحقِّ الرّاعي عليهم فلا يَخرُجون عليه، فيَسودُ الأمنُ في البلاد.

٢ - الحاكمُ الذي بيدِه أمرُ البلادِ فهو يَردَعُ الظّالم، ويأخذُ للمَظلومِ حقَّهُ، ويردُّ الحقوقَ إلى أصحابِها.

٣- الرَّعيّةُ إذا عَرفَت ما لها وما عليها سادَ الأمنُ في البلاد.

٤ - رجالُ الأمنِ بجَميعِ طبقاتِهم يُحافِظونَ على الأمنِ، ويَسهرونَ باللّيلِ حفاظاً على الأرواحِ والأموالِ والأعراضِ وغيرِها.

هؤلاء جميعاً يُبشِّرُهم ربُّهم في كتابِه، ورسولُهم ﷺ في سنَّتِه بما يلي:

أولاً: بظلِّ عرش الرحمن يوم لا ظل إلا ظله.

قالَ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللهِ تَعَالَى، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ، وَرَجُلاَنِ تَحَابَّا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ، وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»(١).

ثانياً: بمحبة الله

قالَ تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات:٩].

وقالَ ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا»(٢).

فالعدلُ سببٌ لكلِّ خيرٍ، والظلمُ سببٌ لكلِّ شرٍّ، فالحاكمُ العادلُ يُحبهُ شعبُهُ، وهذا من أهمِّ أسبابِ الأمنِ والأمان.

ثالثاً: بالنجاةِ من النار

والـمُحافِظونَ على الأمنِ في بلادِ المسلمِينَ من رجالِ الأمنِ وغيرِهم إذا

---

(١) **متفق عليه**: رواه البخاري (١٤٢٣)، ومسلم (١٠٣١).

(٢) **صحيح**: رواه مسلم (١٨٢٧).

أرادوا بعَملِهم وجهَ الله عزَّ وجلَّ نَجَوا يومَ القيامةِ من عذابِ النَّارِ إذا ماتوا على التَّوحيد.

قالَ ﷺ: «**عَيْنَانِ لَا تَمَسُّهُمَا النَّارُ أَبَدًا: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ الله، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ الله**»(١).

وقالَ ﷺ: «**مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ الله فَتَمَسَّهُ النَّارُ**»(٢).

رابعاً: يبشرهم بالجنة.

قالَ ﷺ في غزوة الأحزاب لأصحابه: «**مَنْ يَأْتِنا بِخَبَرِ الْقَوْمِ** -أي: العدو- **أَشْتَرِطُ لَهُ الرَّجْعَةَ، وَأَضْمَنُ لَهُ الجنّة**»(٣).

وقالَ ﷺ: «**أَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ: ذُو سُلْطَانٍ مُقْسِطٌ مُوَفَّقٌ، وَرَجُلٌ رَحِيمٌ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى وَمُسْلِمٍ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ**»(٤).

نسأل الله سبحانه أن يجعلنا وإياكم من المحافظين على إيمان وأمْنِ بلاد المسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) **صحيح**: رواه أبو يعلى (٤٣٤٦)، من حديث أنس، والترمذي (١٦٣٩)، من حديث ابن عباس [«صحيح الترغيب» (١٢٣٠)].

(٢) **صحيح**: رواه البخاري (٢٨١١).

(٣) **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ٣٩٢)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢١٥).

(٤) **صحيح**: رواه مسلم (٢٨٦٥).

الفهارس العامة

فهرس الآيات

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة أبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة الروم

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة النجم

سورة المجادلة

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الفوائد

الفائدة الصفحة

الفهرس الموضوعي

الموضوع الصفحة

كتبٌ صدرت للمؤلف:

١ - العقيدةُ أولاً لو كانوا يعلمون	٤ مجلدات
٢ - أحسن البيان (طبعة جديدة)	مجلد واحد
٣- الدعاء النافع (طبعة جديدة)	مجلد واحد
٤ - سبل السلام في صحيح سيرة خير الأنام(طبعة جديدة)	مجلد واحد
٥ - الصحابة رضي الله عنهم(طبعة جديدة)	مجلد واحد
٦ - تبصرة الأنام بالحقوق في الإسلام(طبعة جديدة)	مجلد واحد
٧- حياة السعداء	مجلد واحد
٨- الفرقان من قصص القرآن	مجلد واحد
٩- البيان من قصص القرآن	مجلد واحد
١٠ - البرهان من قصص القرآن	مجلد واحد
١١ - ثمرات السيرة النبوية	مجلد واحد
١٢ - البشارات النبوية	مجلد واحد
١٣ - المبشرون بالجنة	مجلد واحد
١٤ - السبيل في فقه الدعوة	مجلدان
١٥ - وسائل الثبات عل الدين	مجلد واحد
١٦ - محبة علي بن أبي طالب بين الغلو والجفاء	غلاف
١٧ - صيحة نذير (جديد)	غلاف
١٨ - الحصن الحصين (جديد)	غلاف
١٩ - الشيطان العدو المبين (جديد)	مجلد واحد
٢٠ - وبشر الصابرين (جديد)	مجلد واحد
٢١ - كيف تواجه الفتن	مجلد واحد